تقريب الإيضاح

شرح ممزوج بمتن كتاب الإيضاح للقزوينى

الجـزء الأول
في التعريف بالبلاغة
وبأحوال الإسناد الخبرى ومكوناته في الجملة العربية

إعداد

أ.د. محمد محمد الدسوقي

الأستاذ في كليتي الدراسات العليا واللغة العربية
جامعة الأزهر بالقاهرة

تقريبُ الإيضاح

شرح ممزوج بمتن
(الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة)

للقزويني

خطيب الخطباء ومفتي المسلمين وقاضي قضاة مصر في زمانه أبي المعالي جلال الدين
محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين عبد الرحمن بن عمر الشافعي ت٧٣٩ هـ

وملحقٌ بالشرح متن (تلخيص المفتاح) له

الجزء الأول
في التعريف بالبلاغة وبأحوال الإسناد الخبري ومكوناته في الجملة العربية

ملحوظة: مُيِّز كلامِ الخطيب ـ سواء ما نُقل منه بنصه أو تُصُرِّف فيه أو مُزج بغيره ـ بخطٍّ ملون.. وذلك حتى يكون كالأصل لمادة هذا الكتاب

إعداد
أ. د/ مُحمد محمد عبد العليم الدسوقى
أستاذ البلاغة والنقد في كليتي الدراسات العليا واللغة العربية
جامعة الأزهر بالقاهرة

دار الحرم للنشر والتوزيع

تمهيد

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .. وبعد:

فمما هو جدير بالذكر: أن العكوف على تراث هذه الأمة ومتونه ومقرراته العلمية، والعمل - من ثمّ - على تسهيله وتيسير للدارسين من طلبة العلم، ونشره وعرضه لكل جيل بما يناسب لغته وفكره وثقافته وطريقة تفكيره، لهو من أفضل القربات الموصلة إلى رضاء الله سبحانه، كما أن ترك ما درجت عليه أمة الإسلام وهجران ما تلقته بالقبول، تحت أي مبرر أو مسمى، دسيسة كبرى وخيانة عظمى في حقها وتنكر شنيع لفضلها، وواحدة من الآثام التي لا تقبل لها توبة، فتراث كل أمة - ما لم يصطدم بالوحي - هو مصدر عزّها ومنبع حضارتها وسر وجودها، فما بالك بخير الأمم وأعزّها وأبقاها؟، وما بالك بأمة صنْعتُها ومعجزة نبيها الفصاحة والبيان؟!.

من هذا المنطلق كانت تلك المحاولة التي قُصد من ورائها تهذيب وتقريب واحد من التراث البلاغي طبقت شهرته الخافقين، وهو كتاب (الإيضاح في علوم البلاغة) لأبي المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر المعروف بالخطيب القزويني، والمتوفى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة من الهجرة.

وقد استرعى انتباهي لدى اعتزامي القيام بهذا العمل الذي أحتسبه عند الله، قول أحد من عكفوا على هذا السفر تحقيقا وتدقيقًا - بعد أن كشف عن مدى ما لقي تلخيص الخطيب للمفتاح من حظوة في قلوب المشغوفين من أهل البلاغة بالمتون حفظًا وشرحًا -:

"وقد تأبى كتاب الإيضاح وطريقته .. على المتأخرين من علماء البلاغة فلم يضعوا عليه من الشروح والحواشي والتقارير مثل ما وضعوا على كتاب التلخيص، اللهم إلا شرحًا ضعيفًا للأقسرائي لا يزال مخطوطًا بدار الكتب المصرية، ومن الخير أن يبقى مخطوطًا فيها، لأنه يذهب مذهب غيره في الطريقة التقريرية، وينأى عن طريقة كتاب الإيضاح .. فيكون ضرره فيها أكثر من نفعه"إ.هـ من بغية الإيضاح ١/ ٦.

إذ من العجب العجاب أن لا يجد كتابًا ككتاب الإيضاح هذا، العناية الكافية اللائقة، على الرغم من تقديمه في مناهج الدراسة في جلِّ الجامعات والمعاهد العلمية المعنية بعلوم البلاغة، على ما عداه من كتب البلاغة الأخرى - على كثرتها.

فكان هذا مع سابقه هما دافعاي للإقدام على ما استخرت الله على فعله من تهذيب هذا الكتاب وتقريبه للدارسين والمعنيين بعلوم البلاغة، ولاسيما أن ما بُذل فيه من جهد - من بعد محاولة الأقسرائي المشار إليها آنفًا وإلى الآن - لا يتناسب مع أهمية ما تضمنه، فضلًا عن كون ما كتب حوله إلى الآن لا يروي الغلة ولا يشفي العلة.

وطمعًا في أن يجمع هذا الكتاب بين التهذيب والتحقيق، وبين التقعيد والتحليل بحيث لايطغى جانب على آخر، فقد توخيتُ في مادته العلمية، إبعاد ما لا خلاف على عدّه حشوًا، وتركَ ما قرر أهل البلاغة أن فيه نظر، وإضافةَ ما تقتضي الحاجة إضافته وكذا ما يسهم في إنماء روح الذوق بانتهاج النهج التحليلي بما يقتضيه المقام، ناقلًا نص عبارة الإيضاح تارة ومتصرفًا فيها تارة وشارحًا لها تارة وجعلتُ كلَّ ذلك بـ (البنط) العريض الملون .. وقد حشدت في سبيل تحقيق ما ذكرت زُبد ما في الشروح والمطولات، وجعلت هذا التقريب بحيث يمكن الاستغناء به عن كثير منها أو عن جميعها إن شئت، مستعينًا في ذلك بالله أولًا ثم بما أعمل البلاغيون فيه عقولهم وكدّوا فيه أذهانهم وأفاء الله به عليهم، مشيرا إلى كل ذلك ومكتفيًا - عن ذكر صفحات الإيضاح - بإظهار متنه ليتمايز عن غيره.

هذا ويدرك مدى احتياج (الإيضاح) إلى تهذيبٍ وتنقيح، كل من عَرَك الكتاب ذاته، وتعامل معه مباشرة، ووجد فيه في بعض المواضع إطنابًا مملا وفي بعضٍ آخر إيجازًا مخلًا، أو قرأ لمن عقّب على بعض ما ورد

فيه، من نحو ما جاء في قول صاحب البغية ١/ ٢٨ - وذلك بعد انتقاد الخطيب نفسه على التعريف -: "أرى أن تعريف السكاكي - يعني لعلم المعاني - ركيك العبارة، وأنه كان أجدر بالخطيب إهماله"، وقوله١/ ٣١: "رأيي في هذه الخلافات - يقصد بها ما ذكره الخطيب من رأيي النظام والجاحظ في تعريف الصدق والكذب- أنها خلافات لا طائل تحتها"، وقوله١/ ٤٧: "وقد أطال الخطيب هنا في الرد على السكاكي - أي في تعريفه للحقيقة والمجاز العقليين- بما لا يحتمله علم البلاغة"، وهكذا.

الأمر الذي ضاعف من رغبتي في القيام بهذا العمل، والذي يعني ضمن ما يعني: أهمية جعل هذا السفر مادة سهلة لترسيخ القاعدة البلاغية لدى طلبة العلم، وضرورة تخليصه مما شابَهُ من نزاعات واجتهادات كانت تدور بين الخطيب وغيره، ربما ناسب الإتيان بها في حينها إقامة للحجة وانتصارًا للرأي، فيكون من العبث أن تظل هكذا بعد فوات أوانها، نُشغِل بها أذهان دارسي البلاغة الذين كادوا ومدرسوهم، على حد سواء - إيثارا للسلامة وابتعادًا عن هذه الخلافات وتحررًا من التقيد بالأسلوب الذي جاء عليه - أن يهجروا هذا الكتاب العمدة في بابه، من أجلها.

والله من وراء القصد، وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

#######

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الإيضاح

قال الشيخ الإمام العالم العلامة، خطيب الخطباء، مفتي المسلمين، جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن ابن إمام الدين أبي حفصٍ عمر، القزويني؛ الشافعي، متع الله المسلمين بمَحْيَاه، وأحسن عُقباه:

الحمد لله رب العالمين، وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين.
أما بعد: فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابِعِها، ترجمتُه بـ(الإيضاح) وجعلتُه على ترتيب مختصرِي (تلخيص المفتاح)، وبسطت فيه القولَ ليكون كالشرح له، فأوضحت مواضعه المُشْكلة، وفصلتُ معانيه المُجْمَلة، وعمدتُ إلى ما خلى عنه المختصر مما تضمَّنه (مفتاح العلوم) وإلى ما خلا عنه (المفتاح) من كلام الشيخ عبد القاهر رحمه الله في كتابيه: (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما، فاستخرجتُ زبدةَ ذلك كله، وهذبتهُا، ورتبتُها، حتى استقر كلُّ شيء منها في محلِّه، وأضفتُ إلى ذلك ما أدى إليه فكري، ولم أجدْه لغيري، فجاء بحمد الله جامعًا لأشتات هذا العلم.

وإليه أرغب أن يجعله نافعًا لمن نظر فيه من أولي الفَهْم، وهو حسبي ونعم الوكيل.

##########

(مقدمة
في: الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة،
وانحصار علم البلاغة في علمي: المعاني والبيان)(١)

التعريف بالبلاغة وعلاقتها بالفصاحة

تَعني كلمة الفصاحة(٢) في لغة العرب الظهور والبيان، يقولون: (فَصُح اللبنُ وأفصحَ) إذا ذهبت عنه الرغوة وانجلت، ومنه قول الشاعر - نضْلة السُّلَمِي -: (وتحتَ الرَّغوةِ اللبنُ الفصيحُ)(٣) .. و(أفْصحَ الصُّبْحُ) بدا ضوءه واستبان، ومنه المثل يضرب للشيء ينكشف بعد استتاره: (أفصحَ الصبحُ لذِي عينينِ) .. و(أفصح الأعْجمِي بالعربية وفصُحَ لسانُه بها) إذا خلُصتْ لغتُه من اللّكنة واللحن وفُهم عنه، وفي الذكر الحكيم: {وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا} [القصص: ٣٤] أي أبين وأظهر قولًا، ومنه قوله ﷺ : (أنا أفصحُ العرب بيدَ أني مِن قُريشٍ)(٤).

كما تعني البلاغة في لغتهم: الانتهاء والوصول .. يقال: (بلغ الشيءُ أو الرجل كذا، يبلُغُ بُلوغًا) إذا وصل إليه وانتهى، ومنه قوله تعالى: {وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الأَنْفُسِ} [النحل: ٧] أي غير واصلين إليه إلا بمشقة، وقوله: {فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ} [الواقعة: ٨٣] أي وصلت إليه، ويقال: (بَلُغَ - بضم اللام - بلاغة) إذا أتى بكلام مؤثِّر، ووصل بعبارته إلى كنه مراده مع إيجاز بلا إخلال وإطالة بلا إملال، وفي التنزيل: { وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا} [النساء: ٦٣](٥) .. أي يصل إلى أعماق قلوبهم وخلجات نفوسهم بما حباك به سبحانه من آيات الله والحكمة .. "فهي في اللغة تُنبىء عن الوصول والانتهاء، لكونها وصولًا مخْصوصًا، وهو: الوصول بالعبارة إلى المراد من غير إخلال"(٦).

والفصاحة والبلاغة وإن اختَلف أصلاهما عند أهل اللغة - على ما مر بك - إلا أنهما يرجعان إلى معنى واحد، وهو الإبانة عن المعنى وإظهاره بحسن التعبير عنه، لذا اصطلح القدامى من البلاغيين على جعلهما وما جاء على شاكلتهما ألفاظًا مترادفة.

فقد عقد الإمام عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١هـ "فصلًا في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة، وكل ما شاكل ذلك مما يعبر عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد".

وانتهى إلى "أنه لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجرى مجراها مما يُفرد فيه اللفظ بالنعت والصفة، وينسب فيه الفضل والمزية إليه .. غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما كانت له دلالة، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزين، وآنق وأعجب .. ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من

---

(١) وإنما حصر البلاغة في علمي (المعاني والبيان)، لأنهما مقصدا (علم البلاغة)، إذ القصد منه: (الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) وهو مقصود (علم المعاني).. و(الاحتراز عن التعقيد المعنوي) وهو مقصود (علم البيان).. بينا (علم البديع) – وهو ما به يعرف وجوه تحسين الكلام – إنما يُتحصل بعد رعاية الفصاحة والمطابقة لمقتضى الحال.. "وقيل: رتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة .. والحق أن الخاتمة إنما هي من الفن الثالث" يعني لكونها من المحسنات اللفظية .. ينظر المطول ص١٣

(٢) يقدم الكلام عادة عند الحديث عن مسائل البلاغة، عن معنى الفصاحة والبلاغة لأن معرفة البلاغة بعلومها الثلاثة متوقف - على ما سنرى - على الكشف عن معنييهما.

(٣) وقد أضحى مثلا يضرب للأمر ظاهره غير باطنه.

(٤) ينظر أساس البلاغة للزمخشري ولسان العرب لابن منظور مادة (فصح) .. والحديث رواه الطبراني في معجمه من طريق أبي سعيد الخدري، ورواياته وإن تعددت إلا أنها مرسلة.

(٥) ينظر لسان العرب مادة (بلغ).

(٦) حاشية الدسوقي على شرح السعد ٧٣/١ من شروح التلخيص.

الجهة التي هي أصح لتأديته وتختار له اللفظ الذي هو أخص به وأكشف عنه وأتم له، وأحرى بأن يُكسبه نبلًا ويُظهر فيه مزية"(١).

وقد أثارت قضية اللفظ والمعنى الوارد ذكرهما في عبارة الإمام عبد القاهر نظرًا لارتباطهما بالفصاحة والبلاغة، جدلًا كبيرًا في الوسط الأدبي والنقدي الذي عاش فيه - رحمه الله - بل وما سبق ذلك وما تلاه، ففي حين احتذى أكثر الأوائل من البلاغيين حذوه فلم يجعلوا اللفظ والمعنى أساسًا في التفرقة بين الفصاحة والبلاغة لكون الأخيرتين في اصطلاحهم بمعنى واحد، ذهبت قلة منهم إلى جعلهما - اللفظ والمعنى - أساسًا لهذه التفرقة.

فأبو هلال العسكري ت ٣٩٥ على سبيل المثال وهو من الكُثر، ينتقد ويعيب في كتابه الصناعتين على هؤلاء الذين فرقوا بين الفصاحة والبلاغة، ولم يَرقْه ما تردد على ألسنتهم من تباينهما بزعم اختلاف الأصل لديهم في مدلولي اللفظين، وبحجة "أن الفصاحة: تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ .. والبلاغة: إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى"(٢) .. ويرى هو أنهما في الحقيقة يرجعان إلى معنى واحد، إذ مراد كل منهما: الإبانة عن المعنى والإظهار له(٣) .

والجوهري من قبله ينص هو الآخر في كتابه الصحاح على أن "الفصاحة هي البلاغة"(٤) .. والإمام فخر الدين الرازي ت ٦٠٤هـ بعد أن يحُدُّ البلاغة في كتابه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) بأنها "بلوغ الرجل بعبارته كنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز المخل والإطالة المملة"، ويعرف الفصاحة بأنها "خلوص الكلام من التعقيد" .. لا يطمئن لهذه التفرقة، فيدفعه ذلك إلى القول - وهو يتحدث عن التركيب- بـ"أن أصحاب اللفظ قد بلغ غلوهم في مذهبهم إلى أن قصروا الفصاحة والبلاغة على هذا القدر وهو باطل"(٥) وراح يؤكد من جديد، على ترادف اللفظتين وعلى أن أكثر البلغاء لا يكادون يفرقون بين البلاغة والفصاحة بل يستعملونها استعمال الشيئين المترادفين على معنى واحد في تسوية الحكم بينهما.

أما المتأخرون من البلاغيين كالسكاكي ت٦٢٩هـ، والخطيب القزويني ت٧٣٩هـ ومن تبعهما، فعلى الرغم من إرجاعهم المزية في الكلام والحكم عليه بالحسن والجودة إلى اللفظ والمعنى معًا، وذلك بجعل **(البلاغة)** – على حد ما جاء في عبارة الخطيب التي استقاها من عبد القاهر، وقال: إنها مراده –: **(صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى(٦) عند التركيب)**، ومراعاة الاعتبارات الزائدة على أصل المراد فيه، وهو ما عرف لديهم بمراعاة مقتضى الحال، فوفّقوا بذلك بين أنصار كلٍّ، إلا أنهم اصطلحوا على أن الفصاحة غير البلاغة وعلى أنها جزء لا يتجزأ منها، فلا يكون الكلام بليغًا إلا إذا كان فصيحًا، كما اتفقوا على أنهما إنما يختلفان بحسب ما يضاف إليهما أو يوصفان به، فقالوا: **إن الفصاحة تقع وصفًا للكلمة وللكلام وللمتكلم،**

---

(١) دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر ص٤٣ تحقيق محمود شاكر.
(٢) الصناعتين لأبي هلال العسكري ص١٧.
(٣) ينظر السابق ص١٦.
(٤) الصحاح للجوهري ٤/ ١٣١٦ مادة بلغ.
(٥) نهاية الإيجاز للفخر الرازي ص٨٩، ١٢٤.
(٦) فلم يجعلوها والفصاحةَ أمرين مترادفين على ما ذهب إليه جلُّ المتقدمين، ولا علّقوا أمر الفصاحة - لكونها من الظهور ولكون المراد بها تمام آلة البيان - على اللفظ، لأنها الأولى أن تكون وصفًا له .. والبلاغة - لكون المراد منها إنهاء المعنى إلى القلب - على المعنى، على ما ذهب إليه أهل اللغة وجاراهم فيه بعضُ قدامى أهل البلاغة والنقد .
فتحصّل بهذا أن ثمة آراء ثلاثة في هذه القضية .. ومن عبارات عبد القاهر التي رد فيها على من أرجع المزية في الكلام إلى اللفظ دون المعنى، أو العكس، وذلك بعد أن حكا باستقاضة قولهما: "وإذا بطل ان يكون متخيَّرُ اللفظ وحده هو جهة المعارضة .. علمتَ أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما: أوصاف راجعة إلى المعاني وإلى ما يُدلّ عليه بالألفاظ" ينظر (دلائل الإعجاز) بتصرف ص١٦٤ ، أو ٢٥٩ ت شاكر .

(فيقال: كلمةٌ فصيحة) و**(كلام فصيح ومتكلم فصيح)**، **أما البلاغة فتقع وصفًا للكلام وللمتكلم فقط**، فيقال: (كلام بليغ ومتكلم بليغ)، **(ولا يقال: كلمةٌ بليغة)**(١)، اللهم إلا على سبيل التجوز(٢).

ومن المهم أن نقف عند هذا الرأي باعتبار أن ذلك هو ما اصطلح عليه القوم واستقر عليه أمر التناول في دراسة علوم البلاغة ومباحثها.

أولًا: فصاحة الكلمة أو المفرد

ينوه الإمام عبد القاهر إلى أن تأدية الجملة للمعاني المدركة التي لا يُتوصل إليها إلا باللغة، لا يكون إلا بانتقاء الكلمة التي تُعَدُّ البنية الأساسية للجملة في النظم، فيشير في كتابه الدلائل إلى أنه "ينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن يصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخبارا وأمرا ونهيًا واستخبارا وتعجبًا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة"(٣) .. ويستلزم ذلك بالطبع أن يكون اللفظ المفرد فصيحًا، ولا يكون كذلك إلا بـ **خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللُّغَوي .. قيل: ومن الكراهة في السمع**.

١-**أما تنافر الحروف:** فهو **ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها، كما روي عن أعرابي سُئل عن ناقته فقال: (تركتها ترعى الهُعْخُع)** .. لشجر ترعاه الإبل ويُتداوى به وبورقه(٤) فلفظ (الهعخع) - ونظيره كل كلمة جمع فيها بين العين والحاء أو بين الغين والخَاء أو بين الجيم والصاد أو بين الجيم والقاف أو بين الدال والزاي ونحو ذلك مما تثقل به الكلمة(٥) مثل سص، طت، قج، ظش، شَعْفَج، عِقجُق - هو مما يُشكُّ في نسبته إلى العرب.

وقد يأتي الثقل في كلام بعضهم ويكون دون ذلك، كما في قول امرىء القيس - وكان قد ذهب إلى ملك الروم يستنجده على قَتَلة أبيه الذي كان ملكًا على بني أسد وغطفان، فوقع له مالم يكن يتوقعه(٦) -: "رُبَّ جفْنةٍ مُثْعَنْجِرَة * وطعنةٍ مُسْحَنْفِرَة . وخُطبةٍ مُحبَّرَة * تبقى غدًا بِأَنْقَرة"، يريد: ربَّ قصعة مليئة بالثريد يفيض ودكُها، وطعنةٍ لي في الخفاء غادرة أو لأبي من قبلِ نافذة .. إلخ، تكون فيها هلاكي في أرض غربتي وتمثِّل ذكرى أليمة بعد وفاتي، فكلمتا (مُثْعَنْجِرة) أي ملأى، و(مسحنفِرَة) أي: متسعة.

ونظيرتهما: كلمة (نُقاخ)(٧) للماء البارد، و(جعجَعة) الوارد ذكرها في المثل المشهور: (أَسمعُ جَعجعةً ولا أرى طِحنًا)(٨) لصوت الرحى وصوت الإبل إذا اجتمعا، وكذا (اطلخم)(١) للشدة، وما جاء على شاكلة ذلك .. كلمات هي على أية حال، مما يصعب النطق بها.

---

(١) ينظر الإيضاح للخطيب ٧٢/١ تحقيق د. خفاجي وشروح التلخيص ٦٥/١-٧٤.
(٢) كقولك: (سمعت اليوم كلمة بليغة) تريد بها: خطبة جامعة مانعة اشتملت على كلام بليغ.
(٣) دلائل الإعجاز ص٤٤ تحقيق شاكر.
(٤) والأصح فيها الخعخُع بالخاء، وهي عند الأقسرائي (الخعخِع) بكسرهما .. والظاهر أنها كلمة لا أصل لها، وأنه إنما أراد بها المعاياة .. ينظر عروس الأفراح للسبكي ١/ ٧٨، ٧٩ من الشروح، وإيضاح الإيضاح للأقسرائي.
(٥) لأن الكلمة تخف وتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لا يلائمه قربًا أو بعدًا، لذا كان أكثر الثلاثي استعمالًا ما انحدر من الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو (عدب)، وأقله استعمالًا ما كان الانحدار في مخارجه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط نحو(ب ع د) لما في الانتقال بين حروفها من طفرة، وأكثر ما تقع الحروف الثقيلة فيما فوق الثلاثي مفصولًا بينها بحرف خفيف .. كذا في بغية الإيضاح ١٢/١ وعروس الأفراح ١/ ٩٥ والمزهر للسيوطي١/ ١٩٧، ٢٤١ .. والحق أن الحُكم بالثقل من عدمه مردُّه كما سيأتي إلى الذوق العربي.
(٦) أعنى ما كان سببًا في هلاكه، فقد قيل: إنه حين ذهب لذلك هَويته بنت الملك، وبلغ ذلك قيصر فأسرّها في نفسه ووعده بإجابة ما طلب، فلما كان بأنقرة دعاه إلي وليمة وبعث إليه بثياب مسمومة فلبسها فتساقط لحمه، وحين علم بهذا وأدركه الموت، قال ما قال.
(٧) الوارد ذكرها في قول المتنبي: (وأحمق ممن يكرع الماء قال لي * دع الخمر واشرب من نقاخٍ مبردِ)
(٨) وهو يضرب لمن يكثر قوله ويقل فعله.

وقد أرجع بعضهم سبب الثقل إلى قرب مخارج الحروف أو تباعدها، قال بذلك الزوزني(٢) وابن سنان الخفاجي(٣) الذي اشترط لفصاحة اللفظة أن تتألف من حروف متباعدة المخارج، وعلل ذلك بأن الحروف التي هي أصوات تجري في السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك أن الألوان المتباينة إذا اجتمعت كانت في المنظر أحسن من المتقاربة .

وذكر بعضهم أن البعد الشديد بين مخارج الحروف إنما هو بمنزلة الطفرة، والقرب الشديد بينهما يكون بمنزلة المشي في القيِّد الذي يثقله القيد، والعرب إنما بنت لغتها على الخفة لذا رأيناهم يعمدون إلى إدغام المثلين والمتقاربين نحو: (مدّ) و(ردَّ) (شدّ)، وإلى الإبدال في نحو (ادّكر) و(اصطبر) وذلك دفعًا للثقل(٤).

لكن وإن كان لما ذكره أهميته وأثره في خفة الكلمة، إلا أنه ليس بمطرد، إذ طلب الخفة لا يعني بالضرورة جعل القرب والبعد موجبين للتنافر وإلا فنحو: (بفمي) من قولك (ذقته بفمي) حسن مع تقارب حروفه: الباء والفاء والميم لكونها شفوية، ومع هذا لا ثقل فيها، ونظيره (الجيش) و(الشجي)، وقد يوجد البعد ولا تنافر مثل (علم) و(أو) و(ألم) و(أمر) .. والحق أن المدَّعي إنما هو الغلبة(٥).

ويبقى القول بأن الذوق العربي السليم هو الفيصل والحكَم في مثل هذه الأمور، ذلك أن الألفاظ - كما يقول ابن الأثير - داخلة في حيز الأصوات فالذي يستلذه السمع منها ويميل إليه، هو الحسَن والذي يكرهه وينفر عنه هو القبيح، ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير وصوت الشحرور ويميل إليهما، ويكره صوت الغراب وينفر عنه، وكذلك يكره نهيق الحمار ولا يجد ذلك في صهيل الفرس؛ وأن الألفاظ جارية هذا المجرى فإنه لا خلاف في أن لفظة (المُزْنة) و(الدِّيمة) حسنة يستلذها السمع، وأن لفظة (البِعاق) قبيحة يكرهها السمع على الرغم من أن هذه المفردات الثلاث هي من مسميات المطر وجميعها يدل على معنى واحد؟(٦).

والحق فيما قاله ابن الأثير، وحسبنا دليلًا على صحته، ما جاء في قول الله تعالى: {أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَلَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ} [يس: ٦٠]، فقد اجتمعت في (أعهَدْ) الهمزة والعين والهاء وكلها من حروف الحلق، ومع هذا لا تشعر بأدنى ثقل، وحسبنا كذلك ما ذكره جل البلاغيين في كلمة: **(مُسْتَشْزِر)** التي وردت **فى قول امرىء القيس** في وصف شعر محبوبته، وعدَّه الخطيب دون الأول في تنافر الحروف:

وفرعٍ يَزِينُ المَتن أسْودَ فاحمٍ * أثيثٍ كقِنــــوِ النَّخْـلة المُتَعَثْكِـــــــلِ
غدائرُه مُسْتَشزِرَاتٌ إلى العُلا * تَضلُّ العِقَاصُ في مُثَنىً ومُرْسَلِ(٧)

فقد أفصحوا عما اعتورها من تنافر في الحروف، لتوسط الشين المهموسة الرخوة بين التاء المهموسة الشديدة والزاي المجهورة الرخوة(٨)، ومع ذلك فقد وجد من بينهم من يقول بأن "لو كان التوسط بما ذكر .. موجبًا للتنافر لأوجبه في (مستشرفات) لوجود ما ذكر فيه، ولا تنافر فيه قطعًا"(١).

---

(١) الوارد ذكرها في قول أبي تمام: (قد قلت لما اطلخَمَّ الأمرُ وانبَعثَتْ ..عشواءُ تاليةً غُبسًا دَهاريسَا)، والعشواء: الناقة لا تبصر ليلًا، غبسًا: جمع غبساء وهي: الظلمة الشديدة، ودهاريسًا: الدواهي جمع دهريس .. فها أنت ترى ألفاظ (اطلخم، غبسًا، دهاريسا) وكذا كل ما جاء على شاكلتها "تقيم - على حد قول د. عبده بدوي في كتابه أبو تمام وقضية التجديد في الشعر ص١١٩ - سدودًا حائلة دون انسياب المعنى في ذهن المتلقي أو وجدانه، حتى إن كل لفظ منها يبدو وكأنه مشكلة معقدة تتحدى العقل والسمع".

(٢) فيما نقله عنه الدسوقي في الحاشية ينظر الشروح ٨١/١.

(٣) تأثرًا بالخليل بن أحمد على ما أفاده البهاء ٨١/١ من الشروح.

(٤) ينظر سر الفصاحة ص٦٤ وعروس الأفراح ٨١/١ والنكت في إعجاز القرآن للرماني ص٩٦.

(٥) عروس الأفراح ٨١/١ بتصرف وينظر معه حاشية الدسوقي وسائر شروح التلخيص ٨٠/١.

(٦) ينظر المثل السائر ٦٦/١، ١٥٠.

(٧) الفرع: الشعر بتمامه، المتن: الظهر، أثيث: كثير، القنو: سباطة النخل، المتعثكل: المتراكم، الغدائر: جمع غديرة وهي الشعر المفتول من الرأس إلى الظهر ويسمى ذوائب، مستشزرات: مرتفات، المثنى: الشعر المفتول، المرسل: غير المفتول.

(٨) ونص الدسوقي في حاشيته ٨٠/١ على أن الضرر جاء من اختلاف الشين في صفاتها مع ما قبلها وما بعدها، ذلك أنها اتصفت بصفتين ضاربت بإحداهما ما قبلها وضاربت بالأخرى ما بعدها.

الأمر الذي أغرى بعض الباحثين لأن يجنح إلى القول بأن المقام يقتضي أحيانًا أن تأتي الكلمة ثقيلة بعض الشيء فيكون ذلك من أهم مظاهر فصاحتها، لذا لم يجد عيبًا في كلمة (مستشزرات) الواردة في معلقة امريء القيس على الرغم من تداخل حروفها، لكون هذه الكلمة قد عبرت عن المعنى الذي رمى إليه الشاعر أصدق تعبير.

فقد أراد أن يصف شَعر محبوبته الذي تراكم فصار غزيرًا كثيفًا لكثرته وتشعيثه وذهابه هنا وهناك، ولم يجد أدل على هذا التداخل والتشابك من تلك الكلمة التي بدا فيها حرف الشين، الدالّ على التفشي وانتشار الهواء وامتلاء الفم به، والتي تداخلت حروفها وكاد صوت التاء والشين يختفي بين صوتي الزاي والشين، تمامًا على نحو ما اختفت العقاص بين شعر محبوبته المفتول وغير المفتول ومن ثم كانت أعظم أثرًا وأحسن لطافة وأقوى دقة وأكثر ملائمة للمقام الذي وردت فيه لاسيما بعد قوله: (أثيث كقنو النخلة المتعثكل) ولو قال: (مستشرفات) لأخل - ربما- بما اقتضاه المقام(٢).

وأرجع بعضهم ثقل الكلمة الناشيء عن تنافر الحروف، إلى طولها وكثرة حروفها(٣)، كمافي كلمتي (أذربيجان) و(استسماجها) من قول أبي تمام:

فلأَذْرِبِيجَانَ اختِيَالٌ بعْدَ ما * كَانتْ مُعَرَّسِ عَبْرَةٍ ونَكَالِ
سمُجتْ ونبَّهَنا على استِسْماجِها * ما حولها مِن نُضْرَةٍ وجمَالِ

وكلمة (سويداواتها) من قول المتنبي:

إنَّ الكرامَ بِلا كِرَامٍ منهمُ * مثْل القُلوبِ بِلا سُوَيدَوَاتِها

ونقول: إنه فضلًا عن أن هذه الكلمات كثيرة الحروف لم يعرض لها شراح التلخيص ولا نصّوا على أن طولها سبب في تنافر الحروف، فإنه لا يصلح أن يكون ضابطًا في الحكم على عدم فصاحة الكلمة نظرًا لعدم اضطراده أيضًا فكم من الكلمات عُدّ كثرة حروفها من أكبر الأدلة على فصاحتها.

ومن المناسب أن نسوق ما ذكره الرافعي في هذا الصدد، إذ يقول: "وردت في القرآن ألفاظ هي أطول الكلام عدد حروف ومقاطع، ولكنها خرجت في نظمه مخرجًا سويًّا، فكانت من أحْضَر الألفاظ حلاوة وأعذبها منطقًا وأخفها تركيبا، إذ تراه قد هيأ لها أسبابًا عجيبة من تكرار الحروف وتنوع الحركات فلم يُجْرِها في نظم إلا وقد وجد ذلك فيها، كقوله: {ليستخلفنهم في الأرض} [النور: ٥٥] فهي كلمة واحدة تكونت من أحد عشر حرفًا وقد جاءت عذوبتها من تنوع مخارج الحروف ومن نظم حركاتها، فصارت في النطق كأنها أربع كلمات، إذ تنطق على أربعة مقاطع .. وقوله: {فسيكفيكهم الله} [البقرة: ١٣٧] فإنها كلمة من تسعة أحرف وهي ثلاثة مقاطع، وقد تكررت فيها الياء والكاف وتوسط هذا المد الذي هو سر الفصاحة في الكلمة كلها"(٤)، ناهيك عما يحمله ذلك الطُّول في تلك الكلمات من معان تعجز عن أدائها الكلمات القصار.

وتأمل معي ما جاء في قول الله تعالى على لسان نوح عليه السلام: {يا قوم أرأيتم إن كنتُ على بينةٍ من ربي وآتاني رحمةً من عنده فعُمِّيَت عليكم أنُلْزِمكُمُوها وأنتم لها كارهون} [هود: ٢٨] فستلحظ حيث واكب ثقل النطق ثقل الإلزام بالبينات والهدى، وواءم الإدغام والبناء للمجهول في (عُمِّيَت) حالة التيه التي انتابت القوم وما اتّسموا به من جهالة ومن عمى متراكم في البصر والبصيرة.

---

(١) مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي ١/٨٠ من الشروح.

(٢) ينظر خصائص التراكيب د. محمد أبو موسى ص٣٣، ٣٤ .. والحق "أن مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث - على حد قول ابن جني في الخصائص ٢/ ١٥٩ - با ب عظيم ونهج متلئب عند عارفيه، وذلك أنهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيُعدِّلونها ويتحتذونها عليها"

(٣) ينظر سر الفصاحة ص٨٧ وما بعدها والمزهر ١/٢٠٠.

(٤) إعجاز القرآن للرافعي ص١٨٠بتصرف.

الأمر الذي يؤكد أن المعوَّل عليه في الحكم على الكلمة بتنافر حروفها ليس طول الكلمة ولا بعد ولا قرب مخارجها، وإنما هو الذوق السليم، المكتسب بالنظر في كلام البلغاء، فـ "كل ما يَعُدُّه الذوق الصحيح ثقيلًا متعثر النطق به، فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بُعدها أو غير ذلك" - على ما صرح به ابن الأثير في المثل السائر ونص عليه السعد في المختصر(١) - وما لا فلا.

٢-وأما الغرابة:

فهي**أن تكون الكلمة وحشية(٢) لا يظهر معناها فيُحتاج في معرفته إلى أن ينقّر عنها في كتب اللغة المبسوطة، كما روى عن عيسى بن عمر النحوي(٣) أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس، فقال: (ما لكم تكأكأتم عليّ تكأكؤكم على ذي جنة، افرنقعوا عني) أي اجتمعتم، تَنَحَّوا**، وقد وصل أمر الإحساس بشدة الغرابة في إطلاقه (تكأكأ) على الاجتماع، و(افرنقع) على التنحي، لحدّ أن قال بعضهم لما تفوه بما تفوه به: (دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهندية)، وقال آخرون: (إنه إنما كان يبغي المزاح والمداعبة مع من اجتمعوا حوله كيما يُشغِل بها الذين أحاطوا به ليصرفهم عنه).

ومهما يكن من أمر فإن مثل هذه الكلمات تعد غريبة لكونها غير مأنوسة الاستعمال، ومن ثمّ لم تجر على ألسنة الخُلّص من العرب، ولم يُعرف لها معنى إلا بالرجوع إلى كتب اللغة المطولة، وربما بعد الرجوع إليها لا يعثر لها على أثر، ولك أنت أن تتعجب عند سماعك لكلمة (الاستمصال)(٤)، وللفظتي (العَرين) و(الصُّمادح) في قولهم: (أكلتُ العرين - أي اللحم - وشربتُ الصُّمادح) يعني الماء الخالص، ولفظتي (عصبصب) و (هِلَّوْف) في قولهم: (هذا يوم عصبصب هِلّوف) أي شديد الحَرِّ كثير الغمام، وقولهم: (مُلأ السجسج طلا) في معنى مُلئت الأرض التي ليست بسهلة ولا صلبة بالقطر(٥).

ويُعدُّ الغموض في فهم معنى اللفظةِ المراد، لعدم وجود القرينة التي تُعَيِّنه وتحدده **فيُخَرَّج لها وجه بعيد**، أحد الأسباب الرئيسة في الحكم على الكلمة بالغرابة، ومثال ذلك ما اشتهر في كتب البلاغة من قول رؤبة بن العجاج وصفًا لِشَعْر وأنف محبوبته:

ومقْلةً وحاجِبًا مُزَجَّجَا * **وفَاحمًا ومرْسِنًا مُسرَّجَا**

فإنه لم يُعرف ما أراد بقوله (مسرَّجًا) حتى اختُلف في تخريجه، فقيل: هو من قولهم للسيوف (سُريجيَّة) منسوبة إلى قَيْنٍ يقال له (سُرَيج)(٦)، يريد: أنه في الاستواء والدقة كالسيف السُّرَيجي، وقال ابن سيدة: هو من السِّراج يريد: أنه في البريق كالسِّراج، وهذا في غرابته يَقْرُب من قولهم: (سَرِج وجهه) بكسر الراء أي حَسُن، وسرّج الله وجهه؛ أي: بهجَه وحسّنه.

---

(١) مختصر السعد ٨٠/١.

(٢) ومعنى وحشيتها: أن تكون غير مأنوسة الاستعمال عند العرب الخلص، فلا يعول في ذلك على غيرهم من المحدثين الذين ظهروا بعد فساد اللغة .. ينظر البغية ١٣/١والشروح ٨٣/١ والمزهر ٢٣٣/١.

(٣) من علماء اللغة والنحو في القرن الثاني الهجري.

(٤) وقد وردت في سياق قصة عجيبة ذكرها أبو هلال العسكري في الصناعتين ص٥٦، ٥٧ .. خلاصتها: أن بعض الأمراء قد اعتلت أمه، فما كان منه إلا أن كتب رقاعا وطرحها في المسجد الجامع بمدينة السلام، وجاء فيها ما نصه: (صبين امرؤ ورُعِيَ، دعا لامْرأةٍ إنْقَحْلَةٍ مقسئنةٍ – أي: مسنَّة قد يبس جلدها وليس لها قدرة على الحركة – قد مُنيت بأكل الطُّرْمُوخ – الخُفَّاش ورُوي: الطرموق وهو: الطين – فأصابها من أجله الاستِمْصال، أن يَمُنَّ الله عليها بالأطرغشاش والابرغشاش) فكان كل من قرأ رقعته دعا عليها ولعنه ولعن أمه .. والاستمصال هو: الإسهال، واطرغشَّ وابرغشَّ من مرضه: إذا برأ واندمل.

(٥) وكذا إطلاقهم (السُّمالِج) على اللبن و(الصمعم) على صغير الرأس و(الشصاصاء) على الغليظ من الأرض و(حلَّقد) على السيىء الخلق و(حقلّد) على البخيل أو الضعيف و(جُحيش) على المستبد برأيه و(الجَرْدَحل) على الوادي و(الدردبيس) و(القُنْطر) على الداهية و(صهصلق) على الصوت الشديد و(جؤشوش) على القطعة من الليل و(زرجون) و(إسفنط) و(خندريس) على الخمر و(الوَطْب) على وعاء اللبن و(فدوكس) و(الخَنْشَليل) على السيف و(ابتشاك) على الكذب و(الرخاخ) على السعة والرغد و(الخَنْشَلِيل) على السَّيف و(هرماس) على الأسد و(الطَّغرور) على الفرس و(الخازباز) على السِّنور و(الخيفانة القباء) على الناقة السريعة الدقيقة الخصر الضامرة البطن .. ينظر المزهر ٢٢٦/١وما بعدها.

(٦) وهذا ما ارتآه ابن دريد في جمهرة اللغة والجوهري في الصحاح .. والقين: حداد يجيد صناعة السيوف.

وعلى كِلَا التقديرين فاللفظ غير ظاهر الدلالة على معناه لأن صيغة (فعّل) – كما في (كفّر) و(فسّق) – عادة ما تدل على مجرد نسبة شيء إلى آخر من غير تشبيه، لكن كتب اللغة خلت من (تسريج) مصدر (سرّج) والموجود من هذه المادة (سُريجي وسِراج)، يضاف إلى هذا أن لفظ (مسرّج) الوارد في البيت اسم مفعول فهو مشتق، وكل مشتق لا بد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه، ولما كان هذا غير ممكن في (سرّج) تكلفوا له أصلًا ينسب إليه لأن حمل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح لوقوعها من عربي عارف باللغة فاحتيج إلى تخريج لها على وجه تسلم به من الخطأ، وإن كان بعيدًا(١) فكان ما نقلناه عن أهل العلم.

كما يعد من أسباب الغرابة استعمال اللفظ المشترك بين معنيين أحدهما مكروه من غير قرينة تبّين المراد، كـ (التعزير) في نحو قولك: (لقيت فلانًا فعزّرتُه)، فإنها تستعمل في التأديب وفي النُّصرة، فإن وُجدت القرينة واتضح المعنى كما في قوله تعالى: {فَالَّذِيْنَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوه وَاتَّبعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ} [الأعراف: ١٥٧] زالت الغرابة .. أو تكون الكلمة عامية مبتذلة، على ما نوه إليه السبكي قائلًا: "عُدل في التنزيل إلى قوله: {فأوقِدْ لي يا هامان على الطِّين} [القصص: ٣٨] لسخافة لفظ (الطوب) وما رادفه .. ولاستثقال جمع (الأرض) لم تجمع في القرآن وحيث أريد جمعها قال: {ومِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ} [الطلاق: ١٢]"(٢).

هذا، وليس من الغرابة في شيء ما يعرف بـ (مشكل القرآن) ولا بـ (غريب الحديث) ولا غير ذلك مما خفي علينا معناه من النظم الكريم أو الحديث الشريف أو قصائد الفحول من الشعراء، لكونه وإن لم نقف على مدلوله، غرابة مستحسنة ومأنوسة الاستعمال لدى العرب، وعدم علمنا ما خفي عنا منه، لا يعني بالضرورة منافاته للفصاحة لأن الذي يعتد به ويعول عليه في ذلك هو استعمال العرب الذين سلمت سليقتهم ولم تفسد طباعهم، وإلا فلو حُملت الغرابة على استعمال الناس .. لكان جلُّ ما في الكتب غير فصيح، ولخرج معظم قصائد العرب عن الفصاحة(٣)، والقطع بخلافه(٤) .. وعليه فما عُدّ عند العرب غريبًا فهو الغريب، وما لا فلا.

٣-أما مخالفة القياس: فهي أن تكون الكلمة مخالفةً للقواعد الصرفية المستنبطة من كلام العرب، أو مخالفة للاستعمال الوارد عنهم(٥) كفك الإدغام في قول أبي النجم(٦):

الحمْـدُ لله العلِيِّ الأجْلَـلِ * الواهبِ الفَضْل الكريم المُجزِلِ

فإن القياس: (الأجَلِّ) .. وكذا فيما أنشده سيبويه:

---

(١) ينظر حاشية الدسوقي١/٨٥ والبغية ١/١٢.

(٢) هكذا نقله البهاء عن بعض أهل العلم وذكر لهم أن ضمن ما يخرج عن حد الاعتدال إلى الغرابة والابتذال مما لا يحسن إيراده: ما استعملته العرب قليلًا ولم يحسن تأليفه ولا صيغته، وما كثُر في كلامهم مما استعملته العامة وكان له رسم استغنت به الخاصة عنه، وما كثر دورانه بين العامة لحاجتهم إليه كالصنائع، وما كثر استعماله عن العرب لمعني واستعمله بعضهم نادرًا لمعنى آخر، وما استعمله العرب والعامة وكان استعمال العوام لها على غير ما نطقت به العرب .

وأن الكلمة قد تنتقل من صيغة إلى أُخرى أو من مضي لاستقبال وبالعكس فتحسن بعد أن كانت قبيحة كما في كلمة (خود) بمعنى أسرع إذا أطلقت اسما على المرأة، وكلمة (ودع)، وقد يقبح استعمال الكلمة مفردًا إلا إذا جمعت أو أضيفت كما في كلمة (اللّب) بمعنى العقل كما في قوله تعالى: (لآيات لأولي الألباب) [آل عمران: ١٩٠] وكما في نحو قوله عليه السلام: (ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الحازم من إحداكن)، وقول جرير:

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به * وهن أضعف خلق الله إنسانا

وكلمة (الإرجاء) و(الأصواف)، ومما يحسن فيه العكس المصادر كلها وكذا (طيف وطيوف) و(بقعة وبقاع) إلا إذا أُضيفت كما في (بقاع الأرض) .. ينظر عروس الأفراح ١/٩٣، ٩٤ والمزهر١/١٩٠، ١٩٩وإعجاز القرآن للرافعي ص١٨٢وما بعدها.

(٣) فإن أكثر الناس لغلبة الجهل باللغة لا يعرفون مفرداتها فضلًا عن مركباتها.

(٤) ينظر من شروح التلخيص عروس الأفراح وحاشية الدسوقي١/ ٨٣ والمواهب١/ ٨٧.

(٥) أو هو كما جاء في البغية١/ ١٣: "كل ما تنكره اللغة لمأخذ لغوي أو صرفي أو غيرهما"، وهو ما عناه الخطيب في تعريفه لفصاحة المفرد فيما سبق: "خلوصه من .. مخالفة القياس اللغوي".

(٦) العجلي الراجز الأموي واسمه الفضل بن قدامة والبيت في خزانة الأدب٢/ ٣٩٠ ولسان العرب مادة (جلل) وتاج العروس مادة (جزل) و(جلل).

مهلًا أعاذلَ قدْ جرَّبْت من خلُقِي * أنِّي أجُـودُ لأقْوامٍ وإن ضَنِنُوا

في (ضَنُّوا) .. وكصياغة (أفعل) التفضيل من وزن (أفعل فعلاء) في قول آخر: (لأنت أسود في عيني من الظُّلَم) بينا هو لا يتم إلا بمساعد، تقول: (لأنت أشد سوادًا) .. وكجمع (ناكس) على (نواكس) و(بوق) على (بوقات)، والقياس فيهما (ناكسوا) جمع مذكر سالم لكونه على (فاعل) لمذكر عاقل، و(أبواق) جمع تكسير لأن لجمع المؤنث السالم مواضع ليس هذا منها .

ويدخل في هذا العيب ما جاء مستعملًا في معنى غير ما وضع له في عرف اللغة، كاستعمال (أيّم) مكان (ثيّب) في مقابلة البحتري:

يشق عليه الريح كل عشيّة * جيوب الغمام بين بكر وأيّم

وإنما الأيّم هي التي لا زوج لها بكرا كانت أم ثيبًا .. وكذا ما جاء محذوفًا منه شيء على غير قياس أو العكس، كحذف النون في قول بعضهم: (ولاكِ اسقني)، وكزيادة الياء في قول آخر: (تنقاد الصياريف) .. وما جاء من الممدود مقصورًا أو العكس، كقصر (العدَّاء) في قول الأعشى: (والقارحَ العدَا)(١) يريد العدَّاء أي الفرس الكثير العدو، وكمد غناء في قول آخر:

سيغنيني الذي أغْنَاك عنِّي * فلا فقرٌ يَدومُ ولا غِناءُ

يريد: (ولا غنى) .. وما جاء مقطوع الهمزة بدل وصلها أو العكس، كقطع همزة التثنية في قول جميل:

ألا لا أرَى إثنينِ أحسنَ شيمةً * على حَدَثَانِ الدَّهر مني ومِن جُملِ(٢)

ووصلها في قول آخر: (إن لم أقاتل فالبسوني برقعًا) والصحيح: فألبسوني .. وما جاء مصروفًا واللغة تقتضي منعه من الصرف أو العكس، كصرف (جبريل) في قول حسان: (وجبريلٌ أمين الله فينا) وكمنع (مرداس) من الصرف لغير علة في قول بعضهم: (يفوقان مرداسَ في مجمع).

يقول ابن سنان: "فإن هذا وأشباهه وما يجري مجراه - وإن لم يُؤَثر في فصاحة الكلمة كبير تأثير- فإنني أوثر صيانتها عنه، لأن الفصاحة تنبيء عن اختيار الكلمة وحسنها وطلاوتها ولها من هذه الأمور صفة نقص، فيجب إطراحها"(٣).

فإنْ تعارض القانون الصرفي مع الاستعمال الوارد عن العرب، كان الاستعمال الوارد هو المعتبر والمعوّل عليه، ومن ذلك إبدال الهاء همزة في نحو (آل) و(ماء) والقياس فيهما: أهل وموه، وعدم إبدال الواو في نحو (عوِر) إذ الأصل فيها أن تقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن الاستعمال صححها فصيرها فصيحة، ونظيرها ما جاء في قوله سبحانه: {اسْتَحْوَذَ عَلَيهِمُ الشَّيْطَانُ فأنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللهِ} [المجادلة: ١٩] والأصل الصرفي فيما جاء على شاكلتها: أن تُنتقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثم تقلب الواو ألفًا.

ومما جاء عن العرب مخالفًا لقواعد الصرف مع فصاحة استعماله: (أبي يأبى) بفتح عين المضارع حيث يقتضي القياس أن لا يأتي المضارع (فَعَل) على (يفْعَل) إلا إذا كان عين ماضيه أو لامه من حروف الحلق فيقال في (سأل) و(سعى) مثلًا: (يسأل) و(يسعى)، وعليه فمجيء المضارع من (أبي) الذي ليست عينه ولا لامه من حروف الحلق، على (يفْعَل) بالفتح مخالف للقياس، لكن وروده عن العرب واستعمال الواضع له هكذا جعله فصيحًا، ومجيؤه في قول الله تعالى: {ويأبَى اللهُ إلّا أنْ يُتمَّ نُورَهُ} [التوبة: ٣٢] زاد من فصاحته.

الأمر الذي يعني أن ما لم يرد عن العرب مما جاء مخالفًا لقواعد الصرف أو قوانين اللغة، هو الذي يُحكم عليه بمخالفة القياس، وهو بالتالي الذي يخل بفصاحة الكلمة(٤)، ويجب أن يَفهم هذا ضعاف الإيمان الذين اشتروا بآيات الله ثمنًا قليلًا وضل سعيهم في الحياة الدنيا وأرادوا أن ينالوا من كلام العزيز الحكيم سبحانه

---

(١) القارح من ذوات الحافر الذي اكتمل سنه.

(٢) الشيمة: الخلق، والحدثان: نوائب الدهر.

(٣) سر الفصاحة ص٨٤.

(٤) ينظر شروح التلخيص١/٨٨، ٨٩ وفي معنى ما ذكر، يقول السعد: وأما ما جاء "من الشواذ في اللغة فليست من المخالفة في شيء لأنها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة، فكأنه قال: القياس كذا وكذا إلا في هذه الصورة" .. المطول ص١٤٣.

بما لم يستطع أولو الحجى وأرباب اللغة وأقطاب البلاغة والفصاحة من عرب الجاهلية الأقحاح أن ينالوا منه، فضلّ بذلك سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، لأن ذلك فضلًا عن كونه ينم عن جهل فاضح قد غشيهم وأحاط بهم من كل جانب فإنه يستلزم وصفه سبحانه بالجهل والعجز وهو سبحانه، تعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

٤ـوأما الكراهة في السمع: فتتحقق **بأن تُمَجَّ الكلمةُ ويُتَبَرّأُ من سماعها كما يُتبرّأ من سماع الأصوات المنْكَرة، فإن اللفظ من قَبيل الأصوات، والأصوات منها ما تَسْتلذّ النَّفْسُ سماعَه، ومنها ما تكره سماعه كلفظ (الجِرِشَّى) في قول أبي الطيب المتنبي يمدح علي سيف لدولة:**

مبارك الاسم شريف النسب * (كريمُ الجِرشَّى شرِيفُ النَّسَبْ)(١)

أي: كريم النّفْس، وفيه نظر .. ذلك أن الكراهة في السمع - على حد ما أفاده السعد في المختصر والمطول - إن كانت من جهة الغرابة المفسَّرة بالوحشية فهي منها؛ وإن أدت إلى الثِّقل فقد دخلت تحت التنافر، وإلا فلا تخل بالفصاحة(٢)، ما يعني أن هذا العيب يمكن له أن يندرج تحت غيره مما سبق لأن الكراهة إن كان مرجعها إلى وحشية الكلمة ونفرة الطبع منها كما فى مثل (تكأكأتم) و(افرنقعوا) كان ذلك أدخل لها في عيب الغرابة، وإن كان مصدرها الثقل على السمع والصعوبة في النطق كان الأشبه أن تندرج في حد تنافر الحروف.

وإن صح ما ذكره البعض من أن السبب الذي عيب من أجله المجيء بكلمة (الجرشّى) في بيت المتنبي هو مجيئها في مقام مدح؛ وهو مقام يناسبه سهولة اللفظ ويتلاءم معه عذوبة التركيب .. فإن لازم ذلك: أن لو جيء بها في مقام الذم وقيل مثلًا: (لئيم الجِرِشّى وضيع النسب) فلربما عُدت مقبولة في مكانها لملاءمتها المقام الذي وردت فيه.

ونخلص من كل هذا أن الكلام المعتد به لا بد أن تكون كل كلمة فيه فصيحة بذاتها، وأنه لا يحكم على الكلمة بالفصاحة إلا إذا خلت من تلك العيوب التي تقدح في فصاحتها وتُؤَثِّر بالتالي في بلاغة الكلام وبراعته، لذا لزم على الأديب: الاحتراز من الوقوع في شيء منها حتى يسلم كلامه ويقع موقعه في النفس و**علامة كون الكلمة فصيحة: أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا، أو أكثرَ من استعمالهم ما بمعناها**(٣) ما لم يكن لها مرادف يكثر دورانه كذلك في الاستعمال.

ثانيًا: فصاحة الكلام

وأما فصاحةُ الكلام؛ فهي: خُلوصُه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد .. مع فصاحتها يعني مع فصاحة كلّ مفردة فيه، لكون ذلك شرطًا في فصاحة الكلام.

١ـفضعف التأليف: هو مجيء الكلام جاريا على خلاف طريقة العرب في التعبير والقول، خارجًا عن قوانين النحو المعتبرة وقواعده المشتهرة عند جمهور النحاة وإن كان ذلك الخروج جائزًا عند بعضهم؛ وإلا فالخروج عما أجمعوا عليه خطأ ينبو عنه الكلام الفصيح، ومثال ضعف التأليف **قولنا: (ضربَ غلامُه زيدًا) فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظًا، ممتنعٌ عند الجمهور(٤) لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظًا ورتبة، وقيل: يجوز لقول الشاعر:**

---

(١) في إشارة إلى موافقة اسمه لاسم علىّ أمير المؤمنين رضي الله عنه، واشتهاره بالعلوم وبلقب سيف الدولة .. و(الأغر): المشهور، استعير من الفرس الأبيض الجبهة لكل واضح معروف

(٢) ينظر مختصر السعد على التلخيص ٩١/١، ٩٢ من الشروح والمطول ص١٤٤.

(٣) الإيضاح ٧٤/١ وينظر البغية ١/ ١٤.

(٤) ولم يستثن الجمهور من هذه القاعدة إلا ست مسائل جمعها بعضهم في قوله:

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حَاتِمٍ * جَزَاء الكلاب العاوياتِ وقَد فَعَلْ(١)

وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر (جزَى) أي: رَبُّ الجزاء، كما في قوله تعالى: {اعْدِلُوا هو أَقْرَبُ للتقوى} **[المائدة:٨] أي العدل**، فقد تقدم ما يدل على مرجع الضمير ضمنًا فى الآية، ومن خلال سياق الكلام المستلزم له استلزامًا في البيت، فالتقدم هنا وإن لم يتحقق لفظًا، فهو متحقق معنىً لوجود ما يدل على تقدمه.

غير أن من أجازوه مطلقًا من غير مرجع لفظي أو معنوي كالأخفش وابن جني وتابعهما فيه ابن مالك، عضّدوا رأيهم بكثير مما ورد في الشعر ووضح فيه عود الضمير إلى المفعول المتأخر من غير تقدير مصدر للفعل يعود عليه الضمير، وذلك في نحو قول حسان:

ولو أن مجدا أخلدَ الدهرَ واحدًا * من الناس، أبقى مجدُه الدهر مُطعَما(٢)

وقول أبي جندب الهزلي:

جَزى بنُوه أبا الغَيْلانِ عن كبرٍ * وحسنِ فعلٍ كمَا يجْزَى سِنِمَّارُ

حيث عاد الضمير في مجده إلى (مُطعما) كما عاد في بنوه إلى (أبا الغيلان)، وهما مفعولان تأخرا في اللفظ والرتبة وعاد الضمير السابق عليهما من غير تقدير مصدر، وعللوا ذلك بـ (شدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل)، كذا ذكره السعد في المطول .

لكن يَرِد على كلامه أنه قيد الضمير بتقدير المصدر المدلول عليه بالفعل المذكور، والصواب صحة ذلك حتى في حال عدم التقدير، لأن الفاعل على أية حال منوي التقديم على المفعول، وإنما القيد المانع عند التحقيق أن يكون الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدًا على ما اتصل بالمفعول المتأخر كما في نحو (ضرب غلامَها صاحبُ هند) فمن أجازه وجه الجواز بأن عود الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كعوده على ما رتبته التقديم، لأن المتصل بالمتقدم متقدم، والأصوب في ذلك: المنع على ما هو مفصل في كتب النحو.

ومن ضعف التأليف: وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) في نحو قول المتنبي:

ليسَ إلاكَ يَا علِيّ هُمَام * سيفُه دونَ عرضِه مَسْلولُ

لأن القاعدة توجب انفصال الضمير بعده كما في قوله سبحانه: {إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ} [يوسف: ٤٠] .

ومنه نصب المضارع بلا ناصب كما في قول طرفة:

ألا أيهذا الزاجريّ أحضُرَ الوَغَى * وأن أشْهَدَ اللَّذَات هل أنتَ مُخْلِدِي

إذ لا يجوز حذف أداة النصب مع بقاء عملها إلا في مواضع معينة ليس هذا بواحد منها .. ومنه ما جاء في قول آخر:

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم * ولو أنهم خذلوك كنت ذليلًا

ومرجع الضمير قد تأخرا * لفظًا ورتبة وهذا حصرا
في باب نعم وتنازع العمل * ومضمر الشأن وربّ والبدل
ومبتدا مفسر بالخبرِ * وباب فاعل يخلف فاخبر.
وينظر في تفاصيلها أوضح المسالك ١٢٨/٢ وما قبلها.

(١) هو للنابغة الزبياني الشاعر الجاهلي المعروف وقيل هو لأبي الأسود الدؤلي، ومعناه: استحق الضرب بالحجارة كما تستحقها الكلاب العاويات. دعاءٌ عليه بهذا .. ينظر ديوانه ١٦٦/١ والخصائص ١/ ٢٩٤.

(٢) البيت في مدح مطعم بن عدي أحد رؤساء مكة، ذلك الذي أجار النبي ﷺ بعد رجوعه من الطائف وكان يدافع عنه ضد المشركين .. والمعنى في بيته: (ولو ثبت أن مجدًا - مهما كان عظيمًا - جعل مَن يتصف به يخلد طوال الدهر، لكان مجد مطعم)، فلفظ (الدهر) الوارد ذكره في البيت مرتين: منصوب على الظرفية، وعليه فـ (مجدًا): اسم (إن) وجملة (أخلد الدهر واحدًا): في موضع الرفع خبرها، و(أن) وما دخلت عليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف تقديره: (ثبت) وهو فعل الشرط، وجملة (لأبقى مجدُه مطعمًا): جوابه .. والتقدير: (ولو ثبت إخلاد مجد صاحبه، لكان مجد مطعم).

حيث ألحق - فيما يعرف بلغة (أكلوني البراغيث) - واو الجماعة بالفعل (نصر) المسند للاسم الظاهر الدال على الجمع (قومي) وذلك على طريقة طيء وأزد، والجمهور على توحيد الفعل مع الفاعل المثنى والجمع(١) .

ومنه ما جاء في قول المتنبي يصف ممدوحه بأن الله جعله عوضًا عن الشمس إذا خلت البلاد منها ليلًا:

خلتِ البِلادُ من الغزَالـةِ ليلَها * فأعاضهَـاكَ الله كَي لا تحْزَنا

حيث أتى بضميرين متصلين وقدم غير الأعرف منهما وهو هاء الغائب على الأعرف وهو كاف الخطاب وهذا مخالف لما جرى على ألسنة العرب ولما اشتهر عن النحاة من وجوب تقديم الأخص والأعرف عند عدم الفصل بين الضميرين المتصلين المنصوبين(٢) .

ومنه إعراب (الذِين) إعراب جمع المذكر السالم في حالة الرفع كما في لغة بني هُزيل وعقيل حيث قال شاعرهم وهو رؤبة:

نحن اللذون صبَّحوا الصَّباحَا * يومَ النَّخيلِ غَارةً مِلحاحَا

وجمهور النحاة على أنها تلزم حالة واحدة وتأتي على صيغة (الذين) في جميع حالات الإعراب(٣) .

ومنه حذف النون في مضارع (كان) حال الجزم بالسكون ومجيء الساكن بعدها في مثل قوله تعالى: (ولم أك بغيا) [مريم: ٢٠]، وقول الخنجر بن صخر الأسدي:

فإن لم تكُ المِرآةُ أبدتْ وَسَامةً * فقد أبدت المِرآةُ جبهةَ ضَيغم

إذا اشترط النحاة في حذفها أن يكون المضارع مجزومًا بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا بساكن(٤) كألف الوصل هنا في (المِرآة).

وهكذا يكون ضعف التأليف سببًا في الإخلال بفصاحة الكلام في كل ما كان الخروج فيه فقط عن مشهور قول النحاة مما ساغ فيه الاجتهاد لوروده في كلام العرب، أما ما خالف المتفق عليه في لغة القوم كمن جَرَّ فاعلا مثلا أو رفع مفعولًا، فهذا مما يعد فاسدًا ولا يعول عليه ولا يلتفت إليه ولا إلى قائله.

٢-وتنافر الكلمات: هو ما تكون الكلماتُ بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها متتابعة، كما في البيت الذي أنشده الجاحظ:

وقبرُ حربٍ بمكـانٍ قَفْرِ * وليس قُرب قبرِ حربِ قَبْرُ(٥)

فها أنت ترى أنّ ألفاظ النصف الثاني من البيت - على حد قول الجاحظ في البيان والتبيين ١/ ٩٠- يتبرأ بعضها من بعض، ويرجع ذلك إلى تكرار القاف والباء والراء وإلى سوء النظم الذي سُلكت فيه هذه الحروف، "ولا يرد على هذا قوله تعالى: {وَعَلَى أُممٍ مِّمَّنْ مَعَكَ} [هود: ٤٨](٦) لأن في مخرجي الميم

---

(١) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٣، ٤/ ٩٦، ٢/ ٩٨ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ص٤١، ٤٢.

(٣) ينظر السابق ص٥٠ وأوضح المسالك ١/ ١٤٣

(٤) ينظر أوضح المسالك ١/ ٢٦٨ - ٢٧٢ وشرح ابن عقيل ص٨٦.

(٥) الإيضاح ١/٧٥ والبيت الذي يريد قائله التأسف والتحزن على أن صار قبر صاحبه كذلك، أورده الجاحظ في البيان والتبيين ١/ ٦٥وابن سنان في سر الفصاحة والرازي في نهاية الإيجاز بلا عزو، ولابن كثير في البداية أنه لجني رثى به حرب بن أمية جد معاوية بعد أن هتف به في فلاة فمات بها، والقفر: المكان الخالي من الماء والكلأ، وهو - على الأرجح - مرفوعٌ صفة لـ (مكان) على القطع، والتقدير: (هو قفرُ).

(٦) حيث تكررت الميم في الآية الكريمة: (قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك وأمم سنمتعهم ثم يمسهم منا عذاب أليم) [هود: ٤٨] سبع عشرة مرة دون ما أدنى تكلف أو خروج عن مألوف أبلغ الكلام، على الرغم من أن الميم وحده حرف ثقيل مضغوط بشدة عضلات الفم كلها حتى يؤدى على هيئة صوت، فكيف به إذا تكرر؟ ثم كيف يكون ميزانه من الثقل حين يتكرر بهذه الكثرة المتلاحقة؟ وسبحان من هذا كلامه.

ولنا أن نتأمل نظير الآية السابقة في تكرر بعض حروفها مع توفر الفصاحة في كلماتها ما جاء في قوله تعالى: (واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قربانًا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين) [المائدة:٢٧] وكذا قوله: (قد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ونقول ذوقوا عذاب الحريق) [آل

والنون وهما طرف اللسان والشفة، وذلاقتهما وتوسطهما بين الضعف والقوة، ما أزال ثقل التكرار"(١) .. ثم إن الأمر كما سيأتي مبني على التذوق، وها أنت ترى ألا مقارنة بين كلام البشر وكلام خالق البشر.

ونظير ما جاء في البيت السابق، متناهيًا في الثقل بسبب تكرار كلمة أو كلمات بأعيانها، قول المتنبي:

فقلقلتُ بالهمِّ الذِي قَلقَلَ الحشا * قلاقلَ عيسٍ كُلُّهنَّ قَلاقِلُ(٢)

يقول: أن الهمَّ تحرك به تحركَ الإبل المسرعة، فحركتُ - لأزيح الهم الذي أصاب قلبي - الإبلَ السريعة التي تعينني على أن أروِّح عن نفسي.

فالأمر في كل هذا ونظائره هو على ما قال إسحاق الموصلي عندما أنشده أبو تمام:

فالمجد لا يرضى بأن ترضى بأن * يرضى المؤمِّلُ منك إلا بالرضا

"لقد شققت على نفسك يا أبا تمام والشعر أسهل من هذا"(٣).

ومما يحكى في هذا الصدد على سبيل التندر، أن بعض الوعاظ حين قال فيما قال: (حتى جنأتُ وجناتَ جنات الحبيبِ) صاح بعض الحاضرين تعجبًا، فلما سئل عن صياحه قال: سمعت جيما في جيم في جيم.

ومن التنافر في الكلمات **ما هو دون ذلك** في الثقل، ومن أمثلته ما جاء في قول بعضهم:

لو كنت كنت كتمت السرَّ كنتَ كما * كنتَا وكنتَ ولكن ذاك لم يكنِ

فتكرار الكاف والنون في كلمات هذا البيت أوجد ثقلًا وإن كان دون سابقة .. ونظيره **قول أبي تمام يمدح:**

كريمٌ متى أمدحه أمْدَحْهُ والوَرَى * معي وإذا مـا لُمْتُهُ لمتـه وَحْدِي

فإن في قوله: (أمْدَحْه) ثقلًا ما، لما بين الحاء والهاء من تنافر نظرًا لتقاربهما، والحق أن تكرار (أمدحه) هو الذي أوجب الثقل "من جهة تكرار الحاء والهاء، وأما نفس اجتماع الحاء والهاء بدون تكرار فلا يوجب ثقلًا يخل بالفصاحة، فإنه قد وجد في التنزيل المنزه عما يخل بالفصاحة كقوله تعالى: {فسَبِّحْهُ} [ق:٤٠]"(٤).

وقد ذكر الصاحب بن عباد أنه أنشد القصيدة التي بها هذا البيت بحضرة ابن العميد(٥) فلما بلغ ذلك البيت قال ابن العميد: وهذا التكرار في (أمدحه) مع الجمع بين الحاء والهاء، خارجٌ عن حد الاعتدال ونافرٌ كل التنافر، فأثنى عليه الصاحب الذي عاب على أبي تمام من جهة أخرى مقابلته المدح باللوم دون الذم أو الهجاء، ولكن ما عابه هو هنا أثنى غيره عليه، ذاكرًا أن الإتيان باللوم ينفي الذم من باب أولى(٦).

ذلك أن الممدوح ربما يلام على شيء وقع منه عفوًا ويلتمس له فيه العذر، وفي هذا دليل على أنه لا يتأتى منه ما يستحق عليه الهجاء، ولهذا آثر التعبير بالماضي وبـ (إذا) الدالان على تحقق الوقوع، ليكون ما ذكره

عمران:١٨١] لنرى كيف ضمت الأولى في ثناياها عشر قافات والثانية أحد عشر، ولو أن هذه القافات نثرت في كلام أضعاف هاتين الآيتين لما احتمله ولناء به، ذلك أن القاف من أثقل الحروف نطقًا إذ يشترك في إخراجه: الحلق والشفتين واللسان، لكن نجده في النظم الكريم يتكرر ويقع موقعًا متمكنًا لا قلق فيه ولا اضطراب

ويجب ألا ننسى – ونحن نعجب لذلك – صنع الله في هذا النظم وذلك الترتيب الذي جاء في كلمات رشيقة رقيقة تحمل كريم المعاني وأعذبها، وأن نذَكِّر بأن الأمر في النهاية مرده إلى الاستذاقة لدى العرب الخلص أرباب هذه اللغة التي نزل بها القرآن.

(١) عروس الأفراح للسبكي ١٠٠/١ من الشروح.

(٢) قلقل: حرك، الحشا: ما انطوت عليه الضلوع، قلاقل الأولى: أراد بها الناقة السريعة، وأراد بها في الثانية: الحركة وكلاهما جمع قلقلة .. ينظر في شأن هذا البيت وما شابه سر الفصاحة ص١٠٤ وما بعدها.

(٣) العمدة لابن رشيق ٧٩/٢

(٤) مواهب الفتاح ١٠٠/١ من الشروح وينظر المطول ص١٤٦ .. والبيت في مدح أبي المغيث الرافقي.

(٥) الصاحب: هو أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد تلميذ ابن العميد، ووزير بني بويه، عرف بالصاحب لصحبته ابن العميد، وله أخبار في اليتيمة .. وابن العميد: هو أبو الفضل محمد بن الحسين إمام الكتّاب في القرن الرابع الهجري، كان وزيرًا لركن الدولة البويهي إلى أن مات سنة ٣٦٠ هـ.

(٦) ينظر عروس الأفراح وحاشية الدسوقي على المختصر ١٠٢/١ من الشروح.

بمثابة دعوى الشيء بدليل، وليؤكد أن ما ادعاه من أن الممدوح لا يفعل ما يستحق عليه الذم قد تحقق بالفعل، وذلك حين لامه بنفسه في شيء عمَّه وعمَّ غيره، فإذا به لم يجد من يساعده ووجد نفسه الوحيد الذي يُنحى عليه باللائمة، وفي هذا من المدح ما فيه .. وعلى أيٍّ فالبلاغة ذوق وما لا يروق لواحد قد يروق لآخر، والعبرة في كل هذا باستظهار ما بالكلم من جمال، وبإقامة الحجة عليه بالدليل والبرهان.

وتجدر الإشارة إلى أن ليس كل تكرار يعدُّ معيبًا، فكم من تكرار راق الذوق السليم المتمرس بالأساليب العربية ووقع موقعه في النفس، ولك أن تتأمل في هذا ما أُنشد لابن المعتز الخليفة العباسي الشاعر الناقد صاحب كتاب (البديع):

لساني لسرِّي كتـوم كتوم * ودمعي بحبي نُمـومٌ نـموم
ولي مـالـكٌ شفّني حبُّـه * بديعُ الجمـال وسيمٌ وسيم
له مقلتـا شـادنٍ أحورٍ * ولفظٌ سحـورٌ رخيمٌ رخيم
فدمعي عليه سجومٌ سجوم * وجسمي عليـه سقيمٌ سقيم

وقول إبراهيم بن العباس:

وعلمتِني كيفَ الهوى وَجَهلْتُه * وَعَلَّمَكمْ صَبرِي على ظُلمكُم ظُلْمِي
فأعلمُ مَا لي عندَكم فيمِيلُ بي * هواي إلى جَهْلي وأعرِض عَن علمِي(١)

وحسبك ما جاء منه في القرآن الكريم من نحو قوله سبحانه: {فبأيِّ آلاءِ ربِّكُمَا تكذِّبانِ} من سورة الرحمن، وقوله: {وَيلٌ يومئذٍ للمكذبين} من المرسلات، وغير ذلك مما كثر وروده في القرآن(٢) فإن هذا مما يمدح من التكرار، بل هو التكرار المعجز الذي لو فتّشت عن أسراره ونكاته البلاغية لأدركت مصداق قوله عز من قائل: {قل لئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أَنْ يَأتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لَا يَأتونَ بِمِثلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا} [الإسراء: ٨٨].

٣-أ: <u>والتعقيد اللفظي:</u> هو أن يختل نظم الكلام ولا يدري السامع كيف يَتوصل منه إلى معناه(٣) كقول الفرزدق:

وَما مِثْلُهُ في النَّاسِ إلا مُمَلّكًا * أبُو أمِّهِ حيٌّ أبوه يقارِبُهْ

إذ كان حقه أن يقول: (وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه، إلا مملّكًا: أبو أمه أبوه)، فإنه مدَح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل(٤) المخزومي خال هشام ابن عبد الملك بن مرْوان، فقال: وما مثله (يعني: إبراهيم الممدوح) في الناس حيٌّ يقاربه، أي: أحد يُشبهه في الفضائل، إلا مملّكًا (يعني هشامًا)، أبو أمه (أي: أبو أم هشام) أبوه (أي: أبو الممدوح)، فالضمير في (أمه) للمَلِك، وفي (أبوه) للممدوح، ففصلَ بين (أبو أمه) وهو مبتدأ، و(أبوه) وهو خبره بـ(حيّ) وهو أجنبي، وكذا فصلَ بين (حيٍّ) و(يقاربه) - وهو نعت (حيّ) - بـ (أبوه) وهو أجنبي، وقدّمَ المستثنى (مملّكًا) على المستثنى منه (حي)، وفصلَ كذلك بين البدل (حي) والمبدل منه (مثله)، **فهو كما تراه في غاية التعقيد(٥).**

---

(١) ينظر العمدة لابن رشيق ٢/ ٧٨، ٧٩

(٢) لحكم وأسرار بلاغية يضيق المقام هنا عن الإفاضة فيها .. ونحيل في ذلك للاستزادة على سبيل المثال إلى (أسرار التكرار) للكرماني و(درة التنزيل) للإسكافي و(ملاك التأويل) للغرناطي و(التكرار بلاغة) أ.د. إبراهيم الخولي و(متشابه النظم في قصص القرآن) د.عبد الغني الراجحي وهو مخطوط بأصول الدين بالقاهرة.

(٣) بأن تكون ألفاظه على خلاف ترتيب المعاني بالتقديم والتأخير مثلًا، أو أنقص منها بالحذف الموجب للفساد، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة الفهم، كالعطف على التوهم والجر بالمجاور مثلًا، كذا في المواهب بشروح التلخيص١/ ١٠٣)

(٤) ابن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي، وكان هشام بن إسماعيل عاملًا على المدينة من طرف عبد الملك بن مروان، وقد أسلم هشام بن الوليد يوم فتح مكة، وهو أخو خالد بن الوليد وكان لهشام بن إسماعيل بنت تزوجها عبد الملك فولدت له هشام بن عبد الملك وهو الذي مدحه الفرزدق ومدح معه خاله إبراهيم بن هشام .. كذا في حاشية الدسوقي ١٠٥/١ من الشروح.

(٥) الإيضاح١/٧٥، ٧٦ وينظر الدلائل ص٨٣ ومعاهد التنصيص ٤٣/١.

وحاصله: الإخبار بأن الممدوح لا مثل له في الناس إلا ابن أخته (هشام بن عبد الملك) ذلك الرجل الذي أُعطي الملك والمال، وإنما أخبر بأن الممدوح أبو أم الملك لأن كونه خال الملك مما يزيد في مدحه، كما أبدل من (المِثل) (حي يقاربه) إيماء إلى أن المنفي مقاربته في المماثلة لا المماثلة في نفسها توطئة لإفادة أن نفي المقاربة الذي هو أعم، هو من غير شك نفي للمماثلة، ويرى بعض الباحثين "أن الفرذدق - وهو شاعر فحل يعرف طبائع اللغة وعوائد التراكيب - إنما فعل ذلك تهكمًا بالممدوح، وولاء الفرذدق للعلويين، وعداؤه لبني أمية - والممدوح واحد منهم - يغري بهذا الظن"(١).

ومهما يكن من أمر، فالتعقيد - على حد قول الإمام عبد القاهر في ضبطه إياه - إنما يكون "مذمومًا لأجل أن اللفظ لم يرتب الترتيب الذي بمثله تحصل الدلالة على الغرض، حتى احتاج السامع إلى أن يطلب المعنى بالحيلة ويسعى إليه من غير الطريق، وإنما ذُم هذا الجنس، لأنه: أحوجَكَ إلى فكر زائد على المقدار الذي يجب في مثله، وكَدّك بسوء الدلالة، وأودع المعنى لك في قالب غير مستور ولا مملس، بل خشن مضرس، وإذا رُمْت إخراجه عسر عليك، وإذا خرج خرج مشوه الصورة ناقص الحسن"(٢)، وخذ مثلًا - من غير ما سبق - قول الفرزدق:

إلى ملِك مَا أمُّهُ مِن مُحارِبٍ * أبوه وَلا كانتْ كُليبٌ تُصَاهِرُهْ

يريد إلى ملك أبوه، ما أمه من محارب، أي ليست أمه منهم ولا كان صهرًا لقبيلة (كليب) أي أنه وضيع النسب أبًا وأمًا .. وقول المتنبي:

أنى يكونُ أبا البَرِيَّةِ آدمٌ * وأبُوكَ والثَّقَلانِ أنتَ محَمّدُ

ويعني به: (أنى يكون آدم أبا البرية، وأبوك محمد، وأنت الثقلان) أي: الإنس والجن .. وقوله:

جفخَتْ وهم لا يجفَخُون بهَا، بِهِم * شيمٌ على الحسبِ الأغَرِّ دلائلُ

وأصل نظمه: (جفخت) أي افتخرت (بهم شيم دلائل على الحسب الأغر، وهم لا يجفخون بها) ففصل بين الفعل (جفخت) وفاعله (شيمٌ) بجملة الحال، وبين الموصوف (شيم) وصفته (دلائل) بالجار والمجرور .. ومنه ما اشتهر عن بعضهم حين وصف دارًا بالية:

فأصبحتْ بعْدَ خَطِّ بهجتِهَا * كأنَ قفْرًا رسُومها قَلمَا

فيما معناه: (فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأن قلمًا خط رسومها)، حيث فصل بين الفعل ومفعوله وهما (خط رسومها)، كما فصل بين (كأن) واسمها (قلما)، وبين (أصبحت) وخبرها (قفرًا) وبين الظرف المضاف (بعد) والمضاف إليه (بهجتها) .. فبهذه الفواصل في تلك الشواهد، وبتقديم الكلمات فيها وتأخيرها عن مواطنها، تعقد اللفظ واختل النظم، فخفيت دلالته على المعنى خفاء تامًا أحوج في فهمه إلى نظرة متأنية ترد كل كلمة إلى مكانها وإن لم يكن ثمة خروج عن قواعد النحو وقوانينه.

الأمر الذي يعني "أنه لا يستغني عن التعقيد اللفظي بذكر ضعف التأليف لجواز حصول التعقيد بأشياء كلها جارية على القانون إلا أنها خلاف المطبوع السهل، كما لا يستغنى عن الضعف بالتعقيد لجواز حصول الضعف بدون التعقيد كقولنا: (زيد أحسنٌ من غيره) بتنوين (أحسن)"(٣)، وكما في (ضرب غلامُه زيدًا) إلى غير ذلك مما سبق التمثيل به في ضعف التأليف.

وإنما أدى إلى التعقيد اللفظي في كل ما سبق مما خولف فيه الأصل في التقديم والتأخير - فضلًا عن اجتماع أشياء غير مطبوعة وإن كانت جائزة - انعدام القرينة الدالة على تعيين المعنى المراد، ذلك أن الخلل في التركيب أو النظم عادة ما ينشأ من الخلل في ترتيب الألفاظ على غير ترتيب المعاني مما يوجب صعوبة

---

(١) خصائص التراكيب د. محمد أبو موسى ص٣٧ .. وينظر فيما قبله شروح التلخيص١/ ١٠٤، ١٠٥.
(٢) دلائل الإعجاز ص٨٣.
(٣) مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي ١٠٦/١ وينظر بغية الإيضاح ١/ ١٦.

في فهم المراد على ما ذكره صاحب المطول(١) ومن قبلُ صاحب الدلائل، وعليه **فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي: ما سلِم نظمُه من الخلل، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل ـ من تقديم أو تأخير، أو إضمار أو غير ذلك ـ إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية.**

ب: التعقيد المعنوي: ويتأتى حيثما يكون الخلل في الانتقال بـ **أن لا يكون انتقالُ الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني(٢) الذي هو لازمه والمراد به، ظاهرًا .. كقول العباس بن الأحنف:**

سَأطْلُب بعدَ الدَّارِ عنكمْ لِتَقْرُبُوا * وَتسكُبُ عينَايَ الدُّموعَ لِتَجْمُدا

فالشاعر هنا ينظر إلى الأمور نظرة كئيبة، لأن الأمور عنده وفي نظره تسير على نقيض مطلوبه، فهو لا يقصد إلى شيء في حياته إلا وأتاه منه عكس ما يريد، وقد أداه ذلك لأن يطلب مغالطة الزمان على وجه الظرافة والملاحة(٣)، قائلًا: "إني اليوم أطيب نفسًا بالبعد والفراق وأوطّنها على مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرع غصصها وأتحمل لأجلها حزنًا يُفيض الدموع من عيني، لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لا تزول فإن الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية نهاية ومع كل عسر يسرا"(٤) .. فـ **كني بسكب الدموع عما يوجبه البعد والفراق من الحزن** والأسى لفراق الأحبة، **وأصاب** في ذلك وأحسن، لأن البكاء يستلزم الكآبة والألم ويدل عليه دلالة واضحة، وعليه فإن **من شأن البكاء أن يكون كناية عن الحزن، كما قال الحماسي (حطان بن المعلى):**

أبكاني الدهر ويا ربَّما * أضحكني الدهر بما يُرضى

حيث كنى بإبكاء الدهر إياه عن إساءته له، وبإضحاكه له عن فرحه وسروره .. ولكن الذي لم يصب فيه ابن الأحنف ولم يوفق إليه، هو كنايته بجمود العينين عما يستلزمه دوام التلاقي والقرب من الفرح والسرور، وهذا اعتقاد خاطىء ومما لم تألفه طرائق التعبير فإن **التكنية بجمود العين لا تكون عن المسرة** ولا عن مجرد خلوها من البكاء، **وإنما تكون عن بخلها بالدمع عند الحاجة إليه، أى: حال إرادة البكاء وقت الحزن** والأسى، وذلك ما تعارف عليه البلغاء وجرى على ألسنة العرب وجادت به أشعارهم وقرائحهم، كما قالت الخنساء في رثاء أخيها:

أعينيَ جُودا ولا تَجْمُدَا * ألا تَبْكيانِ لِصخْرَ النَّدى

وكما قال الشاعر:

ألا إن عينًا لم تجد يوم واسطٍ * عليك بجاري دمعها لَجَمُودُ(٥)

فكنيا بجمود العين، عن بخلها بالدمع في حال إرادة البكاء منها، **ولو كان الجمود يصلح أن يُراد به عدم البكاء في حال المسرة، لجاز أن يُدْعَى به للرجل فيقال: (لا زالت عينُك جامدةً) كما يقال: (لا أبكي الله عينَك) وذلك مما لا يُشك في بطلانه، وعلى ذلك قول أهل اللغة: (سنَةٌ جماد)، أي: لا مطر فيها، و(ناقة جماد)، أي: لا لبن لها، فكما لا تُجعل السنة والناقة جمادًا إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقَطْرِ، والناقة لا تسخو بالدَّرِّ، لا تُجعل العينُ جَمُودًا إلا وهناك ما يقتضي إرادة البكاء منها، وما يجعلها إذا بَكت محسنةً موصوفةً بأنها قد جادت، وإذا لم تبْكِ مسيئة وموصوفة بأنها قد ضَنّتْ.**

---

(١) المطول للسعد ص١٤٧.

(٢) المعنى الأول هو المعنى الأصلي، والمعنى الثاني الذي هو لازمه هو المعنى المجازي أو الكنائي.

(٣) وهذا على غرار ما جاء في قول أبي الحسن الباخرزي:

ولكم تمنيتُ الفِراق مغالطًا * واحْتلْتُ في استِثمار غَرس وِدادي

وطمعتُ فيها بالوِصال لأنها * تُبني الأمورُ على خلاف مُرادي

(٤) مختصر السعد على تلخيص المفتاح ١١١/١ وينظر المطول له أيضًا ص١٤٩ ودلائل الإعجاز ص٢٦٨ والإشارات والتنبيهات ص١٢.

(٥) واسط مدينة بالعراق بناها الحجاج بن يوسف، كانت عندها موقعة مات فيها ابن هبيرة، فرثاه أبو عطاء السندي بقصيدة منها هذا البيت .. وما استشهد به هنا وفي بيت الخنساء من التكنية بجمود العين عن بخلها بالدمع حال طلبه، يؤكد عدم صحة أن يكون الجمود كناية عن المسرة لعدم انتقال الذهن من الأول إلى الثاني.

ومما عيب عليه، لما اعتوره من تعقيد راجع إلى المعنى أيضًا قول أبي تمام:

من الهيْفِ لَو إن الخلاخيلَ صُيِّرتْ * لها وُشُحًا جالتْ عليهَا الخَلاخِلُ

فقد أراد أن يكني عن دقة وضمور البطن بجولان الخلاخل عليها لو اتخذت وشاحًا، فأخفق وأساء، لأن جولان الخلاخل المتخذة وشاحًا، يدل على بلوغها غاية القصر والنحافة، ولا يدل على الدقة والضمور اللذين يتغنى بهما الشعراء، كما أن الوشاح الذي يضرب للمرأة من العائق إلى الكشح - فضلًا عن كونه غير متصور وضد ما نطقت به العرب، إذ من شأن الخلاخيل في المدح أن توصف بأنها تعض في السيقان - هو كذلك بعيد الصلة عما يريده الشاعر من وصف محبوبته، فالعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المراد غير ظاهرة، وانتقال الذهن من المكني به إلى المكني عنه يشوبه كثير من الغموض وعدم الوضوح.

والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به، ظاهرًا، حتى يُخَيَّل إلى السامع أنه فهمه من حاقِّ اللفظ، كما في الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية(١).

٥-ومن العيوب المخلة بفصاحة الكلام: كثرة التكرار وتتابع الإضافات:

كما في قول أبي الطيب المتنبي:

(سَبوحٌ لها منْها عَليها شَواهِدُ)(٢)

وقول ابن بابك:

(حمامةَ جرعا حومةِ الجنْدَلِ اسْجَعي)(٣)

وفيه نظر؛ لأنهما إن أوجبا ثقلًا لسانيًا فقد حصل الاحتراز عنهما بتنافر الكلمات، وإلا فلا تُخلُّ بالفصاحة.

وخير ما يستدل به على فصاحة التكرار وتتابع الإضافات غير الموجبين للثقل وعلى أن الأمر في ذلك متعلق بالذوق، ما جاء في نحو قوله عز من قائل: {ونفسٍ وما سَوَّاها. فألهمَهَا فُجُورها وتَقْوَاها} [الشمس: ٧، ٨]، وقوله: {قُلْ لوْ أَنْتُم تَمْلكُون خُزائنُ رُحْمةَ رَبِّيَ} [الإسراء: ١٠٠]، وقوله: {ذكْرُ رحْمَتِ رَبِّكَ} [مريم: ٢]، وقوله: {مثْلَ دَأْبِ قومِ نوحٍ} [غافر: ٣١]، وقول النبي ﷺ: (موضع سوط أحدكم خير له من الدنيا وما فيها)، وقوله: **(الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم، يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم)(٤).**

كما تكرر ضمير الخطاب في قول الله تعالى: {قُلْ إنْ كانَ آبَاؤكم وأبنَاؤُكم وإخوانُكم وأزْوَاجُكمْ وعَشِيرَتُكُمْ} [التوبة: ٢٤] خمس مرات، وتكررت نون النسوة في قوله: {وقُلْ للمؤمناتِ يَغْضُضْنَ مِن أبصارِهن ويَحْفَظْنَ فروجَهُنَّ وَلا يُبدِينَ زِينتَهُنَّ إلا ما ظَهَرَ منها وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهنَّ على جُيُوبِهِنَّ ولا يُبْدِينَ زِينتُهُنَّ إلا لِبُعُولَتِهِنَّ أو آبائِهنَّ أو آبَاءِ بُعولَتِهن أو أبنائِهِنَّ أو أبْنَاءِ بُعُولَتِهِنّ أو إخوانهنَّ أو بَنِي إخْوَانِهِنَّ أو بنِي أخوَاتِهنَّ أو نسائِهنَّ أوْ ما ملكتْ أيمانُهُنَّ أو التَّابعين غيرِ أولي الإرْبَةِ من الرِّجال أو الطِّفْلِ الذينَ لمْ يظْهروا على عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ولا يَضْرِبْنَ بِأرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ ما يُخفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ} [النور: ٣١]، خمسًا وعشرين مرة مع بلوغه أعلى وأقصى درجات البيان، بل اتّسم وكل ما جاء على شاكلته باليسر والسهولة حتى أنه ليقع في النفس، ويحفظه ويجيد تلاوته ويتقن قراءته، ويضبط حروفه ويجري على لسانه جريان العذب الزلال، الصغير قبل الكبير .. وسبحان من هذا كلامه! .

---

(١) وحاقّ الشيء: وسطه، يقال: (سقط زيد على حاق رأسه) و(جاء عمر في حاق الشتاء).

(٢) وصدر بيت المتنبي المذكور: (وتسعدني في غمرة بعد غمرة) والمعنى: وتعينني بالفوز بالغنائم والنجاة في الشدة بعد الشدة، فرس حسنة العدو سريعة الجري لا تتعب راكبها، بل تجري به كأنها تجري على الماء، ولها من نفسها علامات دالة على نجابتها.

(٣) ففيه إضافة (حمامة) إلى (جرعا)، و(جرعا) إلي (حومة)، و(حومة) إلى (الجندل)، وعجز البيت: (فأنت بمرأى من سعاد ومسمع) .. والشاعر - وهو أبو القاسم عبد الصمد بن منصور البغدادي من شعراء اليتيمة - يأمر حمامة هذه الأرض الجرداء ذات الحجارة بالسجع والتطريب إعجابًا بمحبوبته واحتفاء بها.

(٤) ينظر الإيضاح وسائر شروح التلخيص ١/ ١١٢ - ١١٦ والمطول ص١٥١ كما ينظر الإشارات ص١٣ وشرح عقود الجمان ١٨/١ والتبيان للطيبي ٥٢٦/٢، ٥٢٨

ومن التتابع المحمود، لكن في الصفات: قوله تعالى في وصف عباده المؤمنين المتقين: {التَّائِبون العَابِدونَ الحامدون السَّائحون الرَّاكعون السَّاجِدُون الآمرون بالمَعْروف والنَّاهون عنِ المُنْكَرِ والحَافظُونَ لحُدود اللهِ} [التوبة: ١١٢]، وقوله فيما يجب أن يكون عليه الزوجات الخيِّرات: {عَسى رَبُّه إن طَلَقَكُنَّ أنْ يبْدِلَهُ أزْوَاجًا خيرًا منْكُنَّ مسلمَات مُؤْمنات قانتَات تائبات عابِدَات سائِحات ثَيِّبَاتٍ وَأبْكَارًا} [التحريم: ٥]، ومن شواهد ذلك قول المتنبي:

دانٍ بعيدٌ محبٌ مبغضٌ بَهِجٌ * أغرُّ حلوٌ مُمِرٌّ ليِّنٌ شرسُ

الأمر الذي يعني أن الإضافات المتتابعة وكذا التكرار المتداخل أيا ما كان ليس مذمومًا على إطلاقه، وإنما يعاب إذا كان ثقيلًا على اللسان وفي السمع، فإن خلي من ذلك - كما هو الشأن فيما مر بنا - كان محمودًا: **قال الشيخ عبد القاهر: قال الصاحب** بن عباد وزير المعتصم بالله**: (إياك والإضافات المتداخِلةَ فإنها لا تَحْسُن)، وذكر أنها تستكره في الهجاء كقول القائل:**

يا عليُّ بنَ حمزةَ بن عِمَارهْ * أنتَ واللهِ ثَلْجةٌ في خِيارَهْ(١)

ثم قال الشيخ: (ولا شك في ثقل ذلك في الأكثر، ولكنه إذا سلِم من الاستكراه مَلُح ولطُف، ومما حسن فيه: قول ابن المعتز أيضًا:

وظَلَّتْ تُديرُ الرَّاحَ أيدِي جآذرٍ * عتَاقِ دَنانيرِ الوُجوه مِلاحَ(٢)

ومما جاء فيه حسنًا جميلًا: قول الخالدي(٣) يصف غلامًا له:

ويعرفُ الشِّعْرَ مِثلَ مَعرِفَتي * وهوَ على أنْ يَزيدَ مجتَهِدُ

وصيرفيُّ القريضِ وزَّان ديـ * ـنارِ المعاني الدِّقاقِ مُنْتَقِدُ(٤)

فمثل هذه الإضافات المتتابعة في قول ابن المعتز: (عتاق دنانير الوجوه) وكذا في قول الخالدي: (وزان دينار المعاني) تبدو فيها الملاحة واللطافة وعدم الكراهة لا في سماعها ولا في النطق بها.

ولا تجمجم في أن سلامة الكلام من العيوب سالفة الذكر مشروطة بسلامة أجزائه ومفرداته، فإذا لم يسلم الكلام من العيوب المخلة بفصاحة بعض أجزائه تعذر الحكم عليه بالفصاحة، إذ الشرط في فصاحة الكلام - كما قلنا- سلامته من عيوبه وعيوب أجزائه.

ثالثًا: وأما فصاحة المتكلم

فهي ملكة يُقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح أي: كيفية راسخة وهيئة قارة في ذوات الأنفس تملكت وتثبتت وتمكنت بواسطة سليقة عربية، أو عن طريق اكتساب أو ممارسة، بها يستطيع المتكلم استحضار المعاني والتعبير عن مقصوده وأفكاره ومشاعره في أي غرض من الأغراض متى شاء؛ بلفظ فصيح يرتفع به عن مستوى الكلام العادي، بحيث يصبح ذلك عادة لديه وسجية، **وقيل: (ملكة) ولم يُقَل صفة، ليُشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة، بحيث تكون الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، راسخة فيه .. وقيل: (يُقتدر بها) ولم يقل: يُعبر بها، ليشمل حالتي النطق وعدمه، وقيل: (بلفظ فصيح) ليَعمَّ المفرد والمركب.**

---

(١) في قوله: (ثلجة في خيارة) قلب، والأصل: (خيارة في ثلجة)، والخيار: القثاء، يريد المبالغة في وصفه بالبرودة.

(٢) الراح: الخمر، جآذر: جمع جؤزر وهو ولد البقرة الوحشية، وعتاق: جمع عتيق بمعنى كريم وإضافة دنانير إلى الوجوه من إضافة المشبه به إلى المشبه.

(٣) الخالدي هو سعيد بن هاشم من شعراء اليتيمة وكان من أعوان سيف الدولة والقيم لدار كتبه.

(٤) الإيضاح ٧٨/١، ٧٩ بتصرف وينظر دلائل الإعجاز ص١٠٤ .. والصيرفي: من يبيع النقد بالنقد، ويقصد به هنا المحتال في الأمور الذي يحسن اختيار المعاني الرائقة، والقريض: الشعر، والمنتقد: الخبير بالتمييز بين الجيد منه والردئ.

ويفهم من هذا الضابط أن المراد في فصاحة المتكلم: أن تكون هذه الصفة كامنة في نفسه، يستطيع أن يستخدمها في أي وقت وفي أي ضرب من ضروب القول، فهو فصيح - متى وجد فيه الاستعداد والقدرة على صياغة الكلام الجيد - وإن لم ينطق، وإنما تتربى هذه الملكة ويتأتي ذلك الاستعداد: بكثرة المران والتدريب والاطلاع على روائع التراث الأدبي والتأمل في عيون الشعر العربي؛ والوقوف على مظاهر الحسن في التعبيرات الجيدة والأساليب الراقية.

رابعًا: بلاغة المتكلم

وهي شبيهة بما سبق، وقريبة الصلة به، غير أنه يزاد عليه مراعاة هذا المتكلم لمقتضى الحال، **فهي: ملكة يقتدرُ بها على تأليفِ كلامٍ بليغ** يقصده في العموم العرفي متى شاء، مراعيًا فيه الاعتبارات المناسبة لحال المخاطبين، الأمر الذي يعنى بالضرورة: حتمية أن يراعي المتكلم البليغ - إبان قيامه بتوليد المعاني وصياغة الأساليب الرصينة والتراكيب الجيدة الفصيحة الموفية بالغرض المطلوب - الخصوصيات الزائدة على أصل المراد، وأن يكون ملمًا بقواعد البلاغة التي تورث الكلام حسنًا وبهاء.

وتلك غاية لا تُنال - وأيم الله - إلا باستظهار كتاب الله وسنة رسوله ومصطفاه ﷺ ، وإلا بتتبع خواص تراكيب البلغاء وتذوقها، والإحاطة بأساليب العرب ومعرفة سنن تخاطبهم ما استطاع المرء إلى ذلك سبيلًا، وإلباس كل حال لبوسها، وكذا بالتفرقة بين الأساليب الخطابية والأدبية والعلمية ومراعاة أن لكل مقام منها مقال ولكل حال ما يقتضيه.

وبشأن أهمية التذوق وضرورة اكتساب ملكته وكيفية تحصيلهما، يقول الخطيب فيما نقله عن السكاكي: **(ليس من الواجب في صناعة – وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل – أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحَكُّمَات وضعية كقولهم: (إنما للحصر) واعتباراتٍ إلفية كقولهم: (إن التنكير يفيد التعظيم)؟، فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يُقَلِّد صاحبه إن فاتَه الذوق، إلى أن يتكامل له على مَهَلٍ موجبات ذلك الذوق).**

وكثيرًا ما يشير الشيخ عبد القاهر في (دلائل الإعجاز) إلى هذا .. بما يفيد (أنه لا يُصادف القولُ في هذا الباب موقعًا من السامع، ولا يجدُ لديه قبولًا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لِمَا نومئ إليه من الحُسن أصلًا، فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام؛ فيجد الأَرْيحِيَّة تارة ويعْرَى منها أخرى، وإذا عجَّبته تعجب، وإذا نبّهته لموضع المزية انتبه، فأما من كانت الحالان عنده على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة وإلا إعرابا ظاهرًا، فليكن عندك بمنزلة من عَدِم الطبع الذي يُدرك به وزن الشعر .. في أنك لا تتصدى لتعريفه، لعلمك أنه قد عَدِم الأداة التي بها يعرف.

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب، فإن من الآفة أيضًا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العِلّة في شيء ما؛ تُعرف المزية فيه ولا يَعْلَمُ إلا أن له موقعًا من النفس وحظًا من القبول، فهذا بتوانيه في حكم القائل الأول .. ولأن تعرف العلة في بعض الصور فتجعلَه شاهدًا في غيره أحْرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك(١)إ.هـ

ويلاحظ هنا مخالفة عبد القاهر للسكاكي في تسويغ الأخير التقليد عند تعذُّر المعرفة، والصواب ما قاله صاحب الدلائل عن أهمية تربية الملكة بمعرفة العلة البلاغية لكون التقليد مذموم في كل علم.

---

(١) ينظر الإيضاح ١/ ١٨٩ من شروح التلخيص والبغية١/ ٣١ والدلائل ص٢٩١ والمفتاح ص٩٦

خامسًا: وأما بلاغة الكلام

التي هي مقصود البلاغي ومفتاح تعرفه على هذا العلم بفنونه الثلاثة بعد هذه التقدمة التى لا غناء له عنها، فهي تعني: **مطابقة الكلام لمقتضي الحال مع فصاحته**(١)، وإنما عني البلاغيون بـ (الحال): الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدِّي به أصل المراد، خصوصية ما، أي أمرًا زائدًا على أصل المعنى .. كما عنوا بـ (مقتضى الحال) وهو ما يسمى بالاعتبار المناسب: تلك الخصوصية التي اعتبرها المتكلم في كلامه وتلك الهيئة التي توجبها الحال التي وقع الكلام فيها .. وبـ (مطابقة الكلام لمقتضى الحال): مجيء الكلام مشتملًا على تلك الخصوصية التي اقتضاها الحال وورود على تلك الهيئة.

ولكون **مقتضى الحال مختلف، فإن مقامات الكلام متفاوتة**(٢) فإذا كان المقام مقام إنكار لقيام زيد مثلًا، فإن الإنكار في حد ذاته حال، وهو يقتضي أن يؤكد المتكلم كلامه فيقول: (إن زيدًا لقائم) حتى يجيء كلامه المؤكد مناسبًا للإنكار ومطابقًا لمقتضى الحال، والعكس صحيح بالنسبة لخالي الذهن عندما يُلقى إليه الكلام خاليًا من التأكيد، فخلو الذهن حال يقتضي أن لا يأتي الكلام مؤكدًا، حتى يكون مناسبًا لمقتضى الحال .. وهكذا سائر مقامات الكلام وفنون القول .. ولنا أن نتأمل في مراعاة ذلك المقتضى وتلك المطابقة، من كلام البلغاء وأشعارهم قول ابن الرومي مادحًا:

هو الرجل المشروكُ في جُلِّ مَالِه * ولكنَّه بالمجد والحمدِ مفردُ

وقول أبي العتاهية في الاستعطاف:

إلهي عبدك الجاني أتـــاكا * مُقرًا بالذنـوبِ وقد دعاكا

لنرى كيف تشتد وتقوى كلمات الأول ثم تنحدر انحدار الصخور من الشواهق العالية، بينا تسيل كلمات الثاني وتنساب انسياب العذب الفرات السائغ للشاربين، وذلك لأن الحال والمقام في كلٍّ اقتضى أن يجيء الكلام على النحو الذي جاء فيه.

وقد أصاب ابن الأثير حين أوضح أن من الكلمات ما هو جزل ومنها ما هو رقيق وأن لكلٍّ موضعًا بحسب استعمالها فيه، فالجزل منها يستعمل في مواقف الحروب وفي قوارع التهديد والتخويف وأشباه ذلك، وأما الرقيق فيجمل استعماله في وصف الأشواق وذكر أيام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وأشباه ذلك" .. ويمضي ابن الأثير في تبيان ما أجمل قائلًا:

---

(١) ذلك ما اصطلح عليه المتأخرون .. وقد جرت على ألسنة المتقدمين أقوال متعددة في تعريف البلاغة من نحو ما جاء عن صحار العبدي لما سؤل عن البلاغة قال: (البلاغة الإيجاز)، ولما سُئل، وما الإيجاز؟ قال: أن تجيب فلا تبطئ وتقول فلا تخطئ.

وقيل هي: (الإيجاز من غير عجز والإطناب من غير خلل)، وقيل: (إجاعة اللفظ وإشباع المعنى)، وقيل: هي: (الدلالة بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى)، وقيل هي: (إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ)، وقيل: هي: (تصحيح الأقسام واختيار الكلام)، وقيل: هي: (معرفة الفصل والوصل)، وقيل: هي: (القدرة على البيان مع حسن النظام)، وقيل: هي: (حسن العبارة مع صحة الدلالة)، وقيل هي: (معرفة رتق الكلام وفتقه)، وقيل: هي: (حسن الاقتضاب عند البداهة والغزارة عند الإطالة)، وقيل: هي: (تقرير المعنى في الأفهام من أقرب وجوه الكلام).

وقيل: (خير الكلام: ما قل ودل وجل ولم يمل)، وقيل: أبلغه: (ما حسن إيجازه وقل مجازه وكثر إعجازه وتناسبت صدوره وأعجازه)، وقيل: هو: (أن يسابق معناه لفظه ولفظه معناه فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك)، وقيل: (البلاغة: قليل يُفهم وكثير لا يُسأم)، وقيل: هي (معان كثيرة في ألفاظ قليلة)، وقيل: هي: (النظر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة)، وقيل: هي: (دلالة أول الكلام على آخره، وارتباط آخره بأوله)، وعن الخليل: هي: (ما قرب طرفاه وبعد منتهاه) ..إلخ.

ولكن يلاحظ ان كلها - على حد قول البهاء السبكي - أوصاف للبلاغة لا ترقى لأن تكون حدًا صحيحا لها جامعا مانعًا .. وينظر في هذه الأوصاف عروس الأفراح ١٢٣/١- ١٣٠ والبيان والتبيين للجاحظ ٨٨/١ وما بعدها والكامل للمبرد ١٨/٢ والعمدة ٢٤٢/١ وما بعدها وزهر الآداب للحصري ١٤٠/١، ١١٨/٢، ٢٦٣/٣ وما بعدها والصناعتين ص١٩ وما بعدها.

(٢) الإيضاح مع البغية ١/ ٢٠ ومختصر السعد ١٢٢/١، ١٢٣ .. وقد قيل عن سبب اختيار لفظ (الحال) دون غيره من أسماء الزمان (المستقبل) مثلًا أو (الماضي)، ولفظ (المقام) دون غيره من أسماء الأمكنة كـ (المجلس) مثلًا أو(المتكأ): أن البلغاء كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من خطب وأشعار وهم قائمون، فأطلق (الحال) على الأمر الداعي لأنهم يلاحظونه في محل قيامهم وفي حينه .. ينظر حاشية الدسوقي ١٢٥/١ من الشروح.

"ولست أعنى بالجزل من الألفاظ أن يكون وحشيا متوعرًا، عليه عنجهية البداوة، بل أعني بالجزل أن يكون متينًا على عذوبته في الفم ولذاذته في السمع، وكذلك لست أعني بالرقيق أن يكون ركيكًا سفسافًا، وإنما هو اللطيف الرقيق الحاشية الناعم الملمس"(١).

ولعلك تجد مصداق ما ذُكر، وأنت تقرأ في مقام تطلُّبِ الجزالة قولَ المتنبي في سيف الدولة بعد معركة الثغور بينه وبين الروم:

وخيلٍ يراها الركض في كلِّ بلدة * إذا عَرَّستْ فيها فليس تقِيلُ
فلمَّا تجلَّى من دَلوك وصَنْجةٍ * عَلَتْ كلَّ طَوْدٍ رايةٌ ورَعِيلُ
فما شَعَروا حَتى رأَوها مُغيرةً * قِبَاحًا وأمّا خَلْقُها فجَميلُ
سحائبُ يَمطُرن الحدِيدَ عَليهِمِ * فكلُّ مكانٍ بالسّيوفِ غَسيلُ

ومن الرقيق حيث تطلب المقام ذلك، ما جاء في قول يزيد بن الطثرية بحق محبوبته:

بنفسيَ من لو مَرَّ بَرْدُ بَنَانِهِ * عَلى كَبِدي كانتْ شِفَاءَ أنامِلِه
ومَن هَابني في كُلِّ شَيءٍ وَهِبتُه * فَلا هُوَ يُعطيني وَلا أنَا سَائِلِه

وأنت نفسك إذا تحدثت عن إنسان عظيم القدر جليل الشأن، تقول: (هذا هو الرجل)، فعِظمُ القدر وجلالُ الشأن حال اقتضى منك تعريفه بالألف واللام، ومجيؤك بالمسند معرفًا هو مطابقة لمقتضى الحال .. والعكس لو أنك أردت أن تحقِّر من شأنه وتُنزل من قدره يحق لك أن تقول: (أهذا رجل؟)، ذلك لأن الحقارة حال، والتنكير مقتضاه، ومجيء الكلام منكرًا هو المطابقة لمقتضى الحال.

وهكذا يختلف الكلام تبعا لاختلاف الأحوال وتباين المقامات **فمقام التنكير يُباينُ مقامَ التعريف، ومقامُ الإطلاق يباين مقامَ التقييد(٢)، ومقامُ التقديم يباين مقامَ التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القَصْر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبيّ وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام(٣) .. وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له(٤).**

فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب، وهذا - يعني: تطبيق الكلام على مقتضى الحال - هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول: النظم توخِّي معاني النحو فيما بين الكَلِم على حسب الأغراض(٥)

---

(١) المثل السائر لابن الأثير ١/ ١٦٨ وما بعدها.

(٢) سواء كان ذلك التقييد تقييدًا بمؤكد أو بأداة قصر أو بتابع أو بمفعول أو حال أو تمييز أو بشرط أو غير ذلك مما يعتري جمل الكلام الاسمية والفعلية، بل إن الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط، له مع كلٍّ من أدوات الشرط مقام ليس له مع الآخر، ولكلٍّ أداة من أدوات الشرط مع كلٍّ من الماضي والمضارع مقام ليس له مع الآخر .. وقل مثل هذا في المسند إليه، إذ له مع المسند المفرد مقام، ومع الجملة الشرطية أو الاسمية أو الفعلية مقام آخر .. كذا نوه إليه السعد في المطول ص١٥٥والمختصر ١٢٧/١ من الشروح.

(٣) وتحقيق هذا: أن الألفاظ المركبة فيها جمال وقبح كالألفاظ المفردة، وقد يحدث أن يتألف الكلام من ألفاظ جميلة في ذاتها قبيحة في تركيبها، لفقدها ما يسمى جمال الانسجام على حد ما ذكره صاحب البغية ١/ ٢١، ومن طريف ما يحكى من ذلك في التقييد بالحال: أن رجلًا أنشد ابن هرمة قوله:

بالله ربك إن دخلت فقل لها: ** هذا ابن هرمة قائمًا بالباب.

فقال له ابن هرمة: ما هكذا قلت، أكنتُ أتصدق؟ قال: فـ (قاعدًا)، قال: أكنتُ أبول؟ قال: فماذا؟ قال: (واقفًا)، ليتك علمت ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى .. ولعل ابن هرمة يعنى من ذلك أن القيام يقتضي الدوام والثبوت بخلاف الوقوف، تقول: (وقف الحاج بعرفة)، ولا تقول: قام .. وهذا ما يعنونه بقولهم: (ولكل كلمة مع صاحبتها مقام).

(٤) يعني أن ارتفاعه في الحسن الذاتي من المتكلم الذي توفر لكلامه مقومات البلاغة وفي القبول من السامع .. إنما يكون لكمال المطابقة وزيادتها، لا بأصل المطابقة، وانحطاطها بعدم كمالها لا بعدمها من أصلها، لأن الكلام الغير مطابق للاعتبار منتف عنه الحسن بالكلية وملتحق بأصوات الحيوانات، كذا أفاده الأقسرائي والدسوقي في حاشيته على شرح السعد وحملا عليه كلام الخطيب .. ينظر إيضاح الإيضاح وشروح التلخيص ١٣١/١.

(٥) مراده بـ (التوخّي) أو (التآخي): التحري والتتبع، وبـ (معاني النحو): الخصوصيات التي هي مقتضى الحال من التقديم والتأخير وغيرهما، وبـ (الأغراض): الأحوال الدعية إليها أو المعاني الثانوية وهي الخصوصيات التي يقتضيها الحال ويتعلق بها الغرض

التي يُصاغ لها الكلام، ذلك أن النظم الذي يعني: العلاقات بين الكلمات في التراكيب، والأمر الذي اعتبره المتكلم بحسب السليقة أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء، هو مناط بلاغة الكلام، وهو مكمن الحسن والجمال في الكلام، ومحك القدرة ودليل البراعة وأمارة الحذق والمهارة وسر التفاضل بين البلغاء، ومن ثم كانت **البلاغة** - وكما سبق تقريره - **صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب**(١).

ويفاد من هذا أن البلاغة إنما هي: اعتبار المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة .. ذلك أن تأدية المعاني الجليلة بعبارات صحيحة فصيحة خالية من العيوب، وإيجاد الأساليب المناسبة للتأليف بين تلك المعاني والألفاظ، يُكسبها قوة وجمالًا، وهذا مع ملاءمة كل كلام للموطن الذي يقال فيه، والأشخاص الذين يخاطبون والنزعة النفسية التي تتملكهم وتسيطر على نفوسهم، ما به يتفاضل القائلون ويسمو بعض الكلام في درجات البلاغة على بعض(٢) .

وبالطبع فكلامُ الله الذي تحدى به أرباب البيان، يأتي في القمة من كل ذلك لكونه مضرب المثل في تحقيق تلك المواءمة وفي مراعاة هذه الاعتبارات المناسبة لمقتضيات الأحوال، لذا أعجز بأسلوبه الخلاب فصحاء العرب وفحولهم، وأخرس بحسن بيانه وقوة تأثيره جهابذتُهم وبلغاؤهم فعجزوا جميعًا - وهم من أوتوا من قوة البيان ما أوتوا - عن الإتيان بمثل أقصر سورة منه(٣).

وأنت إذا تأملت في مصداق ذلك الأسلوب القرآني، وتتبعت اختلاف المواقف والأحوال التي عرض لها هذا الأسلوب، للاحظتَ أنه حين يواجه المشركين المعاندين يلجأ إلى الأسلوب القوي الحاسم، ليثير الانفعال السريع العنيف، وكثيرًا ما يتدفق الأسلوب في جمل قصيرة سريعة تهز أوتار المشاعر وتحرك كوامن النفوس.

استمع إن شئت إلى قوله تعالى في سورة الحاقة وهي مكية: {الحَاقَّةُ. مَا الحَاقَّةُ. ومَا أدراكَ ما الحَاقَّةُ. كَذَّبَتْ ثَمُودُ وعادٌ بِالقَارِعَةِ. فأمَّا ثَمُودُ فأُهلِكوا بِالطَّاغِيَةِ. وأمَّا عَادٌ فَأُهلِكوا بِرِيحٍ صرْصَرٍ عاتِيةٍ. سخَّرها عليهِم سبْعَ ليالٍ وثَمَانيةَ أيَّامٍ حسُومًا. فترَى القَومَ فيها صرْعَى كَأنَّهم أعْجَازُ نخْلٍ خَاوِيةٍ. فَهَلْ ترَى لهُم مِن باقِيَةٍ} [الحاقة: ١ - ٨].

فإنك ترى أن هذه الآيات الكريمة - وما أكثر ما جاء على شاكلتها - تقرر حقيقة أن الجزاء من جنس العمل وتتحدث عن مصير المكذبين بيوم الدين، وما ينتظرهم من العذاب الأليم في الدنيا والآخرة تقريرًا لسنن الله الكونية، في إهلاك ومحق أهل الكفر والعصيان وانتصار وارتفاع شأن أهل الهدى والإيمان .. وأسلوب القرآن في هذا - على نحو ما ترى - مطابق لمقتضيات أحوال السامعين من أرباب الضلال وشياطين الكفر، حيث اتشح بالجزالة وقوة التأثير ودقة التصوير، واتّسم بالشدة والإثارة والسرعة في الإيقاع مع الحزم ليطابق مقتضى حال أولئك المعاندين.

لاقتضائها المقام، لا المعاني الأصلية التي هي مجرد ثبوت المسند للمسند إليه .. ويفاد منه أن عبد القاهر لا يقف في هذا بالنحو عند الحكم بالصحة أو الخطأ في المعاني الأصلية بل يجعل للنحو حكمًا أيضًا في المعاني الثانوية .. ينظر بغية الإيضاح ٢٧/١، ٢٨.

(١) الإيضاح ٨٠/١، ٨١ و ينظر دلائل الإعجاز ص٥٥.

(٢) ومن هنا كان اعتناء عبد القاهر بنظرية النظم التي أوسعها شرحًا وتفصيلًا في دلائل الإعجاز كونها السبيل إلى فهم بلاغة القرآن والوقوف على أسرار إعجازه وخروجه عن طوق البشر.

(٣) وقد اعترفوا أنفسهم بالعجز، ومن ذلك ما روي من قول عتبة بن ربيعة حين سمع القرآن: (يا قوم قد علمتم أني لم أترك شيئًا إلا وقد قلته وعلمته وقرأته، والله لقد سمعت قولًا ما سمعت مثله قط، ما هو بالشعر ولا بالسحر ولا بالكهانة) .. وقول الوليد بن المغيرة: (قد عرفنا الشعر كله، رجزه وهزجه، ومبسوطه ومقبوضه، وما هو بشاعر)، ولما سمع من النبي: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون) [النحل: ٩٠] قال: (والله إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة، وإن أسفله لمغدق وإن أعلاه لمثمر، ما يقول هذا بشر) .

وسمع أعرابي رجلًا يقرأ: (فلما استيأسوا منه خلصوا نجيًا) [يوسف: ٨٠] فقال: (أشهد أن مخلوقًا لا يقدر على مثل هذا الكلام) .. كما روي عن أبي ذر أنه قال: (والله ما سمعت بأشعر من أخي أنيس، لقد ناقض اثني عشر شاعرًا في الجاهلية أنا أحدهم، وإنه انطلق إلى مكة وجاءني بخبر النبي، قلت: فما يقول الناس؟ قال: يقولون شاعر، كاهن، ساحر .. ولقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم، ولقد وضعته على أقراء الشعر - يعني بحوره - فلم يلتئم على لسان أحد بعدي أنه شعر) .. هكذا أدرك العرب أن القرآن مباين لما عرفوه وألفوه من فنون القول وأنه فوق طاقتهم أجمعين.

والأمر بهذا، يختلف تمامًا عن مجال الإقناع والدعوة إلى التدبر والتأمل حيث يقتضي المقام أسلوبًا هادئًا، لذا نرى أسلوب الذكر الحكيم والحال هكذا، يتميز بالسلاسة والأناة والرفق في سبيل تحقيق الغرض المسوق له الآيات الواردة في هذا الصدد.

ولنتأمل في هذا - على سبيل المثال- قول الله تعالى في سورة الرعد وهي مدنية: {اللهُ الذي رفَعَ السَّمَاواتِ بغيرِ عَمَدٍ ترَوْنها ثُمّ استوى علَى العرْشِ وَسخَّر الشَّمسَ والقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى يُدَبِّرُ الأَمْرَ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لَعَلَّكمْ بِلِقَاءِ رَبِّكمْ تُوقِنُونَ. وهُو الذي مَدَّ الأرْضَ وجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِي وأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فيْهَا زَوْجَينِ اثْنَينِ يُغْشِي اللَّيلَ النَّهَارَ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَومٍ يتفَكَرُون. وَفِي الأرْضِ قِطَعٌ متجَاوِرَاتٍ وَجَنَّاتٍ مِنْ أعْنَابٍ وزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وغَيرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ واحدٍ وَنُفَضِّلُ بعْضَهَا علَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَومٍ يَعْقِلُونَ} [الرعد: ٢- ٤]، ليستبين لك كيف جاءت هذه الآيات - في هذا السياق المعجز والنظْم المبدع - لتسوق الدلائل المتعددة على قدرة الله، بقصد الوصول إلى درجة اليقين بأن الله قادر على كل شيء، وهو وحده لذلك جدير بالعبادة، وقد أوردت الآيات هذه الدلائل في أسلوب هادئ النبرات يخاطب العقل والعاطفة معا ويشف عن معناه كما يشِف الروض عن عبيره، لذا جاء مقنعًا للذين يتفكرون في حقائق الأشياء ويتعقلونها بغية الوصول إلى اليقين.

وما اختلاف أسلوب السور المكية عن السور المدنية إلا صدى لاختلاف طبيعة الموقف والبيئة في مكة عنهما في المدينة، فالإسلام في مكة كان يواجه أعتى قوى الشرك في محاولة مضنية لاقتلاع جذور الباطل بشتى صوره في تلك البقعة المباركة – وعلى الرأس منه تلك الوثنية الضاربة بجذورها في أعماق نفوسهم – ليرسي دعائم التوحيد على أساس سليم، لذا اتسم أسلوبه بالقوة والحزم في مواجهة المشركين .. أما في المدينة فإن الوضع قد اختلف حيث توطدت أركان الإسلام وأصبحت له دولة، وساد الاستقرار الذي يسمح بتنظيم العلاقات الاجتماعية والسلوكية بين أفراد المجتمع الجديد، لأجل ذلك أخذ الإسلام يرشد المؤمنين إلى آداب السلوك ويوجههم إلى الخير والصلاح والإصلاح، وهذا وضع يستدعي الأسلوب الهادئ المقنع الذي يصل إلى أغوار النفوس(١).

ولو يمّمنا وجوهنا شطر ما نزل بالمدينة نفسها من أحكام ونظرنا فيه نظرة تأمل لوجدنا اختلافًا بينًا في أمر التناول، بما يتلاءم مع حال المكلفين ومع صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان .

فما يجب على المكلف اعتقاده، وما ينبغي أن يتحلى به من فضائل، وما يتصل بالأحكام العملية مما له تعلق بأمور العبادات، وكذا الأمور المتصلة بشئون الأسرة والعلاقة بين الزوجين والأقارب - أحياءً وأمواتًا - وهو ما يسمى بالأحوال الشخصية والمواريث .. يأتي القرآن فيها بأحكام تفصيلية مراعيًا أن هذه الأمور تعبدية فوق إدراكات البشر، ومن ثمّ لا مجال فيها للعقل البشري، ذلك أن البشر مهما أنضجوا فيها عقولهم فلن يصلوا لمثل مثله فضلًا أن يصلوا لمثله، لأنه ليس ثمة أنقى ولا أطهر ولا أحسن ولا أفضل مما خطّه سبحانه لهم، كما أن هذه الأحكام لا تتطور بتطور البيئات، فهي لأجل ذلك إن خرج البشر عن سياجها، شَقُوا وعمّ فسادهم البر والبحر، وانشرت فيما بين أفراد مجتمعاتهم الإباحية والأهواء، وسادت الفوضى والأنانية والشحناء.

أما ما يتعلق بالأحكام المدنية المتعلقة بمعاملات الأفراد وتبادلاتهم .. والدولية المنظمة لعلاقة الدولة المسلمة بغيرها وعلاقة المسلمين أنفسهم بغيرهم .. والدستورية المنظمة لعلاقة الحاكم بالمحكوم والمقررة لما للأفراد والجماعات من حقوق .. والجنائية الكافلة لحفظ حياة الناس وأموالهم وأعراضهم وحقوقهم وما يتصل بذلك من أمور القضاء والشهادة والأيمان .. والاقتصادية والمالية المتعلقة بالموارد والمصارف والمنظمة للعلاقات المالية بين الأغنياء والفقراء وبين الدولة والأفراد .. فآيات القرآن فيها - رحمة بالعباد - تأتي على هيئة قواعد عامة ومبادئ أساسية، وفي ضوء هذه القواعد العامة يكون الاجتهاد في وضع

(١) ينظر دراسات في علم المعاني د. إبراهيم التلب ص٣٠ - ٣٢.

التفاصيل من قِبل العلماء العاملين، والأمراء المؤتمنين على رعاياهم في أمور الدنيا والدين، وذلك بحسب بما تمليه مصالحهم ومن غير اصطدام بحكم جزئي في كتاب أو سنة، وما ذلك إلا لأن هذه الأحكام تتطور بتطور البيئات وتختلف باختلاف المصالح والأوقات.

ثانيًا: مراتب الكلام البليغ ووجه انحصار البلاغة في علومها الثلاثة

لهذا وغيره كان القرآن كله مثلًا أعلى للبلاغة العربية في أرقى مظاهرها وأروع سماتها .. الأمر الذي حدى بالبلاغيين لأن يقرروا أن **للبلاغة طرفان: أعلى: إليه تنتهي وهو حد الإعجاز وما يقرب منه** وتلك هي بلاغة القرآن، إذ ما من شك أن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض وإن كان الجميع مشتركًا في امتناع المعارضة(١) .. **وأسفل: منه تبتدئ، وهو ما إذا غُيِّر الكلامُ عنه إلى ما هو دونه التَحَقَ عند البلغاء بأصوات الحيواناتِ وإن كان صحيحَ الإعراب، وبيْنَ الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة**، بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات والبعد عن أسباب الإخلال بالفصاحة وبحسب رعاية الخصوصيات المعتَبرات، فرعاية خصوصيتين لمقام واحد أعلى من رعاية خصوصية، ورعاية ثلاث أعلى من رعاية اثنتين(٢) فالتفاوت إما بين الكلامين في الاشتمال على المقتضيات في القلة والكثرة، وإما في اقتدار المتكلم في الرعاية(٣) ونقل الإحساس بالجمال الفني إلى الآخرين وإحداث جو من المشاركة الوجدانية بين المنشِئ والمتلقي.

هذا، ويتْبع الفصاحة ورعايةَ المطابقة اللذين يُشكلان في الكلام التحسين الذاتي: التحسينُ العرضي المتمثل في المحسنات البديعية وهي **وجوهٌ كثيرةٌ غيرُ راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة، تُورِثُ الكلام حُسنًا وقبولًا**(٤) .. **وقد عُلم** من محصلة كلِّ **ما ذكرنا، أمران:**

أحدهما: أن كلَّ بليغ ـ كلاما كان أو متكلمًا ـ فصيح، لكون الفصاحة مأخوذة من حدِّ البلاغة وقيدٍ فيه، فالبلاغة على هذا أخص وكلما وجد الأخص وجد الأعم ولا عكس .. وعليه فـ**ليس كل فصيح بليغًا**، لجواز أن يكون ثمة كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال .. أو يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير بلفظ فصيح، لكن لم يطابق كلامه مقتضى الحال.

الثاني: أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى:

١ـ الاحترازِ عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، ويكون بتعلم {علم المعاني}.

٢ـ وتمييزِ الكلام الفصيح من غيره، وأن هذا التمييز منه ما يُتَبين في متن اللغة لتفادي (عيب الغرابة)، **أو التصريف** لتفادي (مخالفة القياس اللغوي)، **أو النحو** لتفادي (ضعف التأليف والتعقيد اللفظي)، **أو يدرك بالحس** المرهف وتربية الذوق السليم بمطالعة كلام العرب لتفادي (تنافر الحروف وتنافر الكلمات) **.. ومنه ما يحترز به عن التعقيد المعنوي** وهو {علم البيان}.

= **وما يُعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته، هو: {علم البديع}**(٥).

---

(١) ينظر شروح التلخيص ١/ ١٣٩والمطول ص١٦٢ .. ويرجح السكاكي في المفتاح والأقسرائي في إيضاح الإيضاح أن ما يقرب منه هو كلام الرسول ﷺ كونه مؤيدًا من الله عز وجل وقريبًا من الإعجاز، بخلاف كلام سائر البشر .. ومرد الخلاف ما عطف عليه الخطيب قوله: (وما يقرب منه)، فمن عطفه على (حد الإعجاز) أرجعه إلى القرآن، ومن عطفه على الضمير (هو) جعله بحق كلام النبي عليه السلام، إذ عليه يكون المعنى: (أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى، وما يقرب منه).

(٢) فإذا كان المقام يقتضي مثلًا عشر خصوصيات وأتى البليغ بواحدة لكونهلم يعلم أن المناسب للحال إلا تلك الخصوصية، كان هذا مرتبة، أو اطلع على خصوصيتين، كان ذلك مرتبة سابقة وهكذا.

(٣) ينظر حاشية الدسوقي ١٤١/١.

(٤) ومراده بالقبول هنا ما يرادف الحسن، لا القبول بمعنى الصحة لعدم توقف صحة الكلام عليها.

(٥) الإيضاح ٨٣/١ بتصرف .

ومؤدى ما ذكره الخطيب، أن مرجع البلاغة - أي الأمور التي يتوقف عليها حصولها - شيئان، هما: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، والاحتراز عن الأسباب المخلة بالفصاحة .

وهذا يعنى أن البليغ يجب أن يتجنب كل ما من شأنه أن يخل ببلاغة كلامه وفصاحته، وأن يتعاطى من العلوم ما يمكّنه من الوصول إلى قلب السامع ويجعل كلامه لديه مؤثرًا، كما يعني أن البلاغة والفصاحة يتوقفان على الاحتراز عن تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس وتنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد اللفظي والمعنوي، وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، فمتى فُقد واحد من الأمور السبعة الأولى انتفت الفصاحة فتنتفي البلاغة لتوقفها عليها، ومتى فُقد الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد – كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال أو كان المتكلم غير مراع للخصوصيات التي يقتضيها – انتُزعت صفة البلاغة عنهما ولو كان المتكلم فصيحًا.

وإذا كان تعلق (علم المعاني) بـ (البلاغة) واضحًا، لكون (المعاني) يعرف ما به يطابق الكلام مقتضى الحال والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فإن تعلق (علم البيان) بها أزيد، وذلك لتوقف البلاغة عليه، إذ مراده - وهو: تمييز الخالي من التعقيد المعنوي من المشتمل عليه - مقصودٌ لذاته، فضلًا عن "أنه علم يعرف به إيراد الأساليب العربية المختلفة المطابقة لمقتضى الحال، بعد النظر في المقامات واختيار الألفاظ وفق هذه الأحوال والمقامات"(١) .

ولتوقف البلاغة على معرفة التوابع التي بها يعرف وجوه التحسين العرضي بعد رعاية المطابقة والوقوف على التحسين الذاتي للكلام، ألحقوه بهما(٢) وسموه (علم البديع)(٣).

وبهذا يُعرف وجه انحصار البلاغة في علومها الثلاثة .. كما يعرف أن المطابقة مطلوبة في كل فن من فنون البلاغة وفي جميع التراكيب التي تصاع بها أغراض الكلم، وبدون هذه المطابقة يفقد الكلام بلاغته وتأثيره في نفوس المخاطبين .

على أن مثل هذه الاعتبارات المناسبة ذات الخصائص المستحسنة والمراعية لعقول ونفوس السامعين، والتي لا تَصْدر إلا عن متكلم بليغ، يجب أن يُخاطبَ بها أناسًا ذوي فهم سليم وذوق رفيع، ذلك أن "مما يتمُّ به أمر البلاغة ويظهر، كونَ كلٍّ من المتكلم والسامع كاملَ المعرفة بجهات حسن الكلام ولطائف اعتباراته"(٤) .. ما يعني أنه لا يكفي أن يكون المتكلم وحده بليغا متمكنًا، حتى يكون المخاطب بهذا الكلام البليغ هو الآخر، مدركًا لجهات الحسن وأسرار الجمال وخصائص التراكيب، وإلا فلا معنى لاستحسانه ما لم يكن أهلًا لتذوق ومعرفة هذه الجهات والأسرار والخصائص.

#########

(١) كذا في كتاب (تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها) للمراغي ص١٢٠ .. ومقصود الكلام: أن غير (المعاني) و(البيان) من علوم اللغة الأخرى من نحو التصريف والنحو والاشتقاق وإن توقفت البلاغة عليها أيضًا - باعتبار أن هذه العلوم شرط للفصاحة التي هي بدورها قيد في تعريف البلاغة - إلا أنها تقصد لأغراض أخرى غير المطابقة، وأن معرفة بعض نواحي البلاغة من علوم اللغة هذه تأتي بطريق العرَض لا بشكل أساسي .. "وبهذا تتوقف علوم البلاغة على هذه العلوم، وعلى تربية الحس والذوق بمطالعة كلام العرب" على حد عبارة البغية ٢٤/١.

(٢) ينظر حاشية الدسوقي ١٤٣/١، ١٥٠.

(٣) وكثير من الناس يسمي الجميع (علم البيان) لأنه هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير، وللعلوم الثلاثة تعلق به تصحيحًا وتحسينًا، وبعضهم يسمي البيان والبديع بـ (البيان) لتعلقهما بالمنطق الفصيح أو هو من باب التغليب، وبعضهم يُطلق على الجميع علم البديع لبداعة مباحثها وحسنها وغرابتها، أو لأنه يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل المراد الذي يعرفه الخاصة والعامة .. ينظر الإيضاح مع الشروح ١٥١/١ والمطول ص١٦٥.

(٤) شرح السعد التفتازاني للقسم الثالث من المفتاح ت د. عبد الفتاح البربري ص٥٩٤ .. وينظر دراسات في علم المعاني د.التلب ص٤٢، ٤٣

أولًا
علم المعاني

تمهيد في التعريف بعلم المعاني

قدمه البلاغيون على البيان لأسباب عديدة منها:

أن ثمرة علم المعاني: رعاية المطابقة لمقتضى الحال، وثمرة البيان: هي الرعاية مع زيادة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، فالمعاني من البيان بمنزلة المفرد من المركب، والمفرد مقدم على المركب .. وأن الإيراد الذي هو ثمرة البيان متوقف على المعاني، إذ لا يعتد بهذا الإيراد إلا بعد رعاية المطابقة، وعليه فعلم المعاني - لتوقفه على مجرد الرعاية - هو منه بمنزلة الجزء، والجزء مقدم على الكل .. وأن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وعلم المعاني أمسّ بالمطابقة من غيره إذ هو الذي يعرف ما به يطابق الكلام مقتضى الحال.

لأجل هذا وغيره بدأ البلاغيون بـ (**علم المعاني**) وقالوا في تعريفه: **هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال**، والمراد بقولهم: (علم)، أي: القواعد والأصول الكلية التي تستنبط وتستخرج من معرفة الجزئيات، وبقولهم (يعرف به أحوال اللفظ العربي)، أي: الأمور التي تعرض له من تعريف وتنكير وتقديم وتأخير وحذف وذكر إلى غير ذلك مما يعتري اللفظ، وبه يطابق مقتضى الحال .

وإنما كانت أحوال اللفظ العربي مقيدة في التعريف بالتي يطابق بها مقتضى الحال، لتخرج سائر العلوم اللسانية كالنحو والصرف والبيان والبديع، فليس البحث في هذه العلوم عن أحوال اللفظ من ناحية المطابقة، بل من ناحية الصحة والامتناع والإعراب والبناء في (النحو)، والإعلال والإبدال وغيرهما مما يتعلق ببنية الكلمة في (الصرف)، واختلاف الدلالة والوضوح في (علم البيان)(١)، ووجوه تحسين الكلام مما يكون بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال في (البديع).

ويشمل التعريف - بالطبع - أجزاء الجملة كأحوال المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل، كما يشمل أحوال الجملة ذاتها من نحو الإسناد في الخبر وفي الإنشاء وصور كلٍّ التي يأتي عليها، ومن نحو القصر أيضًا والإيجاز وأخويه، كما يشمل كذلك أحوال الجملة مع نظيراتها وما إذا كان الذي بينهما فصل أو وصل، وأسرار ذلك وأسبابه.

ويفاد مما سبق انحصار علم المعاني **في ثمانية أبواب أولها: أحوال الإسناد الخبري، وثانيها أحوال المسند إليه، وثالثها أحوال المسند، ورابعها أحوال متعلقات الفعل، وخامسها القصر، وسادسها الإنشاء، وسابعها الفصل والوصل، وثامنها الإيجاز والإطناب والمساواة.**

ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أم لا يكون لها خارج، الأول: الخبر والثاني: الإنشاء، ثم الخبر لابد له من إسناد ومسند إليه ومسند، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا، أو متصلًا به كاسم الفاعل ونحوه، أو في معناه كالمصدر فإنه يدل على الحدث كالفعل، **وهذا هو الباب الرابع(٢)، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس، والإنشاء هو الباب السادس، ثم إن الجملة إذا قرنت بأخرى، فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة وهذا هو الباب السابع، ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه وهذا هو الباب الثامن.**

ولنبدأ إذن بالأول منها، مع مراعاة استبدال تسمية الفصول بالأبواب، نزولًا على ما هو معمول به في تبسيط العلوم وإنشاء مباحث تتفرع عن هذه الفصول وتمثل وحدات لها.

---

(١) لأن كون اللفظ حقيقة أو مجازًا أو كناية مثلا، وإن كانت أحوالًا للفظ قد يقتضيها الحال، لكن لا يُبحث عنها في علم البيان من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، إذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك .. كذا نبه عليه السعد في المطول ص١٦٧، ١٦٨ .. وكان السكاكي قد عرف علم المعاني بأنه: تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ليُحترز بالوقوف على هذه الخواص عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"، وفيه نظر؛ إذ التتبع لا يصدق عليه مصطلح (العلم).

(٢) وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر، لأن الإنشاء أيضا لابد له مما ذُكر وقد يكون لمسنده أيضًا متعلقات.

الفصل الأول
أحوال الإسناد الخبري

١- مبحث في: التعريف بالإسناد الخبري

يُعد الإسناد الخبري بالنسبة لمباحث علم المعاني الثمانية المنحصرة فيه، بمثابة الرأس من الجسد، كما يعد علم المعاني بالنسبة لعلوم البلاغة الثلاثة وفنونها كذلك، لذا ناسب البدء والتعريف بكلٍّ، أما **علم المعاني:** فلأن من خلاله يعرف ما به يطابق الكلام مقتضى الحال والبلاغة مطابقته لمقتضى الحال، وأما **الإسناد الخبري:** فلأن المزايا المعتبرة في كلام البلغاء أكثر وقوعها فيه، ولأن الإنشاء فرع عن الخبر والخبر أصل له، إما باشتقاقٍ كالأمر فإنه مشتق من الماضي، أو بنقلٍ: كصيغ العقود و(نعم) و(بئس)، أو بزيادةٍ كما في الجملة التي يدخل عليها (ليت) و(لعل) والاستفهام .. كما قدم الحديث عن أحوال الإسناد الخبري دون أحوال المسند إليه أو المسند لأن البحث في علم المعاني عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا أو مسندًا إليه لا يتحقق إلا بعد تحقق الإسناد.

هذا وقد سبقت الإشارة إلى أن الكلام إما خبر إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وإما إنشاء إن لم يكن لنسبته خارج، ويفاد من كلام البلاغيين أن للجملة الإنشائية أيضًا نسبة كما أن للجملة الخبرية نسبة، لكن يظل الفرق بينهما في: اختصاص الأخيرة بإمكانية مجيئها مثبتة كما في نحو (زيد مجتهد) أو منفية كما في قولنا (لم يجتهد عمرو) وبحتمية أن يقصد منها الدلالة على أن تلك النسبة المفهومة من الكلام حاصلة من معنى المسند والمسند إليه في الواقع أو غير حاصلة، ومطابِقة له في الخارج أوغير مطابقة، فإن كانت النسبة الخارجية حاصلة ومطابقة للواقع، حكم عليها بالصدق، وإلا فبالكذب.

ولندعُ الكلامَ الآن عن الإنشاء وأساليبه التي تندرج تحته – من نحو: الأمر والنهي والاستفهام إلى غير ذلك مما لا يقال لقائله صدقت أو كذبت وإنما يتوقف مدلوله على النطق به – لينصبّ حديثنا أولًا على قسيمه الذي يمكن أن يقال لقائله: (صدقت) إن طابق كلامه الواقع؛ وإلا قيل له: (كذبت) إن خالفه.

والبلاغيون - كما مر بنا - على أن **الخبر: ما يكون لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه،** أو هو: قول يحتمل الصدق والكذب لذاته، وقد دعاهم إلى وضع هذا القيد (لذاته): إخراج كل ما كان مقطوعًا بصدقه أو بكذبه لا لذاته، بل لأسباب أخرى خارجة عن نطاق الجملة تتعلق بالواقع أو المخبِر تجزم بصدق الخبر أو كذبه، لكونها في ذاتها حقائق ثابتة، كـ: الأخبار البدهية المعلوم مطابقتها للواقع الخارجي أو عدم مطابقتها، كما في نحو قولنا (السماء فوقنا) و(الاثنين نصف الواحد)، إذ لا يختلف اثنان في صدق الأول وكذب الثاني .. أو المُسَلّم بصدقها كالأخبار المجزوم بصدق قائلها من نحو الأخبار القرآنية والأحاديث النبوية، أو بكذبها من نحو: قول مسيلمة: (أنا نبي)، للقطع بصدق ما جاء عن الله وصحّ عن رسوله ﷺ في قولهما، وبكذب الدّعِيّ مسيلمة في قوله.

وجمهورهم على أن **صدقه: مطابقة حكمه للواقع، وكذبه: عدم مطابقة حكمه له، هذا هو المشهور وعليه التعويل،** واستدلوا على ذلك بالإجماع على أن من قال: (محمد ليس بنبيٍّ) كاذب ولو كان كافرًا، وأن من قال: (الإسلام حق) صادق وإن لم يعتقده، لعدم مطابقة ما ينطق به الأول للواقع ولمطابقة ما نطق به الثاني له .. كما استدلوا عليه بقوله ﷺ : (من كذب علي متعمدًا) لدلالته على انقسام الكذب إلى متعمد وغيره .. وكذا بقوله تعالى: {وليَعْلَمَ الذين كفَروا أنَّهُمْ كانُوا كَاذِبِينَ} [النحل: ٣٩] حيث كذبهم على رؤوس الأشهاد يوم القيامة في اعتقادهم غير المطابق للواقع(١).

---

(١) ينظر عروس الأفراح ١٨٣/١ .. وذهب إبراهيم بن سيار المعروف بـ (النظّام) إلى أن صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المتكلم صوابًا كان أو خطأً، وكذبه عدم مطابقة حكمه له .. وزعم الجاحظ أن الخبر ثلاثةُ أقسام: فصدقه: مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده،

مدلول الإسناد الخبري:

ومن المعلوم بالضرورة أن الكلمات المفردة في نحو (زيد)، (مجتهد)، (لم) (يجتهد)، (عمرو)، لا يفهم منها سوى معانيها التي وضعت لها، ولا بد لكي نَفهَم منها معنى يحسن السكوت عليه، من ضم بعضها إلى بعض .

وأنت تلحظ معي الفرق الواضح بين سرد هذه الكلمات سالفة الذكر هكذا، وبين قولنا بعد ضم بعضها إلى بعض وجعلها نسبة خبرية، (زيد مجتهد)، و(لم يجتهد عمرو) بإسناد الاجتهاد في الجملة الأولى إلى زيد ونفيه في الثانية عن عمرو .. وفي ضوء مثل هذا الترابط في سائر ما يصح به الكلام ويحسن السكوت عليه، عرّفوا **الإسناد الخبري** بأنه: "ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى أو ما يجري مجراها(١)، على وجه يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه"(٢).

ومن الجدير ذكره أن عبقرية لغتنا العربية تكمن في مرونتها وطواعيتها وإفادتها - من خلال هذا الضم - لدقيق المعاني، وذلك بالتفنن في وجوه الصياغة وفنون القول .. وما جيدُ النثر ومختارُ القول وقضايا الفِكْر ومعاني الشِّعر وأصولُ العلوم كلها، إلا فِكَرًا ومعاني ودلالات هي ولائد الإسناد وبناته(٣).

وإذا كان للنحويين مصطلحاتهم الخاصة بهم، ومجالاتهم التي يدور حديثهم في فلكها، فإن للبلاغيين كذلك في هذا ما يخصهم.

فعلى نحو ما نرى النحاة يسمون هذا الضم فيما بين المفردات (جملة مفيدة)، ويطلقون على الركن الأول منها فيما لو كانت الجملة اسمية (مبتدأ) وعلى الثاني (خبرًا)، كما يسمون الجزء الأول من الجملة الفعلية (فعلًا) والثاني (فاعلًا) ويعمدون إلى ما زاد عن ذلك في الأخيرة فيسمونه حسب مفاده: مفعولا أو حالًا أو تمييزًا أو ظرفًا ..إلخ، نرى البلاغيين يطلقون على هذا الضم (نسبة كلامية) أو (حكمية) أو (إسنادًا خبريًا).

كما يسمون المبتدأ في الاسمية وكذا الفاعل في الفعلية باعتبار أن كلًا منهما محكومًا عليه ومخبرًا عنه (مسندًا إليه)، ويسمون خبر الاسمية وفعل الفعلية لكونهما مسندين لغيرهما ومحكومًا ومخبرًا بهما (مسندًا)، وما زاد على الفاعل في الأخيرة مما للفعل تعلق به أسموه بـ (متعلقات الفعل)، ويسمي البلاغيون النسب الكلامية المشار إليها هنا، بـ (النسب الخارجية) في حال الحكم عليها في الواقع الخارجي بالصدق أو الكذب، فإن طابقته حكم عليها بالصدق وإلا فبالكذب.

وعلى غرار ما كان لكلٍّ من النحاة والبلاغيين ما يخصّه في مسمى الجملة وفي مصطلحات أجزائها، فقد كان لكلٍّ ما يخصه كذلك في مجال تخصصه، فإذا كان علم النحو يسعى للكشف عن أحوال الجملة من حيث الصحة والفساد بهدف الوقوف على ما يوافق قواعد العربية وقوانينها، فإن علوم البلاغة ترمي إلى إيضاح دلالات الأساليب وخصائص التراكيب من حيث مطابقتها لمقتضى الحال وما يعرض لها من أحوال وإيرادات ومحسنات، بغية الوقوف على سر بلاغتها وتلمس أسباب تأثيرها، وللإمام عبد القاهر في هذا كلام جيد، أرى من المهم الرجوع إليه للوقوف على كيفية التناول عند كلّ(٤).

وكذبه: عدم مطابقته مع اعتقاده، وواسطة بينهما وهو: ما ليس بصادق ولا كاذب وهو ضربان: مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده .. ولكل أدلته المحجوج عليه فيها، وهي – على أي حال – خلافات لا طائل من ورائها، وينظر في شأنها الإيضاح مع البغية ١/ ٢٩ .

(١) يدخل فيما يجري مجرى الكلمة، المركبات الإضافية والتقييدية .. ومثال المسند إليه الجاري مجرى الكلمة قولك: (لا إله إلا الله كلمة التوحيد)، ومثال المسند الجاري مجرى الكلمة (زيد أبوه قائم) ومثال ما جرى كل منهما مجرى الكلمة: (لا اله إلا الله تنجي صاحبها من النار)

(٢) مختصر السعد وشروحه ١/١٩٠، ١٩١.

(٣) ينظر خصائص التراكيب ص٤٥.

(٤) ينظر الدلائل ص١٠٧ وما بعدها

٢- مبحث في: أغراض الخبر وأضربه

أولًا: أغراض الخبر الحقيقية والتبعية:

هذا و**من المعلوم لكل عاقل أن قَصْدَ المخبِر بخبره إفادة المخاطب: إما نَفْسَ الحكم كقولك: (زيد قائم) لمن لا يعلم أنه قائم ويسمى هذا: (فائدة الخبر)، وإما كون المخبِر عالمًا بالحكم، كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: (زيد عندك) ويسمى هذا: (لازم فائدة الخبر)** .. ومراد الخطيب هنا واضح في أن المقصود من الكلام هو إفادة المعاني، لأنه إنما وضع الكلام للإفهام، وأن من رام ذلك وكان بصدد الإخبار والإعلام، لا يخلو حاله من أحد أمرين:

* إما حصول العلم للمخاطب وإفادته وقوع مدلول النسبة المحكوم بها أو عدم وقوعها، كقولك لمن لا يعلم قيام زيد: (زيد قائم) بغض النظر عن تحقق هذه النسبة في الواقع أم لا، ويسمى (فائدة الخبر) إذ من شأن المخبِر أن يَقصد بالخبر ويُفيد منه(١).

* وإما إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بوقوع تلك النسبة أو عدم وقوعها كقولك لمن اسمه زيد: (اسمك زيد) ولمن حفظ القرآن: (أنت حفظت القرآن)، وكإجابة طالب العلم لسؤال شيخه مثلًا بعد شرحه، فالمخاطب هنالم يستفد علمًا بالخبر نفسه وإنما استفاد أن المتكلم على علم بما لديه، ويسمى هذا بـ (لازم الفائدة)، لأنه يلزم من إفادة المخاطب الحكم، إفادته أن المتكلم عالم به، وهذا هو المقصد الثاني من مقاصد الإسناد الخبري(٢).

وفي حال لم يقصد المخبر بخبره الإعلام بالفائدة أو لازمها، فإن مقاصده تتعدد بتعدد المثيرات التي تدفعه إلى القول وتحثه عليه، والمثيرات التي تحث على القول - يعني خواطر النفس وهواجسها- لا يتصدى عاقل إلى حصرها، وإن كان يصح أن نقول في سياق العموم والإطلاق، أنها تكون في أغلب الأحوال - لاسيما في مقامات المدح الفخر والهجاء والرثاء - للرغبة في إثارة انفعال مشابه لدى المخاطب، كيما تتحقق المشاركة النفسية والوجدانية، فهذه المشاركة هي في حد ذاتها هدف، ومتعة للمخبِر وبخاصة لو كان شاعرًا، ويمكن لك أن تدرك حقيقة هذا وأنت تقرأ أو تسمع لقول النابغة في مدح النعمان:

فإنك شمسٌ والملُوك كواكبٌ * إذا طلعتْ لم يَبْد منهنَّ كوكبُ

وقول أبي العلاء المعري مفتخرًا:

وإني وإن كنتُ الأخيرَ زمانَه * لآت بمَا لم تستطعْه الأوائلُ

وقول جرير في هجاء الفرزدق:

زعم الفرزدق أن سيقتلُ مِربَعًا * أبشرْ بطولِ سلامةٍ يا مِربعُ

إن الفرزدق قد تبيَّن لؤمُه * حتى التقى حَشَشاؤه والأخدَعُ(٣)

وقول الخنساء تَرثِي أخاها:

وإن صخرًا لتأتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

الأمر الذي يعني أن "الجملة الخبرية كثيرًا ما تُورَد لأغراض أخرى غير إفادة الحكم ولازمه"(٤)، ويتحقق ذلك في غير ما مثلنا، في التمني كقولك: (ودِدْتُكَ عندنا)، والتنكر في نحو: (ما له علىّ حق)، والنفي في نحو: (لا بأس عليك)، والأمر في نحو: {والمُطَلقات يتَرَبَّصْنَ بِأنْفسِهِنَّ ثلاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: ٢٨٨]،

---

(١) ويدخل في ذلك كل ما كان مقصوده الإفادة وإعلام المخاطبين بما لم يكونوا على علم به من قبل، كما هو الحال في مجالس العلم وقاعات الدرس والتحصيل، وكما هو الحال في الأخبار المتعلقة بالتشريعات والأحكام الوارد ذكرها في التنزيل وفي الأحاديث، فإنه غالبًا ما يكون القصد فيها الإعلام بالفائدة.

(٢) ينظر شروح التلخيص ١٩٢/١- ١٩٨ والمطول ص٤٣ والبغية ١/ ٣٣.

(٣) مِربع: رجل من بني جعفر بن كلاب، كان يروي شعر جرير، فنذر الفرزدق دمه، وفي البيتين ما يدل على وصم جرير للفرزدق بالعجز عن ذلك، والحششاوان: هما العظمتان الناتئتان خلف الأذنين.

(٤) مختصر السعد ١٩٣/١ من الشروح.

والتعظيم في نحو: (سبحان الله)، والدعاء في نحو: (عفا الله عنك)، والوعد في نحو: {سَنُرِيْهِمْ آيَاتنَا فِي الآفَاقِ} [فصلت: ٥٣]، والوعيد في نحو: {وَسيعْلم الذين ظَلموا أيَّ مُنقلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} [الشعراء: ٢٢٧]، وكالتحسر والتحزن في نحو: {ربِّ إِنِّي وَضعْتهَا أُنْثَى} [آل عمران: ٣٦] .

فإن اللفظ الوارد على لسان امرأة عمران في هذا الأخير على سبيل المثال، "مستعمل- على حد ما ذكر الدسوقي- في معناه، لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه، لأن المخاطَب وهو المولى سبحانه، عالم بكل منهما، بل لإظهار التحسر على خيبة رجائها والتحزن إلى ربها لأنها كانت ترجوه وتقدر أنها تلد ذَكَرًا، فأُخبرت أنها ولدت أنثى، ولا شك أن إظهار خلاف ما يرجو الإنسان يلزمه التحسر"، وعلى ذلك، القياس في سائر ما ذكرنا، وشبيه به مما يسهل إدراكه قول الشاعر:

ذهب الصِّبا وتولتِ الأيامُ * فعلى الصِّبا وعلى الزَّمانِ سلامُ

إذ تشير كل كلمة - على ما يقتضيه المقام ويرتضيه الذوق السليم - إلى مدى ما يشعر به القائل من حسرة ولوعة على أيام صباه التي أدبرت وأسلمته إلى الشيخوخة، وهي تؤذن بدنو أجله وانقضاء حياته .. وقول ابن الدمينة "خطابًا لامرأة اسمها أميمة، تلومه على عدم الانتقام والأخذ بثأر أخيه:

قَومي همُ قتَلوا أميمَ أخِي * فإذا رميتُ يصيبُني سَهْمي

فلئن عفوتُ لأعفونْ جلَلًا * ولئنْ سَطوتُ لأوهنن عظْمِي

يريد أن قومي يا أميمة هم الذين فجعوني بقتل أخي فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك عليّ بالمضرة لأن عِزّ الرجل بعشيرته، فإن عفوت عنهم بالصفح والتجاوز عفوتُ عن أمر عظيم وخطب جزيل ومصاب جلل، وإن قهرتهم بالانتقام عاد الأمر إلى توهين حالي، إذ سأتحمل - لأجل الأخير - غُصص الحزن والألم، وسأوثر ترك الانتقام .. فأميمة المخاطَبة عالمة بأن القاتلين لأخيه: قومه، وبالطبع هي تعلم بأنه عالم بذلك ومن ثم كان القصد من خطابه لها على ما أملاه السياق، إظهار التفجع والتحزن على موت أخيه"(١).

ومن تلك الأغراض التى تأتي الجملة الخبرية لإفادتها: التخضع وإظهار الضعف كما في قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا عليه السلام: {ربِّ إِنَّي وَهنَ العَظْمُ مِنِّي} [مريم: ٤]، إذ ليس مراده كذلك الإفادة ولا لازمها، لعلمه سبحانه بذلك ولعلم زكريا بعلم الله بحاله، وإنما الغرض إظهار الخشوع والخضوع للقادر سبحانه.

ومنها ما يأتى لإظهار الفرح والسرور كما فى قولك: (قرأت الدرس وحضرنى الأفاضل)، وما يأتي كذلك للتذكير بما بين المراتب من التفاوت العظيم، كما في قوله تعالى: {لَا يَسْتَوِي القَاعدُون من المُؤْمنِينَ غَيْرُ أُولي الضَّررِ والمجاهدُونَ في سَبيل الله بِأَمْوالهم وَأَنْفُسِهِمْ} [النساء: ٩٥]، فإن اللفظ مستعمل في معناه لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه - لأن النبي ﷺ وأصحابه عالمون بالحكم وهو عدم الاستواء، ويعلمون بأن المولى سبحانه عالم بعلمهم ذلك - وإنما للتذكير بما بين الرتبتين من التفاوت العظيم، قصدًا إلى حث الهمم ولأجل أن يتباعد القاعد ويرفع نفسه عن انحطاط مرتبته(٢).

وهكذا وبمثل ما ذكرنا يكون الأمر عندما يتعلق مقصود الكلام وغرض المتكلم بالتعجب، كما في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: {قال إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ} [الأعراف: ١٣٨]، فهذا تعجب منهم ومن قولهم: {يا مُوسى اجعلْ لنَا إِلهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}، جاء بعد ما رأوا من الآيات العظمى والمعجزات التي جرت على يديه، ما رأوا(٣) .. أو بالاسترحام والاستعطاف فى نحو قوله على لسان موسى: {رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْر فقَيرٌ} [القصص: ٢٤] .. أو التوبيخ والإنكار: "كقولك لمن يؤذي أباه: (إنما هو أبوك) .. إلى غير ذلك من الأغراض التى نبه البلاغيون إلى أنها أكثر من أن تحصى"(٤) ولا تجري على قاعدة ثابتة.

---

(١) حاشية الدسوقي ١ /١٩٣.
(٢) ينظر شروح التلخيص ١/ ١٩٣، ١٩٤ والمطول ص١٨٠.
(٣) ينظر الكشاف للزمخشري ١١٠/٢.
(٤) المطول ص٤٣.

وقد اختلفت آراء البلاغيين في وجه دلالة الخبر على أغراضه المذكورة، فبعضهم يرى أن الخبر يدل على الغرض الأول وهو (الفائدة) دلالة حقيقية، لأن الفائدة تفهم من ذات الخبر بلا وسائط، أما بقية الأغراض فيدل عليها الخبر دلالة تبعية فهي من مستتبعات التراكيب، أي أنها تفهم بمعونة السياق في الكلام وبمعرفة قرائن الأحوال، ولا توصف بأنها حقيقة ولا مجاز ولا كناية.

وقيل إن الغرضين الأولين (فائدة الخبر ولازم الفائدة) يدل الخبر عليهما دلالة حقيقية حيث يُفهمان من نفس الجملة والتركيب، أما بقية الأغراض كإظهار التحسر والمدح والتعجب .. إلخ، فيدل عليها الخبر بطريق الكناية كدلالة كثرة الرماد، وهزال الفصيل وجبن الكلب على صفة الكرم.
وقيل إنه يُدَلُّ على هذه الأغراض الثانوية بطريق المجاز المرسل الذي علاقته اللزوم حيث استعملت هذه الأغراض استعمال المركب في غير ما وضع له لعلاقة اللزوم .
والأوّل وهو جعل هذه الأغراض من مستتبعات التراكيب وتُعرف بمعونة السياق، هو الأقرب للصواب، لأن المخاطب في كل ما ذكر عندما يقف على دلالات السياق ويَتعرف على قرائن الأحوال، تتضح له معالم تيك الأغراض وضوحًا بيّنًا دون ما لجوء أو حاجة إلى حملها على مجاز أو كناية، وإنما يستثنى من ذلك بالطبع: (الفائدة) و(لازم الفائدة) فإن دلالتهما على الخبر دلالة حقيقية.

ثانيًا: أضرب الخبر:

وإذا كان غرض المخبِر بخبره بالأساس **إفادة المخاطب أحد الأمرين - الفائدة أو لازمها - فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة** بحيث لا يزيد ولا ينقص حذرًا من اللغو والقصور.
* **فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر، ومن التردد فيه(١)، استغنى عن مؤكدات الحكم** وتوجّب على البليغ أن يقول مخبرًا عن مجيء زيد وذهاب عمرو: **(جاء زيد) و(عمرو ذاهب) فإن الخبر بذلك يتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليًا.**
* **وإن كان متصوِّرا لطرفيه مترددًا في إسناد أحدهما، طالبًا لذلك الحكم** متشوِّفًا لحاله، بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحيّر في وقوع النسبة الكلامية بينهما، **حسن تقويته بمؤكد، كقولك (لَزيد عالم) أو (إن زيدًا عالم)(٢)**، وإنما اقتضى هذا الضرب من الصياغة ذلك، لأن وجود التردد في النفس يقتضي التأكيد ولو كان الخبر على وفق ظن المخاطب ..
* وأما **إن كان حاكمًا بخلافه، فإنه يجب توكيده بحسب الإنكار** في القوة والضعف، **فتقول (إني صادق)** - بالتأكيد بـ (إن) واسمية الجملة - **لمن ينكر صدقَك(٣) ولا يبالغ في إنكاره، و(إني لصادق)** - بزيادة اللام الموطئة للقسم - **لمن يبالغ في إنكاره.**
ويسمى النوع الأول من الخبر: (ابتدائيًا)، والثاني: (طلبيًا)، والثالث: (إنكاريًا)، وإخراج الكلام على هذه الوجوه: (إخراجًا على مقتضى الظاهر)(٤).

على أن تقسيم الخبر إلى ابتدائي إذا كان مستغنيًا عن مؤكدات الحكم عند خلو الذهن، وطلبي إذا كان مؤكَّدًا بمؤكد واحد استحسانًا عند التردد والطلب للحكم، وإنكاري إذا استوجب تأكيده بحسب الإنكار قوة وضعفًا

---

(١) أو كان "عالمًا بالحكم وأراد المخبر إفادته لازم فائدة الخبر أو إظهار التحسر ونحوه أو تنزيله منزلة الجاهل" .. البغية ١/ ٣٥.
(٢) وحسُن التأكيد هنا ولم يتوجب لأن من لم يؤكِّد والحالة هذه، يكون أقل وطأة ممن لم يؤكد في الإنكار، وإن كان كلٌّ منهما قد فاته ما يراعي في باب البلاغة .. على ما أفاده ابن يعقوب في المواهب (١/٢٠٥ من الشروح)، ومراده أن درجة الوجوب في التردد ليس كدرجته في الإنكار، والمراد بالمتردد الذي يجوز معه تعدد التوكيد، ما يشمل الظان والمتوهم، ومثل التردد في الفائدة التردد في لازم الفائدة، وقد ذهب عبد القاهر إلى أنه لا يحسن التأكيد إلا إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكم المتكلم.
(٣) ومثل إنكار الإسناد في هذا، إنكار لازم فائدة الخبر كما في قوله تعالى: (قالوا نشهد إنك لرسول الله) [المنافقون: ١]، لأنه عليه السلام لما أنكر علمهم بذلك أكدوه له .. ينظر البغية ١/٣٥.
(٤) ينظر الإيضاح مع شروح التخليص ١/٢٠١- ٢٠٨.

عند الإنكار .. لهو مما يدل على دقة الفصحى ولطافة مسالكها، وكمال مبانيها وتمام معانيها، إذ إن الاختلاف على النحو المذكور آنفًا يقوم على ملاحظة أحوال السامعين ونفسيات المخاطبين، ولا يقوى على مراعاة ذلك في الكلام إلا من عرك اللغة وانشغل بعلومها وآدابها.

ويؤيد ما ذكرناه: جواب أبي العباس للكندي(١) عن قوله: (إني أجد في كلام العرب حشوًا، يقولون: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإنّ عبد الله لَقائم والمعنى واحد)، فإنه قال: بل المعاني مختلفة، فـ (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، و(إنّ عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل، و(إنّ عبد الله لقائم)، جواب عن إنكار منكر(٢).

ويؤيده كذلك التأكيد المتزايد في قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى - عليه السلام - للذين أرسلهم إلى أهل أنطاكية: **{وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصحاب القَرية إِذْ جاءها الْمُرْسَلُونَ* إِذْ أَرسلْنا إِلَيهِمُ اثْنيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثالِث فَقَالوا إِنَّا إِلَيكُمْ مُرْسَلُونَ* قَالُوا ما أَنتم إِلَّا بشرٌ مثْلُنَا وَما أَنزَل الرَّحْمَنُ مِن شَيءٍ إِنْ أَنْتُم إِلَّا تَكْذِبُونَ* قَالوا ربُّنَا يعلم إِنَّا إِليكُمْ لَمُرْسَلُونَ} [يس: ١٣- ١٦]، حيث قال في المرة الأولى** على لسان الرسولين (بُوْلس) و(يحيى)(٣): **{ إِنَّا إِلَيكُمْ مُرْسَلُونَ}** فاكتفى بالتاكيد بـ (إن) والجملة الاسمية لعدم مبالغة المرسل إليهم في الإنكار، فلما بالغوا فيه **في المرة الثانية** بعد التعزيز بثالث - وهو (شمعون) على الأرجح - وبعد أن اشتد إنكارهم وجحدهم لرسالة الرسل الثلاثة، وقالوا بطريق الكناية التي هي أبلغ من الحقيقة: {مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا}، بل لم يكفهم هذا حتى صرحوا بتكذيبهم قائلين لهم: {وَما أنزَلَ الرَّحْمَن مِن شَيءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ} .. ناسب أن يُزاد في التأكيد من قِبل أولئك المرسلين، وأن يبالغوا هم كذلك في التأكيد، إزالة لهذا الإنكار البليغ، فجاء التأكيد هذه المرة - فضلا عن التأكيد بـ (إن) واسمية الجملة - باللام الموطئة للقسم وتصدير الجملة بما هو في معنى القسم أو بما هو جار مجراه في التأكيد كـ (شهِد الله)، وذلك قولهم: **{رَبُّنَا يَعلم إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ}**(٤).

فقد وضح إذن كيف تتكاثر عناصر التوكيد(٥) وفقًا لتصاعد أحوال الإنكار في هذا الحوار القرآني الخصب الذي كشف عن طبيعة العقلية المعاندة وكيف كانت تنحرف في حوارها عن طلب الحقيقة ومنهج الاحتجاج القويم، فهؤلاء المنكرون بدل أن يطلبوا من الرسل برهانًا على دعواهم كما يفعل الراغبون في التعرف على الحق، راحوا يرفضون الدعوى وكان رفضهم مبنيًا على مسلمة خاطئة هي رفض بشرية الرسول، كذا هي العقلية الجاهلية في كل زمان تَعتقد مسلمات وتحاول ترسيخها في عقول الجماعات من غير أن تأذن لنور البصيرة وسلطان الحجة بمناقشتها وتمحيصها، ثم تجعل هذه المُسلَّمات أساس حوارها فى بث الجاهلية وتضليل المجتمعات.

ولك أن نتأمل كيف جرى التناقض على ألسنتهم من حيث لا يشعرون؟ فهم يقولون: {وَما أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ} فذكروا أن الله لم ينزل شيئًا بهذا العموم وهذا الإطلاق، ثم ذكروا ذا الجلال بصفة الرحمة وهي

---

(١) أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد، النحوي صاحب كتاب الكامل والمقتضب ت ٢٨٥ هـ، والكندي هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي، فيلسوف العرب في عصره ت ٢٥٦ هـ على الأرجح.

(٢) الإيضاح ص٩٣ وينظر دلائل الإعجاز ص٣١٥ ونهاية الإيجاز ص٣٥٧.

(٣) على ما حققه الدسوقي ١/ ٢٠٦ من الشروح قائلًا: "إنه الأصح، وما قيل إنهم يحيى وشمعون والثالث الذي عززهما بولش أو حبيب النجار - يعني: على ما ذكر السعد في المطول ص١٨٦- فغير موثوق به".

(٤) ينظر الإيضاح مع شروح التلخيص ١/٢٠٦، ٢٠٧.

(٥) التي منها من غير ما ذكرنا: القسم الصريح ونونا التوكيد وتقديم الفاعل المعنوي لتقوية الحكم، و(قد) وضمير الفصل وتكرير الإسناد ولو حكمًا وتكرير النفي والسين إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه، وحرف التوكيد (إن) بكسر الهمزة، و(أن) بالفتح عند بعضهم خلافًا لمن رأى أن ما بعدها في حكم المفرد، والتأكيد إنما يكون للنسبة.

ومن المؤكدات أيضًا حروف التنبيه نحو (ألا)، ومنها الحروف الزائدة، و(لكن) عند بعضهم، و(كان) و(ليت) و(لعل) و(أما) الشرطية، و(كأن) و(لكن) و(إنما) ولام الابتداء التي تدخل على المبتدأ في نحو قولنا (لزيد مجتهد)، أو المحولة عنه إلى الخبر عند التأكيد بـ(إن) كما في نحو قولنا (إنّ زيدًا لمجتهد)، إلى غير ذلك من المؤكدات اللفظية والمعنوية .. ينظر حاشية الدسوقي١/٢٠٤ وعروس الأفراح ١/٢١٩ وما بعدها.

صفة تقتضي إرسال الرسل، لأن رسالتهم رحمة، فكيف يمسك الرحمن عن هداية خلقه؟ ثم تأمل كيف يتركون قضية الخبر ويهاجمون شخص المخبِر ويقولون: {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ}؟، ثم تأمل الجانب الآخر في الحوار تجد دعاة الحق ظلوا محافظين على طريق الصواب فكرروا القضية التى هي أساس الحوار، وواجهوهم بما يهربون منه فقالوا في تصميم وإيمان: {رَبُّنَا يعلم إِنَّا إِلَيكُمْ لَمُرْسَلُونَ} .

ولنا كذلك أن نتأمل دقة التعبير وبلاغة التأكيد ونحن نقرأ قول الله تعالى: {إِنَّا نحْنُ نزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [الحجر: ٩]، حيث اقتضى المقام تأكيد الخبرين بأكثر من مؤكد، دفعًا لإنكار المنكرين وتبديدًا لارتياب المرتابين، ذلك أن الكفرة لما شككوا في نزول الوحي على رسول الله ﷺ وقالوا ساخرين: {يا أَيُّهَا الذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ} [الحجر: ٦]، اقتضى هذا التشكيك، تأكيد الخبر في الجملة الأولى بـ (إن) وبضمير الفصل (نحن) وتكرار الإسناد للضمير، وكان يمكن الاكتفاء بـ (إنا نزلنا) أو (نحن نزلنا).
ولكن لما كان ثمة خوف وقلق ينتاب المؤمنين أن يصيب كتابهم ما أصاب الكتب السماوية السابقة من التحريف والتبديل، خوطبوا خطاب المنكرين، فأُكِّد لهم الخبر على خلاف مقتضي الظاهر، وجاء التأكيد بـ (إن) ولام التوكيد وتقديم الجار المجرور (له)، ليدفع هذا الاحتمال ويبث الطمانينة في قلوبهم.

ولنا أن نتأمل دقته كذلك في قول الله تعالى: {وَأَنَّ إِلَى ربِّكَ الْمُنتَهَى* وأَنَّهُ هُو أضحَكَ وَأَبْكَى* وأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا * وأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى * مِنْ نطْفَةٍ إِذا تُمْنَى * وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى * وأَنَّهُ هُوَ أَغْنى وَأَقْنَى * وأَنَّهُ هُوَ ربُّ الشِّعْرَى * وَأَنَّهُ أَهْلك عَادًا الْأُولَى} [النجم: ٤٢- ٥٠]، فقد جاء التأكيد بضمير الفصل في بعض الآيات دون بعضها، ونلحظ من خلال تفقد مواضع التأكيد أن الأخبار التى صحبها ضمير الفصل، تحتاج فعلًا إلى التأكيد، بل وبهذا النوع بالذات من أنواعه، قصدًا إلى تقوية نسبة أفعالها إلى الله عز وجل واختصاصها به.
فالإضحاك والإبكاء اللذان هما بمعنى السرور والحزن، وكذا الإماته والإحياء اللذان قد يُظن أن الإنسان يمكن أن يُحدثاه بالقتل أو بالقُوت.

ونظير ما سبق الإغناء والإقناء الذي هو بمعني إعطاء القنية وهو المال الذي تملكته وعزمتَ ألا تخرجه من يدك .. هذه الأفعال لما كنت مظِنة الشركة، وأن لغير الله - سبحانه - دخلًا وفاعلية فيها، جاء ضمير الفصل ليؤكد نسبة هذه الأفعال إلى الله تعالى واختصاصها به، وليبطل أن يكون لغيره دخل في شئون خلقه فيما يتصل بهذه الأشياء، وليستأصل كذلك شأفة الشك ومظِنّة الشركة فيها، فلا يتطلع المؤمن ولا ينظر إلا إلى السماء، وكذلك (الشِّعْرى) لما كانت خزاعة تعبدها من دون الله، أكد النظم الكريم ربوبيتها له سبحانه وفي إعلان ربوبيتها لله إشارة إلى أنها مخلوقة له فكيف تعبد إذن من دونه.
وفي تقديم الجار والمجرور عقب (أنَّ) في قوله: {وَأَنَّ إِلَى ربِّكَ الْمُنتَهَى} {وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى} تنبيه على أن ما ينكره المعاندون من انقلابهم إليه تعالى وإحيائه لهم بعد مماتهم واقع لا محالة، وقدجاء التأكيد على ذلك لئلا يعطي فرصة لأولئك النفر، لإنكار البعث والنشور.

ويَلحظ من رُزق البصيرة كيف جاءت الأفعال التي ليست موضع إنكار ولا مظنة فيها للشركة، دون ضمير الفصل، فالقوم لا ينكرون أن الله هو الخالق بل يقرون بذلك ويعترفون بنسبة الخلق إليه تعالى: {وَلَئِنْ سَأَلْتهم مَنْ خَلقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللهُ} [الزخرف:٨٧]، وإهلاك عاد وثمود وقوم نوح، يعلمونه ويسمعون عنه من غير القرآن فليس الخلق ولا الإهلاك مما يُظن فيه الشركة، لذا خلى فعلهما من ضمير الفصل .
وهكذا نجد نبرة التوكيد في أبلغ الكلام وأبينه تعلو وتهبط لتلائم مواقع المعاني في النفوس وما تنطوي عليه دواخلها(١).

(١) ينظر خصائص التراكيب د. محمد أبو موسى ص٤٩، ٥٠.

٣-مبحث في:
إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

وإخراج الكلام على هذه الوجوه من التأكيد وعدمه، يُسمى: إخراجا على مقتضى الظاهر، وكثيرًا ما يخرج على خلافه، إذ الحال الداعي الذي له ثبوت في الواقع كخلو ذهن المخاطب من الحكم أو تردده فيه أو إنكاره له، قد يقتضي ذلك الخروج.

فما ذكرناه من إعلام الجاهل بمدلول الخبر المسمى بالفائدة أو لازم الفائدة، ومن خلو الخبر من التأكيد لخالِ الذهن، وتأكيده استحسانًا للمتردد ووجوبًا للمنكر: هو آت على الأصل الذي يجب أن يُراعَى في الكلام وعند الخطاب .. لكن قد يقتضي الحال - لأسرار يلتفت إليها البليغ ويعيها البصير بلطائف هذه اللغة ودقائقها، ولدواع يستدعيها المقام - أن يخرُجَ الكلام عن هذا الأصل:

١-**فيُنزَّل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل، لعدم جريه على موجب العلم، فيُلقي إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل بأحدهما**، ذلك أن من لا يجري على موجب علمه فلا يَعمل به، هو والجاهل سواء .. **ومثال ذلك قوله تعالى: (ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون) [البقرة: ١٠٢]، فصدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه حيث لم يعملوا بعلمهم** .

ومثاله كذلك قولك للعالم بالفائدة: (الصلاة واجبة)، فتخبره بوجوبها مع علمه بذلك تعييرا له وتقبيحًا لحاله، وإيماء إلى أنه لا يُتصوّر تركها إلا من الجاهل بالوجوب، وفي ذلك من التوبيخ والتقريع ما لا يخفى .. وكقولك لمن يؤذيك في دينك وهو يعلم أنك مسلم: (الله ربنا ومحمد ﷺ نبينا)، فتنزله وهو العالم بلازم الفائدة منزلة الجاهل

٢-**ومثاله في تنزيل الشيء منزلة عدمه فينفي:** قوله تعالى: **{وما رميت إِذْ رميْتَ ولَكِنَّ اللهَ رَمَى} [الأنفال: ١٧]**، فقد نزل رميه ﷺ المشركين بقبضة الحصى يوم بدر وما ترتب عليه من الأمر الغريب، وهو وقوع الحصى في عين كل واحد من الكفرة منزلة عدمه، إعلانًا بأن ذلك إنما كان من خصائص القادر سبحانه، تذكيرا للنعمة وتنبيهًا على الخصوصية الكائنة بالقدرة، وإشارة إلى أن هذا الواقع بمحض القدرة سببه بالنسبة لما ترتب عليه كالعدم، إذ لا يقاومه .. **وقوله: {وإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُم مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُم فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ} [التوبة: ١٢]**

٣-ومن صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في التنزيل: أن **يُنزَّل غير السائل منزلة السائل**، ويتأتى **إذا قُدم إلى غير السائل ما يُلَوِّح له بحكم الخبر** ويشير إليه **فيتطلع حينئذ للخبر ويستشرف له استشراف المتردد الطالب** .. وتأمل معي في ذلك **قول الله تعالى: {وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ} [هود: ٣٧]**، فيما معناه: لا تدعُني يا نوح في شأن قومك الذين ظلموا، ولا تشفع في دفع العذاب عنهم .. تجد أن هذا الكلام يلوّح بإهلاكهم، ويشعر بضميمه قوله قبل: {وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا} بأنهم قد حق عليهم كلمة العذاب، فصار المقام مقام مظنة للتردد والطلب في النهي عن المراجعة، ألأنهم مغرقون أم معذبون بنوع آخر من العذاب؟، فكان الجواب: {إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ}، وناسب أن يأتي الجواب طلبيًا مؤكدًا بـ (إنَّ) واسمية الجملة، للتأكيد على أنهم قد صاروا بسوء فِعالهم في حكم المحكوم عليهم بالإغراق على النحو الذي أراده سبحانه لهم أزلًا، فهو - من ثمّ - واقع لا محالة(١).

ونظيره في طلب التأكيد للتنزيل قوله سبحانه: **{وَمَا أُبَرِّئُ نَفسي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ} [يوسف: ٥٣]**، ذلك أن ما جاء على لسان امرأة العزيز: {وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي}، مشيرٌ إلى أن الخبر من قبيل الاتهام للنفس ونفي التبرئة عنها، وذلك من الأمور المستبعدة، وكأن سائلا سأل كيف تأتى لها أن تقول ذلك وتخطِّئ

(١) ينظر الإيضاح وشروح التلخيص١/٢٠٩- ٢١٢وشرح البابرتي على التلخيص ص١٧٥.

نفسها على الرغم من أن الاعتراف في مثل هذه الأمور مما يندر وقوعه، وعلى الرغم من أن خبر اتهامها وبراءة يوسف الذي لا يزال حبيس سجنه أصبح حديث المدينة وأضحى مشاعًا يتردد صداه في جنبات القصر وعلى ألسنة الخاصة والعامة، وأمر كهذا لا يصلح معه إلا الإنكار، حفاظًا على سمعتها وسمعة القصر وسمعة العزيز نفسه؟ فكان جوابها: {إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ}.

هذا، ويكثر مجيء الخبر مؤكَّدًا في كتاب الله على هذا النحو، بعد الأوامر والنواهي، كما في قول الله تعالى في حق المنافقين: {قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ} [التوبة: ٥٣]، وكذا قوله: {ولا تصلِّ على أحدٍ منْهم مات أَبدًا ولَا تَقم على قبْرِه إِنَّهم كَفروا بِاللَّه ورَسُوله ومَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ} [التوبة: ٨٤]، وقوله: {سيَحلِفُونَ بِٱللَّهِ لكُم إذا ٱنقَلبتم إِليهِمْ لِتُعْرِضُواْ عنهم ۖ فَأَعْرِضواْ عَنْهم ۖ إِنَّهم رِجْسٌ ۖ ومَأْوَىٰهُمْ جهَنَّمُ} [التوبة: ٩٥] .. وقوله في حق المؤمنين: {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ} [التوبة: ١٠٣]، وقوله: {ولَا تقْربوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وساءَ سَبِيلًا} [الإسراء: ٣٢]، وكذا قوله: {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لصاحِبِهِ لَا تحْزنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: ٤٠]، وقوله: {يا بنيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وأْمر بالمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصبِرْ علَىٰ مَا أَصابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلك مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} [لقمان: ١٧].

وسر ذلك أن الأمر والنهي المتقدم عادة ما يثير في نفس المخاطب تساؤلًا وتطلعًا إلى معرفة الأسباب التي يلوّح بها ويشير إليها ذلك الأمر أو النهي، فتستشرف النفس لمعرفته استشراف الطالب المتردد، فيجملُ حينذاك تأكيدُ الخبر وفاء بحق هذه الحالة الاعتبارية، **وسلوك هذه الطريقة** – وهي تأكيد الجملة لوجود هذا الملوِّح – **شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض** لكونها - لدقة مسلكها وحسن موقعها في النفس- أوقع من تخريج الكلام على مقتضى الظاهر.

وتأمل معي مصداق ذلك في **قول بعض العرب:**

فغَنِّها وهي لك الفداءُ * إن غناءَ الإبلِ الحداءُ

وانظر "إلى قوله: (إن غناء الإبل الحُداء)، وإلى ملاءمته الكلام قبله وحسن تشبثه به، وإلى حسن تعطف الكلام الأول عليه، ثم انظر إذا تُركت (إن) .. كيف تكون الصورة؟، وكيف ينبو أحد الكلامين على الآخر؟، وكيف يشئم هذا ويعرق ذاك؟، حتى لا تجد حيلة في ائتلافهما سوى أن تجتلب لهما (الفاء) فتقول: (فغنها وهي لك الفداء * فغناء الإبل الحداء)، ثمّ تَعْلَمُ أنه ليست الألفة بينهما من جنس ما كان، وأن قد ذهبت الأَنسةُ التى كنت تجد والحسن الذي كنت ترى"(١).

ومن أظرف وأشهر ما جاء فى هذا الباب، ما ورد على لسان الأصمعى(٢) قال: **كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر يأتيان بشارًا(٣) فيسلمان عليه بغاية الإعظام، ثم يقولان: يا أبا معاذ ما أحدثت؟، فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتى وقت الزوال ثم ينصرفان، فأتياه يوما فقالا: ما هذه القصيدة التى أحدثتها فى ابن قتيبة؟، قال: هى التى بلغتكما، قالا: بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب، قال: نعم، إن ابن قتيبة يتباصر بالغريب فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف، قالا: فأنشِدناها يا أبا معاذ فأنشَدهما:**

بكِّرا صاحِبَىَّ قَبْلَ الهجِيرِ * إنَّ ذَاكَ النَّجاحَ فى التبكِيرِ(٤)

---

(١) دلائل الإعجاز ص٢٧٤ وينظر ص١٣١٦.
(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى، الراوية اللغوى المشهور ت ٢١٦.
(٣) أبو عمرو: زيان بن العلاء إمام أهل البصرة فى القراءات واللغة والنحو ت ١٥٤ هـ أو ١٥٩ هـ .. وخلف الأحمر: هو أبو محرز خلف بن حيان الراوية ت ١٨٠ هـ .. وبشار: هو أبو معاذ بشار بن برد الشاعر الغزِل ت ١٦٩.
(٤) الهجير: هو ما بين الزوال الى العصر أو هو شدة الحر، والتبكير: السير أول النهار.

حتى فرغ منها، فقال له خلف: لو قلت يا أبا معاذ مكان (إنّ ذاك النجاح): (بكرا فالنجاح) – حيث لا تردد من المخاطب – **كان أحسن، فقال بشار: إنما بنيتُها أعرابية وحشية فقلت: (إن ذاك النجاح) كما يقول الأعراب البدويون، ولو قلت: (بكرا فالنجاح) كان هذا من كلام المولدين، ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة، قال: فقام خلف فقبل بين عينيه** – ويعلق عبد القاهر على هذا الموقف بقوله – **فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء(١)، إلا للطف المعنى في ذلك وخفائه؟(٢).**

وإنما كان مجيء العبارة (بكرا فالنجاح في التبكير) بلا تأكيد من كلام المولدين - على ما ذكر بشار - ولم يكن من كلام الأعراب البدويين الذين يعرفون دقائق اللغة وطرائق التعبير عن المعاني بالطبع والسليقة، لأنه ليس فيه سوى تأكيد الأمر بالتبكير عن طريق التكرار على وجه ظاهر سهل، وليس فيه من دقة الإشارة إلى تطلع نفس السامع لمعرفة ما لوّح به الشاعر في شطر بيته الأول، ولا إلى تنزيل غير المتردد منزلة السائل المتردد، ما في قوله: (إن ذاك النجاح)، والمولدون يُؤثرون السهولة والوضوح في العبارة على الدقة والخفاء.

ولا يخفى ما أضفاه التوكيد على العبارة من روعة وجمال، فقد ارتبط به ومن خلاله، الشطر الثاني بالأول ارتباطًا قويًا وأضحى منه بسبيل حتى كأن الكلامين – على حد قول إمام البلاغيين – قد أفرغا إفراغًا واحدًا، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر"(٣).

٤-وعلى نحو ما يُنزل غير السائل منزلة السائل إذا قُدم إلى غير السائل ما يلوح بحكم الخبر، قد **ينزل غير المنكر(٤) منزلة المنكر، وذلك إذا ظهر على غير المنكر شيء من أمارات الإنكار كقوله:**

جاء شَقِيقٌ عَارِضًا رمحَه * إنَّ بني عَمِّك فيهِمْ رِمَاحُ

فإن مجيئه هكذا مُدِلًا بشجاعته قد وضع رمحه عَرضًا، دليل على إعجاب شديد منه، واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد، كأنهم كلهم عُزَّلٌ ليس مع أحد منهم رمح(٥).

ذلك أن الشاعر الجاهلي هنا وهو حَجْل بن نضلة القيسي وأحد أولاد العم الذين جاء شقيق لمحاربتهم .. يستنكر على شقيق مجيئه هكذا مزهوًا بشجاعته غير مكترث بقومه واضعًا رمحه على فخذيه وهو راكب بحيث يكون عرض الرمح في جهة الأعداء، إذ الوضع على هذه الهيئة علامة على إنكار وجود السلاح معهم(٦)، وشقيق في الحقيقة لا ينكر أن في بني عمه رماحًا لكنه خوطب في قوله: (إن بني عمك فيهم رماح) على جهة الالتفات(٧) خطاب من ينكر، فكان من لطيفة تنزيله منزلة المنكر: القصد إلى إعلام شقيق بقوة شكيمة أولاد العم وبيان قدرتهم على مواجهة الخصم إذا اقتضى الأمر، وإظهار التهكم والاستهزاء من جهة أن مجيئه على هذه الهيئة من غير تهيؤ - ولو لمجرد الفرار فرضًا أو الدفاع مع الفرار - دليل على ضعفه وجبنه وعجزه(٨).

وبالتأمل في قول الله تعالى: {وَالَّذِين عَمِلوا السَّيِّئاتِ ثُمَّ تَابُوا من بعدها وَآمَنوا إِنَّ ربَّك من بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ} [الأعراف: ١٥٣]، نجد أن الذين ورد ذكرهم في الآية لا ينكرون مغفرة الله ورحمته، ولكنهم لما

---

(١) يعني وهم من فحول هذا الفن.
(٢) وهو ما يدرك المولدون مراميه ولا طريقته في التلويح .. الدلائل ص٢٧٣ وينظر الإيضاح ٩٤/١، ٩٥.
(٣) ينظر دلائل الإعجاز ص٣١٦ وينظر ص٢٧٣، ٣٢٣.
(٤) يعنى خالي الذهن والسائل والعالم، وإن كان المثال الذي استشهد به الخطيب بعد هو من تنزيل العالم منزلة المنكر.
(٥) ينظر الدلائل ص٣٢٦ ونهاية الإيجاز ص٣٥٩.
(٦) بخلاف وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنانه جهة الأعداء، فإنه يكون علامة التصدي للمحاربة وبالتالي الاعتراف بوجود السلاح معهم.
(٧) وهو التفات من الغيبة إلى الخطاب لأن (شقيق) اسم ظاهر علم، والعلم من قبيل الغيبة والكاف في بني عمك خطاب، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: (إن بني عمه).
(٨) ينظر شروح التلخيص ٢١٢/١، ٢١٣.

كانوا قد ارتكبوا ما ارتكبوا من السيئات، صاروا في خوف من عقاب الله، كلما تذكروا ما فعلوه اقشعرت جلودهم واستشعروا عذاب الله وغلّبوا جانب الخوف على جانب الرجاء، فنُزِّلت حالتهم هذه وما هم فيه من خوف وقلق منزلة من ينكر رحمة الله ومغفرته، وألقى إليهم الخبر مؤكَّدًا {إِنَّ ربَّك من بَعْدهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ} طمأنة لهم وتثبيتًا لقلوبهم.

ومثله قوله تعالى: {إِنَّكَ لا تسمِع الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ} [النمل: ٨٠]، فالنبي يعلم أن مهمته هي مجرد التبليغ والإرشاد إلى طريق الله المستقيم دون حمل الناس قسرًا على الإيمان، كما أنه على يقين من أن الهدى هدى الله، لكن لما كان ﷺ شديد الحرص على هداية قومه مبالغًا في محاولة إنتشالهم من أوحال الجاهلية، مجهدًا نفسه في إبلاغهم ما أنزل إليه من ربه، متشوفًا إلى استجابتهم وقبولهم الحق وإقلاعهم عما هم فيه من ضلال، نُزِّل منزلة من يعتقد أنه قادر على إسماع هؤلاء المعاندين الذين هم أشبه ما يكونون بالصم والموتى، فألقي إليه الخبر مؤكدًا.

ولا يخفى عليك ما في تشبيه حال الكفار بحال الموتى وفاقدي السمع والبصر، لاستوائهم في انتفاء جدوى الحياة والسمع والبصر وفي عدم الانتفاع بأيٍّ، لاسيما بعد مبالغته عليه السلام في الإلحاح عليهم بالدعوة وتعمدهم الإعراض والإدبار كما يفهم من قوله: {إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ}، فهو تأكيد لحال الأصم، لأنه إذا تباعد عن الداعي للتولية عنه مدبرًا كان ذلك أبعد عن إدراك صوته.

والحق أن هذا التنزيل الذي كثر وروده في الذكر الحكيم لايتوقف على ظهور شيء من إمارات الإنكار لدى المخاطب غير المنكر، بل إنه ليتعدد بتعدد الاعتبارات الخارجية التي يلحظها المتكلم البليغ لدى المخاطب، فيرد أحيانًا لتحقيق غرض يعود على المتكلم ذاته.
وخذ - على سبيل المثال- قول الله تعالى: {رَبَّنا إنِّي أسْكَنْتُ مِن ذُرِّيَّتي بِوادٍ غيرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ المُحَرَّمِ} [إبراهيم: ٣٧] وقوله تعالى على لسانه أيضًا: {رَبَّنا إنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ} [إبراهيم: ٣٨]، وتأمل كيف صاغ إبراهيم – عليه السلام – الخبر مؤكدًا كما أحس وكما أحست به نفسه الراجية، ونظيره ما جاء في قوله سبحانه: {ربَّنَا إنَّك جامع النَّاسِ ليوْمٍ لاَّ ريْب فيه إنَّ اللّهَ لاَ يُخْلفُ الْمِيعَادَ} [آل عمران: ٩]، وقوله: {ربَّنا إنَّنا سَمِعْنا مُنَاديًا يُنَادي لِلْإيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا} [آل عمران: ١٩٣].
ومنه في غير القرآن، ما جاء على لسان الخنساء تعبيرًا عن اللوعة ومعاناة الفقد:
وإنَّ صَخْرًا لتأتمُ الهُداةُ بهِ * كأنَّه عَلَمٌ في رأسِه نَارُ
وقول الآخر تنفيسًا عما يحس به من دوافع نفسية تعتمل بداخله:
إني لمنْ مَعْشَرٍ أفْني أوائِلَهم * قيلُ الكُمَاةِ ألا أينَ المحامُونَا

وعلى نحو ما يكون داعي التوكيد هو الرغبة في إبراز الخبر مؤكدًا كما أحسه المتكلم وانفعل به وامتلأت به نفسه، قد يكون سببه والداعي له هو الرغبة فى تحقيق الوعد أو الوعيد بغرض تقويم النفوس بالترغيب والترهيب وتوثيق القول وتوكيده، كيما تزداد تلك النفوس يقينا واطمئنانًا فيتمكن منها فضل تمكن كما في قوله تعالى: {إِنَّ الْمُنَافقينَ في الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ} [النساء: ١٤٥]، وقوله: {نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ} [الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقوله: {إِنَّ الَّذين آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالحَاتِ كَانَتْ لهُمْ جَنَّات الْفِرْدَوْسِ نزُلًا} [الكهف: ١٠٧].

وقد يكمن سر التوكيد ونكتته في رغبة المتكلم في تقوية مضمون كلامه حتى يرسخ في نفس المخاطب ويبلغ به عين اليقين، كما في قول الله تعالى في مخاطبته لنبيه محمد ﷺ: {وإِنَّ ربَّكَ لهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَإِنَّه لتَنزِيلُ ربِّ الْعَالَمِينَ} [الشعراء: ١٩١، ١٩٢]، {فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّك عَلَى الحَقِّ الْمُبينِ} [النمل: ٧٩]، وقد يأتي التوكيد لغرابة الخبر، وليزيل به المتكلم ما قد يعلق بذهن السامع من وحشة أو استغراب فيهيىء نفسه لقبوله ويؤنسها لسماعه كما في قوله تعالى خطابًا لموسى عليه السلام: {إِنَّنِيَ أنا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلّا أنا}

[طه: ١٤]، ذلك أنه عليه السلام انطلق تجاه الشجرة ليأتي أهله بخبر أو جذوة من النار لعلهم يصطلون، {فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [القصص: ٣٠].
فهذا موقف غريب لذا احتاج إلى التوكيد، ومثله لما رأى عليه السلام أفاعيل السحرة وأوجس في نفسه خيفة قال له الحق مؤكدًا: {لا تخف إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى} [طه: ٦٨]، ليزيل وحشة نفسه في هذا المقام وإن كان عليه السلام مستوثق اليقين من وعد ربه.

وقد يأتي التوكيد للإشارة إلى مجيء الخبر على غير ما كان يرجو المتكلم ويأمل، وكأن نفس المتكلم تنكره فهو يؤكده لها، ومن ذلك قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام: {قال رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ (١١٧)فَافْتَحْ بيني وبَيْنهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِي وَمن معيَ من الْمُؤْمنِينَ} [الشعراء: ١١٧، ١١٨] .. وقد يأتي التوكيد إظهارًا لمعتقد النفس وإبرازا له لتزداد النفس يقينًا به لأن المقام يقتضي ذلك، كما في قوله تعالى: {الَّذِينَ إِذَا أَصابتْهُمْ مُصيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ} [البقرة: ١٥٦]، فإن المصيبة قد تُقلق النفس وتهز اليقين، وعندئذ تلوذ النفس المؤمنة بكينونتها لله ورجعتها إليه، فتعلن ذلك وتؤكده لتثبت في مواجهة الشدة.

ومن المواضع التي يجمل مجيء التوكيد فيها أيضًا، الجمل التى كأنها نتائج لمقدمات فيُلفت التوكيد إليها وكأنها هي المقصودة الأهم وموضع العناية في السياق، كما في مطلع سورة الحج: {يا أيها الناس إِن كُنتُمْ فِى رِيب مِّن البعث فإِنَّا خلقناكم مِّن ترَاب ثمَّ مِن نُّطْفة ثمَّ مِنْ عَلقة ثُمَّ مِن مُّضغة مُّخلَّقة وَغيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ونقِرُّ فِى الارحام مَا نشَآءُ إِلى أجلٍ مُّسَمًّى ثمَّ نُخْرِجكم طِفْلا ثُمَّ لتبلغوا أَشُدَّكم ومِنكم مَّن يتوفى وَمِنكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلى أَرذلِ العمر لكَيلاَ يعلَمَ من بَعد عِلْمٍ شَيْئاً}.
فالآية الكريمة تصف مراحل التكوين وتبرز قدرة الله من خلال هذا الوصف الدقيق المعجز، ثم تُقرب هذه الحقيقة بهذه الصورة المحسوسة: {وترى الْأَرض هامدةً فَإِذا أنزلنا عَلَيْها الْمَاء اهتزَّت وربت وَأَنبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْج بَهِيجٍ} [الحج: ٥]، لتومىء إيماء قريبًا – من خلال علاقة حميمة ربطت بينها وبين الآية قبلها – إلى حالة التناسل التي وصفتها الجمل السابقة، فالأرض هامدة مسترخية فإذا أُنزل عليها الماء بحكمة اهتزت وصار فيها جنين النبت، ثم تربو وتستغلظ كما تربو المرأة وتثقل بحملها.

وتأتي بعد هذه اللمحة اللافتة، الجمل التي كأنها المقاصد الأساسية لهذا اللفت الكاشف عن آيات الله وعظيم قدرته {بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ} في إشارة الى ما جاهد الأنبياء من أجل تعميقه في الوجدان الإنساني، {وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} في إشارة أخرى واضحة إلى فاعلية الحق سبحانه فيما هو معجز، بل وإلى عموم تيك الفاعلية في الممكنات كلها، سواء ما كان منها متصلًا بالإحياء والإماتة أو ما لم يكن كذلك.
ثم يأتي قوله بعد: {وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا}، لتقرير الحقيقة التي إذا توثقت في الضمير الإنساني كان لها أكبر الأثر في سلوكه كله، ثم يأتي بعد ذلك قوله: {وأَنَّ اللَّهَ يبْعَث مَنْ فِي الْقُبُورِ} [الحج: ٥: ٧]، لاستظهار نتائج القضية التى كثر حولها الجدل والإنكار، بعد أن بدت معالمها وانكشفت أدلتها وهُيأ لها بأدلة العقل والمنطق بما يكشف عموميتها ويميط اللثام عنها .. وكل التأكيدات تتضمن أصولًا هامة ليس في شريعة الإسلام وحسب، بل في الشرائع كلها .. إلى غير ذلك من الدواعي والأسباب التي يؤكد من أجلها الخبر(١).

٥، ٦-**وكذلك يُنَزَّل المنكر منزلة غير المنكر الذي يشمل خالي الذهن من الحكم أو المتردد فيه، وذلك إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار كما يقال لمنكر الإسلام (الإسلام حق)**، هكذا من غير تأكيد على

(١) هذا، وينظر المزيد من هذه الاعتبارات: خصائص التراكيب د. محمد أبو موسى ص٥٧ وعلم المعاني د. بسيوني فيود ص٤٩ ودراسات في علم المعاني د. التلب ص٦٣ وما بعدها.

حقية الإسلام(١) .. إيماء إلى أن جحوده قد تناهت الأدلة على وضوحه بحيث أصبح الجحود معها كالعدم، فلا يلتفت من ثمّ إلى مقتضاه وفي ذلك من توهين حجة الخصم ما لا يخفى وذلك من لطائف هذا التنزيل على ما ذكره ابن يعقوب(٢).

ومن شواهد تنزيل المنكر منزلة غير المنكر لعدم الاعتداد بإنكاره، لما معه ما إن تأمله بشيء من الدلائل والشواهد رجع عن الإنكار، ما جاء في قوله تعالى: { وإِلهُكُمْ إِلـهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَـهَ إِلَّا هوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ} [البقرة: ١٦٣]، وقوله: {وَقَالت الْيهُود يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غلَّتْ أَيديهِمْ وَلعنُوا بما قَالُوا بل يَدَاهُ مَبْسوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} [المائدة: ٦٤]، وقوله: {كَذَلِك أَرْسَلْناكَ في أُمَّةٍ قَدْ خلت من قَبلِها أُمَمٌ لتَتْلُوَ عَلَيهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنا إليك وهم يكْفرُونَ بالرَّحمَنِ قُلْ هو ربِّي لا إِلَهَ إِلّا هو} [الرعد: ٣٠]، وقوله: {تنْزِيلُ الْكتَـابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ} [الزمر: ١].
فالخطاب في آية البقرة، وكذا في قوله: (بل يَداهُ مَبْسُوطَتَانِ)، وقوله: (هُوَ رَبِّي)، وفي آية الزمر، وغير ذلك مما نطقت به الآيات المشابهة مما كان الكلام فيه موجهًا الى المعاندين والجاحدين سواء من المشركين أو من أهل الكتاب .. الأصل فيه - على ما يقتضيه ظاهر الحال - أن يأتي مؤكدًا، لكنه خلى من التأكيد لأن المخاطبين فيها لو تجردوا من الهوى وأنصفوا لأدركوا أن ما هم عليه باطل لوضوح الدلالة وسطوع البرهان على صدق ما أخبر به القرآن.

وعليه قوله تعالى في حق القرآن: {لا ريْبَ فيهِ} [البقرة: ٢]، إذ المعنى: ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغي أن يُرتاب فيه وهذا الحكم وإن كان مطابقًا للواقع إلا أنه مما ينكره كثير من المخاطبين، ومع هذا فقدنزّل إنكارهم منزلة عدمه، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه مما لا يسوغ الارتياب فيه لكونه ليس محلًا للريب ولظهور أمره وأمارات صدقه وأنه من عند الله، فالإنكار هنا لا لنفي الريب لكن لكونه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه، والأحسن من هذا أن يقال أنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلًا على وجود ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزّل الإنكار منزلة عدمه.
وحاصل الفرق بينهما أن النفي في الأول ليس نفي الريب بل كون القرآن محلًا للريب ومظنة له، بينا المنفي في الثاني هو نفس الريب، ووجه الحسن في الثاني أنه لا يحتاج إلى تأويل وما لا يحتاج إلى تأويل أولى في حمل المعنى عليه مما يحتاج(٣).

ومما يتفرع عن هذين الاعتبارين - يعني: تنزيل غير المنكر منزلة المنكر، والمنكر منزلة غيره -: قوله تعالى:
{ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ} [المؤمنون: ١٥، ١٦]، فقد أكد إثبات الموت تأكيدين - وإن كان مما لا يُنكَر - لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ في إنكار الموت، لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده، ولهذا قيل (مَيِّتُونَ) دون (تموتون) لإفادة الثبوت والحدوث، وأكد إثبات البعث تأكيدا واحدًا - وإن كان مما يُنْكر - لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرًا بأن لا ينكر، وأن ينزل المخاطبون منزلة المترددين وهي درجة أقل من الإنكار، تنبيهًا لهم على ظهور أدلته وحثًا على النظر فيها، ولهذا جاء (تُبْعَثُونَ) على الأصل(٤).

---

(١) ولا يرد على ذلك أن الجملة اسمية، وأن ذلك في حد ذاته تأكيد، لأن الاسمية إنما تفيد التوكيد إذا جاءت على سبيل التبعية أي كان معها مؤكد آخر، وأيضًا إذا اعتبر تحويلها عن الفعلية كما في (زيد يقوم)، إن أمكن اعتبارها محولة عن (يقوم زيد). كذا في البغية ٥٠/١.
(٢) ينظر مواهب الفتاح ٢١٥/١ من شروح التلخيص.
(٣) ينظر شروح التلخيص ٢١٦/١- ٢١٨.
(٤) ينظر الشروح ١/ ٢١٦.

واستُغني عن زيادة التأكيد لأن دلالة الفعل: على حدوث المصدر، ودلالة الاسم: على ثبوته، والثبوت أقوى من الحدوث على ما نص عليه فى الإشارات(١).

ومثل **اعتبارات الإسناد في الإثبات، سائر اعتبارات النفي**، من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي، وتقويته بمؤكد استحسانًا في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري .. **فتقول لخالي الذهن: (ليس زيد - أو ما زيد - منطلقًا) و(ما ينطلق زيد ولا ينطلق) .. وتقول للطالب أو لمن لا يبالغ في الإنكار: (ما زيد بمنطلق) بالباء المزيدة للتأكيد، و(والله ليس زيد، أو ما زيدٌ منطلقًا)، و(والله ما ينطلق) بالقسم الموضوع للتوكيد صراحة، و(ما إن ينطلق زيد)، و(ما كان زيد ينطلق)، و(لن ينطلق زيد)، لكون (إن) و(كان) و(لن) من أدوت التأكيد .. وتقول لمن يبالغ في الإنكار: (والله ليس زيد، أو ما زيد بمنطلق)، أو (ما كان زيد لينطلق) أو (ما إن ينطلق زيد)(٢).**

وعلى هذا؛ القياس في سائر أساليب التوكيد للنفي، ولسائر أساليب التخريج لها على خلاف مقتضى الظاهر .. فينزل غير المنكر منزلة المنكر ويؤكد معه النفي، فيقال فيمن ظهرت عليه مثلًا أمارات إنكار عدم خلو البلد من أعدائه بني فلان، لمجيئه على هيئة الآمن: (والله ما خلى البلد من بني فلان)، وينزل المنكر منزلة غيره إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع فيُلقى إليه الكلام خلوًا من التأكيد كقولك لمنكر بطلان المجوسية: (ما دين المجوسية حقًا)، ولمنكر أنْ لا حَقَّ في أحكام اليهودية والنصرانية أو الاعتزال: (ما في أحكام اليهودية والنصرانية والاعتزال حق) .. والحاصل أن الصور الجارية في تخريج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه في الإثبات، تجري في النفي(٣).

وعلى نحو ما يأتي التأكيد في الخبر يأتي كذلك في الإنشاء، ولكن لا يأتي في الإنشاء لدفع التردد والإنكار، لأنهما لا يأتيان فيه، وإنما يأتي لأغراض أخرى من أغراض التأكيد في الخبر، من نحو: الدلالة على استبعاد الحكم من المتكلم كما في النداء الوارد على لسان نوح عليه السلام: {رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ} [الشعراء: ١١٧]، والتحضيض الوارد في قول الشاعر:

هَلا تَمُنِّنَّ بِوَعد غيرَ مخلفةٍ * كمَا عَهدتُك في أيام ذِي سَلَمِ

ومن نحو: إظهار صدق الرغبة في الحكم وقصد ترويجه كما في قوله تعالى: {وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ} [البقرة: ١٤]، فهم لم يؤكدوا الخبر في خطاب المؤمنين لعدم رواجه منهم عندهم، بينا أكدوه في خطاب إخوانهم لصدق رغبتهم فيهم(٤) .. إلى غير ذلك مما تقتضيه المقامات وتمليه السياقات.

هذا وقد ذكر بعضهم أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر سواء كان في الإثبات أو في النفي هو من باب الكناية لأنه من قبيل ذكر اللازم الذي هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية، وهو المقام الذي لا يناسبه بحسب الظاهر مع قرينة غير مانعة من إرادته .. وقيل بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية والتخييل .. والحق أنه لا يقال فيه شيء من ذلك، لأن المجاز والكناية إنما هو باعتبار المعاني التى يوضع لها اللفظ وهذا بخلاف ذلك، إذ لم يستعمل اللفظ فيه لكونها معان عَرَضية(٥).

---

(١) ينظر الإشارات والتنبيهات ص٣١

(٢) ينظر شروح التلخيص ٢١٨/١- ٢٢٢.

(٣) ينظر شروح التلخيص ٢٢٠/١– ٣٢٣.

(٤) ينظر بغية الإيضاح ٥١/١، ٥٢.

(٥) على ما أفاده الدسوقي في حاشيته ٢٠٩/١ .. وعليه فالمسألة في باب خروج الكلام عن مقتضى الظاهر لا تعدو أن تكون راجعة إلى قدرة الأديب المبدِع على مراعاته أحوالَ المخاطَبين والبواعث والمناسبات المحيطة بالموقف، وأن يتخيَّر التعبير الملائم ليُفهِم المتلقِّي، فالعبارة الأدبية عبارة فضفاضة، وروح اللغة من السيولة بحيث لا تنضبط في مقولات، "والعرب - كما يقول الجاحظ في الحيوان ٢/ ٢٨٧ - تتوسَّع في كلامها، وبأيِّ شيء تَفَاهَم الناس فهو بيان، إلا أن بعضه أحسن من بعض".

٣- مبحث في: التجوز في الإسناد

وبعد هذا التطواف حول الإسناد وما يتعلق به من حيث أغراضه وأضربه ومجيئه في هذه الأضرب على مقتضي الظاهر أو على خلاف مقتضاه، تجدر الإشارة إلى أنه لا دخل لواضع اللغة في بناء الجملة أو في إسناد وضم الكلمة إلى الكلمة ليتكون منها كلاما مفيدًا أو نظمًا معبرًا، لرجوع ذلك إلى تصرف العقل وإرادة المتكلم.

ولأن اللغة لا تحدد للفعل فاعلًا معينًا، بحيث إذا أسند إليه كان الإسناد حقيقة وإذا أسند إلي غيره كان مجازًا، ولأن **الذي يعود إلى واضع اللغة أن (ضرب)** - مثلًا - **لإثبات الضرب، لا لإثبات الخروج، وأنه لإثباته في زمانٍ ماض، وليس في زمان مستقبل**، ولأنه ليس كذلك بالضرورة أن يلتزم المتكلم في تكوين كلامه المفيد أن يسند الأحداث والأفعال إلى ما هي له بصورة دائمة، بل يمكنه أن يتجوز في الإسناد انطلاقًا مع الخيال واستجابة للحس وتأنقًا في أداء المعاني على نحو ما في قولهم: (ربحت التجارة)، و(حمت السيوفُ النساء)، و(سار الطريق)، و(جرى النهر)، و(أذل الحرص أعناق الرجال)، و(تخطفهم الطريق)، و(جمعتهم الطاعة)، و(فرقتهم المعصية) إلى غير ذلك .. فقد قرر البلاغيون أن **الإسناد** مطلقًا، سواء كان إنشائيا أو إخباريًا، **منه ما هو حقيقة عقلية ومنه ما هو مجاز عقلي(١).**

أما الحقيقة: فهي (إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر)، والمراد بمعنى الفعل، نحو: المصدر واسم الفاعل(٢)، فمثل قولك: (ضربًا زيدًا)، و(هذا ضاربٌ زيدا الآن أوغدًا)، هو في معنى: (اضرب زيدًا)، و(هذا ضرَب زيدا الآن أو غدًا)، ففي الأول منهما إسناد للضرب الواقع على زيد إلى المخاطب، وفي الثاني إلى المشار إليه.

ونظير المصدر واسم الفاعل في كونهما في معنى الفعل، اسم المفعول في نحو: (جاء المضروب أخوه)، والصفة المشبهة في نحو: (زيد حسَنُ الوجه)، والتعجب في نحو: (ما أحسَنَ زيدًا)، والتفضيل في نحو: (زيدًا أحسن وجهًا من عمرو)، والظرف المتعلق بمحذوف في نحو: (أكرمتُ الذي عندك)، لأن ذلك كله بمعني: جاء الذي ضرب أخوه، وحسن وجه زيد، وشيء أحسنَه أي جعله حسنًا، وحسُن وجه زيد عن عمرو، وأكرمتُ الذي استقر أو هو مستقر عندك .. ومما يعمل عمل الفعل لكونه بمعناه: المبالغة كما في قولهم: (إنه لمنْحارٌ بوائكَها)، و(إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه) حيث أسند النحر إلى البوائك، والسمع إلى الله .. وهكذا.

وقوله: (إلى ما هو له)، أخرج المجاز العقلي مثل: {وَأَخْرجتِ الأرْضُ أَثْقَالَهَا} [الزلزلة: ٢] لأن "الأرض لا تُخرِج الكامن في بطنها من الأثقال، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدرة الله، ظهر ما كنز فيها وأودع جوفها"(٣) .

"والمراد بكون المسند للمسند إليه، كونه وصفًا له وحقه أن ينسب إليه بالاتصاف سواء كان صادرًا عنه بالاختيار كـ (ضرب)، أو غير صادر عنه كذلك كـ (مات)، وسواء كان مما يطلق عليه عرفًا أنه فعل الله تعالى كالحياة - في نحو قوله تعالى: {وأَنَّهُ هُو أَمَاتَ وَأَحْيَا} [النجم: ٤٤] - أو يطلق عليه عرفًا أنه فعل لغيره سبحانه، كالضرب"(٤) وكالقيام في قولنا: (ضرب زيد عمرًا) و(قام زيد)، فـ (زيد) فاعل للضرب وللقيام بتأثير الله تعالى فيه، والأفعال كلها - التي الضرب والقيام بعض منها - هي بلا أدنى شك متوقفة في

---

(١) وأوردوهما في علم المعاني لكونهما من أحوال الكلام المفيد الذي يراعى فيه المعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها الكلام مقتضى الحال، بخلاف الحقيقة والمجاز اللغويين فليسا من أحوال الكلام المفيد، بل هما من أحوال أجزائه، ولما كان السكاكي منكرًا للحقيقة والمجاز العقليين، فقد أوردهما في علم البيان الموضوع لبيان ما يعرف به كيفية إيراد المعني الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة على المعنى المراد، على اعتبار أن اختلاف الطرق يكون أيضًا بالحقيقة والمجاز في الجملة.

(٢) الإيضاح مع البغية ١/ ٤٥، ٤١ وينظر أسرار البلاغة ص٣٦٦ وما بعدها.

(٣) أسرار البلاغة ٣٨٦.

(٤) مواهب الفتاح ٢٢٦/١ من شروح التلخيص.

إيجادها وتأثيرها على مشيئة الله سبحانه، فهي بالتالي مخلوقة لله على ما قضت به عقيدة أهل السنة والجماعة، خلافًا لفرقة المعتزلة التي جنحت إلى أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية.

فعلى ما ذهب إليه أهل الحق، لا فرق بين الخلق بمعنى الإيجاد والتأثير، والخلق بمعنى القيام بالفعل بأمر الله، ذلك أن العرب إنما وضعت (قام) لفعل العبد الواقع بخلق الله تعالى، ولا يَرِدُ على هذا أن الله تعالى هو الفاعل وأن العبد غير فاعل حقيقة، لأن الحقيقة تطلق على الأمر المحقق المقابل للعدم، وتطلق كذلك - وهذا ما يهمنا - على ما هو محل الأوضاع اللغوية .. فواضع اللغة لم يلاحظ في (قام زيد) غير نسبة القيام إليه وإن كان الله تعالى خالقها، ولذلك لا يصح سلبه عنه فلا تقول: (ما قام زيد) بمعنى أن الله هو الفاعل .. فإن قيل: فهل يصح نفي فعل العبد عن الله؟، قلت: أما شرعًا فلا، وأما لغة فنعم ولا حرج فيما ذهب إليه أهل اللغة ولا كراهة، فقد لاحظت العرب في ذلك ما لا ينسب إلا إلى العبد من الحركات، بل ما لا يسوغ شرعًا إسناد الفعل فيه إلى الله سبحانه، وذلك إذا كان غير لائق أو كان خالقًا له كالقيام والقعود منا، والأفعال المحرمة.

وغاية الأمر أن الإسناد الحقيقي أقسام:

الأول: ما يراد وقوعه من فاعله حقيقة، بمعنى التأثير وذلك يختص بالله تعالى كقولنا: (خلَق الله)، و(رزق الله).

الثاني: ما يراد وقوعه حكمًا مثل (قام زيد)، وهذا كاف في لغة العرب وكذا في معتقد أهل السنة ليكون الإسناد فيه حقيقيًا على اعتبار أن القيام معنى قائم بزيد ووصف له، وله فيه كسب وتحصيل.

الثالث: ما يراد به مجرد الاتصاف مثل (مرض زيد).

الرابع: كل ما لا كسب للعبد فيه مثل: (برد الماء) وهذا حقه أيضا أن يجعل المسند فيه للمسند إليه لكونه بمقتضى اللغة وصفًا له .. وإذا اتضح ذلك فقد ظهر أن قول المصنف (إلى ما هو له) معناه: إلى ما هو لغة بحسب الواقع(١).

وزاد (عند المتكلم) ليَدخل ما طابق الاعتقاد دون الواقع كما في قول الكافر (أنبت الربيع البقل)، ويبقى المطابق لهما على حاله داخلًا في الحد لأنه كذلك في اعتقاد المتكلم، ولما كان المتبادر من قوله (عند المتكلم) يعني في اعتقاده فقط .. وزاد (في الظاهر) ليَدخل ما طابق الواقع بعد أن خرج من الحد بقوله (عند المتكلم)، كما دخل فيه ما لم يطابق شيئًا منهما لأنه لما هو له عند المتكلم الذي لم يُنصِّب قرينة على أنه لغير ما هو له في اعتقاده.

وحاصل قوله (**عند المتكلم في الظاهر**): أنه قَيْدٌ أفاد أن المعوّل عليه في الإسناد، هو اعتقاد المتكلم ونصبه للقرينة وما يبدو للمخاطب من ظاهر حاله، وذلك **يشمل أربعة أضرب:**

أحدها: ما يطابق الواقع واعتقاد المتكلم كقول المؤمن: (أنبت الله البقل)، فإن إنبات البقل في الواقع لله وهو كذلك في اعتقاد المتكلم.

والثاني: ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: (خالق الأفعال كلها هو الله تعالى).

والثالث: ما يطابق اعتقاده دون الواقع، كقول الجاهل (شفى الطبيب المريض) وقوله: (أنبت الربيع البقل)، فإن نسبة التأثير في الشفاء وإنبات البقل في الواقع لله، بيْنا هو في ظاهر اعتقاد الجاهل للطبيب في قوله الأول، وللزمان بواسطة الأمطار في قوله الثاني، **ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار: {وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَا الدَّهْرُ} [الجاثية: ٢٤]**، بإسناد الفعل (يهلك) إلى الدهر فإنه أيضًا يوافق اعتقادهم فلا تأويل فيه، وهو عندهم وإن خالف الواقع من قبيل الحقيقة العقلية، **ولا يجوز أن يكون مجازًا لكون الإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ، لما فيه من إيهام الخطأ بدليل قوله تعالى عقيبه: {ومَا لَهُم بِذَلِكَ من عِلْمٍ إِنْ هُم إِلَّا**

---

(١) ينظر عروس الأفراح للبهاء ٢٢٨/١.

يَظُنُّونَ}، والمتجوز أو المخطىء في العبارة لا يوصف بالظن، وإنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله.

والرابع: ما لا يطابق شيئًا منهما، كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالمًا بحالها دون المخاطب كقولك على وجه الكذب أو المداراة (جاء زيد) وأنت تعلم أنه لم يجىء، فهو من الحقيقة ولو لم يطابق واحدًا منهما لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم(١).

وأما المجاز العقلي(٢): - ويسمى مجازا حكميًا لوقوعه في الحكم بالمسند على المسند إليه، ومجازًا في الإثبات لحصوله في إثبات أحد الطرفين للآخر ويدخل فيه النفي بالتبعية، ومجازًا نسبيًا أو في الإسناد لكثرة وقوعه في النسب الإسنادية، ومجاز ملابسة لاشتماله على غير النسب الإسنادية من نحو الإيقاعية والوصفية والإضافية، وإسنادًا مجازيًا لأن الإسناد جاوز به المتكلم حقيقته وأصله إلى غير ذلك - **فهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابِس له غير ما هو له بتأول(٣)** أي: أنه إسناد إلى غير ما حقه أن يسند له، لما بينه وبين ما حقه أن يسند له من تعلق وارتباط.

كإسناد الفعل المبني للفاعل في المعنى والأصل، إلى المفعول به في قوله تعالى: {فَهُوَ فِي عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ} [القارعة: ٧]، فيما تقديره وأصله: (في عيشة رضيها المؤمن) أو (راض صاحبُها)، فأسند في الآية الكريمة الرضى إلى ضمير العيشة(٤) بدلًا من إسناده للفاعل الذي هو له(٥)، و"جعلت العيشة فاعلًا وإنما هي مفعول في المعنى لأنها مرضي بها"(٦) .

ويمكن أن يجعل منه لنفس الملابسة، أعني لعلاقة المفعولية: المفعول فيه والمجرور كما في نحو قوله تعالى: {فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ} [البقرة: ١٦]، إذ التقدير فيه فما ربحوا في تجارتهم .. وكإسناد المبني للمفعول في المعنى والأصل، إلى الفاعل في قولنا: (سيلٌ مُفْعَم)، فيما يسمى بعلاقة الفاعلية، إذ الأصل فيه (أفعم السيل الوادي) أي ملأه، فأسند (مُفْعَم) اسم المفعول العامل عمل الفعل، إلى (السيل) الذي هو الفاعل وكان حقه بعد أن سُبك منه اسم المفعول أن يسند إلى (الوادي) إذ هو النائب عن الفاعل .. أو بعبارة أخرى: أوقع الإفعام على (السيل) الذي هو فاعل في الأصل، بدلًا من أن يوقعه على (الوادي) الذي هو المفعول، وذلك بعد أن بَنى الفعل للمجهول واشتَق منه اسم المفعول .. وغرضه بذلك التجوز: المبالغة في تصوير فيضان الماء وامتلاء جانبي الوادي به، حتى ليجعلك تخال أن الماء نفسه مملوء لا مالئ(٧).

كما يندرج تحت إسناد الفعل إلى غير ما هو له - من غير ما ذكرنا من الفاعل والمفعول - إسناده للمصدر في نحو قولهم: (شعرٌ شاعر)، وللزمان في نحو: (نهاره صائم) و(ليله قائم)، وللمكان في نحو: (طريق سائر) و(نهر جار)، وللسبب كما في نحو: (بنى الأمير المدينة)(٨) .. فكل هذا داخل في المجاز العقلي ومسند إلى غير ما حقه أن يسند له، سواء كان ذلك الغير المسند إليه الفعل: غيرًا في الواقع فقط أم في ظاهر حال المتكلم وما يبدو للمخاطب من ظاهر حاله، وذلك يشمل نفس الأقسام الأربعة التى مرت في الحقيقة لشمول التعريف لها .

---

(١) ينظر الإيضاح ومختصر السعد وشروح التلخيص١/ ٢٢٦ – ٢٣٠ كما ينظر أسرار البلاغة ص٣٩٠.
(٢) الذي سمي كذلك لرجوعه كما قلنا إلى تصرف العقل وحكمه، فالعقل - على حد قول عبد القاهر - مأخذه والقاضي فيه دون اللغة التي ليس لها فيه حظ .. ينظر الأسرار ص٣٧٣.
(٣) الإيضاح مع الشروح ٢٣١/١ - ٢٣٣ .. وملابس تنطق بفتح الباء وبكسرها.
(٤) لأن اسم الفاعل (راض) يعمل عمل الفعل وفاعله في الآية الضمير العائد على العيشة.
(٥) وتسمى العلاقة التي هي على هذا النحو بـ (علاقة المفعولية) على ما سيأتي.
(٦) عروس الأفراح ٢٣٥/١.
(٧) ينظر شروح التلخيص ٢٣٨/١
(٨) ينظر الإيضاح وسائر شروح التلخيص ١/ ٢٣٦ – ٢٣٩.

"فمثال ما طابق الواقع والاعتقاد معًا: قول المؤمن: (أنبت الله البقل) لمخاطب يعتقد أن المتكلم يضيف الإنبات للربيع وعلِم المتكلم بذلك الاعتقاد، فيكون مجازًا لأن علْمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره .

ومثال ما طابق الواقع فقط: قول المعتزلي: (خلق الله الأفعال كلها) لمن يَعرِفُ حاله، وهو يعتقد أن المخاطب عالم بحاله، فيكون ذلك قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره .

ومثال ماطابق الاعتقاد فقط: قول الجاهل: (أنبت الربيع البقل)، لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الإنبات لله وعلم ذلك القائل باعتقاده .

ومثال ما لم يطابق واحدًا منهما: قولك: (جاء زيد) وأنت تعلم أنه لم يجئ وأظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على إرادة الكذب"(١)، وما ورد في نحو (جاء زيد) يَخرج - بالطبع - من التعريف إذا أسند الفعل فيه لملابس له، وكان ذلك الملابس هو الذي له ذلك الفعل حقيقة، وشبيه به فيما بني للمفعول قولنا: (ضُرب عمرو).

وقوله في التعريف: **(بتأول)**، يعني: بنصب قرينة دالة على إرادة المتكلم غير الظاهر، إذ التأويل يعني صرف اللفظ عن ظاهره إلى غيره .. واشتراط التأويل في الإسناد المجازي **يُخرج نحو قول الجاهل: (شفى الطبيب المريض)، فإن إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأول**(٢) ونظير ذلك قوله: (أحرقت النارُ الحطب وخرق المسمارُ الثوب وقطع السكينُ الحبل) إلى غير ذلك من الأفعال المسندة الى أسبابها العادية إذا اعتقد الجاهل صرفها وتأثيرها، لكونها مما يطابق الاعتقاد دون الواقع، ونظيره كذلك - على ما سبقت الإشارة - قوله: (أنبت الربيع البقل) لأنه مراده وعليه اعتقاده، وكذلك قول الدهريين الملحدين {وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ} [الجاثية: ٢٤]، "فهذا ونحوه من حيث لم يتكلم به قائله على أنه متأول، لا يوصف بالمجاز ولكن يقال عند قائله: إنه حقيقة"(٣).

كما يخرج به التراكيب الكاذبة أي الأقوال التي يَعتقد المتكلم كذبها، لأن إسناد الفعل فيها حتى وإن كان لغير ما هو له في الواقع، ليس فيه تأويل لأن الكاذب لا ينصب قرينة تصرف الإسناد عن أن يكون إلى ما هو له، كما يخرج بقوله (بتأول) كذلك، ما لا يعلم أو يظن أن قائله لا يعتقد ظاهره، لعدم ظهور التأول الحاصل بنصب القرينة(٤).

الفرق ووجوه المقارنة بين الحقيقة والمجاز العقليين:

وخلاصة ما ذُكر في أمر التجوز وعدمه: "أنه إذا أسند الفعل أو ما دل على معناه، للفاعل النحوي، فإن كان مدلول ذلك الفاعل النحوي الذي أسند إليه الفعل أو معناه(٥)، هو الفاعل الحقيقي كان الإسناد حقيقة، وإلا كان مجازًا كما إذا كان الفاعل النحوي مصدرًا أو ظرفًا أو سببًا نحو: (الأمير جَدَّ جِدُّه وصام نهارُه وشيَّد مدينتَه) أو كان مفعولًا نحو: (عيشة راضيةٌ).

وكذلك إذا أسند الفعل أو ما دل على معناه لنائب الفاعل، فإن كان النائب النحوي مدلوله هو المفعول الحقيقي كان ذلك الإسناد حقيقة، وإلا كان مجازًا كما لوكان نائب الفاعل مصدرًا أو ظرفًا، أو كان فاعلًا نحو

---

(١) حاشية الدسوقي ١/ ٢٣٢ وينظر مواهب الفتاح ١/ ٢٣٤.

(٢) ينظر حاشية الدسوقي١/ ٢٤١من الشروح.

(٣) "وهو وإن كان - في الواقع - كذبا وباطلًا وإثباتًا لما ليس بثابت أو نفيًا لما ليس بمنتف، وحكمًا لا يصححه العقل في الجملة بل يرده ويدفعه، إلا ان قائله جهل مكان الكذب والبطلان فيه، أو جحد وباهت" .. ينظر أسرار البلاغة ص٣٨٥وينظر المطول ص٢٠٠.

(٤) ويفاد من ذلك أن قول الدهري والمعتزلي لمن يعرف حالهما: (أنبت الله البقل وخلق الله الأفعال كلها) مجاز لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلم ولكون قولهما بتأول .. ينظر المطول ص٢٠١.

(٥) وذلك كقولنا (ضرب ضربٌ شديد)، وكقولنا في المكان والزمان وكذا المفعول له (ضرب يوم الجمعة وضرب في الدار وضربٌ للتأديب)، يعني على الاتساع لإجرائها مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليها للملابسة ..ينظر حاشية الدسوقي ١/ ٢٣٧.

قولك: (أُفعِم السيل)، فإن السيل هو الفاعل الحقيقي للإفعام لأنه هو الذي يملأ الأرض"(١) فنسبة الفعل للفاعل الحقيقي أو المجازي تختلف باختلاف جهة التعلق فإن تعلقه بالفاعل الحقيقي تعلق صدور منه، أما تعلقه بالفاعل المجازي فمن جهة وقوعه عليه أو فيه أو من جهة كونه جزءًا له .. إلخ"(٢).

ولنا أن ندرك ذلك الفرق بين ما أسند الفعل إليه من جهة الحقيقة، وما أسند إليه لملابس له على جهة المجاز، في قولنا مثلًا (ما ربح المشترون في تجارتهم) حيث تم إسناد الربح المنفي إلى فاعله الحقيقي النحوي وهم المشترون، وبين قول الله تعالى: {فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ} [البقرة: ١٦] الذي تم فيه إسناد الفعل المنفي إلى غير فاعله الحقيقي، يعني إلى التجارة باعتبارها مفعولًا يقع عليه الربح أو باعتبارها سببًا لحصوله .

لتتأمل كيف صحح إسنادَ الفعل إلى التجارة، تلبسُ الفعل بهذه التجارة من حيث صحة وقوع الفعل عليها أو جعلها سببا في وقوعه إيجابًا كما في قولنا: (ربحت تجارة المشترين)(٣)، أو نفيًا كما في آية البقرة؟، وكيف أفاد التجوز في الآية الكريمة بعلاقته المسماة بالمفعولية أو السببية، المبالغة في تصوير مدى الخسران الذي مُني به أولئك المنافقون الذين جَلبوا على أنفسهم بفعالهم الخبيثة ما حل بهم من جزاء كانوا هم السبب فيه، لكونهم قد اشتروا الضلالة ودفعوا الهدى ثمنًا لها؟ وكيف بولغ في تأكيد الخسران بإسناد عدم الربح إلى التجارة عينها، وفي بيان أنه إذا كان هذا هو حالها فما يكون الحال بالنسبة لأصحابها؟.

الأمر الذي يؤكد ضرورة وجود علاقة أو ملابسة تسوغ الإسناد في المجاز العقلي وتصححه حتى يستقيم المعنى على التجوز، إذ لا يصح بحال أن نسند الفعل إلى فاعل لا تربطه بالفعل صلة، ولا تجمعه به علاقة .. كما يؤكد ضرورة وجود قرينة صارفة عن إرادة الظاهر في الإسناد تدل على مراد المتكلم، حتى يستسيغ العقل ذلك الإسناد ولا يحيله .. وهذا أيضًا كسابقه مما يفرق به بين الحقيقة والمجاز لأنه بدون القرينة يبقى الإسناد على ظاهره فيكون من قبيل الحقيقة .

ونرجئ الحديث الآن عن القرينة لنستجليَ أولًا معالم تلك الملابسات أو العلاقات المصححة لهذا الضرب من الإسناد المسمى بالإسناد التركيبي أو الحكمي أو النسبي أو العقلي.

<u>علاقات المجاز العقلي:</u> تتعدد العلاقات بين الفعل والمسند إليه المجازي بتعدد الجهات المتعلقة بالفعل(٤)، فهو يتعلق بالفاعل من جهة صدوره منه، ويتعلق بالمفعول من جهة وقوعه عليه، ويتعلق بالمصدر لكونه جزء مفهومه، ويتعلق بالزمان والمكان لوقوعه فيه، ويتعلق بالسبب لوقوعه به أولأجله .. وهذا هو ما عناه

---

(١) حاشية الدسوقي ٢٣٢/١ وينظر البغية ١/ ٤٣ والإيضاح وسائر شروح التلخيص ٢٣٦/١ وما بعدها.

(٢) ينظر حاشية الدسوقي ٢٣٩/١.

(٣) وكما هو الحال في قوله تعالى في شأن المؤمنين: {هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم} [الصف: ١٠]

(٤) وجعل الملابسة أو العلاقة بين الفعل أو ما في معناه وبين فاعله المجازي، هو ما عليه جمهور البلاغيين وهو المفاد من كلام الخطيب .. لكن المفاد من قول عبد القاهر في أسرار البلاغة ص٣٧٨، ٤١٥ بشأن تلك الملابسة: أنها عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى الربيع - يعني في نحو قولنا: (أنبت الربيع البقل)- حكم القادر في إسناد الفعل إليه .. وكذا من عبارة الزمخشري - كما في الكشاف١/ ١٩٢ - حين عرف المجاز العقلي بأنه إسناد الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له .. أنهما يجعلانها بين الفاعل المجازي والفاعل الحقيقي من حيث تعلق الفعل بكل منهما واختلاف جهة التعلق، ولذا يقول السعد التفتازاني في المطول ص٥٨: "والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما أسند إليه الفعل بفاعله الحقيقي".

وللتوفيق بين الرأيين نقول: إن وجود علاقة بين الفعل وفاعله المجازي يستلزم في الوقت ذاته أن تكون ثمة علاقة بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي .. وبذا يمكن مراعاة الملابسة من جهة أيٍّ منهما، فحيث روعي في المجاز جهة الحكم بالمسند على المسند إليه كانت العلاقة بين الفعل والفاعل، وحيث روعي فيه جهة الارتباط بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي كانت العلاقة بينهما .. وكان من الممكن ترجيح أن تكون العلاقة بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي طردًا للباب على وتيرة واحدة مع المجاز اللغوي لكونها في هذا الأخير بين اللفظ المنقول عنه والمنقول إليه، أو بين المعنى الحقيقي للفظ والمعنى المجازي، لولا ما يجب التفطن له، من أن العلاقة في المجاز اللغوي بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي واحدة لا تعدد فيها وهي المشابهة، بينا هي بين الفعل والمسند إليه المجازي - كما لا يخفى وكما هو واضح من عبارة الخطيب - متعددة .. ومن هنا ترجح رأي الخطيب وكان عليه التعويل.

صاحب الإيضاح بقوله: **وللفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب** .. ويخرج من هذا ما لا يصح إسناد الفعل إليه مع بقائه على معناه المقصود منه، كالمصاحبة في المفعول معه، والتقييد في الحال، والبيان في التمييز، لأن هذه المعاني لا تفهم فيما إذا رُفع الاسم وأسند إليه الفعل(١) .. وعلى هذا واستزادة فيما أجمله الخطيب نقول: إن أبرز علاقات المجاز العقلي بحسب ما أسند إليه الفعل أو ما في معناه هي:

١-المفعولية: وهي إسناد الفعل المبني للفاعل إلى المفعول، أي إسناد ما حقه أن يسند للفاعل إلى المفعول كما في قولك: (رضيت عيشة فلان) حيث أسندت الرضا إلى المفعول، لأن العيشة في الواقع مرضية وليست راضية، ونظير ذلك قوله تعالى: {فَهُوَ فِي عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ} [القارعة: ٧] فيما تقديره: عيشة رضيها صاحبها .

وكما في قوله تعالى: {وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلاَ تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ * قَالَ سَآوِي إِلَى جبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاء قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ} [هود: ٤٢، ٤٣]، أي لا معصوم من قدر الله، بدليل الاستثناء في قوله بعد: {إِلاَّ مَن رَّحِمَ}، وإنما العاصم في الحقيقة هو الله، لكن بدل أن يسند ذلك إلى الفاعل الحقيقي وهو الله، أسنده بطريق النفي إلى ضمير المفعول وهو الجبل، مبالغة في نفي العصمة عمن تولى وكفر.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: {فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ * **خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ**} [الطارق: ٥، ٦]، حيث أسند الدفق إلى ضمير الماء، والماء مدفوق وليس بدافق وإنما الدافق في الحقيقة صاحبه، فالملابسة بين (دافق) و(الماء) ملابسة بين الفعل ومفعوله، وفي التجوز في الإسناد بجعل المدفوق دافقًا مبالغة في سرعة اندفاعه، وشيء آخر يوحي به ذلك الإسناد ويفيده السياق وهو تنحية الحول والقوة عن الإنسان، ليعلم أن ما يُرزقه من ولد إنما هو بإرادة الله أولًا.

ولعلك أدركت الآن أن السبب في تسمية هذه العلاقة بالمفعولية يكمن في أن المسند إليه المجازي كان في الأصل مفعولًا، فكأن في التسمية لحظًا لهذا الأصل .. ومن أظهر شواهد هذه العلاقة قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر:

دَعِ المكَارِمِ لا تَرحلْ لبغيَتِها * واقعُدْ فإنَّك أنتَ الطَّاعمُ الكَاسِي

يريد: إنك لست أهلًا لنيل المعالي، فلا تجهد نفسك في طلبها فإن منزلتك دون ذلك بكثير، وحسبك من ذلك أنك المطعوم المكسو، يريد وصفه بالعجز، وإسناد هذا الوصف فيهما - بقرينة السياق - إلى ضمير المفعول مبالغة في تحقيره والاستهزاء به والحط من قدره.

٢-الفاعلية: وتكون بإسناد الفعل المبني للمفعول - أي: للمجهول - إلى الفاعل، كما في نحو قولنا: **(سيل مفعَم)**، حيث أسند اسم المفعول (مفعَم) في قولنا: (أفعم السيل المكان) أي ملأه، إلى ضمير السيل الذي هو الفاعل بدل من أن يسنده إلى المفعول الذي صار نائبًا للفاعل وهو المكان فيقول: (أُفعم المكان)، إذ من المعروف أن السيل هو الذي يفعم المكان أي يملؤه، فهو مفعِمٌ والمكانُ مفعَم.

ونظيره ما جاء في قول الله تعالى: {وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرآنَ جعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا} [الإسراء: ٤٥]، حيث أسند اسم المفعول (مَسْتُورًا) إلى ضمير الحجاب، والمعروف عن الحجاب أنه ساتر، أي فاعل للستر على الحقيقة وليس مستورًا، لكن بالتجوز أفاد الإسناد المبالغة في تصوير قسوة قلوب هؤلاء وشدة جحودهم التي أوصلتهم إلى حدٍّ لم يعودوا فيه مستورين بالحجاب، بل صار حجابهم عن الحق - لكثرة طغيانهم ومكابرتهم وعنادهم - هو الآخر محجوب بساتر ثانٍ، فصار في قوة أن يقال: (جعلنا بينك

---

(١) ينظر حاشية الدسوقي ومختصر السعد ٢٣٦/١ من شروح التلخيص.

وبينهم حجابًا فوق الحجاب)، وقد أظهر السياق كيف وضعت الغشاوة والأغطية على سمعهم وأبصارهم وكيف وضع الختم - عياذًا بالله من ذلك - على قلوبهم.

ومنه قوله سبحانه: {جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا} [مريم: ٦١]، حيث أسند اسم المفعول (مَأتِيًّا) إلى ضمير (الوعد) الذي هو فاعل في الحقيقة أي إلى غير ما حقه أن يسند إليه، وحقيقته (مأتيًا صاحبه)، أي يأتيه الوعد، لأن الوعد هو الذي يأتي صاحبه ولا يؤتى، وقد أفاد التجوز كمال المبالغة في إنجاز الوعد وتحقيقه حتى جعله مأتيًا إليهم، وكأن هناك من يحمله ويأتي به إلى المؤمنين ساعيا به إليهم.

ومنه كذلك قوله تعالى: {وَلَقَدْ كَانُوا عاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْؤُولًا} [الأحزاب: ١٥]، وقوله: {وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ} [التكوير: ٨، ٩] .. حيث أسند (مَسْئُولًا) إلى ضمير العهد، و(سُئِلَت) إلى ضمير الموءودة والعهد لا يُسأل بل المسئول صاحبه، وكذا الموءودة لن تُسأل وإنما يسأل عنها وائدها، وقد أفاد التجوز في الإسناد كمال المبالغة في وجوب الالتزام بالعهد في آية الأحزاب، كما أفاد في آية التكوير شدة الوعيد والتهديد لمن سولت أو تسول له نفسه ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء.

٣-المصدرية: وتتحقق بإسناد الفعل المبني للفاعل إلى مصدره، كما في قولهم: **(شعرٌ شاعر)** و(فلان شَعِر شِعْره وجَدّ جِدُّه وثارت ثورته وغضب غضبه وسُحِر سحْرُه)، فأسندوا ما حقه أن يسند إلى الفاعل إلى المصدر، والأصل فيما قالوا: (جَد فلان جِدًّا وغضب غضبا وسحر سحرا وشعِر شعرًا) لكن تجوزوا في الأفعال المذكورة بقصد المبالغة .. ومنه قولنا: (الله جلَّ جلاله وعظمت عظمته) بإسناد الفعل إلى مصدره بدل أن يسند لفاعله الحقيقي فيقال: (جلَّ الله جَلالًا وعظُم عَظمَةً)، وعدولهم في هذا عما هو الأصل، أفاد المبالغة في وصفه تعالى بالجلال والعظمة والإيذان بأن الصفتين هما أيضًا قد جلتا وعظمتا عن صفات المخلوقين .. ومن ذلك قول العرب فيما اشتهر عنهم: (ظلٌّ ظلِيل وداهيةٌ دهْيَاء) .. وقول أبي فراس الحمداني مفتخرًا بنفسه:

سيذكرني قومي إذا جَدَّ جِدُّهم * وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

وقول أبي تمام:

تكاد عطاياه يجَنَّ جُنونُها * إذا لم يُعَوِّذْها برقية طالبِ

حيث أسند الشاعر في الأول ما حقه أن يسند إلى الفاعل الحقيقي وهو واو الجماعة فيما تقديره (إذا جدُّوا في جدِّهم)، إلى المصدر بقصد المبالغة فيما يحل بقومه من خُطوب جسام يكون هو عادة فارس الحلبة في صدها ودفعها، الأمر الذي يعني أنه لا غناء لهم عنه، وأن احتياجهم إليه أشبه باحتياج مفتقد البدر في الليلة المظلمة غير المقمرة إليه .

كما فعل أبو تمام عند ثنائه على ممدوحه ومبالغته في تصوير كرمه وإظهار كثرة عطاياه، الشيء ذاته فيما تقديره: (تكاد عطاياه التي يسخو بها أن تُجن)، ويعني بذلك: تعديها في جنونها طالب العطايا وآخذها، فليس وحده الذي كاد أن يجن لهول ما يرى، بل إن العطايا نفسَها التي يسخو بها الممدوح – تلك التي بلغت من فرط عِظمها وكثرة تعددها ما بلغت – لا تُصدِّق ما يحدث وتكاد هي الأخرى تخرج عن صوابها من هول ما تراه جراء كرمه الزائد عن الحد المعتاد، ولقاء أياديه السابغة على كل من تطاله، وما يمنعها من أن يحدث لها ذلك إلا رقى طالبها من شرار الخلق الذين يوشون بها ويريدون حسدها وإذهابها عن الناس.. ونظير ما سبق مع اختلاف المقام: قول الشافعي رحمه الله:

جنونك مجنون ولست بواجدٍ * طبيبًا يداوي من جنون جنون

فجعل للجنون جنونًا عصيًّا على المداواة والمعالجة

٤-الزمانية: وتكون بإسناد الفعل إلى زمانه الذي وقع فيه كما في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي جعل لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا} [يونس: ٦٧]، فقد أسند اسم الفاعل (مُبْصِرًا) - الذي هو في معنى الفعل ويعمل عمله - إلى ضمير النهار، والنهار في الحقيقة لا يتأتي منه الإبصار وإنما هو زمان يُبصَر فيه .. كما أسند الفعل (يجعل) في قوله سبحانه: {فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرتُمْ يوْمًا يَجعلُ الوِلْدانَ شِيْبًا} [المزمل: ١٧]، إلى ضمير اليوم، وليس اليوم هو الذي يجعل الولدان شيبًا، وإنما الذي يجعلهم كذلك بقدرته هو الله، وما اليوم إلا زمن لهذا الجعل .. وحقيقة الإسناد في آية يونس: (هو الذي جعل الليل لتسكنوا فيه وجعل النهار لتُبصروا فيه)، وفي آية المزمل: (فكيف تتقون إن كفرتم يومًا يجعل الله فيه الولدان شيبًا)، ونظيرها قوله تعالى: (فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيْرٌ) [المدثر: ٩] ولا يخفى عليك ما أفاده التجوز في الآيات الكريمات من المبالغة والشدة الحاصلة في كلٍّ من الإبصار والهول والشدة .. ولك أن تنظر في هذا إلى قول طرفة:

ستُبْدي لكَ الأيام مُاكنتَ جَاهِلًا * ويَأتيكَ بالأخبار مَن لمْ تُزوِدِ

وقول جرير:

لقد لُمْتِنا يا أمَّ غَيلانَ في السُّرى * ونمت وما ليلُ المطِيِّ بنائمِ

أي: بمنوم فيه .. وقول المتنبي:

كلمَا أنبتَ الزَّمَانُ قناةً * رَكَّب المرءُ في القناة سِنانَا

وقول أبي البقاء الرندي:

هي الحياةُ كمَا شاهَدْتها دُولٌ * منْ سرَّهُ زَمنٌ سَاءَتْه أزْمَانُ

وقول ذي الأصبع العدواني:

أهلَكَنَا الليل والنَّهارُ معَا * والدَّهرُ يَعدو مُصمِّمًا جَذِعَا

لتري كيف تم إسناد الإبداء للأيام، والنوم - بطريق النفي - لليل، والإنبات والسرور والإساءة للزمان، والإهلاك لليل والنهار والعدو للدهر، بينا هذه الأزمنة جميعها لا يتسنى لها فعل ذلك، وليس لها عقل حتى يصدر عنها شيء منه، وتلك هي القرينة الصارفة عن إرادة ظاهر الإسناد، لكن سوغ ذلك في لغة القوم كون هذه الأزمنة أوعية لما يقع فيها من أحداث، وفاعل كل ذلك على وجه الحقيقة وخالقه هو الله .

وأنت نفسك تقول عن صاحب لك تقيّ: (فلان صام نهاره وقام ليله) أو **(نهاره صائم وليله قائم)**، وتقول: (هذا يوم مشرق وضحى عاصف) و(تلك ليلة شاتية)، فتسند الصيام إلى النهار والقيام إلى الليل والإشراق إلى اليوم والعصف إلى الضحى والشتاء إلى الليلة، بينما هذه الأزمنة في الحقيقة أوقات يقع فيها الصيام والقيام والإشراق والعصف والبرد، وأصل الإسناد فيما ذكرتَ: (المُجِدُّ في العبادة يصوم نهارَه ويقوم ليلَه، واليوم مشرقة أو تشرق شمسه والنهار عاصف ريحُه والليل شديد بردُه)، فتشبِّه الفاعل المجازي في ملابسة الفعل وتعلُّق الفعل به لكونه زمنه، بالفاعل الحقيقي.

والكلام مبناه على التأول وعدم إرادة ظاهر الإسناد، وذلك لاستحالة صدور الفعل فيما سبق من زمانه، وقد أفاد التجوز: شيوع هذه الأفعال حتى لكأنها تتجاوز فاعلها الحقيقي لتستوعب كل الأوقات المذكوره والمصرح بها في الكلام.

٥-المكانية: وتتحقق بإسناد الفعل أو معناه إلى مكانه، ولنتأمل في ذلك: الآية الكريمة: {وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعمَلْ صَالِحًا يدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا} [الطلاق: ١١].

ونظيرها في القرآن كثير، وفيها جميعًا تم إسناد الجريان إلى الأنهار إذ موقع (الأنهار) فيها من الإعراب: فاعل مرفوع بالضمه الظاهرة، والفاعل الحقيقي لذلك هو الله، فهو الذي يجريها بقدرته وذلك قوله: {وَجعَلْنَا الأَنْهارَ تجرِي منْ تَحْتِهِمْ} [الأنعام: ٦]، وإنما تم الإسناد إلى غير ما حقه أن يسند له، على سبيل المجاز العقلي لعلاقة المكانية، وذلك كيما يشعرك بأن المياه تُرى لشدة جريانها ولكثرة فيضانها، وكأن الجري قد

تجاوز الماء إلى مكانه الذي يخال إليك أنه هو الآخر يجري كما تجري مياهه، وفي ذلك من حسن المنظر ومزيد الفضل وعظم النُّزُل من الله لعباده المفلحين ما يفوق الوصف.

ولك أن تتلمس هذا السر البلاغي للتجوز، في كلّ ما جاء على شاكلة هذه الآية الكريمة، وهو في كلِّ جار على لغة العرب وذلك قولهم: (سال الوادي) و(جرى النهر)، إذ من المعلوم أن الوادي لا يسيل والنهر لا يجري، وأنهما مكانان للجري والسيلان، وأن الذي يتأتى منه ذلك هو الماء.

ونظيره قولهم: (سار الطريق) و**(طريقٌ سائر)**، بجعل الطريق فاعلًا للسير، بينا الذي يسير هم الناس وإنما الطريق مكان لسيرهم، لكن مجيئ الإسناد على هذا النحو أكسب المعنى زخمًا وأفاد شدة ازدحام المارين به، ولك أن تقول ما يناسب هذا بحق قولهم: **(نهرٌ جارٍ)** .. كما أفاد إسناد السيلان والجري إلى الوادي - في المثالين الأولين - شدة اندفاع الماء وكثرته.

ومن ذلك قوله سبحانه: {وَأَخْرجتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا} [الزلزلة: ٢]، حيث أسند الإخراج إلى الأرض وفاعل ذلك في الحقيقة هو الله، وما الأرض إلا مكان للأثقال، والأصل: (وأخرج الله منها أثقالها)، ولعلك مُدرك معي أن التجوز في الإسناد دال على التهويل والتفظيع من شأن ذلك اليوم، وعلى شدة قذف الأرض وإلقائها ما بداخلها من الدفائن والخزائن - ويدخل في ذلك بالطبع موتاها وكنوزها - فهي من فرط تأثرها بما يجري عليها من أهوال القيامة، ترى وكأنها هي التي تقوم بهذه المهمة بشكل تلقائي لا إرادي، وتُشاهد وقد صدق فيها قول الله تعالى: {وأَلْقَت مَا فِيْهَا وَتَخَلَّتْ} [الانشقاق: ٤]، وهذا هو الوجه البلاغي فيه.

وعند قراءة قوله سبحانه وتعالى: {أَوَ لَم نُمَكِّنْ لَهُمْ حرَمًا آمِنًا} [القصص: ٥٧]، ونظيره قوله: {أَوَلَمْ يرَوْا أَنَّا جعَلْنَا حرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ} [العنكبوت: ٦٧]، يُلاحظ أن اسم الفاعل (آمِنًا) قد أسند إلى الضمير العائد إلى الحرم بدلًا من أن يسند إلى من بداخله، إذ الأصل فيه: حرما آمنا أهله، وذلك مبالغة في تصوير النعمة التي تفضَّل الله بها على سكان حرمه، وإخبارًا لهم عن تمامها وكمالها .. ولك أن تتلمس أمثال هذه المعاني وتستكنه أشباه هذه النكات وأنت تقرأ قول الشاعر:

وكُلُّ امْرِىءٍ يُولي الجميلَ محبَّبٌ * وكلُّ مَكانٍ ينبِتُ العِزَّ طَيِّبُ

وقول الآخر:

مَلَكْنَا فكانَ العفوُ منَّـا سَجيَّةً * فلمَّا مَلكْتُم سالَ بِالدمِ أبْطُحُ(١)

وقول الآخر:

سَالتْ علَيه شعابُ الحيِّ حِين دعَا * أنصـارَه بِوُجـوهٍ كالدَّنـانيرِ

لتتأمل كيف تم إسناد الإنبات إلى ضمير المكان في البيت الأول، وإسناد السيلان إلى الأبطح في الثاني، وإلى شعاب الحي في الثالث، ولتدرك بنفسك ما أحدثته هذه الأساليب المجازية - التي سوّغ إسنادَ الفعل فيها لغير ما حقه أن يسند له، ملابسةُ الفعل لمكانه - من أثر في بلاغة الكلام الذي وردت فيه.

٦-السببية: وهي أن تجعل ما هو سبب للفعل في المعنى فاعلًا أو في حكمه، كما في نحو قوله تعالى في وصف الشجرة الطيبة المشبه بها كلمة التوحيد:

{تؤْتِي أُكُلَها كُلَّ حِيْنٍ بإِذْنِ ربِّهَا} [إبراهيم: ٢٥]، وقوله عن الرياح: {حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سحَابًا ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزلْنَا بِهِ الْمَاء} [الأعراف: ٥٧]، وقوله عن فضل التذكرة: {وَذَكِّرْ فإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ المُؤْمنِينَ} [الذاريات: ٥٥]، فقد أسند الفعل في هذه الآيات وما جاء على شاكلتها إلى سببه، وإلا فإن العقل يحيل أن تتولى الشجرة بنفسها الإتيان بأكلها وأن تقل الرياح بذاتها السحاب الثقال وأن تنفع الذكرى عينها المؤمنين هكذا دون ما تدخل من القادر سبحانه، وعليه فإن إثبات ذلك لغير القادر سبحانه إنما هو على سبيل التأول

---

(١) الأبطح: المكان المتسع الذي يمر به السيل.

والعرف الجاري في لغة العرب وفيما بين الناس، فهم إنما يجعلون الشيء إذا كان سببًا أو كالسبب في وجود الفعل كأنه فاعله فيسند الفعل إليه على هذا التأويل(١).

ونظير ذلك في إسناد الأفعال إلى أسبابها ما جاء في قوله تعالى: {إِنّ فِرْعوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجعلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَستَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَستَحْيِي نِسَاءهُمْ} [القصص: ٤]، وكذا ما في نحو قولنا: **(بنى الأمير المدينة)**، إذ يحيل العقل أن يقوم الفرعون بنفسه بذبح الأطفال واستحياء النساء وأن يتولى الأمير عينه بناء المدينة .. وإنما يفعل هذا وذاك من يأتمر بأمرهما من الأعوان والجند، وهما إنما يكونان سببًا في القيام بهذه المهام لصدور الأمر عنهما، ومنه ما جاء في الايضاح من قول ابن الأحوص يخاطب زوجه:

فلا تسأليني واسْألي عَنْ خَلِيقَتي * **إذا ردَّ عافي القدرِ مَنْ يَستَعِيرُهَا**

فيما أصله ومعناه: (لا تسأليني واسألي الناس عن أخلاقي وبخاصة وقت الشدائد التي تظهر فيها معادن الرجال، ويضيق فيها الحال بالناس من شدة قحط الزمان حتى يضن بالقِدر صاحبُها فيمنعها عمن يريد أن يستعيرها منه، إبقاءً على القَدر اليسير من المرق أو الطعام الذي جرت عادة العرب بتركه فيها عند إعارتها أو ردها لصاحبها)، لأنهم كانوا يأنفون أن تعار القدر أو ترد وهي خالية من الطعام وكعادة كثير من الناس في زماننا .. لكن بدل أن يسند الفعل (رَدَّ) إلى صاحب القدر أسنده الى (ما في القدر) الذي هو سبب الرد إسنادًا مجازيًا، وفاء بحق المبالغة في الشدة والضيق وكناية عن كرمه وسخائه في الأوقات العصيبة، ليفصح عن أن من أخلاقه العطاء السخي حين يبخل الناس بالعطاء القليل.

ومنه قولهم (سرتني رؤيتُك) و(محبتي جاءت بي إليك)، مبالغة في قوة المحبة وكثرة السرور الناجم عن الرؤية، وأصله: (سرّني الله بسبب رؤيتك) و(جئت إليك بسبب محبتك) .. ونظير ذلك ما جاء في قول أبي نواس:

يَزيدُك وجهــه حُسْنًا * إذَا مَــا زِدْتــه نَظَرًا

فقد أسند (زيادة الحسن) إلى الوجه على سبيل المبالغة، وحقيقة الإسناد: يزيدك الله حسنًا في وجهه بسبب ما أودعه سبحانه فيه من دقائق الحسن والجمال.

ويلحق بالسبب الآمر أو المؤثر في نحو ما مثلنا، السبب الغائي في مثل قوله سبحانه: {يوْمَ يقُومُ الحِسَابُ} [إبراهيم: ٤١]، حيث أسند الفعل (يقوم) إلى غايته على سبيل التجوز أيضًا، والأصل فيه: (يوم يقوم الناس لأجل الحساب)، ولا يخفى ما في التجوز في كل صور السببية من مبالغة وإيجاز.

والحق أن الخطيب حين قصر الإسناد على الفعل وما يشبهه، وقصَر الملابسات في الفعل على هذه العلاقات الست التى ذكرها ونص عليها .. حجّر واسعًا، وهو في ذلك - على ما يبدو - متأثر بالزمخشري حين ذكر في تفسيره لقول الله تعالى: {خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ} [البقرة: ٧] أن "للفعل ملابسات شتى: يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب"(٢)، غير أن القزويني توقف عند هذه العلاقات الست ولم يتابع الزمخشري الذي توسع في صور المجاز، وأشار في عدة مواضع في كشافه إلى أنواع أخرى من ملابساته نذكر منها:

٧-إسناد الفعل إلى الجنس وهو في الحقيقة مسند إلى بعضه: كقوله تعالى: {فعَقرُوا النَّاقةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ} [الأعراف: ٧٧]، فقد أسند العقر إلى جميعهم وهو لبعضهم، لأنه كان برضاهم، ودليل ذلك قوله في

(١) ينظر أسرار البلاغة ص٣٨٥ وينظر عروس الأفراح ٢٣٦/١ وسائر شروح التلخيص٢٣٥/١ – ٢٣٩.
(٢) الكشاف ١٦١/١.

موضع آخر: {فَنَادَوا صاحِبهُمْ فتَعاطَى فعَقَرْ} [القمر: ٢٩](١)، ولأن الراضي بالشرّ والدالَّ عليه كفاعله، فقد حل العذاب بالجميع .. وهو كقولهم: (بنو فلان قتلوا فلانًا) وما قتله إلا واحد منهم.

٨-إسناد الفعل إلى الجارحة التي هي آلته: كما في قوله تعالى: {وَمَنْ يكْتُمْهَا فإِنَّه آثِمٌ قَلْبهُ} [البقرة: ٢٨٣]، حيث أسند اسم الفاعل إلى القلب، وإنما الآثم في الحقيقة هو الشخص الذي يحمل ذلك القلب، والسر البلاغي فيه: بيان أن كتمان الشهادة يعني إضمار الشخص لها وعدم التحدث بها، فلما كان ذلك إثمًا مقترفًا بالقلب أسند إليه، لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التى يعمل بها أبلغ(٢).

٩-إسناد الفعل إلى ما له مزيد اختصاص وقربى بالفاعل الحقيقي: وذلك كقول الله تعالى على لسان الملائكة الذين أرسلوا إلى قوم لوط: {إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ} [الحجر: ٥٩، ٦٠]، فقد أسند الفعل (أنجى) و(قَدَّرْنَا) إلى ضمير المتكلمين من الملائكة مع أن الإنجاء والتقدير لله وحده، لكونه من قبيل إسناد الفعل إلى ما له مزيد اختصاصٍ وقربٍ من الفاعل الحقيقي وهو الله، كما يقول خاصة الملك: (دبّرنا كذا وأمرنا بكذا)، مع أن المدبِّر والآمر هو الملك لا هم، وإنما يُظهرون بذلك اختصاصهم به وأنهم لا يتميزون عنه(٣).

النسب والأساليب التى يداخلها المجاز العقلى:

والذي تجدر الإشارة إليه أن الإمام عبد القاهر عند تعرضه للمجاز العقلي، عرفه بأنه: "كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه من العقل لضرب من التأول"(٤)، وتعريفه - لدينا - هو الأرجح لكونه دون تعريف الخطيب، الجامع المانع، ذلك أن شيخ البلاغة والبلاغيين لم يقتصر في هذا التعريف على إسناد الفعل أو ما يشبهه إلى غير ما هو له، بل إنه عمم ووسع من دائرة التجوز في الإسناد حتى شمل بتعريفه السالف الذكر أنواعًا أخرى من النِّسب، لا يمكن لأحد أن ينكر اندراجها في باب المجاز العقلي .

ولأنه - رحمه الله -لم يحدد أنواع العلاقات التي تُسوِّغ الإسناد على نحو ما صنع الخطيب، ولم يقْصر كذلك الإسناد المجازي على الفعل أو ما يجري مجراه، كما فعل، فقد اتسع المجاز العقلي عنده لكل ملابسة ولكل إسناد، فشمل ضمن ما شمل:

١-النسب الإيقاعية: وتعني إيقاع الفعل المتعدي إلى غير ما حقه أن يوقع عليه، فهي قدسميت كذلك لأن الفعل المتعدي فيها واقع على مفعوله المجازي .. وبقليل من التأمل في قول الله تعالى: {وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ} [الشعراء: ١٥١]، نلحظ وقوع الفعل (تُطِيعُوا) على المفعول (أمْر)، والطاعة في الحقيقة لا تقع على الأمر وإنما تقع على صاحب الأمر وهم (المسْرِفِينَ) مفعوله الصريح، ومن ثمّ فقد جاء إيقاعها على أمرهم على سبيل المجاز العقلي، لمضاهاة المفعول المجازي المفعول الحقيقي في ملابسة الفعل لعلاقة السببية، إذ التقدير فيه: (ولا تطيعوا المسرفين بسبب أمرهم).

وعلى شاكلة ما تقدم يجيء قوله تعالى: {وَفَجَّرنَا الأَرْضَ عُيُونًا} [القمر: ١٢]، حيث أوقع الفعل (فجّر) على الأرض، والتفجير إنما حقه أن يقع على العيون فهو مفعوله الحقيقي والتقدير (وفجرنا عيون الأرض)، ولكن لأن الأرض مكان للعيون فقد ساغ الإسناد إليه وكانت العلاقة هنا المكانية، ولا يخفى ما أفاده التجوز من المبالغة في اندفاع الماء وفورانه، واستحضار صورة الأرض التي أبرزتها الآية الكريمة فأضحت - بمعونة السياق - وكأنها جميعًا قد صارت عيونًا .. ويدخل في ذلك بالطبع نحو قولنا: (أجريت النهر) (نومت الليل)، فيما أصله: (أجرَيتُ الماء في النهر) و(نوّمتُ الشخص في الليل).

---

(١) ينظر السابق ٩١/٢.
(٢) ينظر السابق ٤٠٦/١.
(٣) ينظر السابق ٣٩٤/٢.
(٤) أسرار البلاغة ص٣٨٥.

٢-النسب الإضافية: التى تعني إضافة المصدر إلى غير ما حقه أن يضاف إليه، والإمام عبد القاهر هو أول من صرح بأن النسب الإضافية تدخل في نطاق المجاز الإسنادي، فقد أوضح أنه "مما يجب أن يعلم في هذا الباب أن الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل، فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز فهو واجب في إسناد الفعل"(١)، ومن أمثلة ذلك في التنزيل ما جاء في قوله سبحانه: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَينِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا من أهله وَحكَمًا من أَهْلِهَا} [النساء: ٣٥]، فقد أضيف المصدر (شِقَاق) إلى فاعله الظرفي (بَيْنَ) على سبيل المجاز العقلي لعلاقة المكانية، وكان حقُّه أن يضاف إلى الزوجين فيقال: (وإن خفتم شقاق الزوجين في الحالة التي بينهما) .. ومِثل ذلك قوله: {وَقَال الذين استُضعفُوا لِلَّذِينَ استَكْبرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ} [سبأ: ٣٣]، والتقدير: (بل مكركم في الليل والنهار)، فما حقه أن يضاف إلى الناس أضيف إلى الليل والنهار وهما زمانان له .. ومنه قولك: (أعجبني إنبات البقل وجري النهر) والتقدير: (إنبات الله البقل في الربيع وجري الماء في النهر).

وإلى هاتين النسبتين جاءت الإشارة بقول السعد التفتازاني: "إن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها، فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز، فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه، وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه، لأنه جاز موضعه الأصلي"(٢).

٣-النسب الوصفية: وتعني أن يوصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه، مثل ما عنون له البلاغيون باسم (الأسلوب الحكيم)، إذ الأسلوب في حدّ ذاته لا يتأتى له أن يكون كذلك وإنما هو صاحبه، ونظيره (الكتاب الحكيم) في نحو قوله سبحانه: {الر تِلْكَ آيَاتُ الْكتَابِ الْحَكِيمِ} [يونس: ١]، وكذا (المُبِين) و(المجيد) في قوله: {الر تِلْكَ آيَاتُ الْكتَابِ الْمُبِينِ} [يوسف: ١]، وقوله: {ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ} [ق: ١]، إذ الوصف بالحكمة والإبانة وبكونه مجيدًا، ليست في الحقيقة للكتاب وإنما لصاحبه وقائله سبحانه، لكن لكونه كتابه وما دبج فيه هو كلامه، ساغ وصفه بما ذُكر.

ومما ينخرط في عداد هذا اللون من النسب الكلامية (البُعد) الذي ورد في قوله سبحانه: {قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِن كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ} [ق: ٢٧]، فإن البعيد ليس هو الضلال وإنما هو الضال، أما الضلال فمصدر (ضل) .. ومثل ذلك - وهو في القرآن كثير- (عذَاب أَلِيم) إذ هو بمعنى المؤلم، والمؤلم ليس هو العذاب بل المعذِّب، فلابس الفعلُ أيضًا مصدرَه وكانت العلاقة في هذه النسبة الوصفية كسابقتها: المصدرية.

٤-الإسناد بين المبتدأ والخبر: كقوله تعالى: {وَلَكِنَّ البرَّ مَنِ اتَّقَى} [البقرة: ١٨٩]، والأصل فيه: (ولكن ذا البر من اتقى)، أو (ولكن البر بر من اتقى)، فقد أسند (من اتقى) إلى (البر) على سبيل التجوز العقلي لعلاقة الفاعلية أو المفعولية، لأن من اتقى فاعل والبر مفعول به .. ومنه قول الخنساء في وصف الناقة وما كان ينتابها من حزن وحيرة عند تذكر صخر:

تَرْتَعُ مَا رتعت حتى إذا ادَّكَرَتْ * فإنما هى إقْبالٌ وَإدبَارُ

وفي توضيح إسنادها – رضي الله عنها – الخبر إلى المبتدأ، يقول عبد القاهر: "إنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة، وإنما تجوزتْ في أن جعلت الناقة لكثرة ما تُقبل وتدبر ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها، وأنه لم يكن لها حالٌ غيرهما، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار"(٣).

٥-الأساليب الإنشائية: وذلك قول الخطيب في الإيضاح **وهو** - يعني المجاز العقلي- **غير مختص بالخبر، بل يجري في الإنشاء كقوله تعالى: {وَقَال فرعوْن يا هَامَانُ ابنِ لِي صرْحًا} [غافر: ٣٦]، وقوله: {فَأَوْقِدْ**

---

(١) الأسرار ص٣٨٠.
(٢) المطول ص١٩٩وينظر الكامل للمبرد ٧٩/١ وشروح التلخيص ٢٤٠/١، ٢٤١.
(٣) دلائل الإعجاز ص٣٠٠ وينظر مواهب الفتاح ٢٢٦/١، ٢٤٠والمطول ص١٩٨.

لي يا هامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجعلْ لِي صرْحًا} [القصص: ٣٨]، وقوله: {فلا يُخْرِجنَّكُمَا منَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى} [طه: ١١٧] .

فها أنت ذا تلحظ أن الفعلين (ابنِ) و(أوقِد) في آية القصص قد أسندا إلى غير ما حقهما أن يسندا له، أسندا إلى هامان، والذي يتأتى منه ذلك على وجه الحقيقة هم الفعلة وغيرهم ممن يأتمرون بأمره، لكن سوغ إسنادهما له كونهما يُفعلان بسببه وبأمره، وفي آية طه تجد أن إخراج آدم وحواء مسندٌ لإبليس مجازًا وهو في الحقيقة لله، لكن سوغ الإسناد كون إبليس سببًا فيه .. كما نلحظ أن الفعلين الأولين صيغا على أسلوب الأمر والأخير بأسلوب النهي وكلاهما من أساليب الإنشاء .

وشبيه بذلك قولك: (لينبتِ الربيعُ ما شاء) و(ليَصمْ نهارُك) و(ليَجدّ جِدُّك) إلى آخر ذلك مما تسند فيه الأمر لفاعله غير الحقيقي.

وينسحب هذا - بالطبع - على ما يشبه الأمر والنهي من أساليب الإنشاء الأخرى، من نحو قوله سبحانه على لسان قوم شعيب عليه السلام: {أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا} [هود: ٨٧]، "فإن الاستفهام الذي هو على وجه التهكم من الكافرين ليس المراد منه أن الصلاة هل هي الآمرة أم لا؟ بل المراد: أأوجبتْ لك الحظوة والاختصاص بأن يأمرك ربك في تلبسك بصلاتك وملازمتك لأمرها، أن نترك نحن أمرًا عظيمًا هو عبادة الآباء؟.

والقصد منهم - عليهم من الله ما يستحقون - الاستهزاء به وبالصلاة، وأنه لا يستحق بها شيئًا من الخصوصية التي ادعاها، وليس عنده مزية أخرى في زعمهم الفاسد سواها، فهو من الإسناد الإنشائي الذي حقه أن يكون للفاعل وهو الله، وحُوِّل إلى المتعلق بحرف الاستفهام وهو الصلاة مجازًا"(١) .

ومنه قولك متمنيًا: (ليت النهرَ جار)، وراجيًا: (لعل النهرَ جار)، فإن المتمنَّى والمترجَّى جريه هو: الماء، أما النهر فإنه لا يتأتى منه جريان وإنما سوغ الإسناد إليه كونه مكانًا لذلك .

وهكذا في كل ما جاء على شاكلة هذه الأساليب من أسانيد إنشائية أسندت أفعالها إلى غير ما حقها أن تسند له، لقرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، ولواحدة من الملابسات المسوغة التي تم ذكرها والوقوف على صورها، ولا عجب في ذلك فالإنشاء حالة من أحوال الإسناد في الكلام، والكلام - على ما عرفنا ومرَّ بنا - إما خبر أو إنشاء.

٦-أساليب النفي: وكما يكون التجوز في النسب المثبتة يكون كذلك في النسب المنفية إذ لا فرق في التجوز بين حالتي الإثبات والنفي، فكلاهما إسناد يتأتى له أن يجعل لغير ما حقه أن يسند له .. وعلى نحو ما يمكنك ان تقول في شأن العابد: (صام نهاره وقام ليله) بإسناد الفعلين إلى زمانيهما على سبيل المجاز العقلي، يمكن لك أن تنفي ذلك فتقول في شأن غيره: (ما صام نهاره وما قام ليله) .

وكما يمكنك أن تقول: (سار الطريق وجرى النهر وبنى الأمير المدينة وجَد جِدّه)، يمكنك أيضًا أن تنفي فتقول: (ما سار الطريق وما جرى النهر وما بنى الأمير المدينة وما جَدّ في ذلك جِدُّه)، فتجري المجاز في المنفي على نفس الطريقة التي أجريتها في الإثبات، ولنفس الملابسات والقرائن، وقد مر بنا قول جرير:

لقد لمتنا يا أم غَيلانَ في السُّرَى * ونمت وما ليلُ المطِيِّ بنائمِ

وقوله تعالى في شأن المنافقين: {فَمَا ربِحتْ تِجارَتُهُمْ} [البقرة: ١٦]، وعرفنا كيف ساغ التجوز في النفي على نفس النمط الذي ساغ فيه التجوز في الإثبات.

---

(١) مواهب الفتاح ٢٥٥/١ بتصرف.

قرينة المجاز العقلي:

يحتاج المتكلم عند إسناده الكلام إلى غير ما حقه أن يسند له، لأن ينصِب قرينة واضحة تدل على عدم إرادة الظاهر من الإسناد لتكون هذه القرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي، وتدل - في نفس الوقت - على عدم إرادة الكذب، فتصير بهذا بمثابة الدليل القطعي على أن المحكوم به قد تم إسناده إلى غير ما حقه أن يسند له.

وبدون هذه القرينة، يُحكم على الكلام إما بالكذب الذي مقصود صاحبه الترويج له بحسب اعتقاده الغير مطابق للواقع(١) لأن الكاذب لا ينصب قرينة صارفة عن كون الإسناد لما هو له، "بل يُثبت القضية من غير أن ينظر فيها من شيء إلى شيء ويرد فرعًا إلى أصل، وتراه أعمى أكمه يظن ما لا يصح صحيحًا، وما لا يثبت ثابتًا، وما ليس في موضعه من الحكم موضوعًا موضعه"(٢)، فكلامه لا تأويل فيه لأنه يعتقد صدقه وإن خالف الواقع .. وإما بالإلغاز والتعمية لعدم وضوح الدلالة، **ولهذا لم يحمل نحو قول الشاعر الحماسي:**

أشَاب الصَّغير وأفْنى الكَبِيرَ * كَرُّ الغَدَاة ومَرُّ العَشِيِّ(٣)

على المجاز، ما لم يعلم أو يُظن أن قائله لم يرد ظاهر الإسناد(٤)، لأنه إن كان مؤمنًا: كان ظهور إيمانه قرينة على إرادة خلاف الظاهر فيكون مجازًا، وإلا كان حقيقة لعدم التأويل، ولاحتمال أن يكون هذا معتقده في الظاهر، فيكون - مع ملاحظة الأمور الخارجية وما نعلمه من أحوال المتكلم - من الحقائق الكاذبة أو من قبيل قول الجاهل: (أنبت الربيع البقل)، إذ الحمل على الحقيقة هو الأصل في الكلام(٥).

وغاية الأمر أن عدم وجود هذا التأويل الحاصل بنصب القرينة كاف لإخراج ما جاء على شاكلة هذا البيت من دائرة المجاز، وأن مجرد عدم الاعتقاد دون دلالة الحال غير كاف لحمل الكلام على المجاز، وعليه فلابُدّ حتى يحمل عليه ولا يُرد ظاهره، من نصب قرينة تكون واضحة على إرادة غير الظاهر .. لكن يَرِد على تشكيك الخطيب في حمل بيت الحماسي على المجاز - فيما بسطنا فيه القول -: أن الشاعر هنا أراد صرف الكلام عن المجاز بقوله بعد:

(فملتُنا أنَّنَا مسْلِمُونَ * عَلى دِيْنِ صدِّيقِنَا والنَّبِيِّ)

فقد دلتنا القرينة اللفظية في قوله: (فملتنا أننا مسلمون) على أنه حين نسب الفعل إلى الزمن كان متجوزًا في الإسناد، لاعتقاده شأن أي مسلم: أن الفعل لله وحده وأن الذي يشيب ويُفنى - بما تمليه عقيدة التوحيد وتقتضيه - هو الله، لذا كان الإسناد في (أشاب) و(أفنى) إلى الغداة والعشي في بيت الصلتان من إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند له(٦) .. ومهما يكن من أمر فإن مما تجدر الإشارة إليه هنا أن القرينة نوعان:

الأول: قرينة لفظية: وضابطها أن يكون في الكلام لفظ يصرفه عن ظاهره كما تقول: (شيبتني الهموم والأحزان، ولكن الله يفعل ما يشاء)، فإرجاعك الأمر لله دلالة على أن إسنادك الشيب إلى الهموم والأحزان لم يكن على وجه الحقيقة، وإنما كان على سبيل التجوز وقد سوغ الإسناد كونها هي السبب في ذلك، فالقرينة لفظية والعلاقة سببية .. ولأجل ما ذكرنا – من أنه لكي يحكم على الإسناد بالتجوز لابد من مجيء ما يدل على صرف الإسناد عن ظاهره – **استُدِلَّ على أن إسناد (ميّز) إلى (جذب الليالي) في قول أبي النجم:**

قَد أصْبحتْ أمُّ الخيَارِ تَدّعِي * عَليّ ذَنْبًا كُلُّه لم أصْنَعِ

---

(١) ويدخل في ذلك بالطبع نحو قول المعتزلي لمن لا يعلم حاله وهو يخفيها عنه: (إن الله خالق الأفعال كلها).

(٢) أسرار البلاغة ص٣٨٦.

(٣) كَرُّ الغداة: رجوعها بعد ذهابها، والعشي أول الليل، والبيت من مختارات أبي تمام في (ديوان الحماسة) ونسبها للصلتان العبدي، وهو قثم بن خبيّة بن عبد القيس، شاعر معاصر لجرير والفرزدق وكان يحكم بينهما.

(٤) كذا في الإيضاح للخطيب ٩٨/١، ٩٩ وينظر أسرار البلاغة ص٣٨٩.

(٥) ينظر مواهب الفتاح ٢٤٣/١ ومختصر السعد وسائر الشروح ٢٤٤/١.

(٦) وقد تنبه لهذا: الدسوقي في حاشيته ٢٤٤/١ كما ينظر سائر الشروح ٢٥٨/١، ٢٥٩ وأسرار البلاغة ص٣٨٩.

من أنْ رأتْ رأسِي كَرَأسِ الأصْلعِ * ميَّزَ عَنْه قُنْزعا عَن قُنزُعِ
جذْبُ الليَالي أبطئي أوْ أسْرِعِي(١)

مجاز، بقوله عقيبه:

أفْنَاهُ قيلُ الله للشَّمْسِ اطلُعِي * حتى إذَا وَارَاك أفْقٌ فَارجعِي(٢)

فقد أفصح البيت الأخير بلفظه، عن أنه حين أسند الفعل (ميّز) إلى الليالي أعني: إلى زمانه، بنى كلامه على التأويل، لأن إسناده الإفناء بعدها إلى إرادة الله وأمره، دالّ على أن التمييز في اعتقاده هو أيضًا من فعل الله.

والثاني: قرينة غير لفظية: وعلى نحو ما تأتى القرينة لفظية مستقاة من صريح اللفظ، يمكن لها أن تكون معنوية فتُستقَى من فحواه، وهذا يتأتى بأن يكون مع الإسناد أمر معنوي يصرفه عن ظاهره، وذلك:

أ: باستحالة صدور المسند من المسند إليه المذكور أو قيامه به عقلًا، كقولك: (محبتُك جاءت بي إليك)، و(أقدمني بلدَك حقٌّ لي على فلان)، إذ لا يستسيغ العقل صدور المجيئ والإقدام الذي هو المشي بالأرجل من الفاعل المجازي، وهو المحبة والحق، ولا يمكن لأحد من المحقين والمبطلين أن يَدّعِي جواز قيامه بهما، لوقوع ذلك على وجه الحقيقة من المتكلم ذاته، ولكون تقدير الكلام ومعناه: (نَفْسِي صاحبتني أو جاءت بي إليك لأجل المحبة والحق)، فهما سببان داعيان إلى المجيء والإقدام لا فاعلان لهما، ذلك لأنهما لما شابهتا النفس من حيث تعلق المجيء بكل منهما والمصاحبة، صح الإسناد لهما على وجه المجاز، والقرينة الاستحالة العقلية وهي من نوع المعنوية(٣).

ب: أو استحالة قيام المسند بالمسند إليه عادة: كقولك (هزم الأمير جند الأعداء)، و(كسا الخليفة الكعبة)، و(بنى الوزير القصر)، فقد أساغ التجوز في هذه الأفعال وما جاء على شاكلتها، استحالة صدورها ممن ذُكروا، فما جرت العادة أن يقوم هؤلاء بأنفسهم أو بمفردهم بممارسة هذه الأشياء وإن أمكن ذلك عقلًا.

جـ: أو صدور الكلام من الموحد مثل قوله:

أشاب الصغير وأفنى الكبير * كرُّ الغداة ومرّ العشي(٤)

فإن إسناد الإشابة والإفناء إلى كرّ الغداة ليس محالًا بضرورة العقول، لجواز أن يكون الأمر كذلك في اعتقاد آخرين من غير قائله، وقد سبق أن ذكرنا أن الشاعر بقوله بعد:

فملتنا أننا مسلمون * على دين صدِّيقنا والنبيِّ

دلنا على أنه حين أسند الفعل إلى الزمن كان متجوزًا، وأن ما قاله هو من قبيل إسناد الفعل إلى زمانه.

ومما جاءت قرينته في الحمل على المجاز معنوية لصدوره من الموحد، قول سيد الموحدين ﷺ لبعض أزواجه: (أحسني جوار نعمةِ الله، فإنها قلما نفرَتْ عن قوم فكادت ترجعُ إليهم)، ونظيره قوله - بأبي هو وأمي -: (إن مما ينبت الربيع ما يقتُل حَبطًا أو يُلِمّ)(٥)، إذ يستحيل إسناد النفور والرجوع، إلى النعمة؛ ولا كذلك إسناد الإنبات للربيع، على وجه الحقيقة ممن لم يبعث إلا لإرساء دعائم التوحيد بأبي هو وأمي.

---

(١) الأصلع: الذي سقط شعر مقدم رأسه، والقنزع: الشعر المجتمع في نواحي الرأس، وجذب الليالي: مُضيها .. يريد أن هذه المرأه تدّعي على زوجها ذنوبًا لم يرتكب شيئًا منها لرؤيتها رأسه وقد فصل الصلع ما بها من شعر مجتمع في نواحيها، والأمر في هذا ليس بيده، فقد أفناه وفعل فيه كل هذا، هموم الزمان وصروف الدهر بأمر الله الموجد من العدم والقادر على أن يقول للشمس اطلعي فتطلع، لأن من يقدر على فعل الإعادة يقدر على ضدها وهي البداية، في إشارة منه إلى أنه ليس بعزيز على الله أن ينشئ هذا الشَّعر ويعيده إلى رأسه كما كان، فهو سبحانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني، فيكون الإسناد إلى (جذب الليالي) بتأول بناء على أنه زمان أو سبب.

(٢) ينظر مع الإيضاح أسرار البلاغة ص٣٩٠.

(٣) ينظر حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص ٢٥٧/١، ٢٥٨.

(٤) على أن ما قيل: من أن ذِكر الخطيب والسعد لهذا البيت هنا بشأن القرينة، يتنافى مع ما ذكراه قبلُ في التدليل على أنه "لا يحمل على المجاز ما لم يُعلم أو يُظن أن قائله لم يُرد ظاهر الإسناد"، يمكن أن يجاب عنه: بأنه ليس في كلامهما ما يقتضي القطع بعدم العلم بأن الصلتان العبدي أو الضبي – قائل البيت – غير موحد، وعليه فما ذكراه لا ينافي العلم بأنه لم يرد ظاهره .. كذا أفاده الدسوقي ١/ ٢٤٤ ويس وعبد الحكيم في حاشيتهما على المطول ص١٢٨.

(٥) حبطًا: انتفاخًا، يلم: يقارب القتل، وهذا الحديث قيل في الزهد في الدنيا والحث على قلة الأخذ منها.

وبداهة أن يكون الأمر على غير ذلك لدى غير الموحدين على نحو ما سبق التمثيل به من قول الدهريين فيما ذكره القرآن على ألسنتهم: {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ} [الجاثية: ٢٤]، حيث لا قرينة تصرف ما ذكروه من نسبة الموت والحياة إلى أنفسهم، ومن نسبة الإهلاك إلى الدهر، عن ظاهره .. وفي ذلك يقول الإمام عبد القاهر:

"واعلم أنه لا يجوز الحكم على الجملة بأنها مجاز إلا بأحد أمرين: فإما أن يكون الشيء الذي أثبتَّ له الفعل مما لا يَدَّعي أحد من المحقين والمبطلين أنه مما يصح أن يكون له تأثير في وجود المعنى الذي أثبتّ له، وذلك نحو قول الرجل: (محبتك جاءت بي إليك) .. وإما أن يكون قد علم من اعتقاد المتكلم أنه لا يُثْبِتُ الفعلَ إلا للقادر، وأنه ممن لا يعتقد الاعتقادات الفاسدة كنحو ما قاله المشركون وظنوه من ثبوت الهلاك فعلًا للدهر"(١).

الفرق بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي:

وقد وضح مماسبق أن المجاز العقلي إنما يعني: التجوز في الإسناد، إذ به ومن خلاله يتم الإسناد إلى غير ما حقه أن يسند له، فقولك: (كسا الخليفة الكعبة)، ليس التجوز في الفعل (كسا) ولا في فاعله، وإنما في إسنادك الكساء إلى الخليفة، لاقتصاره - كما جرت به العادة - على أن يكون متابعا أو سببًا، وأن الذي يفعل ذلك هم جنده وأعوانه.

والأمر على هذا النحو في المجاز العقلي، يختلف عنه في المجاز اللغوي الذي يكون التجوز فيه عن طريق استعمال اللفظة المفردة في غير معناها الوضعي مع قرينة مانعة أيضًا لكن ليست من إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند له، وإنما من إرادة المعنى الحقيقي للفظة، وعلاقةٍ كذلك تصحح ذلك الاستعمال لكن ليست علاقة ملابسة بين الفاعلين الحقيقي والمجازي، وإنما:

علاقة مشابهة بين المعنى الوضعي والمعنى المجازي كما في نحو قولنا: (رأيت أسدًا يخطب في الناس)، ويسمى مجازًا بالاستعارة حيث نقل لفظ (الأسد) واستعير من الحيوان المفترس إلى الرجل الشجاع لما بينهما من شبه في الجرأة والإقدام .. أو علاقة مطلقة عن التقيد بالمشابهة على أن يكون بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه نوع من التلاؤم يجمع بينهما ويبيح استعمال أحدهما في موضع الآخر، ويسمى مجازًا مرسلًا كما في قوله سبحانه على لسان نوح عليه سلام: {وَإِنِّي كُلَّمَا دعَوْتُهُمْ لتَغْفِرَ لَهُمْ جعَلُوا أَصابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ} [نوح: ٧]، حيث استعمل الأصابع بدل الأنامل لكون الأخيرة جزءً من الكل الذي يستحيل حمل الآية معه على جهة الحقيقة(٢).

وحاصل ما ذُكر أن ثمة أمرين يُفرّق بهما بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي، يمثُلُ

أولهما: في أن التجوز اللغوي يكون في الألفاظ والمفردات، بينا هو في العقلي يكون في الإسناد والجمل.

أما الثاني: فيكمن في أن المجاز اللغوي طريقه اللغة كما هو الحال في الحقيقة اللغوية، أما المجاز العقلي فطريقه العقل **لاستناده إلى العقل دون الوضع؛ لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة، فلا يصير (ضرب)** في قولنا: (زيد ضرب عمرًا) **خبرًا عن (زيد) بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلًا له(٣) .. ولو كان لغويًا لكان حكمنا بأنه مجاز - في مثل قولنا(٤): (خطٌّ أحسنُ مما وشَّى الربيع) من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحي القادر - حكمًا بأن اللغة هي التى أوجبت أن يختص**

---

(١) أسرار البلاغة ص٣٨٨، ٣٨٩.

(٢) ومحل الكلام عن المجاز اللغوي بنوعيه هو: علم البيان، وقد مايز عبد القاهر بين النوعين في مواضع عدة من كتابه دلائل الإعجاز منها ص٧٤، ٢٩٣ وما بعدهما، كما ينظر في ذلك: أسرار البلاغة ص٣٠٣ ونهاية الإيجاز للرازي ص١٧٢ وما بعدها.

(٣) وقد سبق لنا بيان أن الذي يعود إلى واضع اللغة أن ضرب لإثبات الضرب لا لإثبات الخروج، وانه إثباته في زمان ماض وليس في زمان مستقبل.

(٤) في التعبير عن حسن خط الممدوح مثلًا أو تصوير قوس قزح، وتشبيههما بوشْيِ الربيع في حسن المنظر وجمال المخبر

الفعل بالحي القادر دون الجماد وذلك مما لا يُشك في بطلانه(١)، لأن إثبات الفعل وحده من غير أن يُقيد بما وقع الإثبات له، لا يصح الحكم عليه بمجاز أو حقيقة، وعليه فلا يمكنك أن تقول: (إثبات الفعل للربيع، مجازٌ أو حقيقة)، هكذا بشكل مرسل، وإنما تقول: (إثبات الفعل للربيع مجازٌ، وإثباته للحي القادر حقيقيةٌ)(٢).

أقسام المجاز العقلي باعتبار طرفيه:

ثم المجاز العقلي باعتبارطرفيه - يعني: المسند والمسند إليه - أربعة أقسام لا غير .. لأنهما:
١- إما حقيقتان لغويتان كقولنا: (أنبت الربيع البقل)، وعليه قوله: (فنام ليلي وتجلّى هَمِّي)(٣)، وقوله: (وشيَّب أيام الفراق مفارقي)(٤)، وقوله(٥): (ونمت وما ليل المطي بنائم)، ذلك أن الفعل (أنبت) و(نام) و(تجلى) و(شيّب)، وما في معناه كاسم الفاعل (نائم)، وكذا الفاعل المسند إليه كلًا من هذه الأفعال إسنادًا مجازيًا، مستعمل في معناه الحقيقي الذي وضع له في اصطلاح التخاطب.

ونظير ما ذُكر: (رضيت عيشته) و(سيل مفعم) و(جَد الجِدّ) و(صام نهاره) و(سار الطريق) و(سرتني رؤيتك) و(أعجبني إنبات الربيع البقل) و(أجريت النهر) و(عذاب أليم) و(إنما هي إقبال وإدبار)، إذ كل من المسند والمسند إليه فيه مستعمل أيضًا في معناه الحقيقي الذى وضع له في أصل اللغة، فطرفاه من ثمّ حقيقتان لغويتان، وإن كان التجوز حاصلًا في إسناد كلٍّ إلى الآخر لكونه مسندًا لغير ما حقه أن يسند له.

٢ - **وإما مجازان لغويان كقولنا: (أحيا الأرضَ شبابُ الزمان)** لكون المسند (أحيا) – ومعناه الحقيقي: إيجاد الحياة وتزيين الأرض بالأشجار والأزهار، وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية – مستعار هنا للإنبات وتهييج الله القوى المنمية في الأرض وإحداث نضارتها بأنواع النبات، والعلاقة بين المعنيين هي المشابهة لأنهم شبهوا إيجاد خضرة الأرض وبهجتها بإعطاء الحياة وإيجادها ..

ولكون المسند إليه (شباب الزمان) – وهو في حقيقته: مرحلة من مراحل العمر وطور من أطواره تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة وتلك هي عبارة السعد، أو المراد به وذلك هو الأحسن على حد ما ذكرالدسوقي في الحاشية: ازدياد قوة الأرض بسبب لطافة الهواء واعتداله وانصباب القَطْر من السماء في زمن الربيع(٦) – مستعمل هو الآخر لغير ما وضع له، فقد استعير هنا لزمن الربيع، ثم تم إسناد الحياة إلى غير ما حقه أن يسند له وهو (شباب الزمان) باعتبار أن الزمان وقتٌ للإحياء أو سببٌ له، والمحيي على وجه الحقيقة والمحدث لخضرة الأرض هو رب العزة سبحانه، وبذا يكون التجوز في الإسناد وفي طرفيه معًا غير أنه في الإسناد عقلي، وفي طرفيه لغوي لكون (إحياء الأرض) مجازًا عن خصبها و(شباب الزمان) مجازًا عن الربيع، ومعناه: (هيَّج قوى الأرض وأحدث الخضرة فيها، ازدياد قواها المُنَمَّيَة الحاصلة في الزمان)(٧).

---

(١) والخطيب يقصد بكلامه هذا: الرد على السكاكي، بجنوحه إلى أن المجاز على إطلاقه أو بشقيه اللغوي والعقلي، هو من قبيل المجاز اللغوي، كذا دون ما تفريق بين ما يقع منه في الإسناد بحكم العقل، وما يكون منه بحكم واضع اللغة باستخدام لفظ في غير ما وضع له .. وسيأتي تدعيم رده على ذلك بالأدلة تفصيلًا.
(٢) كذا نص عليه عبد القاهر في الأسرار ص٤١٥ وينظر ص٤٠٩ كما ينظر الإشارات ص٢٣، ٢٤.
(٣) هو لرؤبة بين العجاج وقبله: (يا رب قد فرّجت عني غمي * قد كنت ذا هم وراعي نجم)
وقوله: تجلى: أي انكشف، والمجاز في (نام ليلي) مجاز لغوي علاقته الزمانية.
(٤) قيل هو لجرير، وعجزه: (وأنشزن نفسي فوق حيثُ تكون)، وقوله: أنشزن: أي رفعن، والمعنى أيام الفراق رفعت نفسى عن مكانها في الجسم وبلغت بها الحلقوم.
(٥) هو لجرير وصدره: (لقد لمتِني يا أم غيلان في السُّرى)، وأم غيلان: هي ابنته والسرى: السير ليلًا، والمعنى أنه لم يقطع السير بالليل ولا ينام، والمجاز في قوله: (وما ليل المطي بنائم) كسابقيه.
(٦) ينظر مختصر السعد وحاشية الدسوقي ٢٥٠/١ والمطول ص٢٠٣.
(٧) على ما أفاده العلامة عبد الحكيم في حاشيته ص١٢٩.

٣– **وإما مختلفان كقولنا: (أنبت البقل شباب الزمان)** ونحو ذلك، مما يكون المسند فيه مستعملًا فيما وضع له استعمالًا حقيقيا، والمسند إليه مجازًا لغويًا، وقد مر بنا آنفًا كيف جاء الإنبات على حقيقته، وكيف تُجُوّز في لفظ (شباب الزمان) فتم استعماله على غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب.

٤– أو يكون المسند فيه مستعملًا استعمالا مجازيًا والمسند إليه على حقيقته اللغوية، **كقولنا: (أحيا الأرضَ الربيعُ) .. وعليه قول الرجل لصاحبه (أحيتني رؤيتك) أي آنستني وسرتني، فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأنس والمسرة حياة على سبيل الاستعارة، ثم جعل الرؤية فاعلة له على سبيل التجوز العقلي .. ومثله قول أبى الطيب يصف سيف الدولة بالشجاعة والكرم:**

وتُحْيي لَهُ المالَ الصَّوَارِمُ والقَنَا * ويَقْتُلُ مَا تُحيي: التَبسُّمُ والجَدَا(١)

حيث جعل الزيادة والوفور حياةً في المال، وتفريقه في العطاء قتلًا له على سبيل الاستعارة، ثم أثبت الإحياء فعلًا للصوارم، والقتل فعلًا للتبسم مع أن الفعل لا يصح منهما.

وإنما سوغ إسناد الفعل (تحيي) المستعار للحصول على المال من الأعداء بقوة السلاح، وكذا الفعل (يقتل) المستعار لبذل المال وتفريقه على المحتاجين، لفاعليهما المستعملين فيما وضعا له في اصطلاح التخاطب: (الصوارم) و(التبسم) .. كونهما وما عطفا عليهما سببًا للإحياء والقتل، فإسناد (تحيي) إلى الصوارم، وإسناد (يقتل) إلى التبسم، جارٍ على التجوز العقلي لعلاقة السببية، والفعل فيهما مستعمل في غير ما وضع له والفاعل فيهما على حقيقته اللغوية.

ونحوه قولهم: (أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم)، حيث جُعلت الفتنة إهلاكًا ثم أثبت الإهلاك للدينار والدرهم(٢) ذلك أن إسناد (أهلك) الذي هو مجازٌ عن الفتنة، إلى المسند إليه (الدرهم والدينار) المستعملين في حقيقتهما اللغوية، مجاز عقلي علاقته السببية أيضًا، ولا يخفى عليك أن السر البلاغي في كل هذه الأمثلة هو المبالغة مع التخييل والتجسيم والتصوير الذي يدعو الذهن للتعمق والتفكير واستبطان المعنى.

ورود المجاز بأنواعه في القرآن الكريم:

بعد كل ما ذكرناه عن المجاز، أقول: إنه لامجال للقول بإنكاره أو العزوف عنه، أو بعدم القول أو القبول به، أو الإدعاء بعدم وروده في التنزيل، ذلك أن الحجج التي أتكأ عليها المنكرون له أو المدّعون بعدم وروده في القرآن الكريم قديمًا وحديثًا .. داحضة ولا تعدو أن تكون مجرد شبهات(٣).

فالادعاء بأن المجاز أخو الكذب، وأن التجوز أخو الوهم: ادعاء باطل، واحتجاج في غير موضعه، لأن كل مجاز - على ما أفضنا - لابد له من قرينة صارفة عن إرادة الظاهر، ولا كذب مع وجود الدليل الصارف، ولا إيهام مع وجود القرينة التي تشير إلى عدم إرادة ظاهر الإسناد في المجاز العقلي إن كان التجوز في الإسناد، أو تدل على عدم إرادة ظاهر المعنى الحقيقي للفظة إن كان التجوز في مفردات اللغة واستعمالاتها الوضعية .

كما أن القول بأن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو على الله وفي كلامه محال: قولة حق أريد بها باطل، وذلك نظرًا لانبناء اللغة على (الاتساع)، ولو وجب خلو القرآن من (المجاز) لوجب خلوه من (التوكيد) و(الحذف) و(تثنية القصص) وغير ذلك مما لا يقع تحت حصر من

---

(١) يريد أن الممدوح شجاع كريم، فشجاعته تجعله يحصل على الغنائم بسيفه ورمحه، وكرمه يجعله يضيع ما حصل عليه، فعبر عن حصوله على المال بلفظ (تحيي) ثم أسند هذا اللفظ إلى (الصوارم) وهي السيوف القاطعة وإلى (القنا) وهي الرماح إسنادًا مجازيًا، كما عبر عن إذهاب المال إلى ذوي الحاجات بـ(القتل) ثم أسند (يقتل) إلى التبسم والجَدَا وهو العطاء إسنادًا مجازيًا.

(٢)الإيضاح مع البغية ١/ ٤٨، ٤٩ بتصرف، وينظر أسرار البلاغة ص٣٧٢.

(٣) وبخاصة وقد مر بنا جواز جعل الإسناد فيما يراد وقوعه من فاعله حكمًا كنحو: (قام زيد)، أو متصفًا به لكونه مما لا كسب للعبد فيه كنحو: (مرض زيد - برد الماء) .. وهذان من قبيل الإسناد السائغ شرعًا وبمقتضى اللغة التي بها نزل القرآن.

مظاهر الاتساع، ولو سقط المجاز من القرآن لسقط شطر الحسن لأن لغة الفصحى – إسنادًا ومفردات – إما حقيقةٌ وإما مجازٌ، فهو من ثم طريق القول ومأخذه(١).

وفي شأن ذلك يقول ابن قتيبة العالم اللغوي الفقيه ت ٢٧٦ - وهو يتحدث عن المجاز وروده في القرآن، ذاكرًا شواهده ورادًّا من خلال ذلك على المنكرين له –: "وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز، فإنهم زعموا أن المجاز أخو الكذب، لأن الجدار لا يريد، والقرية لا تسأل، وهذا من أشنع جهالاتهم، وأدلها على سوء نظرهم وقلة أفهامهم، ولو كان المجاز كذبًا وكل فعل يُنسب إلى غير الحيوان باطلًا؛ كان أكثر كلامنا فاسدًا، لأننا نقول: (نبتَ البقل وطالت الشجرة وأينعت الثمرة وأقام الجبل ورخُص السعرُ)، والله تعالى يقول: {فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ} [محمد: ٢١] وإنما يعزم عليه، ويقول تعالى: {فَمَا رَبِحتْ تِجارَتُهُم} [البقرة: ١٦] وإنما يُربح فيها، ويقول: {وَجاءُوا علَى قَمِيْصهِ بِدَمٍ كَذِبٍ} [يوسف: ١٨] وإنما كُذِب به، ويقول: {فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ والأَرْضُ} [الدخان: ٢٩] والمراد أهلهما، وتقول العرب إذا أرادت تعظيم مهلك رجل عظيم الشأن: (أظلمت الشمس له وكُسف القمر لفقده، وبكت الريح والبرق والسماء والأرض)، يريدون المبالغة في وصف المصيبة وأنها قد شملت وعمت، وليس ذلك بكذب، لأنهم جميعًا متواطئون عليه والسامع له يعرف مذهب القائل فيه"(٢).

وإذا كان مفاد ما ذكره ابن قتيبة وغيره من المعنيين بالدراسات القرآنية: أن إسناد الفعل إلى غير ما هو له، هو مما كثر وروده في البليغ من كلام العرب وفي القرآن الذي نزل لتحديه .. فإن فيما ذكره البلاغيون: ما يفيد أن الأمر لا يتأتى هكذا اعتباطًا دون أن يكون هناك من الضوابط ما يصححه ويجعله مُساغًا ومقبولًا، فقد نوّهوا عن الأسباب التي تلابس الفعل وتسيغ له وللمتكلم الذي يروم إسناده إلى غير ما حقه أن يسند له، وتجعل الكلام والمتكلم أبعد ما يكونان عما زُعم.
وقد "ذكروا أن من أكثر هذه الأسباب التي يحتاج الفعل في وجوده إليها عشرة أسباب: فاعل يصدر عنه كالنجّار، وعنصر يعمل فيه كالخشب، وعمل كالنجر، ومكان وزمان يعمل فيهما، وإلى آلة يعمل بها كالمنجر، وإلى غرض قريب كإيجاد النجار الباب، وإلى غرض بعيد كتخصيص البيت به، وإلى مثال يعمل عليه ويهتدي به، وإلى مرشد يرشده.

وكل ذلك وما جاء على مثاله مما أسموه بـ(العلاقات المصححة)، قد ينسب الفعل إليه، فتقول: (أعطاني الله) و(أعطاني زيد) كونه سببًا في العطاء، وقال تعالى: {اللهُ يتَوَفَّى الأَنْفُس حيْنَ مَوْتِهَا} [الزمر: ٤٢]، والمراد ملك الموت بدليل قوله تعالى: {قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَّلَكُ المَوْتِ الّذِي وُكِّلَ بِكُمْ} [السجدة: ١١]، فأسنده إلى الآمر تارة وإلى المباشر أخرى .. وقيل: (فوك نفخ) فنُسب إلى الآلة كما يقال: (سيف قاطع)، وتقول: (ضرب فيْصل)(٣) فتنسبه إلى الحدث، وفي القرآن: {عيشَة راضِيَةٍ} [القارعة: ٧] فنسبه إلى المفعول والمراد صاحبها، وقال تعالى: (حَرَمًا آمِنًا) [القصص: ٥٧] فنسب إلى المكان والمراد: آمنٌ أهلُه وقاصدوه، وقيل في النسبة إلى الزمان: (يوم صائم) و(ليل ساهر).. فلما كانت أفعالنا كذلك، صح في الفعل الواحد أن يثبت لأحد الأسباب مرة وينتفي أخرى بنظرين مختلفين"(٤).

وما ذكره البهاء هنا نقلا عن الراغب بضميمة ما سبق ذكره، يجعلنا نؤكد على أن القول بأن المجاز يقدح في المعتقد الصحيح لأهل السنة، قول فيه كثير من المبالغة والتجني اللذين ينتج عنهما التشكيك في معتقدات

---

(١) ينظر البرهان ٢٥٤/٢ والإتقان٣٤٧ والمزهر للسيوطي والعمدة لابن رشيق١/ ٢٦٦ وما بعدها.
(٢) تأويل مشكل القرآن ص١٣٢ .. وينظر (القرطين) لأبي مطرف الكناني أو (مشكل القرآن وغريبه) لابن قتيبة ١/ ٢٦٩ ، ٢/ ١٢٦.
(٣) الفيصل: الذي يفصل بين الحق والباطل، يقال: (قولٌ فيصل وطعنةٌ فيصل) أي: تفصل بين القِرنين
(٤) عروس الأفراح ٢٢٩/١ بتصرف من شروح التلخيص.

جمهور علماء الأمة ومن تأسى بهم، هذا من جانب، والرفض لضرب من ضروب الكلام الذي درج عليه العرب وجادت به لغتهم التي بها نزل القرآن من جانب آخر.

ولئن كنا نلتمس للمتحفظين على المجاز عذرهم الذي تمثَّل في الخشية من نسبة الأفعال إلى غير الله خوفًا على المعتقد الصحيح مما كان أهل الجاهلية يعتنقونه، فمنعوه وكَرِهوه لأجل ذلك، وكان الجاحظ قد نقل في هذا الصدد عبارات تحمل ذلك المعنى وتلك الكراهه فقال مفندًا:
"سمع الحسن رجلًا يقول (طلع سهيل) و(برد الليل) فكره ذلك وقال: (إن سهيلا لم يأت بِحرٍّ ولا بَردٍ قط)، مع أن لهذا الكلام مجاز ومذهب، وقد كرهه الحسن كما نرى، وكره مالك بن أنس أن يقول الرجل للغيم والسحابة: (ما أخلقها للمطر!)، وهذا كلام مجازه قائم .. وكأنهم - من خوفهم على أهل الإيمان العود في شيء من أمر الجاهلية - احتاطوا في أمورهم فمنعوهم من الكلام الذي فيه أدنى تعلُّق"(١).

أقول لئن كنا نلتمس العذر للمتحفظين على المجاز من أجل هذا، فإن الذي لا عذر لهم فيه، هو: إنكار المجاز بالكلية، وعدم السير في هذه القضية السير الوسط الذي سلكه جمهور أهل السنة الذين ذهبوا إلى أن خالق الأفعال الاختيارية هو الله لا العباد كما يزعم المعتزلة(٢)، وأن الفعل (قام) في نحو قولنا: (قام زيد) ليس حقيقة عقلية وإنما هو مجازٌ، وإن كان فاعله إنما فعله بتأثير الله عز وجل، لأن للعبد فيه كسب وتحصيل(٣) ولأن العرب الذين نزل القرآن بلغتهم اصطلحوا على وضع الفعل (قام) لفعل العبد الواقع بخلق الله تعالى.
كما لا عذر لهم أيضًا في: سحبهم القول بالمجاز على صفات الله تعالى، الأمر الذي دعاهم – دون ما أدنى قرينة – لأن يتأولوها، بل وأن يبالغوا في تأويلها حتى بلغ ذلك حدَّ الطغيان الذي شاع أمره في بدايات عصر التأليف، وأدى إلى صرف ظواهر الكثير منها عن معانيها الحقيقية، الأمر الذي كشف عن العديد من الفرق الضالة من نحو: الجهمية والمعطلة والمعتزلة والنفاة والمتكلمة وغيرهم، بسبب تعطيل هذه الصفات تحت زعم تنزيه الله عن صفات الخلق، مع العلم بأن الكلام عن صفاته سبحانه هو من جنس الكلام عن ذاته، فكما أنه ليس كذاته ذات فإنه كذلك ليس كصفاته صفات، وكما أن ذاته المقدسة ليست كذوات المخلوقين فكذا صفاته ليست من جنس صفاتهم، فانتفى بذلك التشبيه والتجسيم الذي لا يكف الخصوم عن ادعائه للمثبتين، ومصداق ذلك قوله سبحانه: {لَيْس كَمثْله شيءٌ وهُوَ السَّميع البَصِيرُ} [الشورى: ١١] فنفى المثلية وأثبت الصفات.
والذي يتواءم مع ما يمليه هذا الرأي السديد ولا يأباه المعتقد الصحيح، بل ويتفق كذلك مع صحيح المنقول وصريح المعقول، هو القول بنفي المجاز كليةً فيما يتعلق بصفات الله سبحانه، فهذا – مع سلامة المعتقد والتسليم بوقوع المجاز في القرآن الكريم وفي لغة العرب – هو الرأي الصائب في هذه القضية الشائكة التي

---

(١) الحيوان للجاحظ ٣١١/١.
(٢) إذ يرد على قول المعتزلة في اعتقاد نسبة خلق العباد لأفعالهم الاختيارية:
١-أنه لا يمكن أن يكون الإنسان خالقًا لفعله، لأنه يمتنع اجتماع قدرتين مؤثرتين مستقلتين على مقدور واحد، من جهة أن الشيء لا يكون أثرًا إلا لمؤثر واحد.
٢-كما أن العبد لو كان موجدًا لأفعاله لكان عالمًا بتفاصيلها، وهذا غير صحيح لأنه أحيانًا يأتي بالزيادة والنقصان، وأحيانًا يصدر منه أفعال وهو نائم لا شعور له بتفاصيل كمياتها أو كيفيتها .. بينا أهل السنة على أن أفعال العباد تنسب إليهم فعلًا وكسبًا، وتنسب إلى الله خلقًا وقدرًا وإيجادًا، مع بعض الفروق الدقيقة في نسبة الفعل إلى العبد ومدى تأثيره فيه، فالأشاعرة: أثبتوا الكسب للعبد بقدرةٍ أودعها الله إياه، ولكنهم لم يجعلوا لقدرة العبد أي تأثير في فعله فتقارب قولهم مع قول الجبرية، والماتريدية: أثبتوا الكسب للعبد بقدرة أودعها الله إياه، وجعلوا لهذا القدرة أثر في الفعل، وهو: القصد والاختيار له، ولا أثر لها في الإيجاد لأن الخلق يتفرد الله تعالى به، أما السلف: فقد أثبتوا الكسب للعبد – أيضًا – بقدرة أودعها الله إياه، وأن للعبد مشيئة واختيار، فهو مختار مريد، والله – بموجب علمه المحيط بكل شيء وبما تميل إليه نفس العبد – خالقه وخالق اختياره، ومحاسبه عليه وعلى ما اقترفت يداه بمحض اختياره، وذلك: بموجب إقامة الحجة الرسالية عليه وبلوغه إياها، وإرسال الكتب والرسل إليه تبشرانه وتحذرانه وتنذرانه.
(٣) وهذا وحده - كما سبق أن قررنا - كافٍ لجعل الإسناد حقيقة.

كثر الجدل حولها، وكل ما في الأمر أن هذه القضية تحتاج لدى أهل الانصاف بل "يجب – على حد قول د. أبي موسى في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه (التصوير البياني) ص١١ – أن يتفرغ لها البحث، حتى يكشف حقائقها ودقائقها ونتائجها"، إذ القول بخلاف ما تقرر هنا مؤد إلى الإفراط أو التفريط، كما أنه مؤد إلى:

١- إما نفي المجاز كليةً في لغة العرب التي بها نزل القرآن، وكذا في القرآن(١) الذي "لم يَقلبِ اللغةَ في أوضاعها المفردة - على حد قول عبد القاهر - عن أصولها ولم يخرج الألفاظ عن دلالتها، و ..لم يقض بتبديل عادات أهلها ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم ولم يمنعهم ما يتعارفونه من التشبيه والتمثيل والحذف والاتساع"(٢) .. كما لم يخرج عما دأب عليه القوم وألفوه من سبل الإفصاح والإبانة، إذ "لو خرج عن ذلك لخرج من أن يكون معجزًا من جهة: أن يكون في موضعه ما هو أكمل منه وأبلغ في القصد والاستيفاء"(٣).

وهذا ما لا يقبله عقل، إذ يحيل ذلك العقل نفيه في لغة العرب لتضافره فيها وكونه من سننها .. كما يحيل تمامًا وضع الأصبع كاملًا في نحو قوله تعالى: {يَجْعلُونَ أَصابِعَهُم في آذَانِهِمْ} [البقرة: ١٩]، حيث استعملت الأصابع بدل الأنامل، لكون الأخيرة بعضًا من الكل الذي يستحيل جعل جميعه في الأذن على جهة الحقيقة .. ويحيل بنفس الدرجة أن يكون للإنسان جناح على جهة الحقيقة يخفضه بِرًّا لوالديه على ما يفيده ظاهر قوله تعالى: {وَاخْفِض لَهُما جنَاحَ الذُّلِّ منَ الرَّحْمَةِ} [الإسراء: ٢٤]، وأن تجرى الأنهار بذاتها تكرمة لأهل الجنة دون ما أودية ولا سبب آمر أو إذن من الله، أخذًا بظاهر الآيات التي ورد فيها إسناد الجريان للأنهار، ذلك الإسناد الذي تناثر في القرآن وبلغ مجموعه في نحوٍ من أربعين آية، مع أنه لا يتأتى لها أن تسير دون مجرىً أو مسارٍ يحول دون إغراق المنعمين بها، ودون ثمة فاعل على الحقيقة وليس سوى الله على ما هو مصرح به في قوله: (وَجَعَلْنَا الأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ) [الأنعام: ٦]، وكل هذه أدلة تمنع هذا الطرح.

٢- وإما إلى نفي الصفات الثابتة لله تعالى المنصوص عليها بأدلة الوحي من نحو: (السمع والوجه واليدين)، ومن نحو: (الاستواء والنزول والمجيء) إلى غير ذلك من الصفات الخبرية والفعلية(٤) .. وما من شك أن القول بنفي هذه الصفات أو شيء منها بتأويلها أو إخراجها إلى المجاز(٥)، والتفريق من ثمّ بين صفة وأخرى: تحكم محض، ذلك أن دلالة العقل والنقل على أن له سمعا وبصرًا وعلمًا وقدرة وإرادة وحياة وكلامًا، كدلالتهما على أن له محبة ورحمة وغضبا ورضا وفرحا وضحكًا ووجهًا ويدين .. وكلمة أهل السنة، على أن "من فرق بين صفة وصفة مع تساويهما في أسباب الحقيقة والمجاز، كان متناقضًا في قوله متهافتًا في مذهبه"(٦)، "قال أبو عمرو ابن عبد البر: أهل السنة مجمعون على أن الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون"(٧).

لأجل ذلك كان صفوة القول عند معتدلي أهل العلم من البلاغيين وغيرهم - وهو ما ترجح لدينا - إثبات المجاز في اللغة وفي القرآن ونفيه عما يتعلق بصفات الله، يقول أبو حيان: "إن هناك جماعة ترى أن عدم

---

(١) على ما جنح إليه الظاهرية والرافضة والخوارج وقلة من الأصوليين قديمًا وحديثًا .. ينظر شرح التلخيص للبابرتي ص١٨٦ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٤٧/١ والمجاز بين الإجازة والمنع د. المطعني ٦٢٣/٢.

(٢) أسرار البلاغة ص٣٩٤.. ويا ليت عبد القاهر فعل - بحق صفات الله تعالى - ما نصح به غيره، ولا خرج عما تقضي به قواعده التي أرساها في حتمية وجود القرينة الصارفة حتى يتسنى حمل اللفظ على المجاز، إذًا لأراح واستراح ولكن – للأسف – ما فتئ يخوض مع المتكلمة الخائضين.

(٣) إعجاز القرآن للرافعي ١/ ١٧٧، ١٧٨.

(٤) نتيجة التوسع المفرط في القول بالمجاز، مقابل النفي المطلق له.

(٥)على ما هو السائد، والمتواتر بطريق الخطأ عن متأخري الأشاعرة، نظرًا لتراجع أبي الحسن الأشعري نفسه في أواخر حياته عما أخذته عنه الأجيال جيلًا بعد جيل إلى يوم الناس هذا .. وعلى ما هو المتضح في كتبه: (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين) و(رسالة أهل الثغر).

(٦) المجاز بين الإجازة والمنع د.المطعني ٨٧٥/٢ عن الأسماء والصفات بمجموع الفتاوى ٥ /٢١٢.

(٧) السابق ٧٨٠/٢ عن مجمل اعتقاد السلف ٣/ ٢٢١، والنص في التمهيد لابن عبد البر ٤/ ٥٦.

التأويل فيما يتعلق بصفات الله أولى"(١) ويقول د.المطعني بعد مناقشة حادة بين المجيزين للمجاز والمنكرين:
"لنا أن نقول أن المجاز موجود، ولكن يحظر إعماله إذا أدى إلى محظور، وهو: التعطيل الذي يلهج به منكرو المجاز كثيرًا، وهو تقييد للمجاز وليس إبطالا له جملة وتفصيلًا"(٢) .. كما خلص صاحب كتاب (البيان عند الشهاب الخفاجي) إلى القول بأن: "من العلماء المعتدلين من يذهب إلى أن المجاز واقع في القرآن الكريم، إلا أنه يجب تنزيه صفات الله - تعالى - وكل ما أخبر به عن نفسه، عن القول بوقوع المجاز فيه، لأن الله تعالى ليس كمثله شيء"(٣).

والحاصل أن الادعاء بعدم وجود المجاز في اللغة أو في التنزيل، ادعاء باطل لا يصح معه دليل لا من اللغة ولا من النقل ولا من العقل، ولا من الواقع والمشاهدة والحس .. وأن مسألة إنكاره فيهما في القديم والحديث، لا يستقيم معها برهان ولا حجة ولا بيان .

ذلك أن المجاز بنوعيه: اللغوي والعقلي شائع في اللغة، وهو **في القرآن كثير(٤) كقوله تعالى: {وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُه زَادَتْهُم إِيمَانًا} ، نسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سببًا فيها .. وكذا قوله تعالى: {وَذَلِكم ظَنُّكمُ الَّذِي ظَنَنْتُم بِرَبِّكم أَرْدَاكُمْ} .**
ومن هذا الضرب قوله: {يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُم}، الفاعل غيره ونسب الفعل إليه لكونه الآمر به وكقوله: {يَنْزِعُ عَنْهما لِباسَهُمَا}، نسب النزع الذي هو فعل الله تعالى إلى إبليس؛ لأن سببه أكل الشجرة، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياها: أنه لهما لمن الناصحين .
وكذا قوله: {ألم تَر إِلَى الَّذين بدَّلُوا نعْمتَ اللَّهِ كُفْرا وأَحلُّوا قوْمَهُمْ دَار الْبَوَارِ} [إبراهيم: ٢٨]، نسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرهم؛ لأن سببه كفرهم وسبب كفرهم أمر أكابرهم إياهم بالكفر، وكقوله تعالى: {يوْمًا يجْعلُ الوِلْدانَ شِيبًا} [المزمل: ١٧] نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه، كقولهم: (نهاره صائم)، وكقوله تعالى: {وَأخرجتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا} [الزلزلة: ٢](٥)، حيث نُسب الإخراج إلى مكانه وهو الأرض، وهو في حقيقته لله.

فالتجوز إذًا في هذه الآيات وغيرها إنما هو من أسرار بلاغة القرآن وروعة نظمه وتمام إيجازه ودلائل إعجازه .. ولا يخفى عليك الوجه فيه وما أفاده في الآية الأولى فيما ذكرنا هنا من نسبة زيادة الإيمان إلى تلاوة الآيات، من مبالغة في بيان تأثير تلك الآيات على النفس حتى بدت من قوة تأثيرها وكأنها بذاتها التي أوجدت العلم والهداية في قلوب التالين لها، تحقيقًا لقوله سبحانه: {اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودهُمْ وَقُلُوبهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} [الزمر: ٢٣] .
وما أفاده كذلك إسناد الفعل (أَرْدَاكُمْ) إلى (الظن)، من دلالة أوحت بامتلاء قلوب أولئك الظانين بالله ظن السوء بالاعتقادات الباطلة وبأن الله لا يعلم كثيرًا مما يخفون، الأمر الذي عاد عليهم يوم الحسرة بالخيبة والندامة، بل - وهذا هو الأدهى والأمر- جعل جوارحهم التى ما عملوا المعاصي في معتقدهم الخبيث إلا لإروائها وإشباع رغباتها، تشهد عليهم .. وما أفاده نسبة ذبح بني إسرائيل واستحياء نسائهم الذي هو فعل الجند إلى فرعون باعتباره السبب الآمر، حتى بدا وكأنه بنفسه الذي يشرف على عملية الاجتثاث خوفًا من أن يخرج من بين أظهرهم من يكون هلاك ملكه على يديه .

---

(١) البحر المحيط ١٢١/١.
(٢) المجاز بين الإجازة والمنع ٩٣٢/٢.
(٣) البيان عند الشهاب الخفاجي أ.د. فريد النكلاوي ٢/ ٧.
(٤) على أن كثرته في القرآن لا تستلزم كونه أكثر من الحقيقة على ما نوه عليه في المواهب .. ٢٥١/١ من شروح التلخيص.
(٥) الإيضاح مع شروح التلخيص ٢٥١/١ – ٢٥٤ وينظر أسرار البلاغة ص٣٨٦ والبرهان للزركشي ٢/ ٢٥٧ ونهاية الإيجاز ص١٦٩ وما بعدها.

وأيضًا ما دل عليه إسناد نزع الثياب عن آدم وحواء جراء أكلهما من الشجرة المنهي عنها، إلى إبليس باعتباره سبب السبب(١) كيما يماط اللثام ويُكشفَ عن روح العداء المقيت في نفس إبليس ونفوس أعوانه في إيقاع أبوي البشرية وبنيهما في شراك الكفر والمعصية، ثم تبريهم في نهاية المطاف من ذلك بعد أن ينجح هذا الملعون ومن معه في إغواء الكثير من بني البشر وفي استلاب عقولهم والتأثير عليهم .. وكيف دلت نسبة الإحلال الى أكابر المجرمين في قوله: {وَأَحلُّوا قَوْمَهُمْ دَار البَوَارِ} [إبراهيم: ٢٨]، وجسدت معنى قوله سبحانه في موضع آخر: {وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرفِيهَا ففَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا} [الإسراء: ١٦] .

وكذا ما دل عليه إسناد الجعل إلى ضمير اليوم فيما تقديره: (فكيف تتقون إن بقيتم على الكفر، عذاب يومٍ يجعل الولدان شيبًا)، من تصوير دقيق أبان عن مدى فظاعة ما يحدث يوم المشهد العظيم(٢) للبشر من أهوال جسام وأحداث عظام، ونظيره فيما يحدث للأرض - لكن للتجوز وعلاقة المكانية - قوله سبحانه: {وَأَخْرجتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا} [الزلزلة: ٢]، حيث كشف هذا القول الحكيم عن قوة إلقاء البسيطة لما في جعبتها من أحمال وأثقال ودفائن وخزائن، وأظهرشدة قذف ما بجوفها، وكأنها هي التي تقوم بذلك بشكل تلقائي وبدافع من نفسها والحق أنها: (تُحدِّثُ أَخْبارَهَا * بِأَنَّ ربَّكَ أَوْحى لَهَا} [الزلزلة: ٤، ٥](٣).

استلزام المجاز العقلي للحقيقة العقلية:

وفي التوصل إلى الفاعل الحقيقي لكل فعل تم إسناده إلى غير ما حقه أن يسند له يشير الخطيب إلى أن كل مجاز عقلي **واجب أن يكون له فاعل في التقدير، إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقة، لما يشعر بذلك تعريفُه**، إذ قولهم في المجاز العقلي إنه (إسناد الفعل إلى ملابس له غير ما هو له بتأول)، مُفصح عن أن التجوز في الإسناد آت على خلاف الأصل، وأن الأصل في الإسناد أن يحكم بالمسند على المسند إليه الحقيقي، وأن يكون المسند مسندًا إلى ما حقه أن يسند له، إذ لابد للخبر من مبتدأ يحكم عليه بالخبر ولابد للفعل من فاعل يصدر عنه هذا الفعل أو يتصف به، فإن أسند الخبر أو الفعل إلى غير ما حقه أن يسندا له كان ذلك خروجًا عن الأصل، بل وأحوج الأمر - إضافة لهذا - إلى تحديد علاقة تربط ما بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي، وعلى ضوء التحديد لنوع هذه العلاقة تكون صحة الإسناد إلى هذا الغير.

بيد أن **ذلك قد يكون ظاهرًا كما في قوله تعالى: {فَمَا ربِحتْ تِجارَتُهُمْ} [البقرة: ١٦]، إذ المعنى فيه فما ربحوا في تجارتهم**، فثمة تعلق واضح بين (ربح) والتجارة باعتبار أن التجارة مفعول يقع عليه الربح، والتجوز فيما أصله: (فما ربح المشترون في تجارتهم) قد تم بإسناد الربح المنفي إلى التجارة لمّا كانت التجارة سبب الربح، فهو من باب الإسناد إلى السبب والرابح في الحقيقة أربابها، وإنما كان الفاعل الحقيقي هنا ظاهرًا لما تعارف عليه أهل اللغة واعتادوه من أنهم إذا قصدوا الاستعمال الحقيقي أضافوا الربح للتُّجار، لا للتجارة(٤) .. **كما تقول – فيما هو واضح في ظهور الفاعل الحقيقي – أصل الحكم في (أنبت الربيع البقل): (أنبت الله البقل وقت الربيع)، وفي (شفى الطبيب المريض): (شفى الله المريض عند علاج الطبيب)** .. ونظير ذلك في وضوح الفاعل وفي سهولة الوصول إليه قول الفرزدق:

---

(١) وسبب السبب: سبب، فهو من الإسناد للسبب بواسطة، على ما ذكره ابن يعقوب في المواهب والدسوقي في الحاشية .. ينظر شروح التلخيص ٢٥٢/١.

(٢) فما في الآية كناية عن شدة هذا اليوم وكثرة الهموم فيه والأحزان، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن وتراكمها وتكاثرها، أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة على ما أفاده السعد ولا تنافي بين الكناية والمجاز العقلي.

(٣) وبرأيي: أن الإشكالية حول قضية المجاز وروده في القرآن ليس هو المجاز العقلي كما يصوره جمهور البلاغيين، وإنما هو: ما ذكرنا من الجدل الحاصل من إنكار وتأويل الصفات بلا قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي لألفاظ الصفات، وهو أمر متعلق بالمجاز اللغوي ومن ثم كان حقه أن يذكر هنالك.

(٤) ينظر مواهب الفتاح وحاشية الدسوقي ٢٥٩/١ من الشروح.

يحمى إذا اختُرطَ السُّيُوفُ نسَاءَنا * ضَربٌ تَطير له السَّواعدِ أرْعلُ(١)

يريد: أن الضرب - حمية للعرض - يطير له سواعد المضروب ويُقَطَّع لحمه فيدعه مدلى كما تتدلى الأغصان المتهدلة .. فقد جرى الاستعمال بإسناد الفعل (يحمي) إلى فاعله الحقيقي (ضرْبٌ)، والتقدير: (نحمي نساءنا بضرب شديد أرعل)، وساعدَ على سهولة الوصول في البيت إلى الفاعل الحقيقي وأكسب المجاز فيه بهاء: روعةُ تقديم الشرط والمجيئ به معترضًا بين الفعل (يحمي) وفاعله، وكذا بناء فعل الشرط للمجهول الدال على السرعة المتناهية في سل السيوف والاندفاع المنقطع النظير في رفعها، فقد مهد كل هذا لتحقيق هدف الشاعر في بيان ما لأولئك المتحدث عنهم من حمية يُحسدون عليها ومن غيرة على نسائهم يحمدون لأجلها، بل وهيأ العبارة للمجاز العقلي فدقّ ولطف ووقع في النفس موقعه.

وقد يكون الفاعل في الإسناد المجازي **خفيا لا يظهر إلا بعد روية وتأمل، نظرًا لكثرة الإسناد إلى الفاعل المجازي دون الحقيقي، كما في قولك: (سرتني رؤيتُك) أي سرني الله وقت رؤيتك(٢)**، لأن الرؤية لا تتصف حقيقة بجعل المتكلم موصوفًا بالسرور، وإنما الذي يتصف بذلك الجعل: هو الله تعالى، فالإسناد إليه هو الحقيقة(٣) .. **وكما في قولك: (أقدمني بلدَك حقٌّ لي على فلان) أي أقدمتني نفسي بلدَك لأجل حق لي على فلان، أي قدمتُ لذلك(٤)، وقولك: (محبتُك جاءت بي إليك) أي جاءت بي نفسي إليك لمحبتك، أي جئتُك لمحبتك، وإنما قلنا أن الحكم فيهما مجاز لأن الفعلين فيهما مسندان إلى الداعي، والداعي لا يكون فاعلًا، ونظيرُ ما سبق قولُ الشاعر:**

وصَيَّرني هَـواكَ وَبي * لحيْـني يضـرَبُ المثَلُ(٥)

أي وصيرني الله لهواك هالكًا، وحالي - وأنا مضرب المثل لهلاكي - هذه، أي أهلكني الله ابتلاء بسبب هواك .. وقول أبي نواس:

يزِيـدُكَ وجهـه حُسْنًا * إذا مـا زِدتـه نَظرًا(٦)

أي يزيدك الله حسنًا في وجهه لما أودعه من دقائق الجمال متى تأملْتَ(٧)، لأن وجهه مستودع المحاسن ظاهرة وباطنة، فالوجه لا يتصف بجعل المتكلم موصوفًا بإدراك الحسن الزائد حتى يكون الإسناد إليه مجازًا، وإنما يتصف بذلك الجعلِ: الله تعالى فالإسناد إليه هو الحقيقة.

ويبدو من نص الخطيب السالف الذكر: التعريض بالشيخ عبد القاهر، فيما ادعاه الخطيب ت ٧٣٩ عليه - تبعًا للرازي ت ٦٠٦ والسكاكي ت ٦٢٦ - من أنه لا يجِب أن يكون للفعل في المجاز العقلي فاعل يكون الإسناد له حقيقة، "فبيَّن أن له حقيقة خفيت على الشيخ، وهي: ما بيّن من أن الإسناد في الأصل لله تعالى .

والحق أن هذا الرد يتجه فيما لو كان مراد الشيخ: أن ثمّة أفعالًا لا يتصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلًا، وليس ذلك مراده، بل مراده: أن نحو (أقدمني حق لي على فلان) و(سرتني رؤيتك) و(يزيدك وجهه حسنًا)، لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الإقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدية، ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال إسنادها لما يحق أن يتصف بها، لأنها لكونها اعتبارية أُلغي عرفا استعمالها لموصوفها الذي تعتبر به ولو صح أن لها موصوفًا، لأن

---

(١) اختُرط: استلت، وأرعل: من رعل النبات إذا تهدلت أعضاؤه.

(٢) يريد أنه من الإسناد إلى الظرف المجازي، ويمكن جعله كلاحقه من الإسناد بملابسة السبب باعتبار أن الرؤية سبب السرور.

(٣) هذا إذا أريد منه السرور عند الرؤية كما قلنا، أما إذا أريد منه أن الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة .. كذا في حاشية عبد الحكيم ١٣٣، وحاشية الدسوقي، وينظر معهما مواهب الفتاح بالشروح ٢٦٠/١.

(٤) فالإقدام ليس له فاعل حقيقي يكون الإسناد له حقيقة، ولا يصلح أن يكون (الحق) فاعلًا له، بخلاف: (قدمت بلدك لأجل حق لي على فلان) لأن القدوم أمر موجود فلابد له من موجِد ..ينظر حاشية الدسوقي ٢٣٣/١

(٥) هو كما في الأغاني: لأبي عبد الله محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وقيل أنه لابن البواب، والحين في الأصل: الهلاك، استعير لما وصل إليه من سوء الحال في هواه.

(٦) هو الحسن بن هانئ من قصيدة يدعو فيها إلى التعشق بالغلمان.

(٧) ينظر الإيضاح مع البغية ١/ ٥١، ٥٢ ومع شروح التلخيص ٢٥٩/١ – ٢٦٢ كما ينظر أسرار البلاغة ص٢٩٦، ٢٩٧.

الغرض من ذلك التركيب، ما وُجد خارجًا من القدوم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة، فصار هذا التركيب في إسناده كالمجاز الذى لم تستعمل له حقيقة"(١) .

وهذا ما ترجم له السعد في المختصر بقوله عن اعتراض الخطيب: "وفي ظني أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ"(٢)، ذلك أن عبد القاهر لم ينكر أن يكون لكل فعل في المجاز العقلي فاعلًا يكون الإسناد له حقيقة وإنما قصد بعبارته خفاء ذلك الفاعل في مثل (القدوم والسرور والزيادة والصيرورة)، لأن مثل هذه الأفعال وإن صح أن لها فاعلًا يحق أن يتصف به، إلا أنه لكونه لم يُؤلف في كلام العرب ولم يجرِ على ألسنتهم ولم يقصد في الاستعمال العرفي لديهم لعدم تعلق الغرض به .. خفي ولم يُدرك إلا على سبيل التخييل وبشيء من التأمل.

وهاك ما ذكره الشيخ عبد القاهر ليتأكد لك صدق ما ذهب إليه السعد ويثبت لك يقين ما ظنَّه، يقول رحمه الله: "اعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير، إذا أنت نقلت الفعل إليه عُدت به إلى الحقيقة .. ألا ترى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك: (أقدمني بلدَك حقٌّ لي على إنسان) فاعلًا سوى الحق، وكذلك لا تستطيع في قوله: (وصيرني هواك وبي * لحيني يضرب المثل)، وقوله: (يزيدك وجهه حسنا * إذا ما زدته نظرا)، أن تزعم أن لـ (صيّرني) فاعلًا قد نقل عنه الفعل فجُعل (للهوى) كما فُعل ذلك في: {فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ} و(يحمي نساءَنا ضرْبٌ)، ولا تستطيع كذلك أن تقدر لـ (يزيد) في قوله: (يزيدك وجهه) فاعلا غير (الوجه)، فالاعتبار إذن بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجودًا في الكلام على حقيقتة، معنى ذلك أن (القدوم) في قولك (أقدمني بلدك حق لي على إنسان) موجود على الحقيقة، وكذلك (الصيرورة) في قوله: (وصيَّرني هواك)، و(الزيادة) في قوله: (يزيدك وجهه) موجودتان على الحقيقة، وإذا كان معنى اللفظ موجودًا على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسِه، وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ كان لا محالة في الحكم"(٣).

المجاز العقلي عند السكاكي استعارة مكنية:

هذا وقد **أنكر السكاكي وجود المجاز العقلي في الكلام، وقال: الذي عندي، نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع - في قولنا: (أنبت الربيع البقل) - استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي(٤) بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبني الاستعارة .. وجعْل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة**.

فمبنى كلام السكاكي فيما ذهب إليه: على تحقيق معنى المبالغة في التشبيه بجعل المشبه من جنس المشبه به وإطلاق لفظ المشبه وإرادة المشبه به، وتحصل الكناية عن ذلك باللوازم المسمى إطلاقها استعارة تخييلية(٥)، وبذا يكون قد شبه الربيع - في المثال المذكور - بالفاعل الحقيقي وهو الله تعالى في تعلق الفعل بكل منهما، ثم حذف المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه وهو الإنبات، وإثبات الإنبات للربيع، استعارة تخييلية وهي قرينة المكنية .

وكذا **جعْل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو - في قولنا: (هزم الأمير الجند) - استعارة بالكناية عن الجند الهازم، وجعْل نسبة الهزْم إليه قرينة للاستعارة**، فيكون قد شبّه الأمير - باعتباره سببا آمرًا - في إيقاع الهزيمة بجند العدو، بالجيش وادعى أنه واحد من جنسه، ثم أفرد الأمير بالذكر مريدًا به الجيش وحذف

---

(١) مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي ٢٦١/١ – ٢٦٣ من الشروح بتصرف، وينظر نهاية الإيجاز للرازي ص٥٢، ٥٣، ومفتاح العلوم للسكاكي ص١٦٨.

(٢) مختصر السعد ٢٦٣/١ من الشروح.

(٣) دلائل الإعجاز تحقيق شاكر ص٢٩٦، ٢٩٧.

(٤) وهو: الله، وإنما لم يصرح به ليبتعد عن سوء الأدب في التشبيه، وقد كان السكاكي - مع تحفظنا الشديد على كل ما فاه به بهذا الصدد - في غنى عن ذلك المذهب الذي يحوج إلى هذا التكلف.

(٥) ينظر مواهب الفتاح ٢٦٤/١من الشروح.

المشبه به ورمز للمحذوف بشيء من لوازمه وهو هزم جند العدو على سبيل الاستعارة بالكناية، ونسبة الهزم إليه تخييل وهو قرينة المكنية .

ومثله في (شفى الطبيب المريض): حيث شبّه الطبيب بالفاعل الحقيقي في تعلق الفعل بكل منهما، ثم - لعلاقة المشابهة - أفرد الطبيب بالذكر وحذف المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه وهو الشفاء، فنسبة الشفاء الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي، إليه تخييل وهو قرينة الاستعارة المكنية .. وعلى هذا: القياس، الذي "حاصله أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي"(١).

وبهذا أخرج السكاكي المجاز العقلي من التجوز في الإسناد ومن علم المعاني كلية، وجعله تجوزًا في مفردات اللغة ومندرجًا تحت علم البيان، ودافعه إلى هذا على حد قول الدسوقي(٢) "تقليل الانتشار وتقريب الضبط لاعتبارات البلغاء، باحتمال أمثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية"(٣)، وممن وافقه في إنكار المجاز العقلي ابن الحاجب(٤) وعدّه يحيى بن حمزةالعلوي(٥) من المجازات المركبة(٦).

والحق أن الرغبة في تقليل الأقسام وتقريب الضبط وإن كان أمرا مطلوبًا، إلا أنه لا ينبغي أن يكون بتجاهل الخصوصيات والفروق الدقيقة بين طرق الكلام المختلفة .. ودقة الفصحى وذوقها الرفيع تقضيان بأن ثمة فرقًا بين التجوز في الجملة والتجوز في مفرداتها، إذ الأول تكفي فيه الملابسة بين الفعل وفاعله المجازي، أو بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي في تعلق الفعل بكل منهما، بينا الثاني قائم على علاقة المشابهة التى لا تكفي فيها الملابسة، وإنما تتحقق بين طرفين يشتركان في صفة هي أخص صفات المشبه به، وقد جرى العرف على أن يشبه به من أجلها وتعورف كونها أصلا فيه كالمضاء في السيف والحُسن في البدر والشجاعة في الأسد .. فلكل من نوعي المجاز إذن طريقه المختلف عن الآخر ومقامه الذي يقتضيه، ومواضعه التي تناسبه ولا يصلح فيها غيره.

ومما يُذكر للخطيب في هذا الصدد، رَدُّهُ رأي السكاكي قائلا: **وفيما ذهب إليه نظر!؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى: {فَهُوَ فِي عِيْشَةٍ راضِيةٍ} [القارعة: ٧] صاحب العيشة لا العيشة**، إذ يقتضي كلامه عدم اختصاص المجاز العقلي بإسناد الفعل أو معناه لمرفوعه: أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي، باعتبار أن حاصل الاستعارة بالكناية تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي والادعاء بأنه فرد من أفراده، ثم إفراد المجازي بالذكر مرادًا به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي إليه، ولا شك أن هذا يستلزم أن يكون المراد بالعيشة باعتبارها الفاعل المجاري صاحبها وهو الفاعل الحقيقي، وهذا لا يصح، إذ لا معنى لقولنا: فهو صاحب عيشة راض صاحبها، لما فيه من ظرفية الشيء في نفسه.

ويستلزم كلام السكاكي كذلك: أن يكون المراد **بـ (ماء) في قوله: {خُلق منْ مَاءٍ دَافِقٍ} [الطارق: ٦]، فاعل الدفق لا المنيّ**، وهذا لا يصح لذات السبب فـ "ضمير (دافق) يعود إلى ماء فيلزم أن يكونا بمعنى واحد، ووجه بطلان اللازم: ما فيه من إثبات خلق الإنسان من نفسه"(٧) .

---

(١) مختصر السعد١/٢٦٦من الشروح.

(٢) حاشية الدسوقي١/٢٦٤ من الشروح وينظر المفتاح ص٢١٩.

(٣) ولنفس هذه الرغبة أنكر أيضًا الاستعارة التبعية وأدخلها في المكنية، ويرِد عليه أن ما أقدم عليه ليس أولى من العكس.

(٤) غير أن السكاكي جعله مجازًا لغويًا في (الربيع) بينا جعله ابن الحاجب في (أنبت).

(٥) وأداه هذا لأن يحمل نحو (أنبت الربيع البقل) على أنه تمثيل يورد ليتصور معناه، وينتقل الذهن منه إلى إنبات الله تعالى، فلا مجاز عنده في الإسناد ولا في طرفيه، وممن قال بذلك فخر الدين الرازي، وذهب سيبويه إلى أنه من التوسع في الكلام فيُحتاج فيه إلى التأويل فقط، كما يؤول (نام ليلي) بأنه على تقدير: نمت في ليلي .. فجملة المذاهب في ذلك خمسة أقربها إلى أسلوب اللغة جعل التجوز في الإسناد على نحو ما ذهب الخطيب وهو مذهب عبد القاهر إمام هذا الفن وجمهور البلاغيين، لأنه لا تكلف فيه كغيره من المذاهب كذا في البغية ١/٧٠ وعروس الأفراح ١/ ٢٧٢من الشروح.

(٦) الطراز للعلوي١/٧٥، ٧٦.

(٧) الإيضاح ص١٠٨ والبغية ١/ ٥٣ وينظر شروح التلخيص ١/ ٢٦٦، ٢٦٧.

كما يستلزم ما قاله: **أن لا تصح الإضافة في كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي، نحو قولهم: (فلان نهاره صائم وليله قائم)، لأن المراد بالنهار على هذا فلانٌ نفسُه وإضافة الشيء إلى نفسه لا تصح، وألاّ يكون الأمر بالبناء في قوله: {يا هَامَانُ ابنِ لِي صرْحًا} [غافر: ٣٦]، وبالإيقاد على الطين في قوله: {فَأَوْقِدْ لِي يَا هامَانُ عَلَى الطِّينِ} [القصص: ٣٨]، لهامان مع أن النداء له والخطاب معه، بل يكون للعملة الذين شُبّه بهم، وأن يتوقف جواز التركيب – في نحو قولهم: (أنبت الربيع البقل) و(شفى الطبيب المريض) و(سرتني رؤيتك) وغيره مما يكون الفاعل الحقيقي فيه هو الله – على الإذن الشرعي؛ لأن أسماء الله توقيفية، واللازم باطل لأن مثل هذه التراكيب صحيحة شائعة ذائعة عند القائلين بأن أسماء الله توقيفية وغيرهم، سُمِع من الشارع أو لم يُسمع، واللوازم كلها منتفية فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم.**

ثم ما ذكره منقوض بنحو قولهم: (فلان نهاره صائم) و(ليله قائم) و(يومه ساكت) ونحوذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي(١) مع المجازي، فإن الإسناد فيه مجاز ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان لأن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة ويوجب حمله على التشبيه، ولهذا عدّ نحو قولهم (رأيت بفلان أسدًا) و(لقيني منه أسد) تشبيهًا لا استعارة كما صرح بذلك السكاكي في كتابه(٢).

ومبنى هذه الاعتراضات - كما أورد السعد(٣) -: على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة؛ وليس كذلك، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا: (مخالب المنية نشبت بفلان) هو السبع حقيقة، والسكاكي مصرح بذلك أيضًا في كتابه(٤).

وتطبيق ذلك على ماذكرنا: أنه شبه الربيع في قولنا (أنبت الربيع البقل) بالفاعل المختار، وادعى أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان أحدهما: متعارف عليه وهو المولى، والآخر: غير متعارف، ثم ذكر اسم المشبه مرادًا به المشبه به ادعاء .. كما شبه الفاعل المجازي في قوله: {فَهُوَ فِي عِيْشَةٍ راضِيَةٍ} وهو العيشة، بالفاعل الحقيقي وهو صاحب العيشة وادعى أنه فرد من أفراده ثم ذكر لفظ المشبه مرادًا به المشبه به ادعاء وهو العيشة بمعنى التعيش فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه، وكذا نقول في (نهاره صائم) شبه النهار بالصائم وادعى أنه فرد من أفراده ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مرادًا به المشبه به ادعاء، وحينئذ فلم يلزم إضافة الشيء إلى نفسه(٥) .

وهذا جوابه: أن إسناد ما هو من لوازم المشبه به – كالإنبات في نحو (أنبت الربيع البقل) – لذلك المشبه، إسناد للشيء لغير ما هو له، إذ من حق الإنبات أن يسند للفاعل الحقيقي وإسناده إلى غير ما هو له مجاز عقلي .. وعلي ذلك فإن السكاكي أيًا ما كان الأمر مضطر إلى القول بالمجاز العقلي لوقوعه فيما فرّ منه.

والحاصل أنه إن أريد بالمسند إليه في أمثلة المجاز العقلي الفاعل الحقيقي لزمه ما ذكر الخطيب، وإن أريد به الفاعل الادعائي لزمه القول بالمجاز العقلي؛ وهو - على حد ما ذكر الدسوقي- إشكال صعب لا محيص عنه(٦).

---

(١) وهو الضمير في (نهاره) و(ليله) و(يومه) لأن المراد به الشخص وهو مشبه به والضمير في صائم وقائم هو الفاعل المجازي وهو المشبه.

(٢) ينظر الإيضاح ص١٠٨ والبغية ص٥٣ ومختصر السعد ٢٦٨/١ -٢٧٢ ومواهب الفتاح ١/ ٢٦٩وأسرار البلاغة ص٤٠٩ والإشارات للجرجاني ص٢٩.

(٣) ولم يرتضه الخطيب كما جاء في حاشية الدسوقي٢٧١/١من الشروح.

(٤) ينظر مفتاح العلوم للسكاكي ص٢١٩ ومختصر السعد ٢٧٠/١ والمطول له ص٢٠٩.

(٥) ينظر حاشية الدسوقي٢٧٠/١ وعروس الأفراح ١/ ٢٦٦من الشروح.

(٦) ينظر حاشية الدسوقي ٢٧٠/١.

بلاغة المجاز العقلي ومزاياه ودقة مسلكه:

"وهذا الضرب من المجاز - على حِدّته - كنز من كنوز البلاغة، ومادة الشاعر المفلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان والاتساع في طرق البيان ولأنْ يجيء بالكلام مطبوعا مصنوعًا ويضعه بعيدَ المَرام قريبًا من الأفهام .. ولا يغرَّنك من أمره أنك الرجل يقول: (أتى بي الشوقُ إلى لقائك) و(سار بي الحنينُ إلى رؤيتك) و(أقدمني بلدَك حقٌّ لي على إنسان)، وأشباه ذلك مما تجده لسعته وشهرته يجري مجرى الحقيقة التى لا يُشْكل أمرها، فليس هو كذلك أبدًا، بل يَدِقّ ويلطُف حتى يمتنع مثله إلا على الشاعر المفلق والكاتب البليغ وحتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها والنادرة تأنق لها"(١) .. تلك هي شهادة إمام البلاغة لهذا الضرب الذي يعد بحق طريق من طرق التوسع وفن رفيع من فنون القول في لغتنا لغة الفصحى.

وإنا لواجدون روعة المجاز العقلي في: عدول المتكلم بهذا الأسلوب عن الإسناد الحقيقي ونسبة الفعل إلى غير ما حقه أن يسند له، وكيف فخُم به المعنى واتسع أمامك حتى لتخال بذلك أن الفعل وقع من غير فاعله أو على غير مفعوله، وهذا التخييل في حد ذاته متعة يشعر بها صاحب الذوق الرفيع .. ناهيك عما يصاحب هذا التخييل من تخير للعلاقة التي تجلي المعنى وتصوره أكمل تصوير.

ولك أن تتَأمَّل هذا عندما تقرأ لشيخ البلاغة قوله: "واعلم أن الذي ذكرت لك في المجاز هناك - يعني في اللفظ يطلق ويراد به غير ظاهره للكناية أو المجاز والاستعارة(٢) - من أن من شأنه أن يفخُمَ عليه المعنى وتحدُثَ فيه النباهة، قائم لك مثله هاهنا، فليس يَشْتبِه على عاقل أن ليس حال المعنى وموقعُه في قوله: (فنام ليلي وتجلى همي) كحاله وموقعه إذا أنت تركت المجاز وقلت: (فنمتُ في ليلي وتجلى همي) .
ومن الذي يخفى عليه مكان العلُو وموضع المزية وصورة الفرقان بين قوله تعالى: {فَمَا ربِحتْ تِجارَتُهُمْ} [البقرة: ١٦] وبين أن يقال: فما ربحوا في تجارتهم؟ .. وإن أردت أن تزداد للأمر تبيُّنًا فانظر إلى قول الفرزدق:

يحمي اذا اختُرِطَ السُّيوفُ نسَاءَنا * ضربٌ تطير له السواعدُ أرْعَلُ

وإلى رونقه ومائه وإلى ما عليه من الطلاوة، ثم ارجع إلى الذي هو الحقيقة وقل: (نحمي إذا اختُرط السيوف نساءنا بضرب تطير له السواعد أرعل)، ثم اسبُرْ حالك، هل ترى مما كنت تراه شيئًا؟"(٣) .. وقوله فيما نقله عنه صاحب الإيضاح: **واعلم أن من سبب اللطف أن ليس كل شيء يصلح لأن يتعاطى فيه هذا المجاز الحكمي بسهولة، بل تجدك في كثير من الأمر، وأنت تحتاج إلى أن تهيئ الشيء وتصلحه، بشيء تتوخاه من النظم كقول من يصف جملًا:**

تجوب لهُ الظَّلمَاءَ عينٌ كأنها * زُجَاجةُ شَرْبٍ غيرُ مَلأى ولا صِفْرِ(٤)

يريد: أنه يهتدي بنور عينه في الظلماء ويمكِّنه بها أن يخرقها ويمضي فيها، ولولاها لكانت الظلماء كالسد والحاجز الذي لا يجد شيئًا يَفْرجُه به ويجعل لنفسه فيه سبيلًا، فلولا أنه قال: (تجوب له) فعلّق (له) بـ (تجوب) لما صلحت (العين) لأن يسند (تجوب) إليها، ولما تبين جهة التجوز في جعل (الجوْب) فعلًا للعين كما ينبغي، لأنه لم يكن حينئذ في الكلام دليل على أن اهتداءَ صاحبها في الظلماء ومُضيَّه فيها بنورها(٥)، وكذلك لو قال: (تجوب له الظلماء عينه) لم يكن له هذا الموقع ولاضطرب عليه معناه وانقطع السلك من حيث كان يعيبه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به(٦).

---

(١) دلائل الإعجاز ص٢٩٥.
(٢) السابق ص٦٦وما بعدها.
(٣) السابق ص٢٩٤، ٢٩٥.
(٤) الشَّرب جمع شارب، والصِّفر: الخالية، أسند الفعل (تجوب) إلى (العين) باعتبارها آلة الإبصار، والوجه في تقييد الزجاجة بكونها غير ملأى ولا صفر: أن العين إنما تشبهُها في هذه الحالة.
(٥) يريد أن تنكيرها هو الذي هيأ له وصفها به.
(٦) دلائل الإعجاز ص٢٩٨، ٢٩٩ والإيضاح مع البغية ١/ ٥٠، ٥١بتصرف.

كما لك أن تتأمل ما أضفاه المجاز العقلي من تخييل فخُم به المعنى قول كثيّر:

أخذْنا بِأطْـرافِ الأحَاديث بينَنا * وسالتْ بِأعْنَـاقِ المطى الأبَاطِحُ

وما أفاده إسناد السيل إلى الأباطح من إثارة للمشاعر والأحاسيس ومن تحريك للعاطفة وإيقاظ للوجدان، فقد أظهر صورة الأباطح - التى هى مكان السير - وهي تسير سيرًا حثيثًا في غاية السرعة، وكيف كانت سرعتها في لين وسلاسة حتى كأنها - على حد قول عبد القاهر(١) - سيولًا وقعت في تلك الأباطح فجرت بها، وأعلى من قدر المجاز هنا: تعليقه (بأعناق المطيّ) بـ (سالت) إذ إن السرعة والبطء في الإبل يظهران عادة في حركة أعناقها، وحقيقة الإسناد كما تعلم: سارت الإبل في الأباطح، ولو أنه عبر بهذا التعبير لانطفأ وهج البيت ولضاع جماله.

ولا يخفى عليك ما يفيده التجوز - إلى جانب ما به من مزية إثارة الخيال - من مبالغة، وتأمل معي تلك المبالغة فيما هو شبيه بما سبق من قول الشاعر:

ملكنا فكان العفوُ منـا سجيَّة * فلما مَلكْتمْ سَـال بِالدم أبطحُ

لتري كيف صور إسنادُ الفعل (سال) إلى (أبطح)، كثرةَ الدماء وغزارة ما أريق منها من جراء الحكم الظالم، وكيف أفرغ الشاعر ما في نفسه، بالتهويل والتبشيع حتى تمكّن من أن يُقنع المخاطب بفظاعة الظلم ليعمل هو من ثمّ على مقاومته لو تكرر .

ولقد مر بنا ما أفاده نحو قولنا: (رضيت عيشة فلان) من مبالغة في كثرة الرضا وطغيانه ومجاوزته كل حدّ، حتى إنه لكثرته تجاوز ما يُعقل الى ما لا يعقل وغمر الفاعل الحقيقي وتعداه إلى المفعول فصار هو أيضا قريرالعين راضيًا، وإذا ما كانت العيشة قد رضيت فما حال من يعيش في الرضا؟، وما أفاده قولنا (جرى النهر) من مبالغة في تدفق مياهه وقوة انصبابه وشدة اندفاعه حتى لتخال أن للماء ماء يدفعه ويدفقه بشدة بالغة، وما أفاده قولنا: (قام ليله وصام نهاره) من مبالغة في كثرة وقوع ذلك من العابد حتى إن القيام والصيام جاوزاه – على الرغم من أنه الفاعل الحقيقي لهما - إلى الليل والنهار.

وإن التجوز في الإسناد ليفيد إلى جانب ما ذكرنا: تأكيد الحكم وإثباته، لأنه إن صح أن يقع الفعل فيه على سبيل التجوز والادعاء من الفاعل المجازي وهو فرع، فإن صدوره من الفاعل الأصلي له أو الحقيقي يكون متأكَّدًا، الأمر الذي يعني أن التجوز في الإسناد هو من قبيل إثبات الحكم بالدليل، ومعلوم أن الدعوى المشفوعة بالبيّنة أكبر وأقوى من الدعوة التى لا تدعمها حجة ولا يقوِّى من شأنها برهان.

كما أنه طريق من طرق الإيجاز والاختصار لأن المتكلم يَعرِ ضُ به ومن خلاله المعنى بأقل ما يمكن من العبارات، ويظهر ذلك عندما تختصر عبارة (شفى الله المريض بسبب الطبيب الماهر في صنعته) فتقول: (شفي الطبيب المريض)، بل إنك لتستشعر إلى جانب ذلك ما أفادته العبارة الثانية من مبالغة واستشراف تفوقت بها على مثيلتها.

والمجاز العقلي إلى جانب ماذكرنا يسهم بشكل مباشر في توسيع اللغة وفي تقوية بنيتها، وذلك لما يحتويه أسلوبه من تفنن في القول وتلوين في العبارة .. وفي المجاز العقلي - إلى جانب ما سبق - إخضاع للكلام حسبما يريد قائله حتى إنه لَيكون أحيانًا طريقًا وسبيلًا له للخروج مما قد يعرِض له أو يعرِّضه هو ويوقعه في الحرج وكثيرًا ما وجد البلغاء في هذا الأسلوب ما يحقق لهم ذلك المقصد ومن هذا قولهم: (فلان قتله جهله وقضى عليه غروره)، يريدون به: تبرئة القاتل من جريمة قتله أو تخفيف التهمة عنه، وعزو ذلك إلى تكبر القتيل مثلًا وصلفه وعجرفته.

---

(١) دلائل الإعجاز تحقيق شاكر ص٧٤.

والأمر بهذا وحتى يكون للمجاز أثره في النفس وتأثيره على الآخرين، يحتاج من البليغ أن يهيئ - للتفوه به - العبارة، ويمهد له السبيل ويتوخى لأجله النظم على حد عبارتي عبد القاهر السالفتي الذكر .
وهكذا نرى أنفسنا أمام ضرب من ضروب الكلام شاع أمره في لغة العرب وفي أصدق الحديث وخير الهدى وأجود الكلام، ضربٌ يضفي على الجمل ظلالها وإيحاءاتها ويشيَها بخُلعة من الجمال والبهاء والروعة والصفاء، الأمر الذي يعنى أنه لا غنى عنه للمتحدثين بالفصحى والمتذوقين للغتها، إذ بهذا وبنحوه تتميز عن قريناتها من اللغات الأخرى وتتفوق على نظيراتها مما قدر الله للناس أن يجعله لهم آية(١).

****

أسئلة وتمرينات عن المقدمة والفصل الأول

السؤال الأول:

أ: من العيوب المخلة بفصاحة الكلام (التعقيد) اذكر نوعيه، ووضح مع التمثيل المراد بكلٍّ، ثم اذكر العيوب المخلة بالفصاحة فيما يأتي:

إن تلق يومًا على علاته هرما * تلق السماحة منه والندى خلقا
وازور من كان له زائرًا * وعافٍ عافى العرف عرفانه

ب: علام استشهد الخطيب القزويني بما يلي:

جاء شقيق عارضًا رمحه * إن بني عمك فيهم رماح
وتحيي له المالَ الصوارمُ والقنا * ويقتلُ ما تحيي التبسّمَ والجَدَا

السؤال الثاني:

أ: من العيوب المخلة بالفصاحة: (تنافر الحروف) و(تنافر الكلمات) .. عرفهما، واذكر مع التمثيل الفرق بينهما، والمرجع في تفاديهما؟.

ب: اذكر مع الشرح والتمثيل ماذا يعني البلاغيون بمصطلحات: (الفصاحة) (الإسناد الخبري) (لازم الفائدة) (الخبر الطلبي) (الحقيقة العقلية) (إخراج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر).

السؤال الثالث:

أ: وضح على ضوء ما درست المقصود بـ (أضرب الخبر)، وبين مع التمثيل المراد بكلٍّ منها.

ب: عرف (المجاز العقلي)، مبينًا الفرق بينه وبين المجاز اللغوي وذاكرًا موطنه وعلاقته فيما يأتي:

قول الله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَةَ اللّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ} [إبراهيم: ٢٨]، {إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجعلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَستَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَستَحْيِي نِسَاءهُمْ} [القصص: ٤] .

وقول الشاعر

والهمُّ يختَرِمُ الجسيمَ نحافةً * ويشيب ناصِيةَ الصبيِّ ويُهْرِمُ
هي الأمُورُ كمَا شاهدْتها دُولٌ * من سرَّه زمَنٌ سَاءتْهُ أزمَانُا

السؤال الرابع:

أ: ما المراد بـ (البلاغة) لغة واصطلاحًا، اشرح بالتفصيل والتقصي علاقتها بالفصاحة.

ب: حدد العيب الذي أخل بالفصاحة فيما يلي:

---

(١) إشارة لقوله تعالى: (ومن آياته خلْقُ السَّموات والأرْضِ واختلافُ ألسنَتكم وألوَانِكُمْ) [الروم: ٢٢].

فلا يبرمُ الأمرُ الذي هو حَالِلٌ * ولا يحْلَل الأمر الذي هو يُبرمُ
فلم يُضِرْها والحمْد لله شَيءٌ * وانثنت نحوَ عَزْفِ نَفْسٍ ذَهُولِ
فكلُّكُمُ أتى مَأتى أبِيهِ * فكلُّ فِعالِ كلُّكُمُ عُجاب

السؤال الخامس:

أ: عرف (علم المعاني)، مبينًا وجه انحصاره في الأبواب التي اندرجت تحته.

ب: ذكر البلاغيون إبان حديثهم عن (المجاز العقلي)، أنه لابد له من قرينة يعول عليها، فما هو المجاز العقلي وماذا يعنون بهذه القرينة .. مع التمثيل لما تذكر.

جـ: تقول: (شفى الطبيب المريض) و(أنبت الربيع الزهر)، فتكون العبارتان من قبيل المجاز العقلي، ويقولهما غيرُك فتكونان من قبيل الحقيقة .. وضح بالشرح كيف يتأتى ذلك.

السؤال السادس:

أ: من الأمور المخلة بالفصاحة: (مخالفة القياس اللغوي) و(ضعف التأليف)، اذكر مع التمثيل تعريفهما والفرق بينهما.

ب: الأصل في الخبر أن يلقى لأحد غرضين أساسيين، اذكرهما .. واذكر اثنين آخرين لما يفهم من الأغراض من سياقات الكلام وقرائن الأحوال .. ممثلًا لكلٍّ بمثال.

السؤال السابع:

أ: درست أن (البلاغة) في اصطلاح البلاغيين تعني: (مطابقة الكلام لمقتضى الحال)، اشرح ذلك مع التمثيل، مبينًا ما يعنيه قولهم: (الحال) (مقتضى الحال) (مطابقة الكلام لمقتضى الحال).

ب: اختر الإجابة الصحيحة مما بين الأقواس فيما يلي:

١-قال تعالى: {قَالوا ربُّنَا يعلم إنَّا إِليكُمْ لَمُرْسَلُونَ} [يس: ١٦]، الغرض من تصعيد التأكيد: (زيادة التقرير والإيضاح - زيادة المخاطبين في الإنكار)

٢-قال الشاعر:

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا * ألا يجاورنا إلاك ديار

في البيت عيب سببه: (مخالفة القياس- التعقيد المعنوي - ضعف التأليف - كثرة التكرار - الكراهة في السمع).

السؤال الثامن:

أ: ما الفرق بين القياس اللغوي والقياس الصرفي؟، وأيهما تخل مخالفته بالفصاحة؟

ب: ما وجه من جعل الحقيقة والمجاز العقليين من علم المعاني؟، وما وجه من جعلهما من علم البيان؟، وهل لهذا الخلاف من ثمرة تعود على الدرس البلاغي؟، اكشف عن ذلك باختصار مبينًا الحقيقة والمجاز العقليين في الآي:

{وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسولَهُ يدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ} [النساء: ١٣]، {وهُوَ الَّذِي يرْسِلُ الرِّياحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سحَابًا ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزلْنَا بِهِ الْمَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ} [الأعراف: ٥٧]، {هُوَ الَّذِي جعلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فيهِ وَالنَّهارَ مُبْصِرًا} [يونس: ٦٧)، {وَاللّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا} [النحل: ٦٥].

****

الفصل الثانى
أحـوال المسنـد إليـه

أول ما يطلق مصطلح (المسند إليه) لدى البلاغيين، ينصرف الذهن إلى (المحكوم عليه) في جملة الإسناد أو (المخبر عنه)، ويشمل ذلك بطبيعة الحال المبتدأ وما في معناه في الجملة الاسمية، كما يشمل الفاعل وما ينوب منابه في الجملة الفعلية، فقولك: (زيد مجتهد) أو (يجتهد زيد)، حكم منك بالاجتهاد على (زيد) الذي يمثل في الجملين المسند إليه، فهو المتصف بمعنى الاجتهاد، والمخبر عنه والمحكوم عليه بهذا الوصف .

كما يراد بقولهم (أحوال المسند إليه): (الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه)(١) يعتريه الحذف والذكر والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير .. إلى غير ذلك من الأشياء التي تَعْرِض له ويقتضيها المقام ويصير بها الكلام مطابقًا لمقتضى الحال .. وإليك هذه الأحوال مقرونة بما ذكره البلاغيون من أسرار وأغراض:

١-مبحث في: حذف وذكر المسند إليه

أولًا: حذف المسند إليه(٢)

والمسند إليه باعتباره ركنًا في الجملة الأصل فيه أن يذكر، فقد اشترطوا لحذفه شرطين:

أولهما: وجود قرينة تدل عليه.

وثانيهما: أن يكون ذلك لمرجح يقتضي الحذف أي لسر ونكتة بلاغية .. قد تكون:

١-**مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر** يعني: ظاهر الحال من إغناء القرينة عنه، بأن تكون ثمَّة قرينة دالةٌ على المحذوف، وإلا فذكره ليس عبثًا في الحقيقة والواقع، لكونه ركنًا في الجملة لا تتم ولا يحسن السكوت عليها إلا به، وإنما يتحقق غرضا الاختصار والاحتراز عن العبث، في عموم الحذف.

٢-وقد يضاف إليهما **ضيق المقام** بسبب مرض أو ألم أو ضجر أو حزن كما في قول الشاعر:

قَالَ لي كَيف أنتَ قُلتُ عَلِيلُ * سَهرٌ دَائِمٌ وَحُزنٌ طَوِيلُ

أو بسبب ضرورة شعرية كما في قوله:

سأشْكُرُ عَمْرًا إنْ تَراخَتْ مَنِيَّتي * أيادِيَ لم تُمْنَن وإنْ هي جَلَّت

فَتىً غَيرُ محْجوب الغنى عَنْ صَديقِهِ * ولا مظْهرُ الشَّكْوى إذَا النَّعْلُ زَلَّتِ(٣)

إذ لو قال: (هو فتى) أو (هو غيرُ محجوب الغنى) لاختل الوزن .. أو خوف فوات مقصود، كقول من ينادي مستغيثًا خشية أن تفوت فرصة الإنقاذ: (حريق) أو (غريق) .. أو بسبب تعجب كما في قوله تعالى عن إبراهيم الخليل وقد حضرته الملائكة: { فَأَوْجسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ * فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ} [الذاريات: ٢٨، ٢٩] .

وذلك فيما تقديره: (أنا عليلُ)، (حالي سهرٌ دائمٌ)، (حالي حزنٌ طويلٌ)، (هذا حريق أو غريقٌ)، (أنا عجوزٌ أنا عقيمٌ، فأني لي بالولد والحال أني كذلك وبعلي شيخٌ كبير؟).

---

(١) يعني: من أجل كونه كذلك، لا من حيث كونه حقيقية أو مجازًا فإنهما عارضان له من حيث الوضع، ولا من حيث كونه كليًا أو جزئيًا فإنهما عارضان له من حيث كونه لفظًا، ولا من حيث كونه جوهرا أو عرضًا فإنهما عارضان له من حيث ذاته، ولا من حيث كونه ثلاثيا أو رباعيًا مثلًا فإن ذلك عارض له من حيث عدد حروفه .. كذا في حاشية الدسوقي ١/ ٢٧٣

(٢) قُدم الكلام عن الحذف لأن سائر الأحوال متفرعة على ذكره، كما أن الحذف يعني: عدم الإتيان بالشيء وحدوثه وهما يسبقان وجوده .. ينظر الشروح ١/ ٢٧٣

(٣) هما لأبي الأسود الدؤلي يمدح عمرو بن سعيد بن العاصي، وقيل: إنهما لعبد الله بن الزبير يمدح عمرو بن عثمان بن عفان، وقيل غير ذلك في نسبتهما .. وأيادي: جمع أيدي بمعني النعم، وهي بدل اشتمال من عمرو، وقوله: لم تمنن، أي: لم تقطع ولم يُمَن بها، وقوله: إذا النعل زلت: كناية عن وقوع الشدائد والمحن بالشاعر

٣-وقد يتأتى الحذف لغرض **تخييل أن في تركه تعويلًا على شهادة العقل** - عن طريق القرينة الدالة على المحذوف - **وفي ذكره تعويلًا على شهادة اللفظ** وشتان ما بينهما، كون الأولى بدون واسطة فهي أقوى، بينا الثانية بتوسط اللفظ الذي قد يعتريه ما يجعل دلالته غير قطعية كاشتراك أو مجاز أو إضمار أو معارض عقلي .. إلخ.

ولك أن تستشعر هذا المعنى من خلال الأمثلة السالفة الذكر، أو قولك لمخاطبك وقد أسْدَيت إليه معروفًا: (وجزاك) ردًا على قوله لك: (جزاك الله خيرًا)، وأيضًا من خلال قول الإمام عبد القاهر من أن باب الحذف، هو: "باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن" .

وبعد أن ذكر - رحمه الله - من الشواهد في مقامات المدح والفخر والهجاء والرثاء ما يؤكد ذلك ويظهر مزية وفضل حذف المسند إليه عن ذكره، جعل يُطلعك على قيمة الحذف وتناسي المحذوف وأن من التكلف تقديره، ذلك "أنك ترى نصْبةَ الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ أو تباعده عن وهمك، وتجتهد ألا يدور في خلدك ولا يعرض لخاطرك، وتُرك كأنك تتوقاه توقي الشيء يكره مكانه والثقيل يخشى هجومه .. وترى النفس كيف تتفادى من إظهار المحذوف، وكيف تأنس إلى إضماره .. وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به"(١).

الأمر الذي يعني أن إثارة وتحريك خيال المخاطب وأحاسيسه ليُدرِك من العبارة ما أضمر منها، هو في حد ذاته هدف ومقصدٌ عادةً ما يعمد إليه البليغ أو الشاعر المفلق.

٤-ومن أغراض حذف المسند إليه أيضًا: **اختبار تنبه السامع عند القرينة، أو مقدار تنبهه**، ومثالهما: أن يزورك رجلان سبقت لك لأحدهما صحبة، فتقول لمن معك: (ففيه) تريد: الصاحب ففيه .. أو يزورك رجلان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول لمن معك: (جدير بالإحسان)، تريد: الأقدم صحبة جدير بالإحسان، والفرق بينهما ظهور القرائن في الأول منهما وخفاؤها في الثاني.

٥-ويحذف المسند إليه أيضًا: **لإيهام أن في تركه تطهيرا له عن لسانك أو تطهيرًا للسانك عنه**، أو بتعبير آخر: صون ذكره عن اللسان بقصد تمجيده وتعظيمه والإشادة به، أو صون اللسان عن أن يرد عليه بقصد تحقيره والحط من شأنه .. ومن الأول **قوله:**

أضاءتْ لهم أحْسَابهم وَوجوهُهُمْ * دُجى اللَّيلِ حتى نَظَّم الجَزْعَ ثاقبُهْ
نجـومُ سماء كُلَّمَا انقَضَ كوكَبٌ * بَدَا كوكَبٌ تَـأوِي إليه كـواكِبُهْ(٢)

وذلك فيما تقديره: هم نجوم سماء .. وكقولك: (خاتم الأنبياء ومقرر الشرائع وموضح الدليل، فيجب اتباعه)، فيما تقديره: رسول الله ﷺ خاتم الأنبياء، وهو مقرر الشرائع، وهو موضح الدليل .. ومن الثاني: **قول بعض العرب في ابن عم موسر سأله فمنعه وقال: كم أعطيتك مالي وأنت تنفقه فيما لا يعنيك، والله لا أعطيتك، فتركه حتى اجتمع القوم في ناديهم وهو فيهم، فشكاه إلى قومه وذمّه، فوثب إليه ابن عمه فلطمه، فأنشأ يقول:**

سريعٌ إلى ابن العَمِّ يلطِمُ خده * وليس إلى داعي النَّدى بسريعِ
حريص على الدنيا مُضِيعٌ لدينه * وليس لما في بيته بِمُضيعِ(٣)

---

(١) دلائل الإعجاز ت شاكر ص١٥١، ١٥٢

(٢) هما للقيط بن زرارة في قرابة له من طيئ، والجِزع: خرز فيه بياض وسواد، وثاقبه: ناظمه فهو ينظم الخرز على ضوء وجوههم، وانقض: أي سقط، يريد: إذا مات كبير منهم قام آخر .. قيل: هما أمدح ما قيل في الجاهلية.

(٣) هما للأقيشر الأسدي، والندى: الكرم .. ولك أن تستشعر في هذا ما قبله من أبيات، مدى انفعال الشاعر وامتلاء نفسه بجملة المعاني التي تفيض بها نفسه مدحًا أو ذمًا

وعليه قولك: (موسوسٌ وساعٍ إلى الفساد فيما يضر ولا ينفع) .. والتقدير: هو سريعٌ، هو حريصٌ، هو مضيعٌ لدينه، الشيطانُ موسوسٌ وهو ساعٍ في الفساد.

٦-أو **ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست إليه حاجة** أو بعبارة أخرى: لتأتي الإنكار عند الحاجة، كقولك: (فاجرٌ ظالمٌ) عند قيام القرينة على أن مرادك: فلان من الناس، ليتأتى لك أن تقول: ما أردتُه بل أردت غيره.

٧-أو **لأن الخبر لا يصلح إلا له: حقيقة كما في قوله تعالى: {عالمُ الغَيبِ وَالشَّهادَةِ الكَبِيْرُ المتَعَالُ} [الرعد: ٩] وقولك: (خالقٌ لما يشاء) .. وعليه قوله تعالى** - عن المنافقين -: **{صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ} [البقرة: ١٨]، وقوله** - عن الهاوية التي يهوى إليها من خفَّت موازينه عياذًا بالله من ذلك -: **{وَما أَدْراكَ مَا هِيَه * نَارٌ حامِيَةٌ} [القارعة: ١٠، ١١]** وذلك فيما تقديره: (الله عالم .. الله خالق كل شيء .. المنافقون صم .. الحطمة نار حامية .

أو ادعاء كما في قولك: (وهابُ الألوف مقيمُ العدل) تريد: (السلطان)، فتحذفه مدعيًا تعيُّنَه وأن أحدًا غيره لا يتصف بذلك، ويصح أن تحمل عليه أبيات أبي الأسود ولقيط، على ما أفاده بعضهم.

٨- أو التعجيل بالمسرة: كقولك: (انظر؛ دينار) تريد: (هذا دينار) .. أو المساءة: كقولك لمن تريد إساءته لإهماله: (راسب) فيما تقديره: (أنت راسب).

٩-أو المحافظة على وزن أو سجع، كقولهم: (من طابت سريرته حُمدت سيرته) فيما تقديره: حمد الناس سيرته.

١٠-أو اتباع الاستعمال الوارد عن العرب كما في قولهم لمن لا يحسن الرمي: (رمية من غير رام)، وقولهم لمن عُرف عنه حسن التقاضي لما تَعَقّد من الأمور: (قضية ولا أبا الحسن لها)، وقولهم عمن اعتيد منه شيء معين وتطبع به: (شنشنة أعرفها من أخزم)([1])، والمعنى: هي رمية، وتلك قضية، وهذه شنشنة.

١١-وقريب منه: ما اقتضت قواعد اللغة تركه في نظائره: من نحو ما يعرف بـ (النعت المقطوع إلى الرفع)، بقصد إنشاء المدح: كما في قولهم: (الحمد للهِ، الكريمُ) بالضم على تقدير: هو الكريمُ، أو الذم: كما في: (أعوذ بالله من الشيطانِ، الرجيمُ) أي: هو الرجيمُ، أو الترحم كما في: (اللهم ارحم عبدَك، المسكينُ) فيما تقديره: أنا المسكينُ، إذ لا يصار لذلك إلا لغرض بلاغي.

١٢-وقد يكون الغرض من الحذف: الخوف من المسند إليه كما تقول: (ضُرب فلانٌ) تخشى على نفسك من ذكره صراحة، فتنيب منابه المفعول.

١٣-أو الخوف عليه كما في قول الشاعر:

نبئتُ أنَّ أبا قَابُوسَ أوْعدَني * وَلا فرار عَلى زَأرٍ من الأسَدِ

١٤-أو احتقاره كما في قول الشاعر:

لَئن كُنت قَد بُلغت عَني خِيَانَةً * لمُبلغك الواشِي أغَش وَأكذَبُ

١٥-أو الجهل به كقولك: (بُني هذا المسجد في عام كذا) إذا لم تعلم من بناه.

---

(١) هي شطر بيت من بيتين قالهما والد (أخزم)، وكان أخزم عاق لأبيه فلما مات تواثب أولاده على جدهم وأوسعوه ضربًا حتى أدموه، يفعلون به ما كان يفعله فيه أبوهم، فأنشد يقول:

إن بني أضرجوني بالدم * من يلق آساد الرجال يُكلم

ومن يكن ردءً له يُقدم * شنشنة أعرفها من أخزم

فذهب الشطر الأخير مثلًا

١٦-أو العلم به كقول الشاعر:

سُبِقْنَا إلى الدُّنيا فَلو عَاش أهْلُهَا * مُنعْنَا بها مِن جِيئةٍ وذُهوبِ

فيما تقديره: سَبقَنا غيرنا ومَنعَنا غيرُنا .

١٧-وحين يكون ظاهرا ظهورا بينًا واضحًا كما في قوله تعالى: {فَلَوْلَا إِذا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ} [الواقعة: ٨٣]، وقوله: {كَلَّا إِذا بلَغت التَّرَاقِيَ} [القيامة: ٢٦]، والمراد: الروح، وكقوله تعالى: حكاية عن سليمان عليه السلام: {إِنِّي أَحببتُ حُبَّ الخَيْرِ عَنْ ذكْرِ ربِّي حتى تَوَارتْ بِالْحجَابِ} [ص: ٣٢] يعني: الشمس، فحذف المسند إليه وهو هنا الفاعل، لقوة ووضوح الدلالة عليه .

١٨-وفيما كان الغرض منه: الوقوف فقط على إيقاع الفعل على المفعول دون أن يكون ثمة ضرورة لمعرفة الفاعل الصادر عنه ذلك الفعل، مثل قول القائل: "(قُتل الخارجي) لعدم الاعتناء بشأن قاتله وإنما المقصود: معرفة أنه قُتل ليؤمن من شره، على ما أفاده السعد في المطول .

إلى غير ذلك من الأسرار والدواعي التي - بمعونة السياق وقرائن الأحوال - يقتضي المقام حذف المسند إليه لأجل تحقيقها.

****

ثانيًا: ذكر المسند إليه

هذا، وقد يؤثر البليغ ذكر المسند إليه **لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول** عن هذا الأصل، **إلى الحذف**؛ لعدم وجود قرينة ولا غرض بلاغي للحذف .. وقد يؤثر ذكره مع وجود قرينة دالة عليه لو حذفه، فيكون ذلك لأجل علة بلاغية يروم من خلال كلامه تحقيقها، من نحو:

١-**الاحتياط لضعف التعويل على القرينة** وعدم الاعتماد عليها لخفائها، كما تقول مثلًا: (من حضر؟ ومَن سافر؟)، فيقال: (الذي حضر زيد والذي سافر عمرو)، ولا يقال: (زيد وعمرو)، إذ في ذلك ما فيه من التعمية وعدم معرفة من الذي حضر ومن الذي سافر .. ومن نحو:

٢-**التنبيه على غباوة السامع** للإشعار بأنه لا يفهم حتى عند ظهور القرينة، كقولك لمن يسألك: مَن حضر؟، فتقول: (الذي حضر زيد)، بذكر المسند إليه (الذي حضر) مرة ثانية على الرغم من دلالة السؤال عليه، تُعَرِّضُ به كونه من المفترض ألا يجهل أن ثمة حاضر حل عليهما وأنه زيد .. ومن نحو:

٣-**زيادة الإيضاح والتقرير**، أي زيادة انكشافه بقصد تثبيته في ذهن المخاطب، لأن المتكلمَ - بذكره المسند إليه أوّلًا - حصّل الإيضاح والتقرير، فإذا ما عمد وذكره ثانية، تبين أنه يروم من وراء تكراره: الزيادة في الإيضاح، وخذ في ذلك مثلًا قول الله تعالى: {أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [البقرة: ٥]، فإنك تجد من خلال تكرار الإشارة مزيد إيضاح وإبراز لمكانة هؤلاء المؤمنين الذين مرت أوصافهم وأيقنوا بالدار الآخرة وما فيها من جزاء، فاستحقوا بذلك المكانة اللائقة بهم عند الله تعالى، ونظير ذلك في القرآن كثير .. وأنت إذا تأملتَ قول عمرو بن كلثوم:

وَقد عَلم القَبائلُ مِن مَعَـدٍّ * إذَا قُببٌ بأبطُحِـــهَا بُنينـَا

بأنّا المُنعِمون إذَا قَــدَرنا * وأنّا المُهْلِكُونَ إذا ابتُلينـَا

وأنّا العُاصِمُون إذَا أُطعنَا * وأنّا الغارِمَونَ إذَا عُصِينَا

وأنّا الحاكِمُونَ بما أَرَدْنـا * وأنّا النّازِلُونَ بحيثُ شِينَا

وأنّا التَارِكُونَ إذَا سَخِطنـَا * وأنّا الآخِذُون إذَا رَضِينَا

وجدتَه كرّر ذكر المسند إليه المتمثل في الضمير (نا) الواقع في محل نصب اسم (إن)، وذلك بغرض إبراز المعاني التي افتخر بها والتي قد علمتها القبائل من معد، ناهيك عما صحب ذلك من نون مشددة كان لها أثرها في حمل نغمات الشاعر الموسيقية ومساعدته في نقل أحاسيسه، ومفاخر قومه التي حلا له أن يتغنى بها من بين سائر القبائل.

ومما جاء على شاكلة ذلك من زيادة التقرير والإيضاح غير أنه في مقام الرثاء: قول الخنساء في أخيها صخر:

وإن صخرًا لكافينا وسيدنا * وإن صخرًا إذا نشتوا لنحار

٤-ويُذكر المسند إليه ويكون الغرض من ذكره: **إظهار تعظيمه أو إهانته كما في بعض الأسامي أو الألقاب المحمودة أو المذمومة**، فتقول مثلا: (أمير البلاد حلَّ بالمكان)، وتقول: (اللئيم غادره) جوابًا لمن سأل عنهما.

٥-ويُذكر ويكون الغرض منه أحيانًا **التبرك بذكره**، كقولك لمن سألك (هل النبي ﷺ قال هذا القول؟): (النبي قال هذا القول)، وقولك لمن سألك (هل الله يرضى بهذا؟): (نعم، الله يرضاه).

٦-أو **استلذاذه** وذلك في مقام المعشوقات والمحسوسات كقول الشاعر:

ألا ليت لُبْنى لم تَكُنْ لي خُلّةً * ولم تلقَني لُبْنى ولم أدْرِ مَا هِيَا

فكرر ذكرها فاعلًا لـ (تلقني) بعد أن ذكرها قبلُ اسمًا لـ (ليت)، إظهارًا منه لحبها وإعلانًا عن تعلق قلبه بها، فالناس - حتى العبَّاد منهم- عادة ما يكثرون من ذكر من تعلقت به قلوبهم ولا يكفون عن ترطيب ألسنتهم بذكره، وللناس فيما يعشقون مذاهب.

٧-كما يُذكر المسند إليه ويكون الغرض من ذكره: **بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: {هِيَ عَصايَ}** في سؤال الله له: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى} [طه: ١٧]، وكان يكفي موسى عليه السلام أن يقول (عصا) لأن السؤال عن جنس ما معه، ولكن ولأجل ما ذُكر، **زاد على الجواب** فأضاف العصا إلى نفسه، ونص على المسند إليه بطريق الضمير على الرغم من أنه مدلول عليه في السؤال، وطفق يعدد مزاياها قائلًا: {أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى} [طه: ١٨]، وكأنه كان يأمل في أن يسأله ربه ثانية، وما هي تلك المآرب الأخرى؟، وقيل: إنما سأله ليريه في العصا عجائب وخوارق لم يكن موسى عالمًا بتفاصيلها، وإنما يجمل بسط الكلام في موضع يكون إصغاء السامع شرفًا وكمالًا للمتكلم، ولذا يكثر في مقامات المدح والفخر والرثاء حيث تعدد المناقب وسرد الفضائل والإكثار من ذكرهما.

٨-ومن أغراض ذكر المسند إليه وقد أفاده السكاكي وانتصر له السعد في المطول: تخصيص العام بمعين من غير إفادة القصر، **كقولك: (زيد جاء، وعمرو ذاهب، وخالد في الدار)، وقوله:**

اللهُ أنْجَحُ ما طَلبتَ بِهِ * والبِرُّ خَيرُ حقيبةِ الرَّحْلِ(١)

وقول أبي ذؤيب الهزلي:

والنَّفْسُ راغِبةٌ إذا رَغَّبتَها * وإذَا تُرَدُّ إلى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

فالخبر فيما سبق عامٌّ يصلح لكل مسند إليه، وقد أريد له هنا أن يخصص لمعين من غير أن يكون مقصورًا عليه .. وإن أخذ الخطيب على السكاكي أن ذلك وحده لا يقتضي ذكر المسند إليه، لعدم وجود قرينة أو غرض بلاغي في حال حذفه يُعتد به، وعليه فقد وجب ذكره وإلا فلابد أن ينضم إليه غرض آخر يرجح الذكر على الحذف.

---

(١) هو لامرئ القيس، ومراده بالحقيبة: ما يوضع فيه الزاد ونحوه، وبالرحل: الرحيل

٩-ومن أغراض ذكر المسند إليه: التسجيل على السامع وذلك حين يقع منه الإنكار لما لا ينبغي تجاهله لكونه إنكارًا في غير موضعه، ومضرب المثل في هذا: ما كان من أمر هشام بن عبد الملك حين أنكر معرفته بـ (علي بن الحسين بن علي) الملقب بـ (زين العابدين)، وقد رأى هشام بن عبد الملك التفافَ الناس حوله، فما كان منه إلا قال: من هذا؟، فوجدها الفرزدق فرصة سانحة لينفس عما في نفسه تجاه بني أمية وقد كان يميل إلى التشيع، وكان جوابه:

هَــذَا ابنُ خَيرِ عِبَــاد اللهِ كُلِّــهِمُ * هذا التقي النقي الطاهـر العَلَمُ
هَذا الذِي تعرِفُ البطْحَاءُ وَطأتَـهُ * وَالبيتُ يعرِفُهُ والحِـلُّ والحرَمُ
هَــذا ابنُ فاطِمةٍ إنْ كُنتَ جَاهِلَـهُ * بجَـدِّهِ أنْبيَــاءُ الله قَـدْ خُتِـمُوا
وَليس قَولُكَ: مَنْ هَذا؟ بِضَـائرِهِ * العربُ تعْرِفُ مَن أنْكرتَ والعجَمُ

فقد كرر الفرزدق المسند إليه - وهو هنا اسم الإشارة - أربع مرات على الرغم من وجود ما يفيده ويدل عليه، تسجيلًا على المخاطب، حتى تراه لم يعتد بإنكاره وأتت أبياته خالية من التوكيد تنبيهًا إلى كونه من الوضوح والظهور بمكان، وأنه ممن لا ينبغي لأحد تجاهله.

١٠-ومن أغراض ذكر المسند إليه كذلك: التهويل والتخويف، كما في قول القائل: (أمير المؤمنين يأمرك بكذا).

١١-وإظهار التعجب منه كقولك: (عمرو يقاوم الأسد!).

١٢-والاستشهاد على قضية بقصد تعينه، كأن يقال لشاهد على واقعة: (هل باع زيد هذه السلعة بكذا؟)، فيقول الشاهد: (نعم، باع زيد السلعة بكذا)، فيكرر المسند إليه (زيد) رغم وجود ما يدل عليه في الكلام .. إلى غير ذلك مما يتعلق به غرض المتكلم البليغ ويقتضيه المقام.

٢-مبحث في: تعريف المسند إليه وتنكيره

أولًا: تعريف المسند إليه

وأما تعريفه - على العموم - **فلتكون الفائدة أتم**، ذلك أن الأصل في المحكوم عليه أن يكون معيَّنًا، لكون الحكم أو لازمه على المجهول لا يفيد إفادة تامة، وكمال التعيين: بالتعريف، ومن هنا كان تمام الفائدة غرضًا عامًا لتعريف المسند إليه أيًا كانت طريقة التعريف، **وكلما تحقق الحكم وازداد المسند إليه بُعدًا عن الاحتمالية، بأن تعين أو تخصص، كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، والعكس؛ وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا: (شيء ما موجود)، وفي قولنا: (فلان ابن فلان يحفظ القرآن)**، فإنك واجد أن النكرة وإن تخصصت بالوصف (ما) إلا أنها ليست في قوة تخصيص المعرفة كون تخصيصها المسند إليه: وضعي، بخلاف تخصيص النكرة، على ما أوضحه السعد في المطول .. ثم إن لكل نوع بعد ذلك من أنواع التعريف الستة - الضمير، العلمية، الإشارة، الموصول، أل، الإضافة لواحد مما سبق - نكات وأسرار .. ولنبدأ بأعرف المعارف بعد الله تعالى، وهو الضمير.

أ: أغراض التعريف بالإضمار:

معلوم أن التعريف بالضمير يكون بطريق التكلم أو الخطاب أو الغيبة، **فإن كان .. المقام مقام تكلم**، بأن كان غرض البليغ الفخر ونحو ذلك مما كان القصد منه الاعتداد بالنفس، **كقول بشار:**

أنَا المُرعَّثُ لا أخْفَى عَلى أحدٍ * ذَرَّتْ بيَ الشَّمْسُ للقَاصي وَلِلدَّاني(١)

فإنه يُعبر عنه بضمير التكلم .. **وإن كان المقام مقام خطاب** من نحو عتاب مثلًا **كقول أمامة الخثعمية:**

(١) المرعّث: المقرّط، لُقِّب به لقِرط كان يعلقه في أذنه وهو صغير، ومعنى قوله: ذرَّت: طلعت، وهو كناية عن شهرته، فهو يصف نفسه بأنه ذائع الصيت لا يخفى على أحد

وأنتَ الذِي أَخْلفتَنِي مَا وَعَدْتَنِي * وَأشْمتَّ بِي مَن كان فيكَ يلومُ
وأبرزتَنِي للنــاس ثم ترَكْتَنِي * لهم غَرضًا أُرْمَى وَأنتَ سَلِيمُ(١)

عُبر عنه بضمير الخطاب .. **وإن كان المقام مقام غَيبة**، كان التعبير به، وهو إنما يقتضيه المقام حين يتحقق شرطه فيكون للمسند إليه مرجع سابق له يرجع إليه لفظًا: تحقيقًا أو تقديرًا، أو معنى: لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال، يعني: **لكون المسند إليه مذكورًا أو في حكم المذكور لقرينة** .

ومما عاد فيه الضمير المسند إليه على المذكور تحقيقًا، قولك: (زيد يضرب)، و(جاء زيد وهو يضحك)، ومنه قول الشاعر:

مِنَ البيضِ الوُجوه بَنِي سنانٍ * لـو انـكَ تسْتَضِيءُ بهِمُ أضَـاءوا
هُم حلَّوا من الشَّرفِ المُعَلَّى * وَمن حسب العشيرةِ حَيثُ شَاءوا(٢)

فإن لضمير الجمع (هُمُ) المسند إليه، مرجع سابق تمثل في قوله: (بني سنان)، ومن ثم ناسب ألا يسميهم مرة ثانية وإلا عُد ذلك عبثًا .. ومما عاد فيه ضمير المسند إليه تقديرًا قولهم: (في داره زيد)، فـ (زيد) مبتدأ ورتبته التقدم، وعليه فالمرجع متقدم تقديرًا وهو ملفوظ، ونظيره قولهم: (نعمَ رُجَلًا زيدٌ) على القول بجعل المخصوص بالمدح أو الذم في باب (نعم وبئس) مبتدأ والجملةَ قبله خبرًا مقدمًا، إذ مرجع الضمير المقدر في (نعم) والحال كذلك، هو: المخصوص بالمدح وهو (زيد) وهو أيضًا ملفوظ.

ومما عاد فيه ضمير المسند إليه معنىً لدلالة لفظ من جنسه عليه فكان في حكم المذكور، **قوله تعالى: {اعْدِلُوا هُو أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} [المائدة: ٨]**، ونظيره قوله: {وإِنْ قِيلَ لكمُ ارجعوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ} [النور: ٢٨]، فإن التقدير: (اعدلوا، هو **أي: العدل**)، (فارجعوا، هو أي: الرجوع) .. ومما وضح فيه عود الضمير على مرجعه السابق معنىً لقرينة حالية دل عليه سياق الكلام، **قوله تعالى: (وَلِأَبَوَيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) [النساء: ١١]، أي: (ولأبوي الميت)**، وكذا قوله: {حتَّى تَوَارتْ بِالحجَابِ} [ص: ٣٢]، إذ من المتضح بالبداهة أن الضمير في آية النساء عائد على: (المتوفَى)، وفي آية صعائد على (الشمس) .. وهكذا.

وأصل ضمير الخطاب سواء كان لواحد أو لأكثر **أن يكون لمعين** لأن حقيقته تقتضي ذلك، كما في مخاطبة رب العالمين: {إِيَّاكَ نعبُد وَإِيَّاكَ نسْتَعِينُ} [الفاتحة: ٥]، وقوله عن موسى وهارون عليهما السلام: (فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبعانِّ سبِيل الَّذِين لَا يَعْلَمُونَ} [يونس: ٨٩]، وقوله على لسان إبراهيم في زجره قومه لعبادتهم الأصنام: {لقَدْ كنتم أَنْتُم وَآباؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [الأنبياء: ٥٤].

وقد يترك هذا الأصل، فيوجه الخطاب إلى غير معين ويأتي على خلاف مقتضى الظاهر ليفيد بمعونة السياق: العموم، فأنت مثلًا عند قولك: **(فلان لئيم إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك)، لا تريد بـ (تاء الخطاب) في قولك: (أكرمت وأحسنتَ) مخاطَبًا بعينه، بل تريد: (إن أكرم أهان أو أُحسن إليه أساء)، فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم** وبيان أن **سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد** .

---

(١) البيتان لأمامة الخثعمية تخاطب ابن الدمينة وقد كان يتغزل بها في شعره ثم تزوجها، وكان من رده عليها قبلُ أيضًا في مقام العتاب، قوله:
وأنت التي قطعتِ قلبي حزازة * وفرقتِ قَرحَ القلب فهو كليم
وأنت التي كلفتِني دلج السرى * وجون القطا بالجهلتين جثوم
وأنتِ التي أحفظت قومي فكلهم * بعيد الرضا داني الصدود كظيم

(٢) هما للقاسم بن حنبل المري في زفر بن أبي هاشم بن مسعود، وبياض الوجوه: كناية عن السيادة والشرف، وبَنِي: على تقدير مفعول لفعل محذوف والمعنى: اذكر، أو على القطع، أو بدل من (البيض).

وهذا اللون من الخطاب **في القرآن** وأشعار العرب **كثير**، ونذكر من ذلك قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ فَقَالُواْ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} [الأنعام: ٢٧]، **وقوله: {وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ} [السجدة: ١٢]**، وقوله: {ولَو ترَى إِذْ فُزِعُوا فلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ} [سبأ: ٥١]، وقوله: {وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ} [الشورى: ٤٤].

فقد **أُخرِج ذلك** وكل ما جاء على شاكلته **في صورة الخطاب، لمَّا أريد به العموم وقُصد منه تفظيع حال أهل الشرك والضلال؛ وأنها تناهت في الظهور لأهل المحشر بحيث لا تختص بها رؤية راءٍ، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب** .. وتقرأ في تحقيق ذات الغرض من أشعار العرب - مع اختلاف السياقات -:

إذا أنت أكرَمتَ الكَرِيم مَلَكْتَهُ * وَإن أنتَ أكـــرَمتَ اللئيمَ تمرَّدَا
إذَا أنت لم تعرِف لنَفْسِكَ حَقَّها * هوانًا بها كَانَتْ عَلى النَّاسِ أهْوَنا
إذَا مَـا كُنـــتَ ذَا قلْبٍ قَنُـــوعٍ * فَأنتَ وَمَالـــكِ الدُّنيـــَا سَـــوَاءُ

إذ ليس الخطاب في هذا وما شابهه مراد به معين، وإنما أريد به عموم الخطاب وشموله لكل من يتأتى أو يصلح له الخطاب بقصد النصح والإرشاد(١)

ب- أغراض تعريف المسند إليه بالعلمية:

ويعرَّفُ المسند إليه بالعلمية - سواء بمسماه أو بلقبه المشعر بالمدح أو الذم أو كنيته المبدوءة بأب أو أم - لأغراض بلاغية منها:

١ **إحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء، باسم مختص به**، ليَخرُج ضمير الغائب في نحو: (زيد جاء) فإن فاعل (جاء) أُحضر بعينه لكن للمرة الثانية، وليخرج كذلك سائر المعارف .. ومثال ما تحقق فيه الغرض: **قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ} [الإخلاص: ١]** إذا اعتُبر أن لفظ الجلالة مبتدأ ثانيا لا خبرًا عن الضمير.

والوجه في تعريف المسند إليه بالاسم الأعظم مراعاة مقتضى الحال، حيث إن المقام هنا مقامُ رد على المشركين، وبيانٌ لصحيح الدين والاعتقاد وأن غيره تعالى لا يُقصدُ للحوائج، بل ولا يملك لنفسه فضلًا عن أن يملك لغيره نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياةً ولا نشورًا، وذِكرُ المسند إليه بلفظ الجلالة أعون على ترسيخ هذه المعاني في الأذهان .

ونظيره قوله تعالى: {اللهُ الَّذِي رفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغيْرِ عَمَدٍ ترَوْنَهَا} [الرعد: ٢]، وقوله: {اللهُ يَعلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى وما تغِيضُ الأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ} [الرعد: ٨] وأشباهه مما يريد تعالى من عباده أن يخصوه به من معاني العظمة وصفات الكمال والجمال والجلال .. ومن ذلك **قول الشاعر:**

أبُو مَالـكٍ قَاصِـرٌ فَقْـرَهُ * عَلى نَفْسـه وَمُشِيـعٌ غِنَـاهُ(٢)

وقوله:

اللهُ يعْلمُ مَـا تَرَكتُ قِتالَهم * حتى عَلَوا فَرسي بأشْقَرَ مُزْبِدِ(٣)

فالتعريف بالعلمية أكسب المعنى في البيتين استحضارًا لمدلول المسند إليه في ذهن المخاطب ابتداءً، وشخّصه وكأنه يُرى عيانًا، وميّزه بحيث لا يلتبس بغيره.

---

(١) ينظر الإيضاح ١/ ٦٢، ٦٣ والشروح ١/ ٢٩١

(٢) هو لمالك بن عويمر في رثاء أبيه، يريد مدحه بمكرمتين من مكارم الأخلاق: عفة النفس وسخاء العطاء، فهو عندما يضيق به الحال لا يسأل أحدًا من الناس، وعندما يغنيه الله من فضله يشيع غناه بين الخلق

(٣) هو للحارث بن هشام في الاعتذار عن فراره وعدم نصرة أخيه أبي جهل يوم بدر، وإنما قصد بقوله: الكشف عن حقيقة ما جرى وأنه لم يفر إلا عندما طفق لون الدم المُزبد والآخذ في الحمرة والصفرة، يعلو فرسه بما ينبئ بأنه هو الآخر هالك لا محالة

٢-ومن الأغراض التي يعرف لأجلها المسند إليه بالعَلَم: القصد إلى **تعظيمه أو إهانته، كما في الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة**، فتقول مادحا ومخاطبًا أصدقاء لك: (أبو المعالي حضر وأبو الخير سافر)، (ظهر علينا السعدُ)، وتقول في الذم: (أبو جهل ذهب عنا)، (لقيَنا حنظلةُ وأنفُ الناقة)([1]).

٣-وقد يقصدُ البليغُ من وراء ذلك: تعظيم أو تحقير المسند إليه غير المخاطب، كونه يمت للمخاطب بصلة، كما تقول: (أبو الفضل صديقك)، و(أبو جهل رفيقك)، إشارة لما تربطه بالمخاطب من علاقة محمودة أو مذمومة، إذ كل قرين بالمقارن يقتدي.

٤-وقد يكمن سرُّ تعريف المسند إليه بالعلمية في: **التكنية عن معنى يصلح العَلم له**، كما يقال: (جاء حاتم) ويراد به لازمه، والمعنى: جاء الجواد لا الشخص المسمى بحاتم، **ومما ورد صالحًا للكناية من غير باب المسند إليه، قوله تعالى: {تبَّتْ يدَا أَبِي لَهبٍ وَتَبَّ} [المسد: ١]، أي جهنمي**؛ وتقول أنت عن كافر: (أبو لهب فعل كذا) كناية عن معنى يصلح العَلم له، ذلك أن (أبا لهب) بحسب الأصل، مركب إضافي معناه: ملابس اللهب أي النار، كما أن معنى: أبو الخير وأبو الشر وأبو الفضل وأبو الحرب ملابس ذلك، ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهب أن يكون جهنميًا أي من أهل جهنم، فأطلق أبو لهب فيما سبق وأريد لازمه، وهو كونه جهنميًا([2]).

وبذا يظهر الفرق بين هذا الغرض والذي قبله وأن ما هنالك مجرد الإشعار بالذم، وأما ما هنا فيراد به المعنى اللازم وتناسى العلمية.

٥-وقد يعرّف المسند إليه بالعلمية بغرض **استلذاذه**، كقول مجنون ليلى:

بِالله يا ظَبيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لنَا * لَيْلاي منْكُنّ أمْ ليلَى منَ البَشَرِ

والأصل في مثل هذا أن يقال: (أم مِنَ البشَر)، وإنما آثر ما جرى على لسانه، للتلذذ بذكر اسم صاحبته.

٦-**أو التبرك به**: كما تقول: (الله ربنا ومحمد نبينا) إذا تقدم لهما ذكر في الكلام، فيكون إعادتك لهما من باب التبرك والتيمن.

٧-وقد يعرّف المسند إليه بالعلمية بغرض التفاؤل أو التطير: فتقول: (سعد في دارك)، و(السفاح في دار صديقك).

٨-أو بغرض التسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار فيما بعد، كما يقول القاضي لرجل أمام خِصمه: (هل أقرَّ الخصم لك بكذا؟)، فيقول الرجل: (نعم، أقر الخصم لي بكذا).

٩-أو بغرض التنبيه على غباوته، كما لو قال لك عمرو: (هل زيد فعل كذا؟)، فتقول له: (نعم، زيد فعل كذا) بإيراد المسند إليه عَلَمًا مع كون المحل للضمير، للتنبيه على بلادته وأنه لا يفهم الشيء إلا إذا عرِّف بمسماه .. إلى غير ذلك من الأغراض التي يحققها مجيء المسند إليه معرفًا بالعَلم مما يقضيه المقام ويرمي إليه السياق ويهدف إليه المتكلم البليغ.

جـ - أغراض تعريف المسند إليه بالموصولية:

عندما عرّف النحويون الأسماء الموصولة ذكروا أنها: "المفتقرةُ إلى صلة وعائد"، ما يعني أنها: (التي يُعَيَّن مسماها بواسطة جملة الصلة)، وقد لاحظ البلاغيون أن المخاطب بالكلام البليغ قد لا يعلم من الأحوال المختصة بالمسند إليه سوى مضمون هذه الجملة، ومن هنا فإنه يتعين على المتكلم الإخبار عنه والحكم عليه

---

(١) وقد كانت العرب تلقِّبُ بذلك من تريد ذمه حتى قال الشاعر:
(قوم هم الأنوف والأذناب غيرهم * ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا)
فجَعلوا بعد ذلك يفخرون بالانتساب إلى أنف الناقة.
(٢) ينظر حاشية الدسوقي ١/ ٢٩٨

من خلال هذه الأحوال، ليتسنى له وللمخاطب تعينه والتعرف عليه واستحضاره بذهنهما، ومن هنا فقد قرر أهل البلاغة أن على رأس الأغراض البلاغية لتعريف المسند إليه بالموصولية:

١-**عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك: (الذي كان معنا أمس، رجل عالم)**، ذلك أن انحصار علم المتكلم على معية المخبر عنه فيما مضى من أمسه، يحتم عليه الإخبار عنه بما يعلم.

٢-ويأتي ضمن أغراض تعريف المسند إليه بالموصولية: **استهجان التصريح بالاسم**، وذلك تفاديًا للتصريح بما يقبح ذكرُه أو يُشعر بنفرة النفس منه، وقد كان علماء الفقه الإسلامي على حق عندما لم يصرحوا إبان كلامهم عن نواقض الوضوء بـ (البول والغائط) وكنوا عنهما بـ (ما يخرج من السبيلين) قائلين دون ما تصريح: (وإن مما ينقض الوضوء: ما يخرج من السبيلين)، وما ذاك إلا لأن الخارج منهما تنفر النفس من سماعه فضلًا عن التلفظ به، فعبَّروا باسم الموصول تحاشيا للتلفظ به وتجنبًا لإسماع المخاطب ما تستهجنه نفسه.

٣-ويأتي ضمن أغراض تعريفه كذلك بالموصولية: **زيادة التقرير، نحو قوله تعالى: {ورَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ} [يوسف: ٢٣]، فإنه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء، والمذكور** - وهو اسم الموصول (الَّتِي)، الواقع مع جملة الصلة في محل رفع فاعل - **أدل عليه من (امرأة العزيز) وغيره.**

ذلك أن التعبير بطريق الموصول – المشير إلى حكاية ما جرى بينهما وما كان منهما في بيتها وقد هُيِّئتْ له كلُّ أسباب التمكن بل وتهيّأت هي إمعانًا في زيادة هذا التمكن، ثم تأبِّيه بعد كل هذا فعل ما طلبته منه – أدل على نزاهته وأقوى في تقرير الغرض المسوق له الكلام مما لو قال: (وراودته زليخا) أو (امرأة العزيز) لأن مثل هذا يقرر الغرض فقط ولا يزيده تأكيدًا.

ولأجل هذا كان يوسف عليه السلام مضرب المثل للشباب في النزاهة والعفة وطهارة الذيل، كما كان خليقًا لأن تفرد سورة بأكملها في القرآن تُسمى باسمه وتحكي قصته ويؤخذُ منها - إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين - العظةَ والعبرة.

ومن باب إعمال القاعدة البلاغية القاضية بأن (النكات البلاغية لا تتزاحم)، لا يرى البلاغيون بأسًا من أن يكون الغرض من ذلك أيضًا ومع زيادة التقرير: استجهان ذكر المسند إليه باسمه الصريح، لأن من تَقبل على نفسها فعل أمر تنفر منه النفوس السوية، تَشمئز الألسن الطاهرة من التفوه باسمها وتأبى الطباع السليمة نسبتها إلى زوجها وبخاصة أنه هو من هو في دولته .

كما لم يروا بأسًا - انطلاقًا من نفس القاعدة - من جعل الغرض: تقرير "المسند إليه، وذلك لإمكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند إليه ولا يتعين كما تعين في: (التي هو في بيتها) لأنها – على حد قول السعد في المطول – واحدة معينة مشخصة" .. ولا من جعل الغرض: تقرير المسند، وهو: فعل المراودة وأنها وقعت منها لا محالة، على ما يدل عليه الفعل نفسه، لأنه من (راد يرود) بمعنى: جاء وذهب، وعلى ما يحمله من معنى احتيالها عليه ومخادعته عن نفسه، ومن وجوده في بيتها وما لها من قوة نفوذ وسلطان عليه بل ومن تملُّكها له وتمكُّنِها منه، عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم السلام.

٤-ومن أغراض تعريف المسند إليه بالموصولية: **التفخيم، كقوله تعالى: {فَغَشِيهم مِنَ اليمِّ مَا غَشِيَهُمْ} [طه: ٧٨]**، ونظيره قوله تعالى: {إِذْ يغشى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى} [النجم: ١٦]، ففي التعبير باسم الموصول (ما) والواقع في الموضعين في محل رفع فاعل، "إبهام أدى إلى التفخيم والتهويل، ولو أردتَ تفصيل ما أفاده الموصول فقلتَ: (غشيهم من اليم أمور عظيمة تعجز العقول عن تفصيله وتعيينه)، (إذ يغشى السدرة خلائق عظيمة مبهم أمرها في الجلال والكثرة)، ما أفادت ما أفاده الاسم الموصول من تفخيم وتهويل، فقد أفاد ما لا يكتنهه النعت ولا يحيط به الوصف"(١) .. ومما أفاد التفخيم، **قول الشاعر:**

(١) ينظر الكشاف ٤/ ٢٩ وعلم المعاني د. بسيوني فيود ١/ ١٢٢

مضى بها ما مَضى مِن عَقْلِ شَارِبِهَا * وَفِي الزُّجاجةِ باقٍ يَطْلُبُ البَاقِي(١)

ومنه في غير باب المسند إليه: قوله تعالى: {وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى * فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى} [النجم: ٥٣، ٥٤]، إذ الموصول في محل نصب مفعول، ومنه **بيت الحماسة:**

صبا مَا صبا حتى عَلا الشَّيبُ رأسَه * فَلمَّا عَلاهُ قَالَ للبَاطِلِ: ابعَدِ(٢)

وقول أبي نواس:

وَلَقَد نهزْتُ مَعَ الغُواة بِدَلْوِهِم * وأسمْتُ سرح اللَّحْظِ حيثُ أسَامُوا

وبلغتُ مَا بلَغَ امرؤٌ بشَبَابِـه * فإذا عُصَـارةُ كـلِّ ذَاكَ أثَامُ (٣)

فالاسم الموصول (ما) في الشاهدين الأخيرين وكذا في الآية قبلهما، أفاد ما أفاده ما قبله من تفخيمٍ وتهويل عَبّر عنه الموصول وذهبت النفس فيه كل مذهب.

٥-وقد يُعرَّفُ المسند إليه بالموصولية ويكون الغرض من ذلك: **تنبيه المخاطب على خطئه، كقوله** - وهو عبدة بن الطبيب في وصيته لبنيه -:

إن الذِينَ تَرَونهمْ إخْوانَكُم * يَشْفِي غَليلَ صُدورِهم أنْ تُصْرَعُوا

يريد من خلال جملة الصلة (ترونهم إخوانكم): تنبيه أبنائه إلى خطئهم فيما يرونه تجاه أبناء عمومتهم من حسن ظن، وأنهم مخطئون في ذلك ومخدوعون فيهم، لكون الواقع يشهد أنهم يحقدون عليهم ويتمنون هلاكهم بحوادث الدهر ونكباته، ولو صرح الشاعر بأسمائهم أو قال مثلًا: (إن قوم فلان يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا)، لما أفاد ما أفاده التعريف بالموصولية، ولربما أوغر صدروهم وكان ذلك سببًا مباشرًا في زيادة حقدهم عليهم والتحريش بينهم.

٦-وقد يعرَّف بها ويكون الغرض من ذلك: **الإيماء إلى وجه بناء الخبر** - أي نوع الخبر وما إذا كان مدحًا أو ذمًا أو ثوابا أو عقابًا، بأن يذكر في الصلة ما يناسب أيًّا من ذلك - **نحو: {إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ} [غافر: ٦٠]**، إذ ما أن يذكر الموصول إلا وقد أشعر المخاطب بنوع الخبر قبل النطق به، نظرًا لما في الصلة من مناسبة للخبر تومئ بنوعه وأنه من قبيل الذم الموجب للإذلال والصغار والعقاب.

وعكس ما سبق ما جاء في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا} [الكهف: ١٠٧]، إذ يشير مدلول الصلة من الإيمان والعمل الصالح، إلى الخبر المحكوم به وأنه من نوع المدح والإثابة، وذلك في القرآن كثير جدًا.

٧-ثم إن الإيماء إلى نوع الخبر **ربما جعل وسيلة إلى تحقيقه وتقريره، وذلك حينما تكون الصلة كالسبب للخبر أو كالدليل على ثبوته(٤) كما في قول الشاعر:**

---

(١) البيت لأبي نواس على الأرجح، والضمير في (بها) يعود على الخمر، يريد: أنه مضى بالخمر قدر كبير من عقل شاربها، ولا يزال ما تبقى في الزجاجة منه - قاتل الله الخمر وشاربها والداعي إليها - يطلب الباقي من عقله ليذهب به كليةً، فأفاد بتعبيره بالاسم الموصول (ما مضى): تهويل ما تفعله أم الخبائث بعقول شاربيها.

(٢) هو لدريد بن الصمة، وصبا الأولى من الصَّبْوَة وهو: الميل إلى الجهل، والثانية من الصِّبا وهو: حداثة السن، والمعنى: أنه أتى بما أتى من ضروب العبث واللهو والمجون وهو في ميعة الشباب، فلما دب الضعف إلى جسمه وعلاه الشيب أزال الباطلَ عن نفسه وأقلعَ عما كان يفعله واستقامَ حاله، والشاهد: قوله (ما صبا)، على تقدير: (مال إلى ما مال إليه) وفيه تصوير أن ما كان عليه إبان هذه الفترة من جسارة وخلاعة لا يقدر قدرهما ولا يكتنه كنههما.

(٣) قوله نهزت: من (نهز الدلو في البئر) إذا ضرب بها في الماء لتمتلئ، وقوله: (أسمت) من انطلاق السوائم إلى المراعي، والكلام في الموضعين على التمثيل، والسرح: ذهاب الماشية إلى المرعى، والعُصارة: ما يسيل من عصر العنب ونحوه، ومراده: سعيت مع الغواة في تحصيل لذات الدنيا فكان ما أسفر عنه من ذنوب وآثام.

(٤) وفرقٌ بين الإيماء إلى بناء الخبر أو نوعه وتحقيقه وإفادة الجزم به، فالإيماء إشعار بالخبر ودلالة عليه سواء معه تحقيق أم لا، أما تحقيق الخبر فمعناه: ثبوته وتقرره في الواقع، وهذا الفرق اعتدّ به السكاكي دون الخطيب ولكل وجهته، والراجح عندنا أن ثمة فرقًا بينهما وأن الأول منهما أعم.

إنَّ التي ضربتْ بَيْتًا مُهاجِرةً * بِكُوفَةِ الجُنْدِ غَالتْ وُدَّها غُولُ(١)

يقول: إن التي نزعت إلى الكوفة واتخذت بها موطنَ إقامة دائمة، زال وُدُّها وانحلت عرى العلاقة بيني وبينها، ففي الموصول إيماء إلى نوع الخبر وأنه من قبيل تحقيق زوال المحبة وانقطاع المودة والجفاء من جانبها، كونها هي التي هجرت الوطن، والإنسان لا يهجر وطنه عادة إلا إذا كان كارهًا لأهله راغبًا عنهم، وهذا كالدليل والبرهان على تحقيق هذا الجفاء وتثبيته وتقريره .. وبدليل ردَّة فعله هو وقوله بعدها معاتبًا ونائحًا باللائمة على نفسه:

فعدِّ عنها ولا تشْغَلْك عن عمل * إن الصبابةَ بعد الشيب تضليل

٨-**وربما جُعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر، كقول الفرزدق** يفتخر على جرير:

إن الذي سمَكَ السماءَ بنـا لنَا * بيتًا دعائمـه أعزُّ وأطْولُ(٢)

فإن الموصول وإن أومأ إلى أن الخبر المبني عليه هو من جنس الرفعة والسمو، إلا أن هذا ليس هو مقصود الشاعر، وإنما مقصوده من وراء ذلك: التعريض بتعظيم ممدوحيه من أصوله والتفخيم من شأنهم، كون المجد والشرف فيهم وفي قبيلتهم قريش التي حظيت بالبيت الذي بناه الله وهو الكعبة، ذلك أن الذي بناها وخص بها قريشًا التي منها آباء الشاعر الأماجد - دون جرير الذي يمثل وأصوله أراذل بني تميم - هو الذي رفع السماء، وهو ما لم يستبعده السعد في المختصر والدسوقي في حاشيته عليها، ويرجحه اتحاد المسند إليه وإسناد بنائهما له تعالى .. وإن لم يَستبعد البعض أن يكون البيت الذي يفتخر به الفرزدق: داره، كونه هو الآخر - باعتبار قربه من الكعبة -: بيت مجد وشرف، إذ القريب من الشيء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره، أو أن أهله كانوا يتعاطون أمور الكعبة البيت الحرام بخلاف أقارب جرير(٣).

٩-وقد يحدث العكس بأن يجعل الإيماء إلى نوع الخبر ذريعة إلى التعريض بالتحقير لِشأن الخبر ويكون هذا هو مراد المتكلم البليغ، كقوله: (إن الذي لا يحسن مسائل الفقه يُفتى فيها).

١٠-وربما جعل الإيماء إلى نوع الخبر ذريعة إلى التعريض بتعظيم **شأن غير الخبر، كما في قوله تعالى: {الّذين كذّبُوا شُعيْبًا كَانُوا هُمُ الخَاسِرِينَ} [الأعراف: ٩٢]**، فقد أومأت الصلة (الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيبًا) إلى نوع الخبر وأنه من نوع الخيبة والخسران، لكن المراد من سياق الآية ليس هذا ولا حتى التعريض بالتحقير لشأن الخبر، وإنما: تعظيم شعيب عليه السلام نفسه والإيذان برفعة شأنه وأنه مرسل من قِبَل ربه، وبيان أن خسرانهم بسبب تكذيبهم إياه.

١١-ومما يقع على العكس مما ذكرنا فيكون لإهانة غير الخبر، قولنا: (إن الذي يتبع الشيطان خاسر)، والكلام فيه كسابقه، إذ من الواضح أن المراد هو التعريض بشأن الشيطان نفسه، من حيث إن إضماره الشر لبني آدم منذ الأزل: دليل على مدى حقده عليهم وحنقه على أبيهم من قبل، ومن ثم وجب على الأبناء أخذ الحيطة والحذر منه مصداقًا لقوله تعالى: {إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ} [فاطر: ٦].

١٢-كما يعرف المسند إليه بالموصولية ويكون الغرض من ذلك: تشويق السامع إلى الخبر حتى يتمكن في ذهنه فضل تمكن، كما قول أبي العلاء:

والذي حارت البَريةُ فيهِ * حيوانٌ مستَحْدَثٌ من جَمَادِ

---

(١) هو لعبدة بن الطبيب، وكوفة الجند: هي كوفة العراق وإنما أضيفت إلى الجند لإقامة الجند فيها، ومعنى: غالتْ: أكلت، والغول حيوان خرافي يضرب به المثل في التخويف والترويع.

(٢) الإيضاح مع البغية ١/ ٦٦ .. وسمك: رفع، ودعائمه: قوائمه

(٣) ينظر مختصر السعد وحاشية الدسوقي عليها ١/ ٣٠٩

فقد تضمنت جملة الصلة أمرا عجيبًا استمالت المخاطب وجعلته مشتاقًا إلى معرفة الخبر، وذلك لما تضمنته هذه الجملة من ذلك الأمر العجيب، وهو إيقاع البرية كلها في حيرة وارتباك، فإن مثل هذا مما يُشوِّق النفس ويجعلها متشوفة إلى معرفة الخبر والوقوف على المتصف به، فإذا ما ذكر تمكن في النفس فضل تمكن.

١٣-وقد يعرَّف به ويكون الغرض: إخفاء الأمر المتحدث عنه، كقول الشاعر في غير باب المسند إليه:

وأخَذْتُ مَا جَادَ الأميرُ بـهِ * وَقَضيْتُ حاجَـاتي كمَا أهْوى

ففي مثل هذا يحرص الآخذ على ألا يبوح بما أخذ خشية الحسد وكلام الناس.

١٤ -وقد يعرَّف به، ويجعل ذلك ذريعة لجبر خواطر الفقراء والمعوزين، كما في قول المعري:

إنَّ الذي الوَحْشَـةُ في دَارِهِ * تؤْنسُه الرَّحمَـة في لُحْـدِه

إلى غير ذلك من الأغراض التي تتسع لها الأحوال وتقتضيها السياقات، وتستدعي المقامات التعبير عنها بالموصولية.

د ـ أغراض تعريف المسند إليه بالإشارة:

الأصل في الإشارة أن تكون لمشاهَد محسوسٍ قريبٍ أو بعيد، وذلك بإحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حسًا، فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهَد أو إلى ما يستحيل أحساسه ومشاهدته: فلتصييره كالمشاهَد ولتنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية([1]).

على أن تعريف المسند إليه بالإشارة من قِبَل البليغ حين يصدر عنه، لا يخلو هو الآخر من نكت وأوجه وأسرار بلاغية، ونذكر من ذلك:

١-**تمييزه أكمل تمييز، بقصد إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حسًا**، ذلك أن التمييز الأتم والأكمل هو ما كان بالعين والقلب، وهذه الخصوصية لا تحصل إلا باسم الإشارة، ومثل هذا يجمل في مثل مقامات المدح والفخر، ولأجل ذلك يلجأ إليه الشعراء مراعاة منهم لمقتضى الحال، كونها أدل على العناية بأمر الممدوح .. وخذ من ذلك مثلًا **قوله:**

هذا أبُو الصَّقْرِ فَرْدًا في محَاسنِه * مِنْ نَسْل شيبان بينَ الضَّال والسَّلَمِ([2])

وقوله:

أولَئكَ قَومٌ إنْ بنَوا أحْسَنُوا البُنى * وإن عُاهدُوا أوفُوا وَإنْ عَقَدُوا شدُّوا ([3])

تجد ابن الرومي يشير في البيت الأول إلى توافر العز والأمن اللذين كثيرًا ما يُفقدان في الحضر حيث تسارع الأحداث ومنغصاتها والخضوع لسلطان القوانين، أو إلى وصفهم بكمال البلاغة ونهاية الفصاحة وسلامتهما كونهم لا يخالطون طوائف العجم .. بينا يشير الحطيئة في البيت التالي إلى عظم شأن قومه وشرف مكانتهم وعلو شأنهم .. ويمكن أن نعد من شواهد هذا الغرض: **قوله:**

وإذَا تَأمَلَ شَخْص ضيفَ مُقبلٍ * مُتَسَرْبِـلٍ سِربَـالَ لَيـلٍ أغْبـرِ
أومـا إلى الكَوْمَاءِ: هَذا طَـارِقٌ * نحرتْنيَ الأعدَاءُ إنْ لم تُنْحَرِي([4])

([1])ينظر المطول للتفتازاني ص٧٧

(٢) هو لابن الرومي في مدح أبي الصقر الشيباني وزير المعتمد، والضال: شجر السدر، والسلم: شجر ذو شوك، المراد الوضع الذي بينهما، وكانت هذه الأشجار بالبادية تمثل عزّ العرب ومجدهم .. وقوله (من نسل شيبان): حال ثانية بعد (فردًا) على تقدير: متولدًا، أو هو خبر ثان ذُكر بيانًا لنسَبه بعد أن ذكر حسبه، وقوله (بين الضال والسَّلم): حال من (نسل شيبان).

(٣) هو للحطيئة، ومراده بـ (بنوا): ما يشيد من معاني الشرف ومكارم الأخلاق، يدل عليه ضمه للباء، وأن ما كان من البناء للعمران إنما يكون بكسر الباء، وقوله: (وإن عقدوا شدوا): أي وإن أبرموا أمرًا وعزموا عليه جدوا فيه ولم يتوانوا في إنفاذه

(٤) البيتان لرجل يمدح حاتمًا، وقيل: إنهما لحسان بن ثابت، وقيل: لغيرهما .. والسربال: القميص، أراد مجيء الضيف في الظلمة، وأوما بتخفيف أومأ بمعنى: أشار، والكوماء: الناقة العظيمة السنام المكتظة اللحم

حيث يتضمن تمييزَ المسند إليه، وهو هنا: الضيف القادم من بعيد والمشار إليه بقوله (هذا طارق) .. فقد وصف الشاعر ممدوحه بالجود والكرم ومدى ما ينتابه من حال الفرح والحبور بمجرد رؤية ضيوفه ممن ليس له بهم سابق معرفة، وصوَّرَه وكأنه الذي يبحث عنهم، بل ونقل عبارته بالدعاء على نفسه إن لم يقم بواجب الضيافة على أتم وجه وينحر من كرائم ماله ما تجود به نفسه، فالمقام هنا إذن كسابقه مقام مدح، وإن أشير فيه لغير الممدوح

ومما الإشارة فيه لتمييز المسند إليه أكمل تمييز، **قوله:**

وَلا يُقِيـمُ عَلى ضيمٍ يُرَادُ بــهِ * إلا الأذَلانِ: (عِيرُ الحيِّ والوَتَدُ)
هذا عَلى الخسف مَرْبوطٌ برُمَّتِه * وَذَا يُشَجُّ فلا يرثَى لهُ أحَدُ(١)

فقد ميزت الإشارة في (هذا) و(ذا) الموضوعان هنا للتحقير، المسند إليه فيهما أتم تمييز وحددتهما وجعلتهما وكأنهما يُريَان رأي العين.

٢-ويأتي ضمن أغراض تعريف المسند إليه بالإشارة: **القصد إلى أن السامع غبيٌّ لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس** - أو كما في المختصر: (التعريض بغباوة السامع) - **كقول الفرزدق:**

أولئكَ آبَائِي فَجِئْنِي بمثْلِهِمْ * إذَا جمَعتْنا يا جَرِير المجامِعُ

حيث يفتخر الفرزدق على جرير بآبائه وأجداده ويشير إلى علو مكانتهم ورفعة شأنهم وسمو مكانتهم، وفي ذلك تعريض بالمخاطب وذمه ووصفه بعكس ذلك، وقوله بفعل الأمر: (فجئني) الدالة على التعجيز: بيانٌ لذلك وكشفٌ عن أن هذا مراده.

٣-ومن أغراض تعريفه بالإشارة: **بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط، كقولك: (هذا زيد وذلك عمرو وذاك بِشر)**، إذ معلوم أن (ذا) للقريب، وإضافة كاف الخطاب التي لا موقع لها من الإعراب يكسبها بُعدًا، وزيادة اللام المسماة بـ (لام البعد) تزيد من بُعدها، وتلك هي المعاني الأصلية للإشارة، وقد يقصد بالقرب تقريب حصوله وحضوره نحو: (هذه القيامة قد قامت) .

٤-**وربما جعل القُرب ذريعة إلى التحقير كقوله تعالى: {وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ} [الأنبياء: ٣٦]، وقوله تعالى: {ومَا هَذِهِ الحياةُ الدُّنيَا إلّا لهْوٌ وَلَعِبٌ} [العنكبوت: ٦٤]**، فالسياق في الآية الأولى: يشير إلى أن ما جاء فيها هو من قول كفار قريش قبحهم الله، وأن الغرض من تعبيرهم باسم الإشارة القريب التحقير من شأن النبي ﷺ، إعلانًا عن رفضهم رسالته ﷺ واعتراضهم على ذكره آلهتهم بسوء كونها لا تنفع نفسها فضلًا عن غيرها ولا تضر .. بينا يشير السياق في الثانية: إلى حقارة الدنيا وهوانها، ومن ثم وجب على المسلم أن يحتاط لنفسه منها فلا يتخذها غاية ولا يجعلها أكبر همه ولا مبلغ علمه، كونها لا تساوي بجانب الآخرة شيئًا، وإلا فلو كانت تساوي عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرًا منها جرعة ماء.

وعليه في غير باب المسند إليه قولُه تعالى: {مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا} [البقرة: ٢٦] إشارة من المنافقين إلى ضرب المثل بالبعوضة في الآية قبلها، **وقول عائشة رضي الله عنها لعبد الله بن عمرو بن العاص: (يا عجبًا لابن عمرٍو هذا)**، تعني: حين شدد فيما فيه مندوحة ويسر، فأفتى بنقض النساء ذوائبهن في الاغتسال، **وقول الشاعر** - هو ابن كعب العنبري وقد رأته امرأته ولم يكن قد بنى بها بعدُ، يطحن بالرّحَا في صورة مهينة وذلك بدل أن يستعين بغلام يؤدي عنه هذه المهمة، فأنكرت عليه -:

تَقُولُ وَدقَّتْ نحرهَا بِيَمينِها * أبعْلِيَ هَذا بالرّحَا المتَقَاعِسِ(٢)

---

(١) هما للمتلمس، والضمير في (به) يعود للمستثنى منه المقدر في (يقيم)، والمعنى: (ولا أحدٌ يقيم)، والعير: الحمار، والرمة: القطعة من الحبل البالي، والإشارة في (هذا) يعود إلى العير، وفي (ذا) يعود إلى الوتد

(٢) المتقاعس هو من أُدخل ظهرُه وأُخرِج صدرُه، عكس الأحدب

تريد بإشارتها التحقير من شأنه والاستخفاف به ودنو منزلته وأنه لصيق التراب يطحن بالرحا ويفعل فعل من لا بلاء له ولا موقف يذكر به فيشكر، ومن هنا جاء رده عليها ببيان كرمه وجوده وشجاعته ومكانته في ساحة الوغى وبلائه عند المواقف الصعبة، وألا تغتر بما رأته منه، قائلًا:

فقلتُ لها لا تعْجبي وَتَبيَني * بَلائِي إذَا التفَّتْ عَليَّ الفَوارِسُ
لَعَمْرُ أبيك الخيرِ إني لخَادِمٌ * لضيفي وَإني إنْ رَكِبت لَفَارِسُ

فقد أتت الإشارة في آية البقرة في موقع المجرور بالباء، وفي أثر عائشة في موقع البدل منه، وفي قول زوجة الشاعر مسندًا في موقع الرفع.

ووجه دلالة كل ما سبق على التحقير: أن الحقير عادةً ما يكون مبتذلًا قليل المقدار غير ممتنع عن الناس، وهذا يناسبه القرب المكاني، فيكون قد نَزَّل القربَ المعنوي منزلةَ القربِ الحسي وتوسل به إليه، فأفاد ما رأينا من تحقير المشار إليه.

٥-ومما أفاد العكس - أعني: جعل القرب ذريعة إلى التعظيم -: قوله تعالى بحق آي التنزيل: {إِنَّ هَذَا الْقُرآنَ يَهْدِي لِلَّتي هِيَ أَقْوَمُ} [الإسراء: ٩]، حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للقريب، للإشعار بقربه قربًا يحقق الانتفاع به والاسترشاد بهديه المنقطع النظير .

والوجه فيه: أن الشيء المحبوب عادة ما يكون مخالطًا للنفس حاضرًا في الذهن، لا يغيب عن الخاطر، وهذا أيضًا يناسبه القرب المكاني، فيكون قد نُزِّل القربُ المعنوي منزلة القرب المكاني بغرض التعظيم.

٦-وما قيل في الإشارة بالقريب يقال في الإشارة بالبعيد، فـ **قد يُجعل** - بُعد الإشارة - **ذريعة للتحقير، كما يقال: (ذلك اللعينُ فعل كذا)**، ومثاله في القرآن قوله تعالى: {أَرَأَيْتَ الَّذِي يكَذِّبُ بالدِّينِ * فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ} [الماعون: ١، ٢]، فعبر بـ (ذلك) في جانب محتقِر اليتميم إيذانًا بتحقيره هو وتنبيهًا على عظم ما يقترفه من ذنب دَعِّ اليتيم ودفعه وازدرائه .. والوجه فيه أن البعيد قد يكون كذلك لبعده عن ساحة الحضور والخطاب وعن الخطور بالقلب، فيكون قد نزل هذا البعد المعنوي منزلة البعد الحسي بغرض التحقير .. وهكذا نرى الإشارة بالقريب تطلق ويراد بها أحيانا التحقير وأحيانًا أخرى التعظيم، ومثله الإشارة بالبعيد، ولكل جهته المنفكة ووجهه الذي يحمل عليه، على النحو الذي فصلناه.

٧-**وربما جعل البُعد ذريعة إلى التعظيم، كقوله تعالى: {الم * ذَلِكَ الكِتَابُ} [البقرة: ١، ٢]، ذهابًا إلى بُعد درجته ورفعة محله، ونحوه: {وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ} [الزخرف: ٧٢]**، ففيهما تعبير باسم الإشارة البعيد فيما عظم أمره .. والوجه فيه: أن الإشارة للبعيد غالبًا ما يعبر بها عما عظم أمره وارتفعت مكانته وعلت درجته، فيكون قد نُزِّل البعدُ المعنوي هذا منزلة البعد المكاني وبعد المسافة بغرض التعظيم، ولأجل ما ذكرناه هنا **قالت** - امرأة العزيز بحق يوسف عليه السلام -: **{فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ} [يوسف: ٣٢]، ولم تقل: (فهذا) وهو حاضر، رفعًا لمنزلته في الحسن، وتمهيدًا للعذر في الافتتان به**.

٨-ويأتي التعبير بالإشارة بحق المسند إليه الموصوف قبلًا بأوصاف تناسبه، ويكون الغرض البلاغي من وراء ذلك: **التنبيه على أن ما يردُ بعد اسم الإشارة المذكور، جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف**، أو بعبارة أخرى: (التنبيه على أن المشار إليه المذكور بعد عدة أوصاف، جدير من أجل هذه الصفات بما يرج بعده)، **كقول حاتم الطائي:**

ولله صعْلوكٌ يساوِر هَمَّهُ * ويَمضي على الأحْدَاثِ وَالدَّهرِ مُقدِمَا
فَتى طَلِباتٍ لا يرى الخُمْص تَرْحَةً * وَلا شَبْعَةً إن نَالها عَدَّ مَغْنَما
إذَا مَا رأى يوما مكَارِمَ أعْرضَتْ * تَيَمَّمَ كُبراهُنَّ ثُمتَ صَمَّمَا
تَرى رُمحَه ونَبْلَه ومِجَنَّهُ * وَذَا شُطَب عَضْبٍ الضريبةِ مخْذَمَا
وأحنَاء سرْجٍ قَاترٍ ولِجَامَهُ * عتَاد أخي هَيجَا وَطِرْفًا مُسَوَّمَا

فذَلِكَ إن يَهلَكْ فحسْنى ثَنَاؤُهُ * وَإن عَاشَ لم يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُذمَّمَا([1])

فعدَّد له ـ كما ترى ـ خصالًا فاضلة من: المضاء على الأحداث مُقدما، والصبرِ على ألم الجوع، والأنَفَةِ من عدِّ الشبعة مغنمًا، وتيمُّمِ كبرى المكرمات، والتأهبِ للحرب بأدواتها، ثم عقَّب ذلك بقوله: (فذلك)، فأفاد أنه جدير لأجل هذه الأوصاف باتصافه بما ذُكر بعده، واستحقاقه من ثم لما أُعقب من جزاء .

وقل مثل هذا في **قوله تعالى: {أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [البقرة: ٥]، فقد أفاد اسم الإشارة: زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله** ـ وهم المتقون الموصوفون بالتقوى وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والإيمان بالغيب وباليوم الآخر وبجميع ما أنزل الله على أنبيائه ـ **باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح([2]).**

٩-ويعرف المسند إليه بالإشارة أحيانًا ويكون الغرض من ذلك: تنزيل الغائب منزلة الحاضر وتصويره وكأنه مشاهدٌ للعيان: كما في قوله تعالى: {تِلْك عقبى الّذين اتَّقَوا وَعُقْبَى الكَافِرِينَ النَّارُ} [الرعد: ٣٥].

١٠-أو إبراز المعقول في صورة المحسوس، أو بعبارة أخرى: تجسيد المعنويات وإظهارها في صورة مشَاهدَة: كما قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام مخاطبًا صاحبي السجن وممتنًا بما حباه به ربه من علم بعض الغيب وتأويل الأحاديث:
{ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي} [يوسف: ٣٧]، وقوله عما هو معنوي غير محس: {وَذلكم ظَنُّكُم الّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ} [فصلت: ٢٣].

١١-وحين لا يكون ثمة طريق إلى معرفة المسند إليه سوى الإشارة إليه، كجهل المتكلم أو السامع بأحواله على نحو ما ذكرنا في التعريف بالموصول.

١٢-وحين يُقصد بها تلخيص وإجمال ما سبق من كلام، حيث لا يكون ثمة حاجة إلى إعادته مرة أخرى كما في قوله تعالى: {ذلِك مِمَّا أَوْحى إِلَيْك رَبُّك مِنَ الحِكْمَةِ} [الإسراء: ٣٩]، إشارة إلى جملة الأوامر والنواهي التي سبقت الإشارة إليها، فيكون طيها وعدم ذكرها ثانية من قبيل الاختصار والإيجاز .. إلى غير ذلك من الأغراض واللطائف التي يستدعيها المقام ويرمي إليها السياق.

١٣-وحين تقوم مقام أدوات الربط بين الجمل المستأنفة والجمل المتقدمة عليها، كما في قوله تعالى: (وَاذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِنَ الأَخْيَارِ. هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَئَابٍ) [ص: ٤٨، ٤٩]، وقوله: (إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ. هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَئَابٍ) [ص: ٥٤، ٥٥] .. إلى غير ذلك من المعاني اللطيفة التي تكمن وراء التعريف باسم الإشارة.

هـ ـ أغراض تعريف المسند إليه باللام:

وبصرف النظر عما إذا التعريف بـ (أل) حاصل بها لكون همزتها همزة قطع كما يرى الخليل، أو باللام وحدها لكون ألفها ألِفَ وصْلٍ اجتُلبت للنطق بالساكن كما يراه سيبويه، فإن (أل) تأتي ويراد بها أحيانًا (العهد الخارجي)، وتأتي ويراد بها أحيانًا (الجنس)، وتأتي ويراد بها أحيانًا (الاستغراق)، وتلك هي المعاني الأصلية لها .. وعليه:

---

(١) الأبيات في تعدد صفات ذاك الفقير المتحدَّث عنه، وقوله: يساور همه: يبادره ويسابقه، مجازٌ في نشاطه، الخمص: الجوع، ترحة: عيبًا، شبعة: مفعول أول لعَدَّ، ومغنمًا: مفعول ثاني، يريد وإن شبع ونال مشتهياته لا يعد ذلك مغنمًا لزهادته فيها، أعرضَتْ: ظهرت، تيمم: قصد، والمجن: الترس، وشطب السيف: الخطوط في متنه، وضريبته: حدُّه، وعضب الضريبة مخذما: حدُّه القاطع بسرعة، وأحناء السرج: لجاميه المقدم والمؤخر، القاتر: الجيد الوقوع على الظهر، والطِّرف: الجواد الأصيل، والمسوَّم: الذي يُرسَل ليَرعى أو ليُغير، وحسنى: خبر (ثناؤه).
(٢) ينظر الإيضاح مع البغية ١/ ٧٠

١-فقد يعرَّف المسند إليه بلام العهد الخارجي **للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك، كما إذا قال لك قائل: (جاءني رجل من قبيلة كذا) فتقول: (ما فعل الرجل؟)**، وتُسمَّى بـ (لام العهد الصريحي) لتقدم ذكره صراحة، ومنه قوله تعالى: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ} [النور: ٣٥]، فلفظا (المصباح) و(الزجاجة) أتى كلٌّ منهما مبتدًا معرفًا بـ (أل) المشار بها إلى معهود خارجي صُرِّح به قبلًا .

أو للإشارة إلى معهودٍ بين المتكلم والمخاطب تقدم لمدخوله ذكر كنائي أي: غير مصرح به، وتسمى بـ (لام العهد الكنائي أو التقديري) **وعليه قوله تعالى: {وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى} [آل عمران: ٣٦]، أي وليس الذكر الذي طَلَبَتْ** - امرأة عمران (أم مريم) - في قوله تعالى على لسانها: {رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي} - **كالأنثى التي وُهبتْ لها**، فاللام في {الذَّكَرُ} عائدة إلى مذكور بالكناية وهو قوله على لسانها: {مَا فِي بَطْنِي}، ذلك أن لفظ (ما) وإن كان يعم الذكور والإناث إلا أن التحرير وهو النذر لخدمة بيت المقدس كان مقصورًا على الذكور لما يعتري الإناث من حيض ويلزمهن من احتجاب .

أو للإشارة إلى **معهودٍ غير مذكور لا صراحة ولا كنايةً لكن للمخاطب عهدٌ به**، وتسمى **بـ(لام العهد العلمي)**، ومثاله قولك في شأن رجل ألقى محاضرة سواء كان حاضرا أو غائبًا: (أبدع الرجل في محاضرته) .. ومنه في غير باب المسند إليه قولك: (أغلق الباب)، وكذا قوله تعالى: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يبَايِعُونكَ تحْتَ الشَّجَرَةِ} [الفتح: ١٨]، إذ أول ما ينصرف الذهن عند ذكر الشجرة في الآية، ينصرف إلى شجرة الرضوان التي بايع الصحابةُ تحتها رسولَ الله ﷺ يوم الحديبية .. ويكون (لام العهد) أيضًا للإشارة إلى الحاضر، كما في وصف المنادى واسم الإشارة نحو: (يا أيها الرجل) و(هذا الرجل).

٢-وقد يعرف المسند إليه أيضًا بلام الجنس أو لام الحقيقة فيكون **لإرادة نفس الحقيقة من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد كقولك: (الرجل خير من المرأة) و(الدينار خير من الدرهم)**، أي حقيقة الرجل والدينار خير من حقيقة المرأة والدرهم، وهذا لا ينافي أن يكون بعض أفراد الأخيرين أفضل لكون المنظور إليه في الخيرية والمفاضلة إنما هو الحقيقة لا الأفراد، وإلا فكم من أفراد النساء يفضلن مئات وربما آلاف من أفراد الرجال على حد ما جاء على لسان المتنبي يرثي والدة سيف الدولة:

وَلَو كانَ النِّسَاءُ كَمَنْ فقَدْنا * لفُضِّلتِ النِّساءُ عَلَى الرِّجَالِ
وَمَا التَّأنِيثُ لاسمِ الشَّمْسِ عَيْبٌ * وَلا التَّذْكيرُ فَخْرٌ لِلهِلاَلِ

ومما اللام فيه على ما ذكرنا: **قول أبي العلاء المعري:**

وَالخلُّ كَالماء يبدي لي ضمَائِرَهُ * مَع الصَّفَاء وَيُخفِيهَا مَعَ الكَدَرِ

فليس الحكم بالتشبيه هنا على خَليلٍ أو صديقٍ معهود وإنما هو على جنس الخِل، **وعليه في غير باب المسند إليه: قوله تعالى: {وَجعلْنَا منَ المَاء كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ} [الأنبياء: ٣٠]، أي جعلنا مبدأ كل شيء حي، من هذا الجنس الذي هو الماء، لما رُوي من أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء، والجن من نار خلقها منه، وآدم من تراب خلقه منه، ونحوه: {أُولَئكَ الَّذينَ آتيْنَاهُمُ الكِتَاب والحُكمَ والنُّبَوَةْ} [الأنعام: ٨٩]**، فإن المراد: جنس كُتب الله ليكون صالحًا للتوراة والإنجيل والزبور التي أوتيها من تقدم ذكرهم من الأنبياء([1]).

وقد تأتي لام الجنس أو الحقيقة لإرادة **العهد الذهني**، يعني: **لإرادة فرد مبهم من أفراد الحقيقة باعتبار عهديته وتعينه واستحضاره في الذهن، لمطابقته الحقيقة واشتمالها عليه([2])، كقولك في غير باب المسند إليه: (ادْخلِ السُّوقَ)، وليس بينك وبين مخاطَبك سوق معهود في الخارج**، ولا بقاصد حقيقة السوق

(١) ومما اللام فيه على ما ذكرنا: اللام الداخلة على المعرفات نحو: (الإنسان: حيوان ناطق)، و(الكلمة: لفظ موضوع لمعنى مفرد)، لأن التعريف: للماهية، وهي أمر واحد لا تعدد فيه، وإنما يلحقه التعدد بحسب الوجود

(٢) وهذا هو الفرق بين هذه اللام، وبين لام العهد العلمي التي هي: لمعهود غير مذكور، لكن للمخاطب عهد به.

لاستحالة الدخول فيما لا وجود له خارجًا، ولا جميع أفراد حقيقة السوق لاستحالة الدخول في جميع الأسواق، وإنما أردت فردًا مبهمًا من أفراد الحقيقة المعلومة والمعهودة في الذهن والمتميزة عما عداها من الحقائق الأخرى .. وهذا ما يميزها عن النكرة وإن كانت في معناها(١).. وعليه قوله تعالى: {وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَه الذِّئب وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ} [يوسف: ١٣]، و**قول الشاعر** هو عميرة بن جابر الحنفي:

وَلقَدْ أمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي * فَمَضَيْت ثَمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

فمراد الآية من كلمة (الذئب) فرد مبهم من أفراده وليس كل ذئب ولا حقيقة الذئب ولا ذئبٍ معين .. وكذا مراد الشاعر من (اللئيم) فرد غير معين من أفراد الحقيقة، وليس حقيقته لاستحالة المرور على ما لا وجود له، ولا فردًا معينًا من أفرادها إذ لا عهد له به، ولا الحقيقة في ضمن جميع أفرادها لعدم تأتي المرور بكل لئيم، ولأن مراده فردًا غير معين **فقد أشبه النكرة من جهة المعنى** وإن أشبه المعرفة من جهة اللفظ، **ولذلك يقدر (يسبُّني) وصفًا للئيم لا حالًا** لما هو معروف من أن الجُمل بعد النكرات صفات لا أحوال.

٣-وقد يعرَّف المسند إليه كذلك باللام لـ **يفيد الاستغراق، وذلك إذا امتنع حمله على غير الأفراد، وعلى بعضها دون بعض**، بأن تقوم قرينة على أنه ليس المراد الحقيقة من حيث هي هي كما في: (الرجل خير من المرأة)، ولا فرد مبهم أو معهود من أفرادها على ما سبق في: (أمرّ على اللئيم يسبني) .. ويدل على إفادة اللام للاستغراق: دلالتها بمعونة السياق على شمول واستيعاب جميع الأفراد المندرجة تحت الحقيقة **كقوله تعالى: {إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا} [العصر: ٢، ٣]**، فالقرينة هنا والمتمثلة في استثناء {الَّذِينَ آمَنُوا: دالة على أن المراد من (الإنسان) عموم الأفراد لا الحقيقة نفسها، ولا فرد مبهم أو معهود من أفرادها .. على أن **الاستغراق ضربان:**

أ-حقيقي: وهو الذي يتناول كل فرد بحسب وضع اللغة، كما في كلمة (الإنسان) بآية العصر، والغيب في قوله: {إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ} [يونس: ٢٠] ونظيرها في غير باب المسند إليه **قوله تعالى: {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ} [الأنعام: ٧٣]، أي كل غيب وشهادة**، فإن (أل) في هذه المواضع أريد بمدخولها جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب الوضع.

ب- **وعرفي**: وهو الذي يتناول كل فرد بحسب العادة والعرف العام، **كقولنا: (جمع الأمير الصاغة) إذا جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسب، لا صاغة الدنيا**، فـ(أل) في كلمة (الصاغة) ونظيرها (الطلاب) في قولنا مثلًا: (استجاب الطلاب لأمر معلمهم)، أريد بمدخوليها جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب ما جرت به العادة التي تأبى أن يكون المراد: جميع صاغة أو طلاب الدنيا(٢).

---

(١) وتعامل – في وصفها بالجمل – معاملتها، كما في قوله تعالى: (كمثل الحمار يحمل أسفارا) [الجمعة: ٥] على أن (يحمل) صفة للحمار، وقوله: (إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون) [النساء: ٩٨] على ان (لا يستطيعون) صفة للمستضعفين أو للرجال أو للنساء، لأن الموصوف وإن كان فيه (أل) فليس لشيء بعينه، [كذا في الكشاف وقد نقله عنه السعد في المطول ص٨١] .. والفرق بينهما كالفرق بين علَم الجنس المستعمل في فرد من جنسه، فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه كما في (لقيت أسدًا)، وبين اسم الجنس الموضوع للحقيقة والمستلزمة للتعدد ضمنًا كما في (لقيت أسامة)، فهو كما تقول: (أدخلْ سوقًا)، بخلاف المعرف نحو: (ادخُلِ السوق)، فإن المراد به نفس الحقيقة، والبعضية مستفادة من القرينة.

(٢) وثمة ملاحظتان تجدر الإشارة إليهما:

أولهما: أن استغراق المفرد النكرة أشمل من استغراق المثنى والجمع، فقولنا: (لا رجل في الدار) نفي للجنس والوحدة معًا، أعني: نفي لجنس الأفراد - ذكورًا وأناثًا - ونفي الكينونة في الدار؛ وذلك يشمل: المفرد والمثنى والجمع، بينا قولنا: (لا رجال في الدار) هو لنفي الوحدة فقط، فلا يمتنع معه أن يكون بها رجل أو رجلان.

ثانيهما: أن رؤية السكاكي تجاه لام التعريف تختلف عن رؤية الخطيب، ففي حين ميز الخطيب لام الحقيقة بقيد استحضارها في الذهن، عن لام العهد الخارجي التي يُقصد بها فرد معين، موضحًا أن كلًا موضوع لما هو له على نحو ما ذكرنا .. يرى السكاكي أن اللام موضوعة في الأصل لتعريف العهد وحسب، وأن إفادتها الحقيقة إنما يكون بتنزيل الحقيقة منزلة المعهود بأن يكون الشيء حاضرًا في الذهن، وأن ذلك إنما يكون لعلة: كون الشيء عظيم الخطر معقود به الهمم كما في قوله تعالى: (الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة) [الأنعام: ٨٩]، أو كونه محتاجًا إليه على سبيل التحقيق: كما في (الدينار خير من الدرهم)، أو التهكم: كما في قولك: (إن

ويفاد مما سبق أن التعريف بلام الجنس بأقسامه السابق ذكرها، يختلف باعتبار الشيوع وعدمه من نوع لنوع على ما يستدعيه المقام ويمليه السياق، وتقضي به دقة وبلاغة الكلام ومطابقته لمقتضى الحال، **فالمراد باسم الجنس المعرف باللام: إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد، ونحوه في المعني: علم الجنس كـ(أسامة)، وإما فرد معين أو حصة معينة منها – واحدًا او اثنين أو جماعة – وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كـ(زيد)، وإما على فرد مبهم غير معين أو حصة غير معينة وهو العهد الذهني ونحوه النكرة كـ(رجل) وإما كل الأفراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ (كل) مضافًا إلى النكرة كقولنا: (كل رجل).**

و: أغراض تعريف المسند إليه بالإضافة لواحد مما ذكر:

هذا .. ومن المعارف التي يأتي المسند إليه على صورتها لأغراض بلاغية: ما أضيف لواحد من هذه الخمسة السابق ذكرها، كأخي، وصاحب محمد، وصديق الذي نجح، وصاحب هذا، وطالب العلم .. ويُعرَّف المسند إليه بالإضافة:

١-حين لا يكون **للمتكلم - إلى إحضاره في ذهن السامع - طريق أخصر منها، كقوله:**

هواي مع الركب اليمانِين مصعدُ * جَنِيبٌ وجُثماني بمكة مُوثَقُ(١)

فقد آثر قوله (هواي)، كذا بتعريف المسند إليه بالإضافة دون سواها، كون الإضافة - وهي هنا إلى ضمير التكلم - أخصر الطرق وأنسبها لحالته، نظرًا لما هو فيه من فرط السآمة والحسرة وضيق الصدر بالحبس وفراق الأحبة، وهو أمر يقتضي الإيجاز واختصار الكلام، إذ لولاهما لقال: (التي أهواها أو التي يميل إليها قلبي، مع الركب ..).

٢-ويأتي ضمن أغراض تعريف المسند إليه بالإضافة - من غير القصد إلى إحضاره في ذهن السامع بأخصر الطرق -: **إغناؤها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة، كقول الشاعر:**

بنُو مطَرٍ يَومَ اللِّقَاءِ كَأَنَّهُمْ * أسُودٌ لهَا في غِيلِ خَفَّانَ أشْبُلُ(٢)

إذ يتعذر عليه الإحاطة ببني مطر وتفصيل النطق بأسمائهم، فأغنت إضافته عن كل ذلك، وكأنه يريد إرسال رسالة مفادها أن جميعهم دون ما استثناء، أشبه بالأسود الضواري في الجرأة والقوة .. ونظيره قولك: (اتفق أهل الحق على كذا) إذ يتعذر تعداد كل من كان على الحق.

ومن الثاني الذي الإضافة فيه أغنت عن تفصيل متَعسّر: قولك: (أهل البلد فعلوا كذا) لأن تسمية أهل البلد وإن امكن إلا أنه متعسر .. ومما التفصيل فيه مرجوح لجهة ويمنع منه مانع قولك: (حضر اليوم علماء البلد) إذ تقديم بعضهم على بعض بدون مرجح مما يغيظهم .. وقولك بقصد الإهانة والذم: (علماء البلد قصروا في إظهار الحق) .. وقولك خشية السآمة للمخاطب: (حضر أهل السوق).

البُغاث بأرضنا يستنسر)، أو لا يغيب عن الحس أيضًا على سبيل التحقيق كما تقول: (الأرض مبسوطة)، أو التهكّم كما في قولنا: (الطفيلي حاضر) .

وكذا إفادتها الاستغراق فإنما تكون عنده بحسب مقتضى المقام لا مقتضى الوضع، ولتحقيق علة: إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر ترجيحٌ لأحد المتساويين، كما تقول مثلًا: (المؤمن غِرٌّ كريم) أي مُجَرِّبٍ للأمور، (والفاجر خِبٌّ - أي: خداعٌ - لئيم)، إذ ربما ظُن لو لم تحمل اللام على الاستغراق أن الأمر في الحكم بالجهل بالأمور والغفلة عنها متحقق لجل المؤمنين وأنه يقع أحيانا من الفجرة فيتوهم الترجيح لأحد المتساويين، فتُحمل اللام على الاستغراق لرفع هذا التوهم

(١) وهو لجعفر بن عُلْبة الحارثي، وكان مسجونًا بمكة في جريمة قتل ارتكبها، وعندما زارته محبوبته مع قومها ورحلت عنه، قاله .. وقوله: هواي، أي: مهويّيَ وأصلها: مهووْيِيَ اجتمعت واو مفعول والياء التي هي لام الكلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت ياء وأدغمت الياء في الياء ثم أضيف إليهما ياء المتكلم فصارت مهويّيَ ، واليمانِين: جمع يمانٍ - بمعنى: يمني نسبة إلى اليمن - وأصلها يماني؛ ثم أعلّت إعلال قاضٍ، وجاءت ألفه عوضًا عن ياء النسب، وإلا فالأصل: (اليمنيين)، والمصعد: اسم فاعل من أصعد بمعني أبعد عن السير، والجنيب: المجنوب المستتبع، من (جنب البعير) إذا قاده إلى جنبه

(٢) هو لمروان بن أبي حفصة المعروف بأبي السمط في مدح معن بن زائد الشيباني، وبنو مطر: قومه الذي يرغب في تشبههم بالأسود، ومطر: بطن من شيبان، والغيل: الشجر المجتمِع، وخفان:مكان للأسود قرب الكوفة، والأشبل: أولاد الأسود جمع شبل

٣-ومما تغني الإضافة فيه عن تفصيلٍ تركُهُ أرجح لجهة: الخوف؛ كما جاء في قول الشاعر:

قومي هُمُ قَتَلوا أُميْمَ أخِي * فَإذَا رَمَيتُ يصيبُني سَهْمِي(١)

حيث راح بقوله: - (قومي) – يشكو إلى أميمة بشاعةَ الجريمة المتمثلة في قتلهم أخاه، ويشكو لها مع ذلك لوعته وما يعتصر له قلبه من أسى وحزن لكون الذين وقع منهم ذلك: هم قومه الذين إذا ذكر أسماءهم وفصّل في سرد قاتلي أخيه **لأغار صدورهم منه ولحقدوا عليه ونفروا منه، ولأن في التفصيل تصريحًا بذم قومه وعدِّ معايبهم.**

وذلك كله مانع له من تعيين من باشر هذه الجريمة لإفضائه لو ذكرهم إلى الوقوع في المحاذير السالفة الذكر، ومن ثم فليس أمامه والحال هكذا إلا أن يتنازل عن حقه في القصاص ويعمل على تأليف قلوبهم، لكونهم في النهاية قرابته وعشيرته، وإلا فلو أراد الثأر لأخيه فسيثأر لنفسه من نفسه، وأنَّى له ذلك وعزة الرجل بقومه وعشيرته؟.

٤-ويعرَّف المسند إليه كذلك بالإضافة **لتضمنها تعظيمًا لشأن المضاف إليه، كقولك: (عبدي حضر)، فتعظِّم شأنَك** أنت، وتفتخر بأنك تملك من الخدم والحشم ما يملك العظماء.

٥-**أو لشأن المضاف كقولك: (عبدُ الخليفة رَكِب) فتُعظِّمَ شأن العبد** كون إضافة الخادم لرأس الدولة شرف للخادم، وليس أشرف من الإضافة لقيوم السموات والأرض، ولذا حظي بذلك أشرف الخلق وأحبهم إليه تعالى، وتأمل قوله: {وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِين يَمْشُون علَى الأَرْضِ هَوْنًا} [الفرقان: ٦٣]، وقوله: {وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إبْرَاهِيمَ وَإِسْحَقَ وَيعْقُوبَ أُوْلِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ} [ص: ٤٥]، وقوله: {وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ} [الجن: ١٩]، وانظر كيف خص الله بذلك أصفياءه وأنبياءه، ليتأكد لك أن الإضافة إلى الله تشريف ما بعده تشريف وتكريم ما بعده تكريم.

٦-**أو لشأن غيرهما؛ كقولك: (نائب السلطان عند فلان)، فتعظم شأن فلان** هذا، كونه شرُف باستضافة نائب السلطان وحظي بصحبته.

٧-أو لتضمنها **تحقيرًا** لشأن المضاف أو المضاف إليه أو غيرهما: **نحو: (ولد الحجَّام حضر)** تهدف إلى تحقير المضاف، ونحو (ضاربُ زيد حضر) تريد تحقير المضاف إليه كونه قبل على نفسه ذلك ولم يُبد شجاعة في الدفاع عن نفسه، ونحو: (ولد الحجّام جليس زيد) تقصد إلى تحقير غيرهما .

٨-أو لأنه لا طريق إلى إحضاره سوى الإضافة، نحو: (غلام زيد بالباب) .

كما يُعرَّف المسند إليه بالإضافة **لاعتبار آخر مناسب**، من نحو:

٩-تضمن الإضافة تحريضًا على إكرام أو إذلال نحو: (صديقك أو عدوك بالباب) .. أو على سخرية أو تهكم نحو قول فرعون مخاطبًا موسى ومن معه: (إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون) [الشعراء: ٢٧].

١٠-أو تضمنها استعطافًا كما في قولك لعزيز لديك: (ابنُك .. يريدك أن تقف بجانبه فلا تدعه)، فأنت تريد أن ترقق قلب الأب فتضيف إليه ابنه، ليتسنى للأب أن يحنو عليه وأن يسعى - باعتباره أولى الناس به - إلى قضاء حاجته والوقوف إلى جواره .. ومن ذلك في غير باب المسند إليه، قول الله تعالى: {لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ} [البقرة: ٢٣٣]، فقد أضيف الولد في { بِوَلَدِهَا} و{بِوَلَدِهِ} إلى والدته ووالده، استعطافًا لقلبيهما وحثًّا لهما على الإشفاق عليه والكف عن مضرته، أو المضارة بينهما بسببه لكون المضارة في النهاية راجعة إلى ولدهما، وفي بيان ذلك يقول صاحب الكشاف: "فإن قلت: كيف قيل {بِوَلَدِهَا} و{بِوَلَدِهِ}؟، قلت: لما نهيتِ المرأةُ عن المضارة أضيف إليها الولد استعطافًا لها عليه، وأنه ليس بأجنبي منها، فمن حقها أن تشفق عليه، وكذلك الوالد"إ.هـ.

---

(١) هو للحارث بن وعلة الجرمي، وقوله: (أميم) منادى مرخم لمحبوبته، أي: (يا أميمة)

١١-أو معنىً لطيفًا يقع موقع المزحة والتندر والمداعبة والسخرية، من نحو قول الشاعر:

إذَا كوْكَب الخَرقاءِ لاَح بِسُحْرَةٍ * سُهيلٌ أذَاعَت غزْلها في الغَرَائبِ

فأضاف الكوكب - سهيل وهو بدل من كوكب - إلى الخرقاء، للإشارة إلى غرابة أمرها ولطافة قصتها ومدى ارتباطها به، كونها لا تتذكر كسوة البرد إلا وقت طلوعه وهو لا يطلع إلا في بدء الشتاء وقت السحر، فما أن يداهمها هذا الوقت بعلامته المميزة إلا وتعمد إلى الغريبات متطفلة، فتوزع عليهن صوفها ليساعدنها على غزله، بما يعكس مدى إهمالها بحق نفسها وتقاعسها عن قضاء حوائجها، وبما يعني قبل ذلك مدى تعلقها بهذا الكوكب وكأنه ما خلق إلا لها.

١٢-أو قصدًا إلى التعميم والحمل على معنى الجنسية في حال كانت افضافة من خواص الجنس دون الفرد، كقولهم: (تدلك على خُزامى الأرض النفخة من رائحتها)، يعني على جنس الخزامى، وهو نبات بالبادية طيب الرائحة له نَورٌ كنور البنفسج.

ثانيًا: أغراض تنكير المسند إليه

والأصل في المسند إليه أن يكون معرّفًا وقد يقتضي المقام تنكيره، فيكون تنكيره أيضًا لوجه أو لنكتة أو لغرض بلاغي، من نحو:

١-القصد إلى **الإفراد، أي: فرد غير معين: كقوله تعالى: {وَجاءَ مِنَ أَقْصى الْمَدينَةِ يسْعَى} [القصص: ٢٠]، أي: فرد من أشخاص الرجال** لا يتعلق بتعريفه كبير غرض، ونظيره قوله تعالى: {وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ} [غافر: ٢٨]، فالقصد إلى التنكير في هذا وما جاء على شاكلته، إفادة أنه فرد غير معين من أفراد جنسه، وإنما أبهم في الآية الأولى كون المقصد الأساس من السياق: إعلام موسى عليه السلام بتآمر فرعون وملأه على قتله جراء ما وقع منه قبلُ من قتلٍ على سبيل الخطأ، كما أبهم في الثانية كون المقصد إنقاذه عليه السلام من براثن ذاك الفرعون.

فأنت تلحظ أنه لا حاجة بعدُ من معرفة وتعيين من جاء يخبره مسديًا إليه النصح، أو من جاء ينقذه مما توعده به الفرعون(١).

٢-ويأتي التنكير في الكلام البليغ لغرض **النوعية، كقوله تعالى: {وعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} [البقرة: ٧]، أي: نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس، وهو: غطاء التعامي عن آيات الله**، ذلك أن الغطاء المتعارف عليه وهو غطاء العمى: لا ترمي إليه الآية، وإنما تعني: أن ما غشي هؤلاء بسبب غيهم وعنادهم، هو: من نوع صرف الأبصار عن النظر في آيات الله لأجل الاعتبار(٢)، فلا عجب إذن أن تراهم في تيه الضلالة سادرين وعن نور الهداية عمين.

ومن تنكير غير المسند إليه .. للنوعية قوله تعالى: {وَلتَجِدنَّهُمْ أَحْرص النَّاسِ عَلَى حياةٍ} [البقرة: ٩٦]، أي نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة، كأنه قيل: (لتجدنهم أحرص الناس على حياة وإن عاشوا ما عاشوا، على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماضي والحاضر حياة في المستقبل)، فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا كان ذلك الشيء موجودًا له حال وصفة بالحرص عليه، لكن هؤلاء اليهود يطلبون شيئًا ليس له وجود البتة، فهم يريدون أية حياة بأيِّ ثمن .. و**قوله تعالى: {وَأَمطَرنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا} [الشعراء: ١٧٣]، أي: وأرسلنا عليهم نوعًا عجيبًا من المطر، يعني: الحجارة، ألا ترى إلى قوله تعالى - بنفس الآية -: {فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ}.**

---

(١) ومنه في غير باب المسند إليه قوله تعالى: (ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلًا سلمًا لرجل) [الزمر: ٢٩].

(٢) وفي المفتاح أن التنكير في الآية للتهويل، فيكون المراد: غشاوة عظيمة لأنها تحجب أبصارهم حجبًا تامًا يحول دون إدراك الأدلة على معرفة الله، ولا ضير طالما صح حمل السياق في الآية عليه، فإن النكات البلاغية لا تتزاحم.

وقوله: {وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ} [النور: ٤٥]، يحتمل الإفراد والنوعية، أي: (خلق كلَّ فرد من أفراد الداوب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به)، أو: (خلق كلَّ نوع من أنواع الداوب من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب)([1]).

٣، ٤-ويأتي المسند إليه منكّرًا لقصد: التعظيم والتهويل أو للتحقير: أي ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حدٍّ لا يمكن معه أن يُعْرَف، كقول ابن أبي السِّمْط - مروان بن أبي حفصة -:

لَهُ حاجِبٌ عَن كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ * وَليس لَه عَنْ طَالب العُرْفِ حَاجِبُ

أي: له حاجب عظيم من نفسه يمنعه من فعل ما يشينه وهو الأول، وليس له حاجب حسي يمنعه عن طالب الندى، فهو كما ترى للتعظيم المتعجب منه، ذلك أن الممدوح مجبول على الكرم والطهر والنزاهة والعفة وكونه محط رحال قاصديه من ذوي الحاجات، وهذا في حدِّ ذاته حاجب من نفسه عظيم ومانع حصين يحول بينه وبين فعل أي شيء يشينه، إذ بسببه لا يُرى منه إلا ما هو جميل حسن مستوجب للثناء .

وأما الحاجب الثاني وهو الواقع اسمًا لـ (ليس)، فهو للتحقير وهو ممتنع ومنفي عنه تمامًا، إذ ليس للملهوف وذي الحاجة وطالب المعروف حاجب عنه يحول بينه وبين قضاء حوائجهم .. ومما أفادهما: قول الشاعر:

وَلله مني جَانبٌ لا أُضِيعهُ * وللَّهْوِ مني وَالخَلاعَةُ جَانِبُ

ومما تمحَّض في إفادة التعظيم لكن في غير المسند إليه، قوله تعالى: {فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ} [البقرة: ٢٧٩]، إذ المعنى: بحرب عظيمة، لأن غيرها يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب الذي هو الربا .. ومما تمحَّض في إفادة التحقير على ما ترجح لدى السكاكي دون الخطيب، قوله تعالى عن المشركين: {وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ} [الأنبياء: ٤٦]، وعند الخطيب أن التحقير مستفاد من نفس الكلمة (مَسَّتْهُم) ومن البناء لاسم المَرَّة (فَعْلَة)، لأن (نفْحة) مأخوذة من قولهم: (نَفَحَت الريح نفحة) إذا هبَّت هبةً ضئيلة، أو من قولهم: (نفحَ الطِّيْبُ) إذا فاح فوحةً عابرة كالشمة أو النسمة، واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة إذ أصله أن يستعمل في الخير([2]).

٥-وقد يكون الغرض من تنكير المسند إليه في الكلام البليغ: التكثير([3])، كقولهم: (إن له لإبلًا وإن له لغنمًا)، يريدون الكثرة، وحمل الزمخشري التنكير في قوله تعالى - على لسان سحرة فرعون -: {قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا} [الأعراف: ١١٣]، عليه، حيث يُسيغ السياق جعل المعنى: (أئن لنا أجرا كثيرا وقدرا وفيرًا من المال إن كنا نحن الغالبين؟).

٦-وقد يجيء التنكير: للتعظيم والتكثير جميعًا، كما في قوله: {وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ} [فاطر: ٤]، أي: رسل عظام ذووا عدد كثير وآيات عظيمة وأعمار طويلة .. ونحو ذلك([4])، فقد أفادتهما الآية باعتبارين مختلفين، فمن حيث إنهم أصحاب شأن عظيم يحملون لمن أرسلوا إليهم آيات عظام، فإن التنكير يكون: للتعظيم، وبالنظر إلى كثرتهم هو: للتكثير.

---

(١) ينظر الإيضاح١/ ٧٦، ٧٩ وشروح التلخيص ١/ ٣٥٣

(٢) ومن ذلك في غير باب المسند إليه قول الله تعالى: (إن نظن إلا ظنًا) [الجاثية: ٣٢]، إذ المعني كما يمليه سياق الآية: إن نظن إلا ظنًا ضعيفًا .. ومما احتمل تنكير المسند إليه فيه إفادة التعظيم والنوعية: قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) [البقرة: ١٧٣]: "أي: (ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة)، لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا، أو: (نوع مخصوص من الحياة، وهو: الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص)، فإن الإنسان إذا همَّ بالقتل فتذكّر الاقتصاص فارتدع وسلِم صاحبه من القتل وسلم هو من القود، فقد تسبب في حياة نفسين".

(٣) والفرق بينه وبين التعظيم: أن التكثير ينظر فيه إلى الكميات والمقادير والمعدودات، بينا التعظيم ينظر فيه إلى علو الشأن وارتفاع المكانة وعلو الطبقة، وبما سبق يُعرف الفرق أيضًا بين التقليل والتحقير .. والسكاكي لم يفرق بين الأولين ولا الأخيرين، وجعل التنكير في قولهم: (شرٌّ أهَرَّ ذا ناب): للتعظيم، أي: (شيء عظيم أهرَّ ذا ناب) .. وسيأتي الكلام عن المثل مفصلًا.

(٤) الإيضاح مع البغية ١/ ٧٧ بتصرف يسير

٧، ٨-وقد يكون الغرض منه: **التقليل، كقوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ} [التوبة: ٧٢]، أي: وشيء ما من رضوانه، أكبر من ذلك كله؛ لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح، ولأن العبد إذا علم أن مولاه راض عنه، فهو أكبر في نفسه مما وراءه من النعيم، وإنما تهنأ له السعادة برضاه، كما أنه إذا علم العبد بسخطه تنغصت عليه ولم يجد لها لذة وإن عظُمت.. وقد يأتي له وللتحقير كما في قولك: (أعطاني شيئًا) أي: حقيرًا قليلًا .. فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذلك التقليل والتحقير.**

٩-ومما أفاد تنكير المسند إليه فيه **التهوين** الذي هو ضد التهويل: **قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: {يا أبتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ} [مريم: ٤٥]، وهذا ما ترجح لدى الخطيب تبعًا للزمخشري فإنه ذكَر أن إبراهيم عليه السلام لم يُخْلِ هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه، حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به، ولكنه .. ذكر المس والخوف ونكّر العذاب(١)**، وكلها قرائن تدل على أنه عليه السلام أراد الإعراب عن خوفه أن يمس أباه - مجرد مس لا إصابة - عذاب هين، شفقة عليه وإلانة لقلبه وأملًا في أن يستجيب لدعوته، {فَلَمّا تّبَيَّن لَه أنَّه عَدُوٌّ لله تَبَرَّأَ مِنْهُ} [التوبة: ١١٤].

١٠-وقد يكون القصد من التنكير بمعونة السياق: الجهل بالمسمى كما في قوله تعالى: {أوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا} [يوسف: ٩]، أي: منكورة مجهولة.

١١-أو تجاهله كما في قوله: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ} [سبأ: ٧]، يريد أهل الشرك والضلال: يخبركم بمصير أجسادكم إذا تفرقت في الأرض وذهبت فيها كل مذهب، ويعنون بالرجل سيد ولد آدم ﷺ ، وإنما نكروه تجاهلًا منهم بشأنه واستهزاءً به واستبعادا.

١٢-أو كراهة أن ينسب إليه مُعرَّفًا، كأن يمنع من تعريفه مانع من نحو نسبة السآمة إلى يمين الممدوح في قول الشاعر:

إذَا سئمَتْ مهَنَّدَهُ يمِينٌ * لطُول الحمْلِ بَدَّلَهُ شِمَالًا

فنكر (يمين) الممدوح ولم يقل: (إذا سئمت مهندَه يمينُه) بالإضافة لضميره، مع أن هذا هو مقصود الشاعر، احترازًا من نسبة السآمة إلى يمينه، فإن تلك النسبة تقلل من شأن وصفه بالشجاعة التي يقتضيها مقام المدح، وإن كان الأليق بمقام المدح أيضًا أن يستخدم الشاعر بدل أداة الشرط (إذا): (إن) لتدلل على أن حدوث السآمة منه يأتي على سبيل ندرة وقوع الشرط، أو عدم الجزم بتحققه.

٣-مبحث في أغراض تقديم وتأخير المسند إليه

أولًا: تقديم المسند إليه: يُقَدَّم المسند إليه **إما:**

١-لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه(٢)، وقد سبق لنا بيان أن مدلول المسند إليه في الجملة الاسمية: الموصوف المحكوم عليه المخبر عنه، وأن المسند هو الوصف المحكوم به فهو مطلوب لأجل المسند إليه، ومن ثم فإن تصور المسند إليه سابق على تصور الوصف المحكوم به ضرورة، لأن الوصف إنما جاء لأجل الحكم به عليه، فـ (عمرو) في نحو قولنا: (عمرو حضر) محكوم عليه بالحضور، وعليه فينبغي البدء بالكلام أولًا عن أحوال وأسرار تقديم المسند إليه لما بينا من أن ذلك هو الأصل .

وإنما اشترط البلاغيون لهذا الغرض وجود نكتة أخرى تقتضي تقديم المسند إليه وتتطلب تأخيره، "لأن الأصالة وحدها نكتة ضعيفة، لا تُنهضه سببًا مرجِّحًا للتقديم .. ذلك أن هذه الأصالة عارضها نكتة أخرى

---

(١) الإيضاح ١/ ٧٨ وينظر ما قبله وما بعده كما ينظر الكشاف ٢/ ٥١١

(٢) اختصت أغراض هذا الباب بالجملة الاسمية، لكون الأصل فيها تقديم المسند إليه ولا مقتضى للعدول عن تقديمه

تقتضي تأخيره، وهي: أن الفعل عامل في الفاعل الرفع، ومرتبة العامل التقدم على المعمول، أو أن العامل علة في المعمول والعلة مقدمة على المعمول"([1])، ومن هنا كان قولهم: (ولا مقتضى للعدول عن تقديمه) ليخرج نحو: (حضر عمرو) مما اقتضى الحال تأخيره.

٢-وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، لأن في المبتدأ تشويقًا إليه، كقول المعري:

وَالذي حارت البَرِيَّةُ فيهِ * حيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ من جَمَادِ

فقوله: (حارت) – وهو جملة الصلة التي هي بمعنى: (اختلفت فيه الخلائق! أيعاد للبعث ويستحدث بعد أن صار ترابًا أم لا؟)([2]) – تعلق بها ما يدعو إلى الإثارة والدهشة، ومثل هذا يبعث في النفس عوامل الشوق واللهفة إلى معرفة ذلك الذي أوقف البرية كلها موقف الحائر المدهوش، فإذا ما ذُكر الخبر بعدُ استقر ذلك في النفس وتمكن منها فضل تمكن.

٣- ويأتي ضمن أغراض تقديم المسند إليه: القصد إلى: **تعجيل المسرة أو المساءة لكونه صالحًا للتفاؤل أو التطير، نحو (سعد في دارك) و(السفاح في دار صديقك).**

٤-أو إيهام أنه لا يزول عن الخاطر ولا يغيب عن البال، إشعارًا بأن المسندَ إليه حاضرٌ في قلب المتكلم لشدة الحاجة إليه كقوله: (الدينارُ به تسعد النفس وتُقضى الحوائج).

٥-**أو أنه يُستلذُّ بذكره** كقول الشاعر:

ألا ليت لُبْنى لم تَكُنْ لي خُلَّةٌ * ولم تَلْقَنِي لُبْنى وَلم أَدْرِ مَا هِيا

يريد: أنه على الرغم مما جرى منها وما أحدثته بكيانه وحياته من لوعة وأسى وحسرة، إلا أن لسانه لا يطاوعه في هجر اسمها وإن وقع منها ما وقع، وما ذاك إلا لتعلق قلبه بها واستلذاذًا بورود ذكر اسمها على لسانه.

٦-أو يتبرّك به ويُتيمّن بذكره نحو: (الله آمنت به ربًا، ومحمد آمنت به رسولًا)

٧-وكإظهار تعظيمه كما في نحو قوله تعالى: {مُّحَمَّدٌ رَّسولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ} [الفتح: ٢٩]، وقوله: (وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهَ) [الأنعام: ٢]، وكنحو قولنا: (رجل فاضل في الدار).

٨-أو تحقيره كما تقول: (رجل جاهل في الدار).

٩-وللتحقق من المسند إليه، كون اتصافه بالخبر هو المطلوب لا نفس الخبر، وذلك إذا كان فيه ما يتعجب منه كما إذا قيل لك: كيف الزاهد؟، فتقول: الزاهد يشرب ويطرب)!، استغرابًا لحاله وأنه مستمر على ذلك، بخلاف قولك: (يشرب الزاهد ويطرب) فإنه يدل على مجرد الإخبار بصدوره عنه في الحال أو الاستقبال.

١٠-**ولزيادةِ تخصيصٍ بالذكر** والتأكيد عليه بإعادة لفظه، كما في (فهم خفوف) من قول النابغة الجعدي واصفًا ممدوحيه بالنخوة والمضاء والعظمة والرزانة والكرم:

مَتى تهزُزْ بَني قَطَنٍ تجَدْهمْ * سيوفًا في عَواتقِهِمْ سُيوفُ

جُلُوسٌ في مجَالِسهِمْ رِزَانٌ * وإن ضَيْفٌ ألمَّ فَهُمْ خُفُوفُ([3])

---

(١) ينظر دراسات في علم المعاني د. التلب ص١٨٢

(٢) (.. فداعٍ إلى ضلال وهادي) أي: فضالٌ لا يقول بالمعاد وهادٍ يقول به، وهذا يضعف القول بأن المراد بالحيوان المستحدث من جماد: آدم عليه السلام، أو كما قيل: ثعبان موسى أو ناقة صالح، وقيل غير ذلك

(٣) والأخيران ذكرهما السكاكي وتحفظ عليهما الخطيب ينظر المفتاح ص١٠٤، ١٠٥ والإيضاح ١/ ٩١ .. ومعنى تهززْ: تحرك والمراد الإغراء بالحرب للامتحان، والرزان: جمع رزين وهو الوقور، وخفوف: من الخفَّة والعجلة.

فقد زاد الضمير (هم)، من: تخصيص بني قطن بالكرم، ذلك أن المسند إليه هنا ملفوظ بينا هو في صدر البيت ملحوظ، فكان بمثابة **تفسير الشيء بإعادة ذكره**.

هذا، وثمة صنوف من الكلام البليغ عادة ما يفيد تقديم المسند إليه فيها معان بلاغية، ما كان لها أن تتحقق بدون هذا التقديم:

أولها: تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي: فيُقدم المسند إليه على المسند إذا كان فعلًا رافعًا لضمير المسند إليه، **وله أربع صور:**

الصورة الأولى: تقديم المسند إليه المنفي على الخبر الفعلي:

وهذا يفيد التخصيص حتمًا، أي قصر نفي الخبر الفعلي عن المسند إليه وإثباته لغيره على الوجه الذي نفي به(١)، تقول: **(ما أنا قلت هذا) .. في شيء ثبت أنه مقول، وأنت تريد نفي كونك قائلًا له وثبوته لغيرك، أي: لم أقله مع أنه مقول(٢) .. ومنه قول الشاعر:**

وَمَا أنا أسقَمْتُ جِسْمِي بِه * وَلا أنا أضْرمْتُ في القَلْبِ نَارَا(٣)

إذ المعنى: أن هذا السَّقْم الموجود والضَّرْمَ الثابت ما أنا جالبًا لهما، وإنما هما حاصلان بفعل اللوعة ومفارقة المحبوبة، فالقصد: إلى نفي كونه فاعلًا لهما لا إلى نفيهما(٤)، ولهذا لا يقال: (ما أنا قلت ولا أحد غيري)، لمناقضة منطوق الثاني: (ولا أحد غيري)، لمفهوم الأول: (ما أنا قلت)(٥)، بل يقال: (ما قلتُ أنا ولا أحدٌ غيري) كذا بدون تقديم المسند إليه المنفي حتى لا يفيد القصر وحتى يتسنى للمتكلم أن ينفيه عن نفسه وعن غيره .

كما **لا يقال في (ما رأيت – أو ما رأيت أنا – أحدًا من الناس)، و(ما ضربت – أو ما ضربت أنا – إلا زيدًا): (ما أنا رأيتُ أحدًا من الناس)، ولا (ما أنا ضربت أحدًا إلا زيدًا)**، كذا بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق(٦).

والوجه في عدم الجواز **أن المنفي في الأول: الرؤية الواقعة من المتكلم على كل واحد من الناس .. فيكون مقتضيًا لأن إنسانًا غير المتكلم رأى كل الناس، وأن المنفي في الثاني: الضرب الواقع على كل**

---

(١) من العموم والخصوص، فإذا كان المنفي عن المسند إليه خاصًا كما في قولك: (ما أنا قلت هذا الشعر)، كان الثابت لغيره كذلك ووجب أن يثبت لغيره قول هذا الشعر بعينه تحقيقًا لمعنى الاختصاص، وإن كان المنفي عن المسند إليه عامًا كان الثابت لغيره كذلك كما في قولك: (ما أنا رأيت كلَّ رجل)، ولما اشتمل هذا الأخير على استحالة ثبوت رؤية الغير لجميع الرجال، لم يصح على ما سيأتي بيانه

(٢) ويشمل إيلاء المسند إليه حرف النفي، أي: مجيئه بعد النفي، ما لو كان بينهما فاصل نحو: (ما زيدًا أنا ضربت)، و(ما في الدار أنا جلست)

(٣) هو للمتنبي معربا عن حبه ومدى تعلقه بمحبوبته، ونافيًا أن يكون هو من تسبب في الهم الذي اعتراه وحل به وأن محبوبته هي مَن وراءه، ومعنى: أضرمت: أشعلت، ونظيره قول آخر:

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله * ولكن لشعري فيك من نفسه شعرُ

(٤) وما صدر عن بعض المعاصرين من أن تقديم المسند إليه المنفي على الخبر الفعلي، يفيد التأكيد أحيانًا - كذا بما يعني أن إفادة الاختصاص ليس مطردًا وأن القاعدة فيه على الأغلبية - كلام يعوزه الدقة والنظر بإمعان إلى السياقات، ذلك أن ما استشهدوا به لإفادة التأكيد - وهو قوله تعالى عن أهل الكفر: (بل تأتيهم بغتة فتبهتهم) أي: تأتيهم النار فجأة فتذعرهم (فلا يستطيعون ردها ولا هم ينظرون) [الأنبياء: ٤٠] - إنما كان يفيده لو أن مراد الآية أن غيرهم من أهل الإيمان يتأتى أن يقع منهم طلب الإنظار والإمهال، والحق أن الواقع والدليل يشهدان بخلاف ذلك، إذ كيف يتسنى وقوع ذلك ممن على يقين بإحالة الإنظار، بل ممن كانوا يتمنون في دنياهم ويحبون لقاء الله تعالى، وهاهم في الآخرة يتنعمون بجنته ويتعجلون تمام رضاه والنظر إلى وجهه الكريم، ما يعني أن ما بالآية من طلب الإمهال أمر متعلق بأهل الكفر دون سواهم ممن لا يتأتى منهم ذلك أصلًا

(٥) كونها قد أفادت مع نفي القول عن المتكلم وإثباته بالقطع لغيره، نفيه عن ذلك الغير.

(٦) والأدق في عموم النفي المستوجب لما ذكره الخطيب من عدم الجواز، أن يُمثَّل بنحو: (ما أنا رأيت كل رجل)، و(ما أنا ضربت كل رجل إلا زيدًا)، ونظيره في عدم الجواز لنفس السبب: (ما أنا أكلت اليوم شيئًا)، و(ما أنا قلت شعرًا قط)، لكون لازمه أن غير المتكلم رأى كل رجل وضرب كل من عدا زيدًا وأكل اليوم كل شيء وقال كل الشعر، وهذا كله محال

واحد منهم سوى زيد، فيكون .. مقتضيًا لأن إنسانًا غير المتكلم قد ضرب كلَّ مَنْ عدا زيدٍ منهم، وكلاهما محال([1]) .. هذا إن كان المسند إليه المقدم مسبوقًا بنفي، وإلا جاء على إحدى الصور التالية

الصورة الثانية: تقديم المسند إليه ـ المعرَّف ـ على الخبر الفعلي المنفي: نحو (أنا ما فعلت)، فإن هذا وما جاء على مثاله قد يفيد التقديم فيه: الاختصاص وقد يفيد تقوية الحكم وتوكيده، وذلك بحسب السياق، فنحو قولك: (أنا ما قلت هذا) و(المؤمن لا يسعى في الشر) إن أردت به إثبات ذلك للغير فقد أفدت قصره على هذا الغير لا محالة، وإلا فقد أفدت تقوية وتأكيد الحكم وهو نفيه عن المذكورَين كأشد ما يكون النفي .. يقول الخطيب في بيان إفادة التقوية:

إذا كان الفعل منفيًا كقولك: (أنت لا تكذب)، فإنه أشد لنفي الكذب عنه من قولك: (لا تكذب) وكذا من قولك: (لا تكذب أنت)، لأنه لتأكيد المحكوم عليه وهو المسند إليه([2]) **لا الحكم، وعليه قوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ} [المؤمنون: ٥٩]، فإنه يفيد من التأكيد في نفي الإشراك ما لا يفيده قولنا: (والذين لا يشركون بربهم) أو قولنا: (والذين بربهم لا يشركون)، وكذا قوله تعالى: {لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} [يس: ٧]، وقوله: {فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاء يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءلُونَ} [القصص: ٦٦]، وقوله: {إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللّهِ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ} [الأنفال: ٥٥] .**

الصورة الثالثة: تقديم المسند إليه ـ المعرف غير المسبوق بنفي- على الخبر الفعلي المثبت:

وهذا اللون من التقديم، قد يفيد أيضًا:

أ-**تخصيصه بالمسند، يعني: قصر المسند إليه عليه، فتقول: (أنا كتبت في معنى – أو في مدح – فلان، وأنا سعيت في حاجته)، للرد على من زعم قيام غيره به أو التردد في وقوعه منه أو من غيره على ما يقتضيه قصرا القلب والتعيين، أو زعم مشاركة ذلك الغير فيه على ما يقتضيه قصر الإفراد .**

ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم في الوجه الأول: (أنا كتبت في مدح فلان لا غيري)، وفي الوجه الثاني: (أنا كتبت في مدح فلان وحدي) أو: (لا عمرو)، وذلك لأن جدوى التأكيد لما كانت إماطة شبهة خالجت قلب السامع وكانت في الأول للرد على من زعم أو شك في أن الفعل صدر من غيرك، وفي الثاني للرد على من زعم أنه صدر منك بشركة ذلك الغير، أكدت وأمطت الشبهة في الأول بقولك (لا غيري)، وفي الثاني بقولك: (وحدي).

ومن البين في إفادة التخصيص ما جاء في المثل: (أتُعَلِّمُنِي بِضَبٍّ أنا حَرَشْتُه؟!)([3])، مثل يُضرب لمن يخبرك أو يتعالم عليك بشيء أنت أعلم به منه، وإنما ضرب المثل بالضب بالذات، لأنه يصاد بطريقة فيها شيء من التحايل، وذلك بأن يحرك الصائد يده على باب جحره، فيظنه الضب حية فيُخرج ذنبه ليضربها فيأخذه، فتقديم المسند إليه هنا يفيد التخصيص، أي: حَرْشُ الضب واصطياده مقصور على المتكلم بحيث لا يتعداه إلى غيره، فهو في معنى: ما حرَشَه إلا أنا .. **وعليه قوله تعالى: (وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ} [التوبة: ١٠١] أي: لا يعلمهم ولا يطلع على أسرارهم إلا نحن، لإبطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم.**

ب-وقد يفيد: **تقوِّي الحكم وتقرُّره في ذهن السامع وتمكنه: كقولك: (هو يعطي الجزيل)، لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل ولا أن تُعرِّض بإنسان، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء**

---

(١) وهذا الذي أفاده الخطيب من أن وقوع المسند إليه بعد نفي، هو شرط الإمام عبد القاهر في إفادة التقديم للتخصيص قطعًا، فإذا لم يقع المسند إليه بعد نفي بأن كان الكلام مثبتًا مثل (عمرو سعى في حاجتك) أو وُجد في الكلام نفي لكنه تأخر عن المسند إليه، فإن التقديم يفيد التخصيص احتمالًا، إذ قد يفيده أحيانًا وقد يفيد تقوية الحكم وتأكيده تارة أخرى بحسب السياق .

(٢) الذي جاء مرة مبتدأ ومرة أخرى فاعل عاد ضميره على ذات المبتدأ، أو هيئ بذكره قلب السامع ثم جاء الخبر فدخل على القلب دخول المأنوس، وقبِله قبول المطمئن فكان أشد لثبوته وأمنع للشك، والأول هو قول السكاكي والثاني لعبد القاهر، وهذا هو مرادهما بتقوية الحكم وتأكيده

(٣) حرَشَه: هيَّجه ليصيده.

الجزيل، وسبب تَقَوِّيه هو: أن المبتدأ يستدعي أن يستند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يُستند إليه صرفه إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليًا عن ضميره نحو: (زيد غلامك)، أو متضمنًا له نحو: (أنا عرفت) و(أنت عرفت) و(هو عرف) و(زيد عرف)، ثم إذا كان متضمنًا لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانيًا، فيُكتسي الحكم قوة(١)، وتلك هي علة السكاكي، وعلله الإمام عبد القاهر بـ: أن تقديم المسند إليه، من شأنه أن ينبه السامع لقصده بالحديث عنه قبل ذكره، ويوطئ النفس لسماع الخبر الفعلي فإذا ما جاء الأخير دخل على القلب دخول المأنوس وكان أشد لثبوته وآكد لتقريره وتحققه بنفس السامع.

ومن المقامات التي يجمل فيها التأكيد، على هذا النحو السالف الذكر: أن **يجئ التأكيد: فيما سبق فيه إنكار من منكر، نحو أن يقول مخاطِبُك: (ليس لي علم بالذي تقول)، فتقول: (أنت تعلم أن الأمر على ما أقول)، فتقدم الضمير (أنت) على الخبر الفعلي، وعليه قوله تعالى: {ويقُولُون على اللهِ الكَذِب وَهُمْ يَعْلَمُونَ} [آل عمران: ٧٨]، لأن الكاذب لاسيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب، فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب.**

وفيما اعترض فيه شك: نحو أن تقول للرجل: كأنك لا تعلم ما صنع فلان؟)، فيقول: (أنا أعلم).
وفي تكذيب مُدَّعٍ: كقوله تعالى: {وَإِذَا جَآؤُوكُمْ قَالُوَاْ آمَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِ} [المائدة: ٦١]، وإنما أكد {وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِ} بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، لأن قولهم (آمَنَّا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به.

وفيما يقتضي الدليل ألا يكون: كقوله تعالى: وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ} [النحل: ٢٠]، فإن مقتضى الدليل، ألا يكون ما يُتخذُ إلهًا مخلوقًا، لكون عبادتهم لتلك الآلهة تقتضي أن تكون خالقة.

وفيما يستغرب: كقولك: (ألا تعجب من فلان؛ يدعي العظيم وهو يعجز عن اليسير؟).
وفي الوعد والضمان: كقولك للرجل: (أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر)، لأن من شأن من تعِدُهُ وتضمن له، أن يعترضَه الشك في إنجاز الوعد والوفاء بالضمان، فهو أحوج شيء إلى التأكيد.

وفي المدح والافتخار: لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يُمدح به ويبعدهم عن الشبهة، وكذلك المفتخر .. أما المدح فكقول الحماسي:

هُمْ يفْرِشُون اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ * وأَجْـردَ سبَّاحٍ يَبُذُّ المَغَالِيَا(٢)

وقول الحماسية - عمرة الخثعمية ترثي ابنيها -:

هُمَا يلْبسانِ المَجد أحسنَ لِبْسةٍ * شَحيحَانِ ما اسْطَاعا عَليه كِلاهمَا

وقول الحماسي - الأخنس بن شهاب التغلبي -

فَهم يضرِبونَ الكَبش يبرقُ بَيْضُه * عَلَى وَجْهِه مِن الدِّماء سبائبُ"(٣)

فالمقصد من كلٍّ هو تأكيد الخبر وتحقق الأمر، بحيث لا يدع فيه مجالًا لشك، وليس قصره على المسند إليه وانفراده بالحكم .. **وأما الافتخار: فكقول طرفة:**

نحن في المَشْتَاةِ نَدعُو الجَفَلَى * لا ترى الآدبُ فينَا يَنْتَقِرْ(٤)

---

(١) الإيضاح مع البغية ١/ ٩٣، ٩٤

(٢) فقدم المسند إليه (الضمير) على الخبر الفعلي، والبيت للمعذل بن عبد الله الليثي يمدح فتيان بني عتيك، واللبد: ما يوضع على ظهر الفرس من الشعر المتلبد تحت السرج، والطمرة: الفرس الكريم، والأجرد: القصير الشعر مضرب المثل في سرعة العدو، والسبَّاح: اللين الجري، والمُغالي: السهم، والمعنى: أنهم لفرط شجاعتهم لا يمتطون من الخيول إلا أجودها وأسرعها

(٣) الكبش: رأس الجيش ومن يضرب به المثل في الشجاعة، والبيض: جمع بيضة وهي الخوذة التي توضع على الرأس، والسبائب: طرائق الدم

(٤) المشتاة: زمن الشتاء وهو عند العرب زمن الجدب، والجفلى: الدعوة العامة، والآدب: الداعي إلى المأدبة، ينتقر: يدعو بعضًا ويدع البعض، فهو ينفي عنه ذلك ليثبت أن دعوته للضيفان إنما هي دعوة عامة

ومما لا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء من بناء الفعل على الاسم لإفادة التأكيد على النحو السالف الذكر: قوله تعالى: {إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ} [الأعراف: ١٩٦]، وقوله تعالى: {وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا} [الفرقان: ٥]، وقوله تعالى: {وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ} [النمل: ١٧]، فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم، لوجد اللفظ قد نبا - أي: امتنع - **عن المعنى، والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها** لخلو التركيب من التأكيد المفاد من اسمية الجملة والدال على الدوام والاستمرار، على ما اقتضاه المقام ودل عليه السياق.

الصورة الرابعة: تقديم المسند إليه - المُنَكَّر غير المسبوق بنفي - على الخبر الفعلي المثبت:

ويقدم المسند إليه النكرة **فيفيد تخصيص الجنس بالخبر الفعلي، كقولك: (رجل جاءني) أي (لا امرأة)، إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أو امرأة؟ .. أو تخصيص الوحدة به، كقولك (لا رجلان) إذا عرف أن قد أتاك آت هو من جنس الرجال، ولكن لا يدري أرجل هو أم رجلان؟ أو اعتقد أن الجائي رجلان** .. فالمعول في تخصيص أيٍّ من الجنس أو العدد هو: المخاطب، فإن نوزع في الجنس كان القصر عليه والتخصيص له، وإن نوزع في العدد كان كذلك.

وصفوة القول: أنه إن سَبق المسند إليه المقدم نفي نحو: (ما أنا قلت هذا)، وكذا إن كان نكرة لخبر مثبت نحو: (رجل جاءني)، أو كان معرَّفًا – مظهرا كان أو مضمرًا – ووليه حرف نفي ودل السياق على إفادته القصر نحو: (أنا ما قلت هذا) لتقصره على غيرك؛ فهو يفيد التخصيص قطعًا .. وإن لم يلي المسندُ إليه حرفَ النفي بأن لا يكون في الكلام نفيٌ أصلًا نحو: (أنا قمت)، أو وجد لكن قدم المسند إليه على النفي والفعل جميعًا ولم يُقصد به القصر نحو: (أنا ما قمت)؛ فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي.

رأي السكاكي في تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي مقارنة بما عليه عبد القاهر والجمهور:

وقريب مما ذهب إليه جمهور البلاغيين فيما سبق: قال به **السكاكي**، غير أنه **اشترط لإفادة الاختصاص في نحو (أنا قمت): أن يكون المسند إليه فاعلًا في المعنى فقط، بأن يُجعل أصل (أنا قمت): (قمت أنا)، أ- تحقيقًا: بجعل الضمير (أنا) تأكيدًا معنويًا للفاعل الذي هو التاء في (قمت)، ب-أو تقديرًا: باعتبار المتكلمُ المسندَ إليه مؤخرًا، على أنه فاعل في المعنى قبل النطق به .. فإن انتفى الشرط الأول بأن كان المبتدأ اسمًا ظاهرًا** كما في (زيد قام) - حيث يصير حال تأخيره، فاعلًا في اللفظ والمعنى - **أو الشرط الثاني بأن قدر الكلام من الأصل (مبتدأ وخبر)** ولم يقدر تقديم وتأخير، **فإنه يفيد تقوي الحكم.**

ولم يشترط السكاكي ذلك في نحو: (رجل جاءني) الذي يفيد لديه التخصيص قطعًا، ذلك أنه في حال قُدر أصله: (جاءني رجل) – يعني: على أن (رجل) بدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر في (جاءني) – فقد انتفى تخصيصه، لعدم وجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف(١)، خلافًا لـ (زيد قام)، والسكاكي وإن لم يشترط ذلك فيما ذكرنا من إفادة (رجل جاءني) التخصيص، **إلا أنه اشترط فيه: ألا يمنع من التخصيص مانع بأن يجعل التقدير: (رجل جاءني لا امرأة) أو (لا رجلان)**، لكون التقديم - برأيه والحال كذلك - خرج عما هو الأصل فيه وهو إفادة التخصيص، لرد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم.

ونظير ذلك: ما جاء في المثَل (شرٌّ، أهر ذا ناب)(٢)، فلأنه لدى السكاكي يمتنع تقدير أن المنكَّر في الأصل مؤخرًا –كون المعنى: (المُهِرُّ أي: المُفْزِع للكلب: شرٌّ لا خير) أو (لا شرَّان)(٣)، وكان المعنى: (شرٌّ عظيم، أهر ذا ناب) – امتنع جعل التقديم للتخصيص في جنس الشر، وكان المثل من قبيل تنكير المسند إليه لعلة

---

(١) يعني: لكونه نكرة ولا مسوغ للابتداء بها إلا لقصد التخصيص

(٢) مَثَلٌ يُضرب عند توقع الشر المستطير من ظهور أماراته وفي وفاء الكلب ومدى حرصه على رفقائه، ومعناه: ما أفزع الكلب، إلا شرٌّ توقعه وأخافه على أصحابه.. والهرير: صوت الكلب ونحوه، من: البرد أو الخوف ونحو ذلك، والمثل من شواهد الابتداء بالنكرة عندما يكون في معنى المحصور، فهو على تقدير: (ما أهر ذا ناب إلا شر).

(٣) وإنما اتخذ من هذه علة، على الرغم من اشتراطه لها في المسند إليه المضمر (أنا قمت)، للاستئناس والتدليل على صواب رأيه

التعظيم والتفظيع والتهويل، خلافًا لعبد القاهر الذي يرى أن القصد فيه إلى: التخصيص، لكون المعنى: (الذي أهر ذا ناب، هو من جنس الشر لا من جنس الخير) فجرى مجرى أن تقول: (رجل جاءني) تريد: (لا امرأة)، وعدَّ قولَ العلماء: إنه بمعنى (ما أهر ذا ناب إلا شر) بيانًا لذلك ودليلًا عليه([1]).

ومحصلة ما ذهب إليه السكاكي: أن المسند إليه إذا كان نكرة لا مسوغ للابتداء بها، تعين الكلام للتخصيص، وإذا كان معرفة (اسمًا ظاهرًا)، تَعيَّن الكلام للتقوِّي، وإذا كان (ضميرًا)، كان الكلام محتملًا للتخصيص - لكن بشرطيه - أو التقوِّي، ولا فرق في ذلك كله بين أن يكون الكلام مثبتًا أو منفيًا، تقدم النفي على المسند إليه أو تأخر([2]).

وخلاصة ما ذهب إليه عبد القاهر أن كل ما ولي النفي يفيد الاختصاص مضمرا أو مظهرًا، معرَّفًا أو منّكرا، غير أنه لم يمثل إلا بالمضمر، بينا فصّل السكاكي فذكر أنه يفيده لو كان مضمرا أو منكَّرًا بشرطيه اللذين ذكرناهما له في المثبت .. وعليه فنحو: (ما زيد قائم)، يفيده عند الشيخ ولا يفيده عند السكاكي، ونحو: (ما أنا قمت)، يفيده عند الشيخ وعند السكاكي بشرطه، والمعرّف إذا لم يقع بعد نفي وخبره مثبت أو منفي (زيد قام، أنا قمت، زيد لم يقم، أنا لم أقم)، قد يفيد الاختصاص عند الشيخ، بينا عند السكاكي يفيده في المضمر فقط بشرطيه([3]).

ومما يفيد التخصيص لدى السكاكي قوله تعالى على لسان قوم شعيب: { وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ} [هود: ٩١]، أي: (العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت لكونهم من أهل ديننا)، ولذا قال عليه السلام في جوابهم: {أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ اللّهِ} [هود: ٩٢] أي: من نبي الله.

وإنما عبّر بلفظ الجلالة لكون تهاونهم به - وهو بعدُ نبي مرسل من الله - تهاون بالله .. ولا يرى الخطيب ذلك **لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم، من قولهم: {وَلَوْلاَ رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ}، ثم هو لا يمنع أن يكون الاستفهام الإنكاري في الآية للتوبيخ فيكون المعنى: (أرهطي أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي إليهم بأنهم رهطي، ولم يكن بسبب انتسابي إلى الله بأني رسوله؟!)([4]).**

ثانيها: تقديم لفظي (مثل)، و(غير) المستعملَين كناية عما أضيف إليهما، من غير تعريض بالغير:

ومما يُرى تقديمه على الخبر الفعلي كاللازم: لفظ (مِثل)([5]) كقولنا: (مِثْلُكَ يرعى الوُدّ) و(مثْلُكَ لا يبخل) إذا استُعمل لفظ (مثل) كناية عما أضيف إلى المخاطب من غير تعريض لغيره([6])، فهو في معنى: (من كان على الصفة التي المخاطب عليها، كان من مقتضى القياس وموجب العُرف أن يرعى الوُدَّ وألا يبخل) .. وعليه قول المتنبي يمدح عضد الدولة معزيًا له في فقد عمته:

مثْلُكَ يثْني الحُزْن عَن صَوبِه * وَيستَرِدُّ الدَّمْعَ عن غَرْبِه

يريد: مثْلُك أيها الممدوح، بالصبر يدفع الحُزن فلا يُمَكنه من نفسه، وهو لفرط جَلَدِه في إمكانه أن يسترد الدمع الذي أخذ مجراه في عروق عينيه .. **وكذا قول ابن القَبَعْثَرِيِّ([7]) للحجاج – لما توَعَّده بقوله:**

---

(١) والمتأمل عند التحقيق لا يجد فرقًا بينهما اللهم إلا في التوجيه .. ذلك أنه لا يصح عند السكاكي مثل عبد القاهر: (ما أنا رأيت أحدًا)، ولا (ما أنا رأيت إلا زيدًا)، ولا (ما زيدا ضربت ولا أحدًا من الناس)، ولا (ما أنا ضربت زيدًا ولا أحد غيري)، وكذا يرى السكاكي في المعرّف المثبت - باستثناء المظهر - ما يراه عبد القاهر من أن التقديم فيه بحسب السياق، فقد يفيد التخصيص وقد يفيد تقوية الحكم

(٢) دراسات في علم المعاني د. التلب ص١٩٨

(٣) ويفاد من قول السكاكي فيما بعد: "ويقرب من قبيل (هو عرف) في اعتبار تقوي الحكم: (زيد عارف)"، أنه لا يعدُّ ما اشتمل على ضمير الغيبة مفيدًا التخصيص كما في (أنا قمت)، لافتقاد شرطيه أيضًا أو أولهما.

(٤) ينظر الإيضاح مع البغية ١/ ٩٧: ١٠١

(٥) وما جاء على مثاله من نحو: (شبيه) و(نظير)، وإنما قلنا: (تقديمه كاللازم)، لأن تقديمه ليس لشيء يوجبه من جهة القياس، وإنما دعا إليه استعمالات العرب.

(٦) وإلا خرج الكلام إلى الحقيقة، ولكان المعنى نفي البخل عن شخص مماثل للمخاطب، وهذا غير مراد.

(٧) هو الغضبان بن القبعثري الشيباني، وكان ممن خرج على الحجاج بن يوسف الثقفي

(لأحملنك على الأدهم) يقصد القيد من الحديد –: (مثلُ الأميرِ يحملُ على الأدهمِ والأشهب)، فأدار الكلام وصيَّر (الأدهم) في كلام الحجاج بمعنى: الفرس الذي يغلب عليه السواد، وأراد: من كان على هذه الصفة من السلطة وبسطة اليد، يجود من الخيل بما يغلب عليه السواد وبما يغلب عليه البياض ولم يقصد أن يجعل أحدًا مثله، ولهذا لما قال له الحجاج: (إنه لحديد)، كان رد ابن القبعثرى في مغالطة أخرى أدبية لطيفة: (لأن يكون حديدا خيرٌ من أن يكون بليدًا)، أراد: لأن يكون الخيل حادًا -من الحدة والقوة- خير من أن يكون بليدًا.

وكذلك حكم (غير) إذا سلك المتكلم البليغ بهذا اللفظ هذا المسلك(١)، فقال: (غيري يفعل ذلك)، على معنى: (إني لا أفعله) من غير إرادة تعريض بالغير، فهو من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم أيضًا، لأنه إذا كان غيره هو الذي يفعله لزم المتكلم أنه لا يفعله .. وعليه قول المتنبي:

غَيْري بأَكثَر هَذا النَّاسِ يَنْخَدِعُ * إنْ قَاتَلوا جبنوا أو حَدَّثُوا شَجعُوا

يريد: إنهم شجعان في حديثهم جبناء في قتالهم، فأفعالهم لا تصدِّق أقوالَهم، والناس لأجل كلامهم المعسول منخدعة بهم، والمتكلم ليس كذلك، وهو بهذا **لم يُرد أن يعرِّض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع، بل أراد الكناية عن نفسه وأنه ليس ممن ينخدع .. ونظيره في هذا قول أبي تمام:**

وَغَيرِي يَأكُلُ المعروفَ سُحْتًا * وَيشْحب عندَه بِيضُ الأيَادِي

يريد: أنه لا يجحد المعروف فيأكله سحتًا وأنه ممن يمتقع لونه حياء من أرباب النعم الكرام لكونه ممن لا يلؤم ولا يجحد النعمة، **يقصد بكل ذلك نفسه دون أن يعرِّض بشاعر آخر بعينه** .. وكان واشٍ قد وَشَى بأبي تمام إلى وزير المعتصم فزعم أن أبا تمام قد هجاه، وكان للوزير أياد بيضاء على أبي تمام، فما كان من الأخير إلا أن قال مدافعًا عن نفسه ورادًا لتلك الوشاية: كيف أهجوك وقد غمرْتَني بمعروفك؟، ووالله لئن كنت قد فعلت لكنت آكلًا له حرامًا، وأنا ممن لا يفعل ذلك.

ولعله قد وضح الآن أن السر في تقديم (مِثل) و(غير) - غير المراد بهما شخص معين مشابه أو مغاير -: هو **تقوية الحكم على ما سبق تقريره، على أن مثل هذه العبارات التي وردا فيها، هي: من مركوز الطباع ومن قبيل الكناية عن نسبة، ومعلوم أن الكناية أبلغ من التصريح وآكد لأنها كدعوى الشيء بينة، فكان تقديمهما أعون للمعنى الذي جُلبا لأجله(٢).**

ثالثها: تقديم ألفاظ العموم على النفي:

ويقدم المسندُ إليه على الخبر الفعلي، بغرض الدلالة على العموم، كما تقول: (كلُّ إنسان لم يقم)، فتُقدِّم لفظَ العموم **لتفيدَ نفي القيام عن كل واحد من الناس**، إذ بقولك (كلُّ إنسان لم يقم): تكونُ قد بنيت النفي على العموم وسلطت لفظ العموم على هذا النفي بحيث لا يشذ عنه فرد، وتكون قد أسَّست لإفادة العموم بطريق جديد مستقل، ولم تجعل كلامك مجرد تأكيد لنفي الحكم عن جملة الأفراد دون أن يشمل كل واحد منها كما في قولك: (إنسان لم يقم) المهملة(٣) السالبة(٤).

---

(١) فاستُعمل كناية عما أضيف إليه دون القصد إلى معين، وإنما اشترط فيهما هذا الشرط لانتفاء الكناية عند إرادة شخص معين، لأنه لا يلزم ساعتها من ثبوت الفعل لشخص معين مماثل للمخاطب في نحو: (مثلك يفعل كذا) ثبوته للمخاطب، كما لا يلزم من نفي الفعل عن شخص معين في نحو: (غيرك يفعل كذا) ثبوته للمخاطب، لأنه والحال كذلك متحقق في شخص آخر مغاير لهذا المخاطب ولذلك الغير

(٢) ينظر الإيضاح مع البغية ١/ ١٠١: ١٠٣

(٣) يعني: التي لم تسور بسور كلي أو جزئي

(٤) التي هي في قوة (لم يقم بعضُ الإنسان) السالبة الجزئية، لنفيهما القيام عما صدق عليه (إنسان) في التحقق

ولو كانت جملة (كل إنسان لم يقم) تفيد مجرد نفي الحكم عن الجملة ـ كما في (إنسان لم يقم) ـ لكانت للتأكيد وللزم ترجيح التأكيد على التأسيس([1])، إذ ما من شك في أن: جعل تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي لقصد التأسيس لحكم جديد لم يكن حاصلًا من قبل تفيد من خلاله عموم الأفراد، خير من أن: تجعله لمجرد تأكيد الحكم، طالما أن المقام يحتملهما .. ذلك أن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة، والبدء في طريق الإخبار خير من ارتكاب سبيل التكرار.

ولك كي تدرك الفرق بين عموم السلب في نحو (كل إنسان لم يقم) الذي تسلَّط فيه لفظ العموم فأفاد ما ذكرنا، وسلب العموم الذي يُقدَّمُ ويسلّطُ فيه النفي على العموم كما في نحو قولك: (لم يقم كلُّ إنسان)، أن تعلم أن الأول: النفي فيه للقيام عن عموم الأفراد بحيث لا يشذ عنه فرد على ما فصلنا .
بينا الأخير: النفي فيه للقيام عن جملة الأفراد أي عن مجموعها دون أن يشمل كل واحد منها، **وإنما كان الأمر كذلك في هذا الأخير، لأن جملة: (لم يقم إنسان) السالبة المهملة في إفادة العموم لكل فرد، هي في قوة: (لا شيء من الإنسان بقائم) السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لوقوع موضوعها ـ المسند إليه ـ في سياق النفي، فإذا سورت بـ (كلّ) وقلت: (لم يقم كل إنسان)، وجب أن تكون لإفادة نفي الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منها، لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس**، وذا دليل ثان على إفادة تقديم (كل) على النفي للعموم .

هذا ما يراه بدر الدين بن مالك في المصباح، ومنه يعلم أن التأسيس مفاد من مجرد تقديم العموم على النفي وأن بدر الدين يجوِّز على غير الراجح والغالب أن يشمل النفي في سلب العموم جميع الأفراد كما يشمله في عموم السلب، وذلك إذا تطلبه السياق خلافًا لعبد القاهر على ما سيأتي.

وخالف الخطيب في توجيه بدر الدين وبخاصة في الصورة الثانية، فاعتبر **أن النفي عن جملة الأفراد في (إنسان لم يقم) وعن كل فرد في (لم يقم إنسان) إنما أفاده إسناد القيام إلى إنسان، فإذ أضيف (كل) إلى إنسان وحُوِّل الإسناد إليه فأفاد في الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الأفراد وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها، كان (كلّ) تأسيسًا للحكم لا تأكيدًا لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر، وما نحن فيه ليس كذلك** وإنما هو تأسيس مفاد من تسليط (كلّ) على النفي تأخر هذا النفي أو تقدم، وليس من مجرد تقديم العموم على النفي في (كل إنسان لم يقم).

ويرى عبد القاهر أنك لو نفيت العموم، لفظًا في نحو قول المتنبي: (ما كل ما يتمنى المرء يدركه) وقول أبي العتاهية: (ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد) وقولنا: (ما جاء القوم كلُّهم) و(ما جاء كلُّ القوم)، و(لم آخذْ كلَّ الدراهم)، أو تقديرًا بأن قُدمتْ (كل) على الفعل المنفي وأُعمِل فيها كما في قولك: (كلَّ الدراهم لم آخذ)، كنت قد توجهت بالنفي إلى الشمول دون أصل الفعل، وأفاد كلامك ثبوته لبعض أو تعلقه ـ فيما لو كان مفعولًا ـ ببعض .
وإن قُدمتَ (كل) على الفعل المنفي لفظًا ولم تكن معمولة للفعل المنفي، توجه النفي إلى أصل الفعل وعمَّ ما أضيف إليه (كل) .. كقوله ﷺ ـ لما قال له ذو اليدين (أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله)؟ ـ: (كلُّ ذلك لم يكن) كذا بالنفي الذي شمل الأمرين جميعًا .. وكقول أبي النجم يشكو زوجه دعواها بكبر سنه وتطاير شعر رأسه وعدم قدرته على أداء واجبه نحوها:

قَد أَصْبَحَتْ أمُّ الخيَارِ تَدَّعِي * عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لم أصْنَعِ([2])

والحق أن كلام عبد القاهر يجب أن يحمل على الأغلب الأعم لاسيما فيما يتعلق بسلب العموم كما في بيت المتنبي وسائر ما ذكر من أمثلة وكما في قولنا: (لم يقم كل إنسان)، وإلا فقوله: "إنا إذا تأملنا وجدنا إعمال

---

(١) عروس الأفراح ١/ ٤٢٧
(٢) ينظر دلائل الإعجاز ١٨٦.

الفعل في (كل) والفعل منفي، لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضا كان وبعضًا لم يكن"([1])، منخرم بكثير من الشواهد .. الأمر الذي جعل السعد - تبعًا لصاحب المصباح - يستدرك عليه قائلًا: "وفيه نظر لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى: {واللهَ لَا يَحبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ} [البقرة: ٢٧٦]، وقوله: {إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ} [لقمان: ١٨]، وقوله: {وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ} [القلم: ١٠]، فالحق أن هذا حكم أكثري لا كلي([2])"إ.هـ .

وكلام السعد يعني: أن لو سُلمت القاعدة التي أرساها عبد القاهر فيما يخص سلب العموم؛ لما كره الله كل كفار أثيم ولا كل مختال فخور وللزم من ذلك أنه قد كره بعضهم دون البعض، ولما كان النبي منهيًا عن طاعة كل حلاف وأنه إنما نهي عن طاعة بعضهم دون البعض .. وهو ما لا يتأتى.

ومن قبلِ السعد، فقد استدرك الخطيب على عبد القاهر إطلاق تعميم النفي فيما إذا قدمت لفظة (كلّ) على الفعل المنفي لفظًا ولم تكن معمولة له، على ما في حديث ذي اليدين وبيت أبي النجم.

ذلك أن السؤال في الحديث عن أحد الأمرين، كان بـ (أم)، وجوابه يكون بالتعيين أو بنفي كل واحد منهما، وقد كان بالأخير، وعليه فلا حجة بأن قوله ﷺ : (كل ذلك لم يكن) كان من قبيل عموم السلب، يدل على ذلك ردُّ ذي اليدين بقوله: (بعض ذلك قد كان)، كذا بالإيجاب الجزئي الذي هو نقيض السلب الكلي .. كما أنه لا حجة لعبد القاهر برأي الخطيب في بيت أبي النجم، لورود (كلّه) في البيت بالنصب، وعليه فلا يكون من باب تقديم لفظ العموم على الخبر الفعلي(٣).

ثانيا: أغراض تأخير المسند إليه

ومما تجدر الإشارة إليه هنا: أن باب تقديم المسند إليه وتأخيره، الكلام فيه: عن **التقديم الذي ليس على نية التأخير، وتعريفه: أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ويُجعل له إعراب غير إعرابه، كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرًا له، فيُقدم تارة هذا على هذا وأخرى ذاك على هذا، كقولنا: (زيد المنطلق) و(المنطلق زيد)، فإن المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكًا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل قدم على أن ينقل من كونه خبرًا إلى كونه مبتدأ، وكذا القول في تأخير (زيد) .**

الأمر الذي يعني بالضرورة: عدم دخول التقديم الذي على نية التأخير في الباب، فإذا ما قلت مثلًا: (قائم زيد)، و(ضرب عمرًا زيدٌ)، فإن (قائمٌ) و(عمرًا) لم يَخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون (قائمٌ) مسندًا باعتباره خبرًا، وكون (عمرو) مفعولًا.

ونذكر من أغراض تأخير المسند إليه على القيد الذي أشرنا إليه:

١-التشويق إلى ذكره، وهذا تراه كثيرًا في الكلام البليغ من نحو قوله ﷺ في الحث على ما يجب فعله: (ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان .. الحديث)، وقوله فيما يجب التحذير منه: (أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا ومن كانت فيه واحدة منها كانت فيه خصلة من خصال النفاق .. الحديث)، ومن ذلك قول الشاعر:

ثلاثةٌ تُشْرِق الدُّنيا بِبهْجتِهَا * شمْس الضُّحى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ

فـ (ثلاث) و(أربع) و(ثلاثة) فيما مر بنا وفيما يشبهه: خبر مقدم، وإنما كان كذلك ولم يجعل مبتدأ على الشرط الذي ذكرنا؛ لأنه لا يخبر بمعرفة عن نكرة .. وهذا الذي نوه إليه الخطيب - من أن المراد في باب

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٨٢

(٢) المطول ص١٢٥

(٣) الإيضاح مع البغية ١/ ١٠٨ .. والأصوب برأينا والأولى بالاستدراك: يكمن فيما فات عبد القاهر من أمر الجزم وعدم الاحتياط فيما يتعلق بسلب العموم، لانخرام قاعدته بنصوص القرآن على ما بينا

تقديم المسند إليه: تقديم ما ليس على نية التأخير - منزلق خطير، أدخل كثير من البلاغيين بسببه أمثلته في باب تقديم المسند إليه وليس تأخيره.

٢-ومن أغراض تأخيره كذلك: قصر المسند إليه على المسند المقدم، أو بعبارة أخرى: تخصيص المسند بالمسند إليه في نحو قوله تعالى: {لكم دينُكُمْ وَلي دِينِ} [الكافرون: ٦] .. إلى غير ذلك مما سيأتي تفصيله بمشيئة الله تعالى عند الحديث عن أغراض تقديم المسند لكونها هي عينها أغراض تأخير المسند إليه.

٤-مبحث في:
توابع المسند إليه .. وتعقيبه بضمير الفصل
أولًا: توابع المسند إليه

يعَرَّفُ التابعُ بأنه: (الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقًا)، ويشمل: (النعت) و(التوكيد) و(عطف البيان) و(عطف النسق) و(البدل)، وإنما تأتي توابع المسند إليه لتحقق إلى جانب تبعيتها لما قبلها: أغراضًا بلاغيةً وهذا ما يعنينا في الدرس البلاغي.

أ - أغراض وصف المسند إليه([1]):

أما وصفه:

١-فلكون الوصف تفسيرًا له كاشفًا عن معناه، كقولك: (الجسمُ الطويل العريض العميق، محتاجٌ إلى فراغ يشغله) .. ونحوه في الكشف عن معناه لكن في غير باب المسند إليه: قوله تعالى: {إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا} [المعارج: ١٩: ٢١]، قال الزمخشري: (الهلع: سرعةُ الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير، من قولهم: (ناقة هلوع): سريعة السير، فإن جملتي الشرط المفسَّر بهما (هلوعًا) هما في موقع الوصف له، وهو بعدُ نكرةٌ حالٌ .. وقول أوس بن حجر يَرثي فضالة بن كندة وقد سأله الأصمعي عن الألمعي، وهو: (الذكي المتوقد):

إن الذي جمع الشجاعة والنجـ * ـدة والبر والتقى جمعا
الألمعيُّ الـذي يَظـنُّ بـك الظن * كـأن قد رأى وقد سمعا

فالألمعي بذلك - وعلى الأرجح - خبر (إن)، وما تلاه وصف له

٢-أو لكون الوصف **مخصِّصًا للمسند إليه**، رافعًا الاحتمال في المعارف ومقللًا الاشتراك في النكرات، وهذا هو معنى التخصيص، تقول: **(زيد التاجر عندنا)**، (رجل عالم لدينا) فإن وصف زيد بـ (التاجر)، رفع احتمالية جمعه بين التجارة وحرفة أخرى، ووصف رجل المحتمل لكل فرد من أفراد الرجال بـ (عالم) قللت الاشتراك وخصصته بفرد من الأفراد المتصفة بالعلم.

٣-أو لكونه مدحًا له كقوله تعالى: (فتبارك الله أحسن الخالقين) [المؤمنون: ١٤] وكقولنا: (جاء زيد العالم) حيث يتعين فيه ذكر (زيد) قبل ذكر (العالِم) وإلا عُدَّ لفظ (العالم) خبرًا، كما يتعين في الآية ذكر لفظ الجلالة وإلا عُدَّ الوصف فاعلًا .. ونظير ذلك لكن في غير باب المسند إليه: **قوله تعالى {بسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفاتحة: ١]**، فإنهما وصفان للمضاف إليه، **وقوله تعالى: {هوَ اللهُ الخَالِقُ البارِئ المُصَوِّرُ} [الحشر: ٢٤]** فإنها أوصاف للمسند.

٤-أو لكونه ذمًا له، كقولنا: (ذهب زيد الفاسق) حيث يتعين فيه ذكر (زيد) قبل ذكر (الفاسق) لما ذكرنا، **ونحوه في غير باب المسند إليه قوله تعالى: {فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ} [النحل: ٩٨]**، فإن (الرَّجِيمِ) وصف للمجرور.

([1])قدم الكلام عنه لكثرةوقوعه واعتباراته

٥-**أو لكونه تأكيدًا له كقولك: (أمسُ الدابرُ كان يوما عظيمًا)** فإن لفظ (الأمس) وإن دل على الدبور والمضي فإن وصفه بالدبور اقتضاه المقام، وهو هنا: التأسف على مضيه أن كان ما فيه محبوبًا وأنه ليته ما دبر، وإن لم يكن محبوبًا كما في: (أمس الدابر كان يوما مشئومًا)، فللتذكير بنعمة الصبر والشكر على توليه.

٦-**أو لكونه بيانًا له في العدد** كما في كلمة (واحد) من **قوله تعالى**- فيما عُدَّ بيانًا للمسند –: **{وَقَالَ اللَّهُ لاَ تَتَّخِذُواْ إِلـهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلـهٌ وَاحِدٌ} [النحل: ٥١]**، كون المعنيِّ به من خلال السياق، هو: العدد إذ القصد إليه والعناية به، لا الجنس وكونه إلهًا .. **ولذا شُفع بما يؤكده فقال: (واحد)، ألا ترى أنك لو قلتَ: (إنما هو إله) ولم تؤكده بـ (واحد) لم يحسُن وخُيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية**([1]).

٧-أو بيانًا له في الجنس كما في قوله تعالى: **{وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَـائِرٍ يَطِيرُ بِجنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم} [الأنعام: ٣٨]**، حيث دل السياق على **أن القصد** - من قوله (في الأرض) التي هي في موقع الصفة لـ (دَابَّة) وكذا (يطيرُ بجَنَاحيهِ) التي هي في موقع الصفة لـ (طَـائرٍ) - **إلى الجنسين بغرض زيادة التعميم والإحاطة** المفادين من الاستغراق ومن وقوع النكرة في سياق النفي، **كأنه قيل: (وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع، وما من طائر في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه** إلا أمم أمثالكم)([2])، وهذا يناسبه أن يكون المراد من الوصف فيهما بيان جنسيهما لا عدديهما.

٨-وقد يأتي الوصف في الكلام البليغ بقصد الترحم، كاتصاف أبي نُوَاس نفسه بـ (العاصي) في قوله:

إلهي عبدُك العاصي أتَاكا * مقرًا بالذُنوبِ وقدْ دعَاكا

٩-أو بقصد الإبهام كما في قولك لمن تريد إخفاء صدقتك أمامه: (تصدقتُ صدقة كبيرة أو صغيرة).

١٠-أو بقصد التعميم كما في قولك: (أكرِمِ النـاسَ الصغار والكبار)، وإن كان في الأخيرين - الإبهام والتعميم – نظر، لحصولهما قبل الوصف، ولأجل ذلك أهملهما الخطيب.

ومعلوم أن شرط وقوع جملة الصفة للمسند إليه النكرة فيما سبق وفي نحو (جاءني رجلٌ كريم أبوه): أن تكون **خبرية، لأنها في المعنى حكمٌ على صاحبها كالخبر .. ولامتناع وقوع الإنشائية صفة أو خبرًا قيل في قول العجاج:**

حتى إذا جنّ الظلام واختلط * جاءوا بمَذْقٍ: هل رأيت الذئب قط([3]):

إن تقديره: (جاءوا بمَذْقٍ مقولٍ عنده هذا القول)، أي: بمَذْقٍ يَحملُ رائِيه على أن يقول لمن يريد وصفه له: هل رأيت الذئب قط؟، فالمَذْق أشبه الذئب في اللون، لإيراده في خيال الرائي لون الذئب لسواده المغبر .. وفي مثل قولنا: (زيد اضربه) أو (لا تضربه) تقديره: (مقول في حقه: اضربه أو لا تضربه)([4])

ب-أغراض التوكيد: وأما توكيد المسند إليه: فـ:

١-**لتقريره** وتحقيق مفهومه ومدلوله: حيث يخاف المتكلم أن يحمله المخاطب على غير معناه غلطًا أو تجوزًا، فيحمله ذلك الخوف لأن يقول مثلًا: (جاءني زيد زيد) دفعا لأحد المحذورين السالفي الذكر، أو دفعًا لظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو مِن حمله على معناه([1]).

---

(١) ينظر مع الإيضاح الكشاف للزمخشري ٢/ ٤١٣.

(٢) ينظر إلى جانب الإيضاح: الكشاف ٢/ ١٧ ومفتاح العلوم للسكاكي ص١٠١

(٣) المِذْق: مصدر بمعنى المفعول وهو هنا بمعنى الممزوج والمخلوط بالماء، وقوله: (جن الظلام) بمعنى: أقبل وستر كل شيء، واختلاطه إنما يكون بعد ذهاب نور النهار كله، فهو كناية عن انتشاره واتساعه .. فالشاعر هنا يصف قومًا بالشح والبخل، فقد استضافوه وبعد أن أطالوا عليه أتوه بهذا المَذْق المُغْبَر

(٤) ينظر الإيضاح مع البغية ١/ ٨٤

٢-**أو لدفع التجوز أو السهو** بأن يكون في الكلام ما يوهم ذلك فيؤتى بالتأكيد لدفعه، **كما تقول: (عرفتُ أنا زيدًا) و(عرفت أنتَ زيدًا) و(عرف زيد زيدًا)** فتؤكد بالضمير أو العَلَم لأجل ذلك، وكما تقول: (قطعَ الأميرُ نفسُه يدَ السارق)، فإنه لو قيل: (قطع الأميرُ يدَ السارق) لتوهم أن القاطع غيره على ما جرت به العادة في ذلك.

وعليه قوله تعالى: {ولَقَدْ أريْناهُ آياتِنَا كُلَّها فَكَذَّب وَأَبَى} [طه: ٥٦]، وقوله: {فَسجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ} [الحجر: ٣٠، ٣١]، والوجه في الآية الأولى: الإشارة إلى فظاعة تكذيب فرعون بعد إقامة الحجج وردِّه البراهين، وفي الثانية: إلى فظاعة استكبار إبليس اللعين.

٣-**أو لدفع توهم عدم الشمول: كقولك: (عرَفْني الرجلان كلاهما) أو (الرجال كلُّهم)**، فإنه بدون التأكيد، يقع الاحتمال في كلام البليغ بأن أحد الرجلين أو بعض الرجال جهله أو تجاهله ولم يعتدّ به المتكلم فعمد إلى إطلاق الكل وأراد البعض على سبيل المجاز، على ما يجاء في مثله من إطلاق الكل على البعض في نحو قولهم: (بنو فلانٍ قتلوا فلانًا) ويكون القاتل واحد منهم.

جـ أغراض عطف البيان:

وأما تعقيب المسند إليه بعطف البيان فـ:

١-لقصد **إيضاحه باسم مختص به كقولك: (قدِمَ صَديقُك خالدُ)** على فرض أنه لا يسمى من الأصدقاء بـ (خالد) إلا واحد.

٢-أو باسم مختص به وبمتبوعه معًا كما في قول الشاعر:

والمؤمنِ العائذاتُ الطير يمسحُها * رُكبانُ مكةَ بينَ الغِيلِ والسَّندِ

وذلك أن (الطير) عطف بيان لـ (لعائذات) .. وكما أن (العائذات) - المتبوع - يصدق على الطير وعلى غيره مما يعوذ بالحرم ويؤمنه الله فيه من سائر الوحوش والكواسر من الطير، فكذا (الطير) - التابع - صادق على العائذ بالحرم المؤَمَّن، فقد حصل من مجموعهما: بيانُ الشاعر وإقسامُه بالرّب الذي أمَّنَ الطير حتى لا تخاف فيمسحها الركبان ولا يتعرضون لها بمكروه.

٣-وقد يكون البيان لقصد المدح كما في قوله تعالى في غير باب المسند إليه: {جعل اللهُ الْكَعبةَ البَيْتَ الحرامَ قيَامًا لِلْنَّاسِ} [المائدة: ٩٧].

٤-أو الذم كما في قوله في غير بابه: {وَيُسقَى منْ مَاء صَدِيْدٍ} [إبراهيم: ١٦]، ذلك أن البيت الحرام بيانٌ للكعبة، و(صَدِيد) بيان لـ (مَاء).

د- أغراض البدل:

وأما الإبدال من المسند إليه فلزيادة التقرير والإيضاح، تقول في بدل المطابق(٢): **(جاءني زيد أخوك)**، وفي بدل البعض من الكل: **(جاء القومُ أكثرُهم)**، وفي بدل الاشتمال: **(سلب عمرو ثوبُه)**، والوجه في زيادة الإيضاح في البدل: أنه على نية تكرار العامل فيكون إسناده أقوى من غيره .. **ومن ذلك** لكن في غير باب المسند إليه **قوله تعالى: {اهدِنَـــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ} [الفاتحة: ٦، ٧] ..** ومن أغراض التعبير بالبدل من - غير زيادة التقرير والإيضاح -: الإجمال ثم التفصيل، والعناية بإثبات الحكم، وإنما يكون هذا لمقام يقتضيه كما في قول النابغة الجعدي يبدلُ (المجدَ) من ضمير المسند إليه وهو هنا (نا) الفاعلين:

---

(١) والأخير أفاده صاحب مواهب الفتاح والسعد في مختصره ١/ ٣٦٧، ٣٦٨ من الشروح .. وأما ما أراده الخطيب من تقرير الحكم بطريق تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي في نحو: (هو يعطي الجزيل) وما يفيده هذا التقديم من تقوية الحكم بتكرر الإسناد، مرة لكونه مبتدأ وأخرى لكونه فاعلًا مستترًا يعود عليه، فهذا - كما لا يخفى - ليس من توكيد المسند إليه في شيء

(٢) ويسمى بدل الكل، وهو: الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وإن كان مفهومهما متغايرين.

بلغنا السَّماءَ مجدنا وجدودُنا * وإنا لنَرْجُو فَوقَ ذلك مَظْهرَا([1])

هـ أغراض عطف النسق: وأما عطف النسق فـ

١-لما يقتضيه المقام من **تفصيل المسند إليه مع اختصار**، تقول في: (جاء زيد وجاء عمرو وجاء خالد): **(جاء زيد وعمرو وخالد)**، فإن فيه – مع الاختصار – تفصيلًا في الفاعل بأنه وقع من زيد وعمرو وخالد، كذا دون تفصيل الفعل بأن المجيء منهم كان معًا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ فِرْعون وهامان وَجُنودهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ} [القصص: ٨]، وإنما ذكر التفصيل في الآية بفرعون وهامان لأنهما كانا السبب في الخطأ دون جنودهما.

٢-أو لتفصيل المسند مع اختصار، نحو: (جاءني زيد فعمرو) أو (ثم عمرو) أو (جاء القوم حتى خالد) لكن شرط (حتى) في الأخير أن يكون من تدريج([2]).
وإنما خصت أحرف: (الفاء) و(ثم) و(حتى) بالذكر، كونها تبين أن المجيء حصل بترتيب وتعقيب، أو بترتيب وتراخٍ، أو بترتيب ذهني، ولذا فقد اقتصر عليها ليحترز بها من نحو: (جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة).

٣-أو لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب: كقولك: (جاءني زيد لا عمرو) في قصر التعيين لمن تردد أو شك في الجائي منهما، أو في قصر الإفراد لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعًا، وكقولك في قصر القلب: (ما جاءني عمرو لكن زيد) لمن اعتقد أن زيدًا جاءك دون عمرو.

٤-أو لصرف الحكم عن محكوم له إلى آخر، نحو: (جاءني زيد بل عمرو) و(ما جاءني زيد بل عمرو)، فالمعنى فيه على: الإضراب عن المتبوع وصرف الحكم الذي هو المجيء عن زيد - بأن يجعل في حكم المسكوت عنه محتملًا الإثبات أو النفي لا أن ينفى عنه الحكم قطعًا خلافًا لبعضهم - إلى التابع.

٥-وقد تكون النكتة البلاغية للعطف على المسند إليه: **الشك من المتكلم نحو: (جاءني زيد أو عمرو)** إذا شككت في الجائي منهما.

٦-أو تشكيك المتكلمُ السامعَ أي إيقاعه في شك نحو: (جاءني إما زيد وإما عمرو) أو (إما زيد أو عمرو) وكل ذلك - بالطبع - مع الاختصار.

٧-وقد تكون نكتة العطف: **الإبهام كقوله تعالى: {وإِنَّا أو إِيَّاكُمْ لعلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [سبأ: ٢٤]** والوجه فيه ألا يواجه المخاطب من المتكلم لئلا يزداد بعدًا بالتصريح، وأن يكون وسيلة لقطع الحِجَاج وبلوغ اليقين ووصول الحق إلى المخالفين على وجه لا يثير غضبهم، لينظروا فيؤديهم النظر فيه إلى العلم به، وقد جعلها السكاكي من قبيل التشكيك لا الإبهام كما فعل الخطيب وشراح التلخيص .

---

(١) ولهذا البيت مع نبي الرحمة ﷺ قصة، يقول فيها النابغة وكان صحابيًا جليلًا: أنشدتُ النبي البيت فقال ﷺ غاضبًا: (أين المظهر يا أبا ليلى؟، قلت: الجنة، قال: (أجل إن شاء الله)، قال: ثم قلتُ:
ولا خير في حلم إذا لم يكن له * بوادر تَحْمي صفوَهُ أن يكدرا
ولا خير في جهل إذا لم يكن له * حليمٌ إذا ما أورد الأمرَ أصدرا
فقال النبي ﷺ: (أحسنت لا يفضض الله فوك) مرتين، فذكروا أنه كان من أحسن الناس ثغرًا، وأنه عاش مائه وعشرين سنة وقد بقيت أسنانه صحيحة كلما سقطت سن نبتت أخرى، بفضل دعاء النبي له

(٢) كما ينبئ عنه قول أبي نواس: وكنت فتى من جند إبليس فارتقى * بي الحال حتى صار إبليس من جندي
وإنما قصد بالتمثيل في البيت إفادة التدرج، إنما لم تكن فيه (حتى) عاطفة، لأن المشهور فيها أنها لا تأتي في عطف الجمل

وأيًّا ما كان فـ (أو) للتنويع وكأنهما جملتان أو خبران متلازمان والمعنى: (وإنا أو إياكم لعلى هدى، وإنا أو إياكم لفي ضلال مبين)، أو: (أحدنا ثبت له أحد الأمرين: الهدى أو الضلال) وهذا أشد إبهامًا.

٨-وقد يكون الوجه في عطف النسق: **الإباحة كقولك: (ليدخل الدار زيد أو عمرو).**

٩-أو التخيير كقولك: (لتكن لك هند زوجة أو ابنتها)، والفرق بينهما واضح، فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بأحدهما أو بهما جميعًا، خلافًا للتخيير الذي لا يصح معه الجمع بين المتعاطفين.

ثانيًا: أغراض تعقيب المسند إليه بضمير الفصل

وأما الإتيان بعد المسند إليه بضمير الفصل: **فـ**

١-لتخصيص المسند إليه بالمسند، أي: قصر المسند على المسند إليه بحيث لا يتعداه إلى مسند إليه آخر(١)، **كقولك: (زيد هو أفضل من عمرو) أو (هو خير منه) أو (هو يذهب)،** فقد قصر في كل ذلك: الأفضلية والخيرية والذهاب على زيد.

٢-أو تخصيص المسند بالمسند إليه أي: قصر المسند إليه على المسند وذلك في حال عدم اشتقاقه، كما في نحو قولك: (الكرم هو التقوى)، لأنه بمعنى: (لا كرم إلا بالتقوى).

٣-أو لمجرد التأكيد إذا حصل التخصيص بغيره، بأن تكون الجملة مثلًا مُعرَّفة الطرفين والمسند مشتق تقدم أو تأخر كما في: (زيد هو القائم) كونه بمعنى: (ما القائم إلا زيد)، ونظيره قول الله تعالى: { {إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} [الذاريات: ٥٨] وقوله: {فلمَّا توَفَّيْتَنِي كُنت أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيهِمْ} [المائدة: ١١٧] وقوله: {لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ} [الحشر: ٢٠].

٥- مبحث في:
تخريج المسند إليه ومجيئُه على خلاف مقتضى الظاهر

من المناسب – بعد الحديث عما خُرِّج في باب المسند إليه على مقتضى ظاهر الحال – تناول ما جاء في بابه على خلاف مقتضى الظاهر مما اقتضاه المقام، وإنما يتأتى ذلك في أبواب، أهمها:

١-وضع المضمر موضع المظهر:

وهذا إنما يتضافر في باب: (نعم) و(بئس)، كقولهم ابتداءً من غير جري ذكرٍ للمسند إليه **- لفظًا أو قرينة حال -: (نعم رجلًا زيدٌ) و(بئس رجلًا عمرو)، مكان (نعم الرجلُ) و(بئس الرجلُ)** ، يعني: بجعل (رجلًا) فيهما تمييزًا، والمخصوص بالمدح (زيد)، أو الذم (عمرو)، خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو زيد) (هو عمرو) والجملة موضحة لما قبلها، إذ بهذا تكون قد جعلت فاعلَ (نعم) و(بئس) ضميرا مستترًا عائدًا على معقول معهود في الذهن، وتكون قد وضعت ضمير الفاعل المضمر هذا، موضع المظهر؛ لكون الأصل في الضمير أن يكون له مرجع سابق يعود عليه أو قرينة تشير إليه(٢) .. والوجه البلاغي في ذلك: هو الإيضاح بعد الإبهام أو التفصيل بعد الإجمال، ونظير ما سبق قول زهير يمدح هَرِمَ بن سنان:

---

(١) وهذا يشترط فيه أن يكون ما بعد ضمير الفصل خبرًا معرفة أو في حكم المعرفة في عدم قبول (أل)، كلفظ (خير) .. وأن يكون ما قبله مبتدأ ولو باعتبار الأصل وأن يكون معرفة .. وأن يكون الضمير نفسه بصيغة المرفوع وأن يطابق ما قبله، فلا يجوز: (كنت أنت الفاضل).

(٢) أما من حمل الأصل في العبارتين على معنى: (نعم زيد رجلًا) و(بئس عمرو رجلًا) بجعل المخصوص بالمدح أو الذم فاعلًا على ما هو الأصل في ترتيب الجملة الفعلية، أو على معنى: (زيد نعم رجلًا)، و(عمرو بئس رجلًا) بجعل المخصوص مبتدأ مؤخرًا

نعم امرَءً هَرِمٌ لم تُعْرَ نَائبةٌ * إلا وكان لمرتاعٍ بها وزَرا([1])

كما يتضافر وضع المضمر موضع المظهر في باب: ضمير الشأن والقصة بقصد تفخيمهما وتثبيتهما في الأنفس وتمكنهما منها، نحو قولهم: (هو زيد عالم) و(هي هند مُجدَّة)، مكان: (الشأن زيد عالم) و(القصة هند مجدَّة)، فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي مُنتظرًا لعقبى الكلام كيف يكون؟، لما جبل الله النفوس عليه من التشوق إلى معرفة ما قصد إبهامه، فإذا ما أُعقب الضمير بجملة الخبر تمكنت جملة الخبر في ذهنه فضل تمكن، لأن الحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب، كون حصول العلم بعد التشويق، فيه لذة العلم ودفع ألم الشوق، واللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من مجرد اللذة الحاصلة بدونه.

وهذا **هو الوجه في تقديم ضمير الشأن أو القصة في قول الله تعالى: {إِنَّه لَا يفْلح الكَافِرُونَ} [المؤمنون: ١١٧]، وقوله: {قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ} [الإخلاص: ١]، وقوله: {فَإِنَّها لَا تَعمَى الأَبْصَارُ} [الحج: ٤٦]**، فالضمير في (إنه) و(هو) و(إنها) ليس له مرجع سابق على ما هو الأصل في مثل هذا، لكن عدل عنه لما ذكرنا من أوجه البلاغة.

"وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح أمره كقوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) [القدر: ١]، أي القرآن .. أو لأنه بلغ من عظم شانه إلى ان صار متعقلَ الأذهان، نحو: (هو الحي الباقي) .. أو لادعاء أن الذهن لا يلتفت إلى غيره كقول الشاعر: (زارت عليها للظلام رواق)" كذا في المطول

٢-وضع المظهر موضع المضمر: يعني: عكس ما سبق، وهذا يتأتى:

= مع اسم الإشارة بقصد:

أ-كمال العناية بتمييز المسند إليه وإبرازه، تهيئةً للإخبار عنه بالخبر الغريب العجيب، كونه مختصًا بحكم بديع، أي: لأجل إفادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملًا أدى به إلى أن يبرزه في صورة محسوس مشار إليه، كما في قول ابن الراوندي:

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيتْ مذاهبُه * وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرة * وصيَّر العالم النِّحرير زنديقا([2])

فـ (كم): خبرية مبتدأ و(عاقل) و(جاهل) الأُوليان تمييز، و(عاقل) و(جاهل) التاليان: صفتان لما قبلهما لكونهما على معنى: كامل العقل وكامل الجهل، وجملتا: (أعيت) و(تلقاه) في موضع الخبر .. والوجه في ذكر الإشارة العائدة بعدهما على الحكم السابق - وهو كون العاقل محرومًا والجاهل مرزوقًا، وكان يمكن أن يعبر بالضمير وبخاصة أن ما ذكره ليس بالأمر المحس -: بيان ما تضمنه خبر جعل الأوهام – التي هي العقول – حائرة والعالِم الزنديق نحريرًا من: حكم بديع، أراد تمييزه وإبرازه وادعاء كمال ظهوره حتى كأنه محسوس، تمهيدًا للإخبار عنه.

والجملة قبله في موقع الخبر المقدم وفاعل فعلي المدح والذم ضميرا مستترًا عائدًا على المخصوص المتقدم في الرتبة، فإن الكلام يكون على مقتضى ظاهره ومن ثم لا يدخل معنا في باب مجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر.

(١) تُعْرَ: تنزل أو تحل أو تعرض، نائبة: كارثة أو مصيبة، لمرتاع: لفزعٍ، وزرا: ملجأ .. يمدح هرما بأنه كريمٌ ذو مروءة وشجاعة، لا تنزل بأحد نازلة إلا أخذ بيده، وكان له معينًا وناصرًا ومساعدًا.

(٢) قوله أعيت مذاهبه: أعجزته طرق معاشه، والأوهام: أي العقول من باب إطلاق الحال وإرادة المحل، والنحرير: المتقن للعلوم من نحر العلوم علمًا أي أتقنها، والزنديق: الذي يبطن الكفر ويظهر الإسلام .. وقد كان من رد العلامة عبد الرحمن عضد الملة على ابن الروندي، أن قال:

كم عاقل عاقل قد كان ذا عسر * وجاهل جاهل قد كان ذا يسرِ
تحير الناس في هذا فقلت لهم * هذا الذي أوجب الإيمان بالقدرِ

ولبعضهم في هذا المعنى قوله:

كم عالم يسكن بيتًا بالكِرى * وجاهل له قصور وقُرى
لما قرأت قوله سبحانه * (نحن قسمنا بينهم) زال المِرا

وإنما لم يطابق ويقل في الأول (كم عالم عالمٍ)!، أو في الثاني (ومجنون مجنونٍ)!، وراح يجعل (جاهل) مقابلًا لـ (عاقل) - مع أن المقابل للعاقل حقيقةً: المجنون، والمقابل للجاهل: العالم -: إشعارًا بأن العقل بلا علم كالعدم وأن الجهل يلزمه الجنون، وتنبيهًا على أن العاقل ينبغي له أن يتحلى بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا يتعطل عقله، والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات .

وفي ذلك إيماءٌ إلى خطأ ابن الرواندي في تصوير العالم النحرير بالمعترض عليه تعالى، ذلك أن مقتضى كونه عالِما ألا يعترض على الله، فإنه العليم بما يخفى على العباد الحكيم في أفعاله المتصرف في ملكه بما يريد، فضلًا عن أن لو كان عالمًا نحريرًا لما غفل عن معرفة أن الرزق حسيٌّ ومعنويٌّ، وأن المعنوي منهما وهو: رزق العلوم والحكم والمعارف، أفضل؛ ذلك أن المالَ كما جاء في الأثر: تُفنيه النفقة والعلم يزكو على الإنفاق، والمال محكوم عليه والعلم حاكم.

ب- وقد يوضع المظهر معبرًا عنه باسم الإشارة موضع المضمر، بقصد: التهكم بالسامع، كما إذا قال فاقد البصر: (هل زيد ضربني؟)، فقلت له: (هذا ضربك)، فكان مقتضى الظاهر أن تقول له: (هو الذي ضربك) لتقدم مرجع الضمير في السؤال، لكنك عدلتَ عن مقتضى الظاهر وأتيت مكان الضمير باسم الإشارة الموضوع للمحسوس، أو قلت ذلك **ولم يكن ثَمَّ مشارٍ إليه أصلًا**، فنَزَّلته فيهما منزلة البصير المعاين لما أمامه، قصدًا للتهكم والاستهزاء به.

جـ-أو بقصد البيان والتنبيه على غباوة المخاطب **وكمال بلادته كونه لا يدرك من الأمور إلا المحس منها**، كما في قول الفرزدق يهجو جريرًا:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم * إذا جمعتنا يا جرير المجامع

د-أو العكس: قصد التنبيه على **كمال فطانته بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس عند غيره**، كأن يقول معلمٌ بعد تقريره لمسألة غامضة: (وهذه عند فلان أمر ظاهر) مكان (وهي ..) مدحًا لفلانٍ هذا، وبيانًا بأنه لفرط ذكائه صارت المعقولات لديه كالمحسوسات.

هـ-أو بقصد: **ادعاء كمال ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر** ولو لم يكن ظاهرًا في نفسه: ومنه قول القائل عند الجدال في مسألة أنكرها الخصم، وتقريرها: (وهذه ظاهرة ومسلَّم بها) بدل: (وهي ..) ادعاء لكمال الظهور .. **ومن ذلك في غير باب المسند إليه قول مرة بن عبد الله الهلالي:**

تعاللت كي أشْجَى وما بكِ علةٌ * تُريدين قتْلي قدْ ظَفرتِ بذلك

يريد: أظهرتِ العلةَ تدعين المرض كي تقتليني، جراء ما يصيبني من الحزن والكآبة والأسى وما اعتدتُه من التوجع لوجعَك، فها أنت قد ظفرتِ (به)، لكنه عدل إلى (الإشارة) ادعاء لكمال ظهور القتل وأنه في غاية الوضوح بحيث لا يُشك فيه ولكأنه كالمحسوس الذي يشار إليه ولا يخفى على من عنده أدنى بصيرة .. وفي التعبير بـ (ذلك) أيضًا: الإشارة إلى بُعد قتله لكمال شجاعته.

= ويكون التعبير بالمظهر مكان المضمر لكن من غير اسم الإشارة، وذلك:

أ-بغرض زيادة تمكين المسند إليه - بجعله زائدًا في التقرير والإثبات والاستحضار عند السامع كون المضمر لا يخلو من إبهام في الدلالة، وذلك إذا كان المقام يقتضي مزيدًا من الاعتناء بالمسند إليه - **كما في قوله تعالى: {اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ} [الإخلاص: ١، ٢]** أي: الذي يقصد في الحوائج، وذلك بدل (هو الصمد)، إذ الإظهار - لاسيما وهو عَلَم - أدل على التمكن الملائم للتعظيم والإفراد بالصمدية اللذين هما الغرض من هذا الخطاب .. ومنه في غير باب المسند إليه **قوله تعالى: {وبالحقِّ أَنْزلناه وَبِالْحَقِّ نَزَلَ} [الإسراء: ١٠٥] بدل (وبه نزل)، وقوله: {فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ} [البقرة: ٥٩] بدل (فأنزلنا عليهم)، وقول الشاعر:**

إن تسألوا الحقَّ نعطِ الحقَّ سائلَه * والدرع مُحقَبةٌ والسيف مقروبُ([1])

بدل: نعطيكم إياه .. يريد: إننا لا ننوي الشر أبدًا، فإن أردتم المسالمة أو المهادنة أجبناكم إلى ما طلبتم وأعطيناكم الحق في ذلك، ووضعنا الدروع في حقائبها والسيوف في قِرابها، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: (نعطه لكم).

ب-أو بغرض **إدخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة**

جـ-أو تقوية داعي المأمور على امتثال الأمر: مثالهما قول الخلفاء لبعض رعاياه: (أمير المؤمنين يأمرك بكذا)، بدل قوله: (أنا آمرك بكذا) .. وعليه قوله تعالى في غير باب المسند إليه: {فَإِذَا عَزَمتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ} [آل عمران: ١٥٩] بدل أن يقال في غير القرآن: (فتوكل عليَّ) لأن المقام مقام تكلم، فقد عدل إلى لفظ الجلالة لما فيه من الإعلام بمدلوله، الذي هو الذات الموصوفة بأوصاف الألوهية الكاملة في القدرة والإرادة وغيرهما من صفات من هو جدير بالتوكُّلِ عليه.

د-أو بغرض **الاستعطاف: كقول إبراهيم بن أدهم:**

إلهي عبدُك الجاني أتاكا * مقرًا بالذنوب وقد دعاكا
فإن تغفر فأنت لذاك أهل * وإن تطرد فمن يرحم سواكا

حيث طفق يستجدي عفو ربه بقوله: (عبدُك أتاكا) بدل أن يقول: (أنا أتيتك)، لما فيما آثره من استشعار الذلة والخضوع واستمطار سحائب الرحمة والعطف والشفقة.

هـ-أو بغرض التوصل بالظاهر إلى الوصف، كما في قول الله تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا}، إلى أن قال: {فَآمِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ} [الأعراف: ١٥٨].

فوضع الاسم الظاهر (وَرَسُولِهِ) ولم يقل (وبه) أو (وبي)، حتى يمْكن وصفُه بما بعده من صفات، ويتم إبراز معنى الرسالة ويتضح أن الإيمان بمحمد ﷺ إنما هو لأجلها، إذ بدونها ما كُلف العباد باتباعه ولا باتباع ما يوحى به إليه من ربه ولو كان له من الصفات ما له.

و- أو التوصل بالظاهر إلى خلع أوصاف عليه تكون هي المرادة، كما في قوله تعالى: (فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها) [الكهف: ٧٧]، وذلك بدل أن يقال في غير القرآن: (فاستطعموهم)، وإنما عُدل عن ذلك لبيان أن جملة: (استطعما أهلها) صفة لـ (قرية) وليست صفة لـ (أهل)، إذ الكلام مسوق للتحدث عن القرية وجدارها لا عن أهلها

٣-ومن صور مجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر: (الالتفات):

وهو على **المشهور عند الجمهور: (التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها)([2])**، بينا هو برأي السكاكي: **(أن يُعَبَّر بطريق من هذه الطرق عما عُبرِّ عنه بغيره، أو لم يُعبّر عنه بغيره وكان مقتضى الظاهر أن يُعبّر عنه بغيره منها)**، والشق الأخير هو الذي انفرد به السكاكي عن الجمهور، وعليه **فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس([3])**، ويظهر هذا في قول ربيعة بن مقرُوم الضبي:

---

(١) هو لعبد الله بن عنمة الضبي، والدرع المحقبة: هي المشدودة في الحقيبة، والسيف المقروب: هو الموضوع في قِرابه وغمده

(٢) فبذا يكون مجيء التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه ظاهر السياق في الأول وإن كان موافقا لظاهر المقام ومطابقًا لمقتضى الحال .. ويخرج من التعريف: الخطاب الثاني في نحو قوله تعالى: (إياك نعبد وإياك نستعين) [الفاتحة: ٥]، كون الالتفات حصل بالأول - حيث التفت من الغيبة في قوله: (مالك يوم الدين) إلى الخطاب في (إياك نعبد) - وجرى الثاني (وإياك نستعين)، ومثله: (اهدنا) (أنعمت) على سياقه .. كما لا يعدُّ منه الانتقال من التكلم إلى الغيبة في قول الشاعر: (نحن اللذون صبحوا الصباحا)، لأن الموصول - وهو اسم ظاهر - يدل على الغيبة، وقد عاد الضمير عليه من الصلة بضمير الغيبة أيضًا.

(٣) وأيًا ما كانت صورة هذا الضرب من النقل في التعبير، فإنه غير قاصر على المسند إليه، بل إن النقل نفسه غير قاصر على الالتفات لكونه - لدى البعض - يعم فيما يعم: التعبير بالمضارع عن الماضي وعكسه كما سيأتي .. كما يعم التعبير بواحد من المفرد

بانت سعادُ فأمْسَى القَلبُ معْمودا * وأخلْفَتْكَ ابنةُ الحُرِّ الموَاعِيدا([1])

ذلك أن الأصل في الشاعر أن يقول وهو يتحدث عن نفسه: (فأمسى قلبي)، فيكون قد التفت من التكلم - على ما يقتضيه الظاهر - إلى الخطاب في (فأخلفتك)([2]) .. بيد أن السكاكي اعتبر ذلك الأصل وعدَّه التفاتًا من التكلم إلى الغيبة الشامل للتعبير بالظاهر وهو هنا: (القلب)، مغلِّبًا مراعاة السياق وغيرَ مشترطٍ لأن يسبق بضمير مخالف، في حين لم يعُدّ الجمهور ذلك التفاتًا([3]) .. ونظيره **قول ابن مقروم أيضًا:**

تذكرتَ - والذِّكرَى تَهيجُكَ - زَيْنَبا * وأصبحِ بَاقي وصْلِها قد تَقَضَّبا
وحَلَّ بفَلْجٍ فالأباتِرِ أهلُنا * وشَطَّتْ فحَلَّتْ غَمْرةً فمُثَقَّبَا([4])

حيث التفت في البيت الأول - برأي السكاكي - من التكلم إذ الأصل أن يقول: (تذكرتُ) إلى الخطاب في نفس الكلمة وفي (تهيجكَ)، ثم التفت - برأي الجميع - من الأخير إلى التكلم في البيت الثاني حيث الضمير (أهلنا) .

وأوضح منهما قوله تعالى: {عَبسَ وتَوَلَّى * أَن جَاءهُ الْأَعْمَى * وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى} [عبس: ١- ٣] فيما الأصل فيه (عبست وتوليتَ)، حيث التفت برأي السكاكي عما هو الأصل إلى الغيبة، ثم التفت منه برأي الجميع إلى الخطاب في (يدريك)، والوجه في ذلك على ما صرح به صاحب مواهب الفتاح ١/ ٤٦٦: "تعظيم النبي ﷺ لما فيه من التلطف في مقام العتاب بالعدول عن المواجهة في الخطاب".

وعلى ما ارتآه الجمهور فصور الالتفات ستة:

أ-**التفات من التكلم إلى الخطاب: كما في قوله تعالى حكاية عن حبيب النجار في موعظة قومه بالإيمان:**
{وما ليَ لَا أَعْبُدُ الَّذي فَطَرني وَإِلَيهِ تُرْجَعُونَ} [يس: ٢٢]، فجاء بـ (تُرْجَعُونَ) مكان (أرجع)، والظاهر أنه من التعريض بالمخاطبين وليس من الالتفات؛ لكون المراد: (وما لكم لا تعبدون الذي أعبد وإليه وحده مرجعنا جميعًا؟!)، وعليه فليس المراد: (وإليه أرجع) كما قُدِّر .. والأظهر في باب الالتفات قوله: {قُلْ إِنِّي أمرت أُن أكون أوَّلَ منْ أَسْلَمَ وَلَا تكُونَنَّ من المُشْرِكِينَ} [الأنعام: ١٤] فيما مقتضى الظاهر فيه: (ولا أكون).

والمثنى والجمع والمراد الآخر كالتعبير بالمناكب والمرافق والحواجب وإنما هما اثنان وكما في قوله تعالى: (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) [التحريم: ٤] .. وتذكير المؤنث بقصد تفخيمه كما في قوله تعالى: (فمن جاءه موعظة من ربه) [البقرة: ٢٧٥] بدل جاءته، والعكس .. ونفي الأخص بغرض نفي الأعم والعكس.

ويعم كذلك الانتقال من خطاب الواحد إلى الاثنين نحو قوله تعالى: (قالوا أجئتنا لتلفتنا عما كان يعبد آباؤنا وتكون لكما الكبرياء في الأرض) [يونس: ٧٨]، ومن خطاب الواحد إلى الجمع كقوله: (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء) [الطلاق: ١]، ومن الاثنين إلى الواحد كقوله: (قال فمن ربكما يا موسى) [طه: ٤٩]، ومن الاثنين إلى الجمع كقوله: (وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوآ لقومكما بمصر بيوتًا واجعلوا بيوتكم قبلة) [يونس: ٨٧]، ومن الجمع إلى الواحد كقوله بعدها: (وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين) [يونس: ٨٧]، ومن الجمع إلى التثنية كقوله: (يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا) إلى قوله: (فبأي آلاء ربكما تكذبان) [الرحمن: ٣٣، ٣٤] .. إلى غير ذلك مما يخرَّج فيه الكلام عن مقتضى الظاهر ونص عليه البهاء السبكي في عروس الأفراح ١/ ٤٩٢، وإن تحفّظوا على جعل الانتقال بين ضمائر الواحد فأكثر من الالتفات لكون الالتفات هو: العدول بينا الانتقال: بين الأساليب.

وأرى أنه سواء عُدَّ كلُّ ذلك من باب الالتفات أو جعلت أو بعضها صورًا مستقلة عنه، فإن هذا لا يفيد في مجال البحث الدراسي شيئًا، والمهم أن نتعرف من الصور التي خالفت مقتضى الظاهر على: ما أوثر أن يلحق منها بعلم المعاني، كون المقام قد اقتضاها لمزيد إصغاء وتنبه وتجديدٍ وخلافه، فتأتي هذه الصور لتراعيها.

(١) المعمود: الحزين، ومراده من ابنة الحر: (سعاد) فذكرها من باب وضع المظهر موضع المضمر، إذ الأصل ألا تُذكر لما لها من مرجع سابق

(٢) وقد عدَّ البعض ذلك تجريدًا لا التفاتًا، ومعلوم أن مبنى التجريد على المغايرة لأنه يجرد من الشخص شخصًا آخر، ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى، وهذا يقال في كل ما جاء على شاكلة البيت.

(٣) وأجاز الجمهور عد الخطاب هنا وفيما جاء على شاكلته، من قبيل التجريد الذي مبناه على المغايرة، حيث يُجرِّد البليغ من الشخص شخصًا آخر يخاطبه

(٤) تقضب: انقطع، و(فلج والأباتر وغمرة ومثقب) أماكن، وشطت: بعُدت، وجملة (والذكرى تُهيجُك) اعتراض بين الفعل ومفعوله (زينبا)

ب-التفات **من التكلم إلى الغيبة** التي تشمل الاسم الظاهر: **ومثاله قول الله تعالى: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ} [الكوثر: ١، ٢]** بما السياق فيه أن يقال في غير القرآن: (فصل لنا وانحر)

جـ-التفات من الخطاب إلى التكلم: كما في قول علقمة بن عبدة:

طحا بِكَ قلبٌ في الحِسَانِ طَروبُ * بعيد الشَّباب عصْر حَانَ مَشِيبُ
يكلِّفُني ليْلِى وقد شطَّ وَلْيُها * وعادتْ عَوَادٍ بيْنَنا وخُطُوبُ (١)

فقد التفت من الخطاب في (طحا بك قلب)، إلى التكلم في (يكلفُني ليلى)، وكان مقتضى السياق أن يقول: (يكلفك)، وفي إجراء الكلام المتعلق بها على نفسه ما يدل على مدى تعلق قلبه بها، وهذا هو الوجه فيه.

د- **التفات من الخطاب إلى الغيبة: كما في قوله تعالى: {حتَّى إِذَا كُنْتُم في الفُلْكِ وَجرينَ بهمْ بريحٍ طَيِّبِةٍ} [يونس: ٢٢]**، وكان المقتضى أن يقال في غير القرآن: (وجرين بكم).

هـ -التفات **من الغيبة إلى التكلم: كما في قوله: {وَاللهُ الّذي أَرْسلَ الرِّياح فتُثِيرُ سحابا فَسقْنَاهُ} [فاطر: ٩]**، بدل فساقه.

و- التفات **من الغيبة إلى الخطاب: كما في قوله: {مَالكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ} [الفاتحة: ٤، ٥]**، حيث الالتفات فيه من الاسم الظاهر الذي هو في حكم الغيبة إلى الخطاب .. **ومنه قول عبد الله بن عَنمة** وقد مرَّ بنا:

ما إن ترَ السيد زيدًا في نفوسِهِمُ * كمَا يَراهُ بَنُو كُوزٍ ومَرْهُوبُ
إنْ تَسألوا الحقَّ نُعْط الحقَّ سائِلَه * والدّرعُ مُحقبةٌ والسيفُ مقروبُ

فـ (السيد) و(زيد) و(كوز) و(مرهوب): أحياء من (ضبة) قوم الشاعر، ويريد: أن (السيد) لا يوجبون لـ (زيد) في نفوسهم من الحرمة والنصرة، ما يوجبه (كوز) و(مرهوب) .. والضمير في (إن تسألوا): لـ (زيد)، وبذا يكون قد التفت من الغيبة متمثلًا في الاسم الظاهر (زيد)، إلى الخطاب .. **وأما قول امرئ القيس:**

تطاول ليلُكَ بالأَثْمُد * ونام الخلِيُّ ولم ترقُدِ
وبات وباتتْ له ليلة * كلَيْلَةِ ذي العائرِ الأرْمَدِ
وذلك مِن نبأ جَاءني * وخُبِّرتُهُ عَن أبي الأَسْوَدِ(٢)

فعلى رأي السكاكي تبعًا للزمخشري فيه ثلاث التفاتات، بواقع واحدة في كل بيت:
أولها: في البيت الأول من التكلم فيما أصله (تطاولَ لَيلِي) على ما يقتضيه السياق كناية عن السهر، إلى الخطاب في (ليلكَ) يعني: نفسه.
وثانيها: من الخطاب فيه وفي (ترقد) إلى الغيبة في (بات) بالبيت الثاني إذ الأصل فيه على ما يقتضيه الظاهر: (بِتِّ) يعني نفسه أيضًا.
وثالثها: منه إلى التكلم في (جاءني) بالبيت الثالث.

---

(١) يريد: ذهب بك القلب النشطُ والفرِحُ في طلب وصال الحسان وفي مراودة الظفر بهن، وتصغير بُعيد: ينبئ عن أن هذا وقع حين ولى الشباب وكاد ينصرم، وشط وليها: بعُد قُربُها، وعادت عواد: رجعت عوالق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه من العود، وقد تكون من المعاداة، وخطوب: أحداث، والمعنى: يطالبني قلبي بوصلها وقد بَعُد قربها وأضحت الصوارف والخطوب تعاديه وتحول بيننا إلى معاودة ما كانت عليه الأمور من قبل.
(٢) قالها امرؤ القيس في رثاء أبيه حين قتل، وقوله: (تطاول ليلك) كناية عن السهر.. والأثمد: اسم مكان، وبات: فعل تام، والعائر: قذى العين، والأرمد: المصاب بالرمد، وأبي الأسود: كنية أبي امرئ القيس ملك بني أسد، والخبر الذي خُبِّره عنه: خبر قتلهم له .. ويجوز في كاف (ليلك) مع الفتح: الكسر إشارة إلى النفس المراد بها شخصه

وأما على المشهور من رأي الجمهور في الثلاث: فالتفاتة من الخطاب في (ليلُكَ) وفي (ترقد) إلى الغيبة في (وبات) .. والآخران في: (جاءني) حيث كان الالتفات إليه من خطاب البيت الأول (ليلكَ) وغيبة البيت الثاني في (بات) .

وفيه - على حد قول الخطيب - نظر: حيث لا يصلح الانتقال إلا من شيء حاصلٍ مُلتَبَسٍ به، وذلك لا يتأتى من ضميرين مختلفين دفعة واحدة إلى ثالث فيكون الانتقال إلى التكلم في البيت الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعًا.

وعليه ففي الأبيات عنده التفاتتان فقط: أولاهما: من خطاب البيت الأول إلى غيبة البيت الثاني، وثانيهما: منها وحدها إلى تكلم البيت الثالث (جاءني) .. وقيل: أولى الالتفاتتين: من الغيبة في (بات) إلى الخطاب في (ذلك)، ثم منه إلى التكلم في (جاءني)، وهذا برأي الخطيب هو الأقرب.

والالتفات بكل ما ذكرنا من محاسن الكلام، ووجه حسنه - على ما ذكر الزمخشري -: هو أن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية(١)، لنشاط السامع وأكثر إيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد(٢)، ولك أن تتأمل في ذلك: ما جاء في سورة الفاتحة، فإن العبد إذا افتتح، حمَد مولاه - الحقيق بالحمد - عن قلبٍ حاضر ونفسٍ ذاكرة لما هو بقوله: {الحَمْدُ للهِ} الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به، ووجد من نفسه لا محالة محركًا للإقبال عليه، فإذا ما انتقل إلى قوله: {رَبِّ العَالَمِينَ} الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته، قوي ذلك المحرك.

ثم إذا انتقل إلى قوله: {الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} الدال على أنه تعالى مُنعم بأنواع النعم: جلائلها ودقائقها، تضاعفت قوة ذلك المحرك، ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام، وهي قوله: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء، تناهت قوته وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات، فإذا ما وقع انتقال بعدُ من الغيبة إلى الخطاب في قوله: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}، تخلص القلب من كل علائق الدنيا، وانصرف بكليته إلى إلهه يشكو إليه بثه وحزنه ويفرده بكل صنوف العبادة ويستعين به عليها وعلى كل ملمات الحياة آملًا رضاه والجنة.

ولك أن تتأمل في ذلك أيضًا: ما جاء في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ} [النساء: ٦٤]، لم يقل: (واستغفرت لهم)، وعدل عنه إلى طريق الالتفات - من الخطاب في (جَاءُوكَ) إلى الغيبة المعبَّر عنها بـ (الرَّسُول) - تفخيمًا لشأن نبي الله ﷺ ، وتعظيمًا لاستغفاره، وتنبيهًا على أن شفاعة من اسمه (الرسول)، هي من الله بمكان.

وما جاء كذلك فيما ارتآه السكاكي من أبيات امرئ القيس المصدرة بقوله: (تطاول ليلُكِ)، حيث قصد تهويل الخطب واستفظاعه، فنبه في التفاته الأول: على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ - وهو وفاة أبيه - عليها، ولهتْ وَلَهَ الثكلى، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه، وخاطبها بـ (تطاول ليلُكِ) تسلية، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقًا شديدًا ولم تتصبر فِعل الملوك، فشك في أنها نفسه، فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية، كما نبه في التفاته الثاني: على أنه لما علمت نفسه أنه صادق التحزُّن خاطب أولًا، وفي الثالث: على أنه إنما أراد بكل ذلك نفسه .. إلى آخر ما أمكن حمل معاني الأبيات عليه مما فاه به السكاكي، وإن لم يخل كلامه من تعسف(٣).

---

(١) أي: تجديدًا، تقول: (طريتُ الثوب): إذا عملتَ فيه ما يجعله طريًا وأظهرته كأنه جديد

(٢) وأما وجه حسنه فيما انفرد به السكاكي: فيَمثُل في أن المخاطب إذا سمع خلاف ما يترقب نشط وأصغى إليه، وبرأي ابن الأثير فإن وجه الحسن يمثل في: الاتساع والتفنن في أساليب الكلام.

(٣) الإيضاح مع البغية ١/ ١١٨: ١٢٠ ومفتاح العلوم للسكاكي ص١٠٧

٤-الأسلوب الحكيم

وهو أيضًا من صور تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر، وقد أسماه عبد القاهر بـ (المغالطة)([1]) .. وله صورتان:

أولاهما: تلقِّي المخاطِب - أي المتكلم - **بغير ما يُترقَّب، بحمل كلامه على خلاف مراده** - أو بتعبير أيسر: تلقي المتكلم بالكلام الثاني، كلام المتكلم بالكلام الأول بغير ما ينتظره - **تنبيهًا على أنه الأولى بالقصد،** ومثاله الواضح ما جاء في **قول ابن القَبَعْثَرِيِّ للحجاج([2]) – لما قال له متوعدًا بالقيد (لأحملنَّكَ على الأدْهَم) –: (مثلُ الأميرِ يحمِلُ على الأدهمِ والأشْهَب)، فإن المتكلم بالكلام الثاني وهو ابن القبعثري، أبرز وعيد المتكلم بالكلام الأول** - وهو الحجاج - **في معرض الوعد، وأراد بألطف وجه: أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد، جدير بأن يجود فيَحمل على الأدهم والأشهب، وحري به أن يُصْفِدَ** - أي: يُعطي، لأن الإصفاد: وهو الإعطاء، من الصَّفَد بالتحريك فعل رباعي - **لا أن يَصْفِد** الثلاثي أي: يَشُدُّ ويوثِق ويُقيِّد، كون الصِّفاد وهو القيد من الصَّفْد .

وكذا قوله – لما قال له في المرة الثانية: (إنه أي: القيد **حديد) –: (لأن يكون حديدًا خيرٌ من أن يكون بليدًا)** فحمله ابن القبعثري على الحدة ليجعل المراد: لأن يكون العطاء من الخيل قويًا حديدًا خيرٌ من أن يكون ضعيفًا بليدًا.

ثانيهما: تلقِّي السائل بغير ما يُتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره، تنبيهًا على أنه الأولى بحاله أو المهم له .. كقوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأهلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ} [البقرة: ١٨٩]، لما قالوا: (ما بال الهلال يبدو دقيقًا ثم يتزايد ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟)، فأجابهم ببيان الغرض من هذا، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف: علامات يعيِّن بها الناس أوقات حَجِّهم وصيامِهم وكذا أمورهم الدنيوية من المزارع والمتاجر وأزمنة حلول الديون، وذلك للتنبيه على أن هذا هو الأليق بحالهم والأولى لأن يسألوا عنه، لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض .. **وكقوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ} [البقرة: ٢١٥]، فقد سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصرف**([3]) للتنبيه على أنه هو المهم لهم، لكون النفقة لا يُعتدُّ بها إلا إذا وقعت موقعها .

ومن هذا أجوبة موسى عليه السلام لفرعون في قوله تعالى: {قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ} [الشعراء: ٢٣: ٢٨]، ففرعون يسأل موسى عن ماهية من يعبده، وهو عليه السلام يجيبه بصفاته العلا كونه سبحانه {لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} [الأنعام: ١٠٣].

ومنه - على ما هو الأرجح - قول الشاعر **مفتخرًا:**

أتتْ تشتكي عندي مزاولةَ القِرى * وقد رأتِ الضيفانَ ينْحَون منزلي

فقلت كأني ما سمعتُ كلامها: * (هم الضيفُ جِدِّي في قِراهُم وعَجِّلي)

فقد أجابها بغير ما يُتطلب من الشكوى، وأمرها ببذل الجد ومضاعفة الجهد، وذلك بدلًا من أن يجيبها فَيَكُفَّ عن مزاولة القِرَى أو يقلل من ضيفانه، تنبيهًا على أن الأولى بها الاستعداد لهم لا الشكوى منهم.

٥-المخالفة في صيغ الأفعال:

---

(١) ينظر دلائل الإعجاز ص٩٢

(٢) وقد مر بنا أثناء الكلام عن تقديم (مِثْل) على الخبر الفعلي

(٣) الإيضاح ١/ ١٢١ وينظر مختصر السعد على التلخيص ١/ ٤٨٣

ومن صور مجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر:

أ-التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي: تنبيهًا على تحقق وقوعه، وأن ما هو متوقع الوقوع كالواقع، كقوله تعالى: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ} [الزمر: ٦٨]، وقوله: {وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا} [الكهف: ٤٧]، وقوله تعالى: {وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ} [الأعراف: ٥٠]، وقوله تعالى: {وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ} [الأعراف: ٤٨]، وذلك بدل أن يقال في غير القرآن: (وينفخ .. فيصعق) و(نحشرهم)، و(ينادي)، فـ **جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع .**

ومنه ما جاء عن حسَّان أن ابنه عبد الرحمن لسعه زنبور وهو طفل فجاء إليه يبكي فقال له: (يا بُني ما لك؟)، قال: (لسعني طُوَيِّرٌ كأنه مُلْتفٌّ في بُردَى حُبرةٍ) - يعني: طائر ملتف بنوع معين من ثياب اليمن - **فضمه إلى صدره وقال: (يا بني قد قلت الشعر)** ، وذلك بدل: (تقوله) أو (ستقوله في المستقبل) .

ومثله التعبير عن المستقبل باسم الفاعل واسم المفعول كونهما - برأي البعض - حقيقة في المتلبس بالفعل في الماضي، فيكون استعمالهما في المستقبل مجازًا، كقوله تعالى: {وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ} [الذاريات: ٦]، وكقوله تعالى: {ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ} [هود: ١٠٣]، مكان (وإن الجزاء ليقع) و(ذلك يوم يُجمع له الناس وتَشهدُه الملائكة).

ب-والعكس (التعبير عن الماضي بالمستقبل): استحضارًا لصورته العجيبة، كما في قوله تعالى: {وَاللهُ الذي أَرْسل الرِّياح فَتُثِيرُ سحَابًا} [فاطر: ٩]، أي وفيما يقتضيه الظاهر: فأثارت .. وهكذا(١).

٦-ومن صور مجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر أيضًا: (القلب):

وهو: "أن يُجعلَ جزءٌ من الكلام مكان آخر، يجعل مكانه على وجه يُثبتُ حكم كل منهما للآخر" فيَخرج نحو: (في الدار زيد) و(ضرب عمرًا زيد) فإن كلا وإن جُعل محلًا للآخر إلا أنه باق على حكمه، ويدخل نحو: (قطع الثوبُ المسمارَ) تريد: بقاء كلٍّ على ما هو عليه من حكم الفاعلية والمفعولية فيكون قلبا لفظيًا، أو تريد: أن الثوب هو لمبادرته بالتقطع كأنه هو الذي قَطَع المسمار فيكون معنويًا .

ويفاد منه أن القلب إما معنوي، بأن: يكون الداعي إليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه .. وإما لفظي، بأن: يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعًا له .

وكل منهما يقبلُ إن تضمن اعتبارًا لطيفًا وإلا رُدَّ .. والوجه البلاغي فيما قُبِل منه: أن قلب الكلام مما يُحْوِج إلى التنبيه للأصل، وذلك من شأنه أن يُورَث الكلام ملاحة ومبالغة ولطفًا.

أ-ومما تمحض من القلب لأن يكون معنويًا: قول العرب: (عرضتُ الناقة على الحوض) ، وإنما جاء القلب من جهة أن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل إلى المعروض أو يُحجم عنه(٢)، وعليه فكان الأصل الذي يقتضيه الظاهر أن يقال: (عرضتُ الحوض على الناقة)، لكن لما كان المعتاد في ذلك أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه وكانت الناقة هي التي يؤتى بها إلى الحوض، نُزِّل كل منهما منزلة الآخر .

---

(١) ويُخرج التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه، على المجاز المرسل، والعلاقة بينهما علاقة تضاد، لأن الضد أقرب خطورًا بالبال عند ذكر ضده، وهذا الاحتمال وإن كان كدعوى الشيء ببينة إلا أنه لا يفيد المبالغة المقصودة، وهي: الإشعار بتحقق الوقوع، وأن هذا المستقبل كالماضي .. لذا كان الأرجح جعلهما من مجاز التشبيه، ووجه الشبه تحقق الوقوع بالنسبة للتعبير عن المستقبل بالماضي، وكون كلٍّ نصب العين مشاهدًا في عكسه.. كذا نص عليه الدسوقي في حاشيته على شرح السعد ١/ ٤٨٤ من شروح التلخيص

(٢) وأيضًا من جهة أنه عادة ما يجاء بالمعروض إلى المعروض عليه، ويَدخُل في ذلك أن ينقل المظروف إلى الظرف فيكون قولك: (أدخلت القلنسوة الرأس والخاتم الأصبع) من القلب إذ الأصل فيه أن يقال: (أدخلت الرأس القلنسوة والأصبع الخاتم)

وقريب من ذلك ما جاء في قول الله تعالى: {وَيوْمَ يعْرَض الذِين كَفَرُوا عَلَى النَّارِ} [الأحقاف: ٢٠، ٣٤]، بدل: (تُعرض النار على الذين كفروا)، وإنما آثرت الآية ما آثرته، لما مر من أن المعروض عليه لا بد له من إدراك وحرية اختيار يميل بهما إلى المعروض، وأنى ذلك لمن كان مصيرهم النار يُدعُّون إليها دَعًّا ويساقون إليها زمرًا، فالوجه فيما جاء بالآية والاعتبار اللطيف في القلب بها: الإشارة إلى أن الكفار مقهورون - يوم العرض على الله - بالفعل، لا اختيار لهم، والنار متصرِّفة فيهم كالمتاع الذي يتصرف فيه صاحبه كيف يشاء .. ومن المعنوي الذي تضمن اعتبارًا لطيفًا **قول رؤبة:**

ومهمَه مُغبرةٌ أرْجَاؤُه * كأن لَوْنَ أرضِه سماؤُه(١)

فهذا من التشبيه المقلوب، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: (ومفازةٌ مملوءة أطرافُها ونواحيها بالغَبْرة، **كأن لون سمائها لغبرتها لون أرضها)**، لكون الأرض هي الأصل في الغبرة، لكنه **عكس التشبيه** وذلك بقصد: الإشعار بكثرة الغبار **والمبالغة** في وصف لون السماء بالغبرة، حتى صار بحيث يُشَبَّه به لون الأرض مع أن الأرض أصل فيه .. **ونحوه قول أبي تمام يصف قلم الممدوح:**

لعابُ الأفاعي القاتلات لُعابُه * وأري الجنَى اشتارتهُ أيدٍ عواسلُ(٢)

يريد: أن مداد قلمه مع الأعداء من فرط أثره المخيف، أشبه بلعاب الأفاعي، بينا هو من الأصدقاء أشبه ما يكون بعسلٍ صاف جنته أيدٍ خبيرة بجنيه، لكنه قلب فجعل المشبه مشبهًا به والعكس، وذلك بقصد المبالغة .. وإن كان البعض يعد التشبيه المقلوب فيما ذكرنا مما لا ينبغي إجراء الخلاف فيه لكون التشبيه المقلوب أمرًا متفقًا عليه، وكان الأولى أن يمثل بقول الشاعر:

رأين شيخًا قد تحَنَّى صلبُه * يمشي فيقعس أو يكَبَّ فيعثُرُ

"أراد: أو يعثر فيُكَبّ، والقعس: خروج الصدر ودخول الظهر، وهو ضد الحدب، أما الإكباب: فهو السقوط على الوجه، والعثرة: الذلة.. أي: رأت الغواني شيخًا منحنيًا قد صار أحدب إذا مشى يتكلف مشية الأقعس خوف السقوط، أو يعثر فيُكب على وجهه، ففي القلب تخييل أنه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره"(٣).

ومما عُد من القلب المعنوي المردود لما لم يتضمنه من اعتبار لطيف: **قول القطامي يصف ناقته بالسِّمن:**

فلما أن جرى سِمَنٌ عليها * كما طَيَّنتَ بالفَدَنِ السِّياعا

أمرتُ بها الرجالَ ليأخذُوها * ونحن نظُنّ أن لن تُستَطاعا

فالفَدَن: القَصْر، والسِّياع يستعمل بمعنى: الطين المخلوط بالتبن، يقال: (طينت السطح والمنزل) أي: أصلحته وسويته بالطين، كما يُطلق ويراد بها الآلة التي يطين بها .. والشاعر هنا "شبه ناقته في سِمَنها بالقصر المطَيّن بالسِّياع، وهو: الطين المخلوط بالتبن فصار متينًا أملس لا حفرة فيه ولا ضعف .. وقد عكس، وبدَل أن يقول: (كما طَيَّنتُ بالسياع الفَدَن)، قال: (كما طَيّنتُ بالفَدَن السياعا)، فجعل المُطيَّن هو السِّياع (الطين)، والمطَيَّن به هو الفَدَن (القصر).

وحمْل السياع على الآلة – التي يطين بها ليكون وصفًا للناقة بدل حمله على معنى الطين المخلوط بالتبن الذي صار لكثرته كأنه الأصل والفَدَنُ وهو (القصر) فرعٌ عنه –: قلب معنوي، لا يتضمن اعتبارًا لطيفًا ولا مبالغة وإن أمكن تحقيقها باعتبار أن: جعل الطين هو المُطَّين بالفَدَن يقتضي النهاية والمبالغة في كثرة الطين حتى كأنه بمنزلة الأصل، والفَدَن هو الفرع، وإذا كان المشبه به في هذه المنزلة من المبالغة انجَرّت المبالغة إلى الناقة حيث شُبِّهت بقصر مطين بالسياع العظيم الذي بلغ في قوته منزلة الفدن"(٤) .. **ومن ذلك قول عروة بن الوَرْد:**

---

(١) المهْمَه: المفازة وهي مجرورة بـ (رُبَّ) المحذوفة، والأرجاء: جمع رجا وهو الناحية

(٢) أرْيُ الجَني: العسل، والإضافة هنا من إضافة الموصوف إلى صفته، واشتارته: جَنَته، والأيدي العواسل: الخبيرة بجنيه

(٣) حاشية الدسوقي ١/ ٤٨٩

(٤) ينظر مواهب الفتاح وعروس الأفراح ١/ ٤٨٩: ٤٩١ من شروح التلخيص

فلو أني شهدتُ أبا سعاد * غداة غَدا لِمُهجته يَفوقُ
فديتُ بنفسه نفْسي ومالي * وما آلوك إلا ما أطيقُ

يريد: تصوير أبي سعاد وهو يجود بأنفاسه الأخيرة، وقد صعب عليه حاله وتمنى ساعتها أن يفتديه بنفسه وماله، ولكن بدل أن يقول: (فديت نفسه بنفسي وماله بمالي)، قلب وقال: (فديت نفسي بنفسه ومالي بماله)، وليس وراء ذلك القلب اعتبار لطيف يُلتفت إليه.

ب-وأما اللفظي – فمن مردوده لعدم تضمنه اعتبارًا لطيفًا – **قول حسان بن ثابت:**

كأن سبيئةً من بيت رأس * يكون مِزاجَها عسلٌ وماءُ
على أنيابها أو طعم غضٍّ * من التفاح هصَّره اجْتِنَاءُ(١)

يريد: أن يشبّه ريقَ محبوبته، بخمرٍ جلبت من مكان معروف بصناعتها مُزجت بعسلٍ قد سالا على أنيابها .. فقلب التشبيه وبدل أن يُعَرِّف ما هو بالأصل مبتدأ وهو لفظ (عسل)، عكس فنكرَّه، وبدل من أن ينكِّر الخبر عرَّفه فقال: (مزاجها) حيث أتى به مضافًا خبرًا لـ (يكون)، والأصل فيهما العكس بأن يقال على ما ذكرنا وعلى سبيل التشبيه المتناسَى لاستعارة السبيئة للريق: (إن العسل والماء الممزوجان بالخمر، أشبه بخليط ريقها المسالِ على أنيابها) .

ومن ذلك أيضًا قول القطامي يخاطب ضباعة ابنة ممدوحه زفر بن حارث الكلابي:

قفي قبل التفرق يا ضباعا * **ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعا**

فيما أصله: (ولا يك الوداعُ موقفًا منك)، فرفع المنصوب وجعله اسمًا لكان، ونصب المرفوع وجعله خبرًا لها.

= ونخلص من هذا إلى: أن ليس كلُّ ما يوهم القلبَ يُعدُّ قلبًا، وإنما الأمر يحتاج لمزيد إمعان في سياق الكلام، **فقوله تعالى مثلًا: {وَكَمْ مِن قَرْيَة أَهْلَكناها فَجاءها بَأْسُنَا} [الأعراف: ٤]، ليس واردًا على القلب، لامتناع أن يكون المعنى: (فجاءها بأسنا فأهلكناها) فيكون مجيءُ الآية على خلاف الترتيب الذهني كما قد يُتوهَّم، وإنما هو بالتأمل: (أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا) أي إهلاكنا، فبذا تكون إرادة الله قد سبقت وقوع وعيده بالإهلاك، وليس العكس.**

وما قيل هنا يقال في الآية: {اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ} [النمل: ٢٨]، إذ ليس المعنى فيه: (فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم) كما قد يُتوهم، وإنما هو: **(تنح عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه بمسمع منك؛ فانظر ماذا يرجعون)، ولذا فإنه يقال: إن الهدهد دخل عليها من كوة فألقى الكتاب إليها؛ وتوارى في الكوّة** حتى علم ما تنتوي فعله، ثم رجع إلى سليمان عليه السلام .. ويقال أيضًا في قول خداش بن زهير:

وتَلْحَقُ خيلٌ لا هوادة بينها * وتشقى الرِّماح بالضَّيَاطرةِ الحمرِ(٢)

إذ ليس بلازم أن يُحمَل الشطر الأخير على معنى: (وتشقى الضياطرة – وهي الأجسام الضخام اللئيمة – على الرّماح)، حتى يكون من قبيل القلب المعنوي الذي لا يَحمِل اعتبارًا لطيفًا ومن ثم يكون مردودًا، **لاحتمال أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها،** فيكون بذلك قد شبَّه كسر الرماح لكثرة طعنهم بها بالشقاء الذي يلحق المُجِدَّ لكثرة تعبه، ثم اشتق من الشقاء (تشقى) على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، **أو أن يجعل نفس طعنهم شقاء للرماح تحقيرا لشأنهم وأنهم ليسوا أهلًا لأن يُطعَنوا بها**

---

(١) السبيئة: الخمر المجتلبة للشراب، وبيت رأس: موضع بفلسطين بين رملة وغزة، المزاج: ما يمزج به غيره، والهصر: عطف الغصن وإمالته إليك من غير إبانة لتجني ثمره وهصَّر التفاح: أساله كناية عن إدراكه وقت نضجه، يقصد تشبيه طعم ريقها بطعم تفاح لم يمض على نضجه واجتنائه زمن، والتلويح بتشبيه محبوبته بالأغصان في الرقة واللين والميلان

(٢) الهوادة: اللين والرفق، أو ما يرجى به الصلاح بين القوم فيكون مراده: لا هوادة بين أصحابها، والضياطرة: جمع ضيطر وهو الضخم اللئيم، والحمر: حمراء اللون وقيل: الذي لا سلاح له

كما يقال: (شقي الخَزُّ - أي: الحرير - بجسم فلان)، إذا لم يكن أهلًا للبسه .. ويقال في قول قطريٍّ بن الفُجاءة متمدحًا نفسه:

ثم انصرفت وقد أصبتُ ولم أُصَبْ * جذَعَ البصيرة قارحَ الإقدام

إذ قد يظن أن مراده: (ثم انصرفت جذُعَ الإقدام قارحَ البصيرة والحال أني جرحتُ ولم أُجْرَح) على ما هو الأصل فيه، لكون الجذَع يُطلق على: المقْدِمِ حديث السن غيرِ المجرِّبِ للأمور، ويُطلق القارح على: قديمه من أهل العقل، فيكون قد قلب وتمدح بعكس ما ينبغي التمدح به، وعليه فيكون القلب غير متضمن معنى لطيفًا، بل وموهمًا خلافَ المراد .. وهذا ليس بلازم لجواز أن يكون مراده من **قوله (لم أُصَبْ): (لم أُوجَد) أو (لم أُلْفَ بهذه الصفة)**، فيكونا - الجذوع والقروح - متعلقين بقوله: (ولم أُصَبْ)، وعليه فيكون المعنى المراد: (ثم انصرفت وقد أَصبْتُ، ولم أُوجَد موصوفًا بجذوع البصيرة وقروح الإقدام ولم أُلفَ بهذه الصفة، **بل وُجدتُ والحال أني جِذع الإقدام قارح البصيرة)**، وهذا يرجحه فحوى كلامه **الدال على أنه جُرح ولم يمت**، وذلك قوله قبلُ **حثًا على الشجاعة وبغض الفرار:**

(حتى خَضبتُ بما تحدَّر من دمي * أكنافَ سِرجِي أو عنان لجامي)

وعليه فلا قلب .. أو أنه أراد أن يشبَّه بصيرته بالجذع في عدم الاختلاط والتزلزل من الهول، وأن يشبَّه إقدامه بالقارح، في: الصبر والتحمل، ولا قلب فيه كذلك.

إلى هنا نكون قد وقفنا على تصاريف وأحوال المسند إليه الذي لا يخلو منه ألبتة كلامٌ بليغ، كونه يمثل أحد ركني كلٍّ من الجملتين: الاسمية والفعلية .. واطلعنا كذلك على الأسرار البلاغية التي تكتنف هذا الجزء البالغ الأهمية من الكلام، وذلك من خلال تطبيقات وأمثلة تصلح لأن تكون نماذج تحتذى لمعرفة أسرار سائر الكلم وتوخي معاني النحو فيه .. والله نسأل أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم .. وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

****

أسئلة وتطبيقات على الفصل الثاني

س١- أ: ما هو المسند إليه؟، وما المقصود بدراسة أحواله؟، وما هي شروط حذفه؟، وضح ذلك ممثلًا لغرضين من أغراض الحذف.

ب: قال تعالى: {**وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا**} [الكهف: ٤٧]، {وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} [يس: ٢٢]، {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ} [الإخلاص: ١، ٢] .

وقال ابن القَبَعثرِيّ للحجاج - لما توعده بالصلب قائلًا له (لأحملنك على الأدهم) -: (مثلُ الأمير يحمل على الأدهم والأشهب)، وقال - لما رده الحجاج بقوله (إنه لحديد) -: (لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدًا) .. فيما سبق مجيء للكلام على خلاف مقتضى الظاهر، حدد موطنه وغرضه والوجه فيه.

س٢ - أ: اذكر معنى الالتفات في اصطلاح البلاغيين ولدى السكاكي، وبيِّن قيمته البلاغية مستشهدًا بصورتين من صوره، وموضحًا وجه اختلاف البلاغيون في نوع وعدد الالتفاتات في قول امرئ القيس:

تطاول ليلك بالأثمد * ونام الخلي ولم ترقدِ
وبات وباتت له ليلة * كليلة ذي العاثر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني * وخبِّرتُه عن أبي الأسود

ب: مثل لما يأتي: مسند إليه عرف بالموصولية لتقرير الغرض المسوق له الكلام، مسند إليه عرف بـ (أل) للإشارة إلى الحقيقة، مسند إليه معرف بالإشارة لإفادة التعظيم، مسند إليه معرفٌ بالعلمية لغرض استحضاره في ذهن المخاطب باسم مختص به، مسند إليه معرف قُدم لإفادة العموم

س٣ - أ: يأتي اسم الإشارة للقريب بقصد التعظيم أحيانا والتحقير أحيانًا أخرى، كما يأتي اسم الإشارة للبعيد ويفيدهما كذلك، وضح ذلك بالمثال.

ب: بين الأغراض التي اقتضت تعريف أو تنكير المسند إليه فيما يأتي:

لكلِّ داء دواء يستطب به * إلا الحماقة أعيت من يداويها
فقل لمن يدعي في العلم فلسفة * حفظت شيئًا وغابت عنك أشياء
ومن طلب العلوم بغير كدٍّ * سيدركها متى شاب الغراب
والخِلُّ كالماء يبدي لي ضمائره * مع الصفاء ويخفيها مع الكدر
ولم أر كالمعروف أما مذاقه: * فحلوٌ وأما وجهُه: فجميل

س٤ -أ: ما المراد بوضع المظهر موضع المضمر والعكس، وضح إجابتك بالمثال

ب: عين المسند إليه فيما يلي، مبينًا الحالة التي جاء عليها والغرض البلاغي من مجيئه على هذه الحالة:

قال الله تعالى: {فَصبرٌ جَميلٌ وَاللهُ المُسْتعانُ علَى مَا تَصِفُونَ} [يوسف: ١٨]، فَأَصْبحَ فِي الْمَدينَةِ خَائِفًا يتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصرَهُ بِالْأَمْسِ يَستَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ} [القصص: ١٨]، {وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ} [الشورى: ٤٤]، {مُّحَمَّدٌ رَّسولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ} [الفتح: ٢٩]، {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا} [الشرح: ٥، ٦] .. وقال الشاعر:

وإني لحلوٌ تعتريني مرارةٌ * وإني لتَرَّاكٌ لما لم أُعَوَّدِ
أحياؤنا لا يُرزقون بدرهم * وبألفِ ألفٍ تُرزق الأموات!
وإني رأيتُ البخل يُزري بأهله * فأكرمتُ نفسي أن يقال بخيلُ

س٥ - أ: اذكر مع التمثيل والتحليل والتوجيه ثلاثا من دواعي حذف المسند إليه وثلاثًا من دواعي تعريفه بالعلمية.

ب: يقول الله تعالى: {لا فِيها غوْلٌ وَلَا هُمْ عنهَا يُنْزَفُونَ} [الصافات: ٤٧] لماذا أُخر المسند إليه في صدر الآية الكريمة، بينا أوثر تقديمه في قول الشاعر:

أنا لا أختارُ تقبيل يدٍ * قطعُها أجمل من تلك القُبل

س٦ -أ: من القواعد التي أرساها البلاغيون: القاعدة التي تقضي بأن (النكات البلاغية لا تتزاحم)، اكشف عن معنى هذه العبارة في ضوء ما جاء في قول الله تعالى: {ورَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ في بيْتهَا عَنْ نَفْسهِ} [يوسف: ٢٣]، موضحًا الموطن الذي استشهد فيه بهذه الآية.

ب: استخرج المسند إليه من الشواهد التالية، وبين حالته وغرضه البلاغي:

قال الله تعالى: {صمٌّ بكْمٌ عُميٌ فَهمْ لَا يَرْجِعُونَ} [البقرة: ١٨]، {وَإِذْ أَخذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وبالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً} [البقرة: ٨٣]، {وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا} [مريم: ٨٨، ٨٩] .. وقال الشاعر:

كلُّ حيٍّ وإن تراخت منايا * ه قضاء على الحياة انقطاعُه
والذي تحرص النفوس عليه * عالمٌ باطل قليلٌ متاعه

س٧- أ: اذكر بالمثال موضعين من مواضع مجيء المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر

ب: ١: قال الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمثَالُكُمْ فَادْعوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ} [الأعراف: ١٩٤].

٢: قال الشاعر: فكيف وكلٌّ ليس يعدو حِمامَه * وما لامرئ عما قضى الله مَزْحَلُ

وضح مع الشرح والتحليل لم عرف المسند إليه بالموصولية في الشاهد الأول؟، ولم قدم في الثاني؟.

س٨- أ: قد يقدم المسند إليه بغرض التخصيص وقد يقدم بغرض التأكيد، وضح بالمثال الفرق بينهما

ب: حدد موضع المسند إليه مبينًا السر البلاغي في تعريفه فيما يأتي:

قال الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبلَ مِنْ أَحَدهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُوْلَـئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ} [آل عمران: ٩١]، وقال: {وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِن شيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ} [القصص: ١٥] .. وقال الشاعر:

إن الذين حسبتهم في عسرة * هم أغنياء يملكون ضياعا
هي الدنيا تقول بملء فيها * حذار حذار من بطشي وفتكي
فلا يغرركم مني ابتسام * فقَولي مضحك والفعل مُبكي

########

الفصل الثالث
القول في أحوال المسند

أولًا – مبحث في: أغراض ترك المسند وذكره
١-أغراض ترك المسند

يُترك المسند(١) بغرض:

١-**تخييل العدول إلى أقوى الدليلين(٢)**، يعني: بيان أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلًا على شهادة اللفظ، فقولنا: (حضر زيد وعمرو) ساغ حذف المسند وهو الفعل (حضر) لدلالة العقل التي هي أقوى من دلالة اللفظ عليه .

٢-كما يحذف المسند ويكون الغرض من حذفه: **اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تنبهه** عند خفائها، كان يكون لك صاحبان أحدهما – ويدعى زيد – لا يطيق الآخر ولا يجتمع معه في مكان، فتقول: (حضر زيد) لتختبر تنبه السامع لخروج عمرو، أو تقول: (حضر زيد وعمرو) لتعرف مدى ودرجة تنبهه لما كان عليه عمرو ساعة حضور زيد، وأن الحال الذي كان بينهما قد تغير.

٣-أو **الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر(٣)، إما مع ضيق المقام** للوزن والشكاية والتوجع والتحسر **كقول ضابئ** بن الحارث يحكي حاله وحال فرسه وقد حبسا:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله * فإني وقيار بها لغريب

أي: فإني لغريب وقيارٌ كذلك، إذ لا يصح هنا العطف على اسم (إن) لامتناع ذلك قبل مضي الخبر(٤) .. **وكقول عمرو بن امرئ القيس** الخزرجي يخاطب مالك بن العجلان حين رد قضاءه في واقعة للأوس والخزرج:

---

(١) المسند: هو المحكوم به على المسند إليه أو المخبر به عنه .. والأمر في حذفه هو على نحو ما سبق في أحوال المسند إليه من: تخييل العدول والاختصار واختبار تنبه السامع، وإنما عدل هنا بالترك عن الحذف، لأن الحذف: ترك الشيء ملتفتًا إليه، ولا شك في أن المسند إليه إذا ترك لفظًا فهو مُلتفَتٌ إليه معنى، لأنه لا بد من تقديره، خلافًا للمسند في نحو: (ضربي زيدًا قائمًا) فقد ذُكر المبتدأ ولم يُلتفت لخبره لا لفظًا ولا تقديرًا .. وفيما سوى ذلك فإنه لابد في الترك أيضًا من وجود قرينة تهدي إلى تعيين المحذوف، وغرضٍ بلاغي يكمن وراء الحذف، وإلا صار الكلام ملغزًا أو الحذف لغوًا

(٢) أي: تخييل المتكلم للسامع بأن يوقع المتكلم في خيال السامع وفي وهمه أنه عدل إلى أقوى الدليلين -دليل اللفظ ودليل العقل- وأقواهما – بالطبع – هو دليل العقل لافتقار اللفظ إليه.. وإنما قال تخييل؛ لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضًا هو اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن.. وفي الكامل للمبرد ما نصه: "يحذف لعلم السامع بما يريد مثل (الهلال والله) أي هذا الهلال، والحذف فيه؛ لأن الذكر مع علم السامع بالمحذوف عبث" (٢/٤)

(٣) يعني: ظاهر الحال من إغناء القرينة عنه، بأن تكون ثمَّة قرينة دالةٌ على المحذوف، وإلا فذكره ليس عبثًا في الحقيقة والواقع، لكونه ركنًا في الجملة لا تتم ولا يحسن السكوت عليها إلا به.

(٤) وإنما امتنع عطف (قيار) المرفوع، على محل اسم (إن) على الرغم من صحة التشريك في العامل؛ لوجود لام الابتداء التي يمتنع دخولها على خبر المبتدأ غير المنسوخ في فصيح الكلام، فلزم أن يقدر لـ(قيار) خبر آخر .. ولكن لما صح تقديم خبر (إن) تقديرًا، صح العطف بعد مضي الخبر على وجهٍ، وصار (قيار) من قبيل عطف المفردات على محل اسم (إن) كما في (إن زيدًا وعمرو لذاهب) وهو جائز .. كذا أفاده السعد في المطول ص ١٤٠ وشراح التلخيص٢/ ٤.

الوجه الثاني يتمثل في: أن عامل الرفع في (قيار): هو الابتداء وهذا مما لا تكلف فيه ولذا أفرده الخطيب، وبيانه: أن الذي عمل الرفع في (لغريب) هو (إن)، والذي عمل الرفع في (قيار) هو الابتداء، ولذا كان التقدير: (وقيار كذلك) فيكون لكل منهما خبرًا مستقلًا، ويكون هذا من قبيل عطف الجمل .. يقول السعد:

"وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى: {إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون} [المائدة: ٦٩]، وقال: {والصابئون} مبتدأ، وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة: {إن الذين آمنوا} إلى آخرها، لا محل لها من الإعراب.

وفائدة تقديم {الصابئون}: التنبيه على أنهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالًا وأشدهم غيًّا، يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن لغيرهم" ولا يخفى عليك رده على مرجئة الزمان ممن لا يرون للعمل بل ولا للإيمان وزنًا واشتروا بآيات الله ثمنًا قليلًا، فطفقوا يحكمون على من قال الله بشأنهم: {لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم} [المائدة: ١٧، ٧٢]، {لقد كفر الذين

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف

أي: نحن بما عندنا راضون لأن رأينا هو الصواب، وأنت راض بما عندك([1]) .. **وكقول المتنبي:**

قالت – وقد رأت اصفراري –: مَن به * وتنهدت فأجبتها: المتنهِّدُ([2])

أي: (المتنهدُ، هو المطالَب به) بحذف جملة الخبر، كونه مطلوب السائلة والمراد تعيينه عندها وبذا يطابق الجواب السؤال .. وقيل معناه: (مَن فعل به هذا؟، فيكون التقدير: فعل به: المتنهد) يعني: بحذف المسند أيضًا وهو هنا: الفعل.

وإما بدون الضيق، كقوله تعالى: {والله ورسوله أحق أن يرضوه} [التوبة: ٦٢]، على تقدير: (والله أحق أن يرضوه، ورسوله كذلك) .. وكقولك: (زيد منطلق وعمرو) أي وعمرو كذلك، وعليه قوله تعالى: {واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن} [الطلاق: ٤]، أي: واللائي لم يحضن مثلهن([3]).

٤-ومن أغراض حذف المسند: **اتباع الاستعمال الوارد عن العرب،** حيث يبنون بعض أساليبهم على حذف المسند، ومن ذلك ما التزم النحاة من حذفٍ له بعد (إذا) الفجائية ومع خبر (إنَّ) إذا تكررت وتعدد اسمها، فقد اطرد في مثل هذا حذف المسند، **كقولك: (خرجت فإذا زيد)،** لأن (إذا) الفجائية تدل على مطلق الوجود، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ (الخروج) المشعر بأن المراد: (فإذ زيد حاضر أو بالباب) وما أشبه ذلك .. **وكقولك لمن قال: (هل لك أحد، إنَّ الناس ألْبٌ عليك؟): (إن زيدًا وإن عمرًا) أي: (إن لي زيدًا وإن لي عمرًا) وعليه قول الأعشى:**

إن مَحَلًا وإن مُرتَحَلًا * وإنَّ في السَّفْر إذ مَضَوا مَهَلًا([4])

أي: إنَّ لنا مَحِلًا في الدنيا وإنَّ لنا مُرتَحَلًا عنها إلى الآخرة .. يقول: إن لنا حلولًا في هذه الدنيا إلى حين، وإن لنا عنها ارتحالًا إلى دار لن نعود منها، وهي: الآخرة، وإن الراحلين من الرفاق أبطأوا في العودة،

قالوا إن الله ثالث ثلاثة} [المائدة: ٧٣]، {كبرت كلمة تخرج من أفواههم} [الكهف: ٥]، {لقد جئتم شيئًا إدًا. تكاد السماوات أن يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا} [مريم: ٨٩، ٩٠]، (إن الذين كفروا ن أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خاليدن فيها أولئك هم شر البرية) [البينة: ٦]، بالجنة رغم أدلة القرآن الساطعة.

وعلى أية حال، فإن حذف المسند في توجيه (قيار) على الوجهين السالفي الذكر، وطي الشاعر لهذا المسند ينبئ بالحال الكئيبة التي يعيشها الشاعر، ولنفس السبب تراه حذف جواب الشرط وطواه، وتقديره: ومن يك أمسى بالمدينة رحله، فهو مسرور طيب النفس مستريح البال، والرحل: هو المأوى والمنزل .. ولك أن تتأمل تقديمه (قيار) – فرس الشاعر أو جَمَلِه – على خبر (فإني) على أيٍّ من الوجهين، وكيف دل من خلال ذلك على أن قيارًا وإن كان مما لا يعقل إلا أنه قد بلغه من الكرب ما جعله يساوي العقلاء ويساوى الشاعر في التشكي من شدة الغربة ومقاساة شدائدها، ومما يكن من أمر فإن لفظ البيت خبر ومعناه: التحسر والتوجع .. ومما ساغ فيه حذف المسند بالحمل على عطف المفردات او الجمل على ما مرَّ بنا، قول الشاعر:

(رماني بأمر كنتُ منه ووالدي * بريًّان ومن أجل الطوى رماني) .

وقول الآخر: (فيا قبر معن كيف واريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا) .. وهكذا.

(١) فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثاني – يعني: على العكس من بيت ضابئ – وإنما كان الأمر كذلك في بيت عمرو، لتعين أن يكون المحذوف خبر (نحن) وقبله:

يا مالُ والسيد المعمّم قد * يبطره بعضُ الرأي والسّرَفُ .

وضيق المقام هنا: للوزن والإشعار بالإحباط واليأس من عدم استعداد المخاطب لقبول كلام الشاعر على الرغم من أن الحق بجانب الشاعر وقومه والصواب في حكمهم في تلك الواقعة التي كانت بين الأوس والخزرج، ويظهر هذا الحزن واليأس في: ترخيم المنادي إذ الأصل فيه: يا مالك، وكذا فيما يحزُّ في نفسه ويضاعف آلامه ويزيد أحزانه من أن القاضي المعمم ذا العقل الراجح قد ردَّ قضاءه وحكمه لصالح خصومه.

(٢) يخبر عن محبوبته وقد تغير وجهها لما رأت حاله وما وصل إليه بسبب حبها له، وتساءلت متنهدة: من فعل بك هذا؟، ومن وراء حالتك هذه؟، فأجبتها: الذي فعل بي ما ترين أنت، فأنتِ التي أهواها، وكأنه أراد بهذا الحذف أن يبادر بذكر المتنهد ليفصح لها عن مدى محبته وأنها التي أوصلته إلى هذه الحالة.

(٣) وكل هذا يصح على وجه آخر، هو: أن يكون جملة واحدة، فيكون من عطف المفردات

(٤) (محلًا) و(مرتحلًا) مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال، و(السَّفْر): اسم جمع بمعنى: المسافرين، وقد أراد بهم الموتى، و(مهَلًا) أي: بعدًا وطولًا .. وفي مواهب الفتاح ٢/ ٨ من شروح التلخيص: ان الحذف هنا للوزن والاحتراز عن العبث أو العدول إلى أقوى الدليلين – وهو العقل – مع اتباع الاستعمال، ولا مشاحة في ذلك لأن النكات البلاغية لا تتزاحم

ونحن سنمضي إلى حيث مضوا .. وتقول: (إن محمدًا وإن عليًا) لمن قال لك: (إن القوم اجتمعوا عليك)، والمعني: (إن لى محمدًا وإن لي عليًا).

٥-وقد يكون الغرض من حذف المسند: **التأكيد والاختصاص كما في قوله تعالى: {قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي} [الإسراء: ١٠٠]، فـ (أنتم) ليس بمبتدأ لأن (لو) إنما تدخل على الفعل، بل هي فاعل لفعل محذوف تقديره: (لو تملكون تملكون) مكررًا لفائدة التأكيد فحُذف الأول احترازًا عن العبث لوجود المفسِّر، وأُبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو؛ ضمير منفصلٌ، وهو: {أنتم} لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فـ(أنتم) فاعل الفعل المضمر، و{تملكون} الثانية تفسيره، قال الزمخشري: هذا ما يمليه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان – يعني: المشتمل على علم المعاني – فهو أن {أنتم تملكون} فيه دلالة على الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ .**

ونحوه قول حاتم: (لو غير ذات سوار لطمتني)([1])، وقول المتلمس:

ولو غير إخواني أرادوا نقيصتي * جعلتُ لهم فوق العرانين ميسما([2])

فهما على تقدير (لو لطمتني غير ذات سوار لطمتني) و(لو أراد غير إخواتي أرادوا) .. فلما سقط الفعل الأول لأجل المفسِّر، برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر([3]).

٦-ومن أغراض حذف المسند القصد إلى تعظيمه والإشعار بعلو منزلته ورِفعة شأنه: وتحقير المسند إليه المذكور كقوله تعالى: {أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنًا} [فاطر: ٨]، أي: أفمن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما – الذين كفروا والذين آمنوا – كمن لم يزين له سوء عمله؟ فها أنت ترى أن الحذف للمسند ينبئ بالتباعد بين الفريقين وألا وجه للمقارنة بينهما، فهذا قد شرح الله صدره للإسلام وذاك قسى قلبه وصار صدره ضيقًا حرجًا؛ كما ينبئ باحتقار المسند إليه وانحطاطه وازدراء النفوس منه([4]).. ونظير ذلك في القرآن قوله تعالى: {أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة} [الزمر: ٢٤]، والتقدير: (كمن يَنْعمُ في الجنة).

٧-أو القصد إلى تحقيره في مقابلة تعظيم المسند إليه المذكور:

ومثاله قول الله تعالى: {أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت وجعلوا له شركاء} [الرعد: ٣٣]، والتقدير: كمن ليس كذلك، والقائم على كل نفس هو الله سبحانه المتولي أمر كل نفس وحافظ شأنها، ومن ليس كذلك هو المعبود بالباطل من دون الله، والحذف هنا يؤذن بتعظيم الله الخالق، المدبرِ أمر كل نفس القائمِ عليها، وبين تلك المعبودات، ومن ثم لم يجمع بينهما ولو في اللفظ .

ونظيره قوله: {أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه} [الزمر: ٢٢]، والتقدير: (كمن أقسى قلبه من العصاة بسبب سوء اختيارهم بعد إقامة الحجة وإرسال الرسل وإنزال الكتب، وجعل صدره ضيقًا حرجًا).

---

(١) ويقصد بـ(ذات سوار) الحرة من النساء، والمعنى: لوقع وعيدي لها وانتقامي منها .. ولهذا المثل قصة، مفادها: أن حاتمًا مر ببلاد عنزة، فناداه أسير لهم وقال: (أكلني الإسار والقمل) ولم يكن مع حاتم شيء يساومهم عليه، فقال: أطلقوه واجعلوا يديَّ في القيد مكانه، ففعلوا .. فجاءته امرأة حرة ببعير ليفصده فنحره فلطمته، فقال لها ذلك .. وقيل: إن التي ضربته كانت أمةً لهم، وعليه تستقيم عبارة الخطيب: (لو ذات سوار..) ويكون المعنى: لهان الأمر ولسهل الخطب

(٢) والمتلمس هو جرير بن عبد المسيح .. والعرانين: جمع عرنين، وهو النف كله أو ما صَلُب منه، والميسم: العلامة

(٣) وبه يُردُّ على من اعتُرض على الزمخشري بأن الاختصاص إنما يكون في الجملة الاسمية التي يقدم فيها المبتدأ على الخبر الفعلي، والشواهد هنا ليست كذلك، ورُدَّ: بأنه لما أسقط الفعل برز الكلام في صورة الجملة الاسمية، وأن الاختصاص قد علق بـ (لو)، وهي حرف امتناع الامتناع

(٤) وقيل: المعنى: (أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات؟ فحذف الجواب لدلالة (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) .. أو: (أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله؟)، فحذف الجواب لدلالة (فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء) .. والأمر على هذين التقديرين كالأمر في السابق عليهما

احتمالية الحذف للمسند أو المسند إليه:

وأما قوله تعالى: {بل سوّلت لكم أنفسكم أمرًا فصبر جميل} [يوسف: ١٨]، وقوله تعالى: {سورة أنزلناها وفرضناها} [النور: ١]، وقوله: {وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجُن قل لا تقسموا طاعة معروفة} [النور: ٥٣] .. فكل منها يحتمل الأمرين: حذف المسند إليه وحذف المسند.

أي: (فأمري صبر جميل) كذا بحذف المسند إليه وهو المبتدأ، أو (فصبر جميل أجمل) بحذف المسند وهو الخبر .. و(هذه سورة أنزلناها) بحذف المسند إليه، أو (فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها) بحذف المسند وهو الخبر المقدم .. و(أمركم – أو الذي طُلب منكم – طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يُرتاب، كطاعة الخُلَّص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره، لا أيمانَ تقسمون بها بأفواهكم، وقلوكم على خلافها) كذا بحذف المسند إليه وتقدير المعنى، أو (طاعتكم طاعة معروفة أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم – من هذه الأيمان المغلظة الكاذبة) بحذف المسند .. ففي الحذف على غير ما وجه: تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كلٍّ من المعنيين، بخلاف ما لو ذكر فإنه يكون نصًا في أحدهما،كذا في مختصر السعد

ومما يحتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى: {ولا تقولوا ثلاثة} [النساء: ١٧١]، وهذا مما يَحتاج إلى تدبر وتأمل يتسق ويتناغم مع المعنى الصحيح للآية فقد قيل: إن التقدير (ولا تقولوا: آلهتنا ثلاثة) بحذف المسند إليه، غير أن هذا التقدير سُلط النفي فيه على الجملة فتوجه إلى الحكم المستفاد من الطرفين، وعليه فهو وإن نهى عن القول بانتفاء أن تكون الآلهة ثلاثة، فقد أجاز أن يكون عددهم أقل من ثلاثة أو أكثر، وهذا إشراك، وقوله بعده: {إنما الله إله واحد} يناقضه.

والصواب أن يكون التقدير مع حذف المسند إليه: (ولا تقولوا: الله والمسيح وأمه ثلاثة)، أي: فلا تعبدوهما كما تعبدون الله، ولا تسووا بينهم في الرتبة والصفة، فإن هذا التقدير يتفق مع ما جاء في قوله تعالى: {لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة} [النساء: ١٧١] .

أو يكون التقدير مع حذف المسند: (ولا تقولوا: لنا – أو في الوجود – آلهة ثلاثة)، فحذف الخبر – (لنا أو (في الوجود) – ثم حذف الموصوف (آلهة)، فصارت الآية: (ولا تقولوا ثلاثة) .. أو يكون التقدير مع حذفه أيضًا: (ولا تقولوا: لنا – أو في الوجود – ثلاثة آلهة)، فحذف الخبر ثم التمييز المضاف إليه (آلهة)، فصارت الآية: (ولا تقولوا ثلاثة) .. كذا أفاده الخطيب

قرينة حذف المسند:

على أن حذف المسند – باعتباره ركنًا في الجملة اسمية كانت أو فعلية – لا بد له من قرينة تدل عليه، كوقوع الكلام جوابًا عن سؤال .

أ-إما محقق – أي: مذكورٌ في الكلام – كقوله تعالى: {ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله} [لقمان: ٢٥] أي: (ليقولُن: خلقهن الله)، وقوله: {ولئن سألتهم من نزَّل من السماء ماءً فأحيا به الأرض من بعد موتها ليقولن الله} [العنكبوت: ٦٣] أي: (ليقولُن: أنزله الله) .. كذا بتقدير المسند فيهما وهو الفعل ثم بحذف المقدر، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله: أنه جاء عند عدم الحذف كقوله تعالى: {ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم} [الزخرف: ٩]، وكقوله تعالى: {قال من يحيي العظام وهي رميم. قل يحييها الذي أنشأها أول مرة} [يس: ٧٨، ٧٩][1].

ب-وإما مقدر؛ نحو: قول ضرار بن نهشل في رثاء يزيد بن نهشل:

([1]) وهذا ما عليه جمهور النحاة .. وهناك مِن البيانيين مَن يرى أن تقدير المحذوف بجملة اسمية – أي: (الله خلقها) – أولى، ليطابق الجواب السؤال، لأن السؤال عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه أهم، وجوابه: أن السؤال وإن كان جملة اسمية صورة إلا أنها فعليه حقيقة، وأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية على ما مر بنا في آيتي الزخرف ويس

ليُبك يزيدٌ ضارع لخصومة * ومُختبِطٌ مما تُطيح الطوائحُ

ذلك أن الفعل (يُبك) لما بني للمجهول وحُذف الفاعل وناب منابه (يزيدٌ)، انبعث من الجملة سؤال مفاده: (مَن يبكيه؟) ،فجاء الجواب: (ضارعٌ لخصومة ومختبطٌ) أي: (يَبكيه الضارعُ والمختبط) وهما: الذليل لأجل خصومة نالته ممن لا طاقة له على خصومته، والسائل .. لأنه كان ملجأ للأذلاء وعونًا للضعفاء، والمختبِط هو الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة من نحو: هدية يهديها ليعطيه أكثر منها، والإطاحة: الإذهاب والإهلاك بالمال، والطوائح: الشدائد .

و(مما): متعلق بـ(مختبط)، و(ما): مصدرية، أي: (السائِلُ من أجل إذهاب الوقائع والشدائد مالَه، يبكي يزيد)، أو بـ(يَبكي) المقدر، أي: (يَبكيه سائلٌ لأجل إذهاب المنايا)، **وفضل هذا التركيب على خلافه، أعني: نحو: (ليَبْكِ يزيدَ ضارعٌ) ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد، من وجوه:**

أحدها: أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين بأن أُجْمل أولا إجمالا ثم فُصِّل ثانيًا تفصيلًا، أما الإجمال فلأنه لما قيل: (لِيُبْكَ) عُلم أن هناك باكيًا يسند إليه هذا البكاء وقد حذف وأقيم المفعول مقامه، وأما التفصيل فلأنه لما قيل في الجواب عن السؤال المقدّر: (ضارع) فقد أسند إلى مفصل، ولا شك أن التكرار أوكد وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس.

والثاني: أن نحو (يزيد) فيه ركن الجملة، لا فضله .. وكونه ركن يفيد الاعتباء بشأنه ويناسب مقام الرثاء وذكر المناقب

والثالث: أن أوله غير مُطْمِعٍ للسامع في ذكر الفاعل، فيكون ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب([1])، وخلافه بخلاف ذلك

ومن هذا الباب – أعني: الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جوابًا عن سؤال مقدر –: قراءة من قرأ: (يُسبَّح له فيها بالغدو والآصال. رجال) [النور: ٣٦]، وقرأ: (كذلك يُوحَى إليك وإلى الذين من قبلك اللهُ العزيز الحكيم) [الشورى: ٣]، ببناء الفعل فيهما للمفعول، وذلك على تقدير: من يسبحه تعالى بالغدو والآصال؟ ومن ذا الذي يُوحِي إلى خاتم الأنبياء وإلى النبيين من قبله؟، فكان الجواب: (يسبحه رجال)، و(يوحي إلى جميع أنبيائه: ربُّ العزة سبحانه العزيزُ الحكيم).

ومنه وإن لم يكن من باب المسند–: قوله تعالى: (وجعلوا لله شركاء الجن) [الأنعام: ١٠٠] على وجه .. فإن قوله: (لله شركاء) إن جُعلا مفعولين لـ(جعلوا)، فـ(الجن) يحتمل وجهين:

أحدهما: ما ذكره عبد القاهر من أن يكونا منصوبًا بفعل محذوف دل عليه سؤال مقدر، كأنه قيل: (من جعلوا لله شركاء؟) فقيل: (الجن)، فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقًا، فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الإنكار: دخول اتخاذه من الجن.

والثاني: ما ذكره الزمخشري ،وهو: أن ينتصب (الجن) بدلً من (شركاء)، فيفيد إنكار الشريك مطلقًا أيضًا كما مر، لأنه يكون بدل بعض من كل، والتقدير: (وجعلوا الجن من الشركاء لله) .. وإن جعل (لله) لغوًا أي: جارا ومجرورًا متعلقًا بـ(شركاء) مقدمًا عليه، كان (شركاءَ الجنَ) مفعولين قدم ثانيهما على الأول استعظامًا لأن يُتخذ لله شريكٌ، ملكًا كان أو جنيًّا أو غيرهما، ولذلك قدم اسم (الله) على (الشركاء) .. ولو لم يُبنَ الكلام على التقديم، وقيل: (وجعلوا الجن شركاء لله)، لم يفد إلا إنكار جعل الجن شركاء.

ومنه: ارتفاع المخصوص في باب: (نعم) و(بئس) على قول من يجعله مبتدأ لخبر محذوف، في نحو قولك: (نعم الرجل زيد)، إذ التقدير: زيد الممدوح، فهو واقع جواب سؤال مقدر أيضًا، كأنه قيل: (مَن الممدوح؟)، فأجيب: (زيد الممدوح)، والقرينة وقوع المخصوص في جواب سؤال مقدر([1]).

([1]) "ولمعارض أن يفضل نحو: (ليَبك يزيدَ ضارعٌ) بسلامته من الحذف والإضمار، واشتماله على إيهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر: لأن نصب نحو (يزيد) وجعله فضلة يوهم أن الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل، وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم أن الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل، وبأن في إطماع أول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقًا إليه فيكون حصوله أوقع وأعز" كذا ذكره السعد في المطول ص٢/ ١٤٥ .. وإنما نسوقه لبيان الوجه فيما جاء من الآيات التالية على غرار ذلك

٢ـ أغراض ذكر المسند

ويذكر المسند: إما لنحو ما مرَّ في باب المسند إليه من: كون ذكره هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كقولك ابتدءً: (زيد مجتهد) .

ومن زيادة التقرير والإيضاح، كما في قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) [الزخرف: ٩]، وفيه إلى جانب زيادة التقرير: التسجيل على أولئك الكفرة وإبراو سفاعتهم وضعف عقولهم، ونظيره قوله: (وضرب لنا مثلًا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم. قل يحييها الذي خلقها أول مرة) [يس: ٧٨، ٨٨] .. **ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة** كقولك في جواب من سأل عن أكرم العرب وأحلمهم: (حاتم أجودهم والأحنف بن قيس أحلمهم)، فصرح بذكر الخبر في الجملتين احتياطًا لاحتمال الغفلة عن العلم به من السؤال .

ومن التعريض بغباوة السامع نحو: (محمد نبينا) لمن سأل من نبيكم؟، وعليه قوله تعالى: (قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم. قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون) [الأنبياء: ٦٢، ٦٣]، فلو قال إبراهيم في جوابه: (بل كبيرهم هذا) لكان المسند مفهومًا لدلالة السؤال عليه، لكنه عليه السلام عدل عن الحذف وآثر الذكر تنبيهًا إلى غباوتهم وضعف عقولهم .

ومن الاستلذاذ بذكره كقولك: (هي سلمى) لمن سألك: هل هذه سلمى؟، وكان يمكن أن يقول: (هي) اكتفاء بذكر اسمها في السؤال، لكن ذكره تمتعا وسرورًا باسمها، إذ الاسم سبيل إلى تذكر معناه واستحضار صورته في النفس .. **ومن التعظيم** كقولك: (محمد سيد ولد آدم) لمن سألك: (من سيد ولد آدم؟) .. **أو الإهانة** كقولك: (أبو جهل فرعون هذه الأمة) لمن سألك عن ذلك، ويكثر هذان الغرضان فيما إذا كان المسند من الألقاب المحمودة أو المذمومة .. **ومن بسط الكلام** كقولك: (أبو بكر أول من أسلم من الرجال وخليفة رسول الله من بعده وأحب الناس إليه وقامع المرتدين)، وذلك ليعلم بعض فضله ومناقبه.

وإما ليتعين كونه اسمًا فيستفاد منه الثبوت والدوام وهو الدلالة على النسبة من غير تقييد بزمان كقولك: (زيد منطلق) .. **أو كونه فعلًا فيستفاد منه التجدد** والاستمرار أو الحدوث بعد العدم كقولك: (عمرو ينطلق) .. لأن الغرض المسوق له الكلام، وهو: تباين نوعية الانطلاق في الجملتين لا يتأتى إلا بذلك، ولئلا يترتب على حذف المسند من أيهما: إدخال نوعية انطلاق زيد في نوعية انطلاق عمرو .. **أو كونه ظرفًا** أو جارًا ومجرورًا، كقولك: زيد عندك أو في الدار لمن سألك عن ذلك، فيفيد الاستقرار.

وإما للتعجب من المسند إليه كما في قولك: (زيد يقاوم الأسد) جوابًا لمن سأل من يقاوم الأسد؟)، ويرد على اعتراض وذهاب الخطيب إلى أن **التعجيب حاصل بدون الذكر إذا قامت القرينة:** بأن التعجيب يستفاد من الذكر لا من القرينة، حيث إن القرينة لا وظيفة لها سوى تعيين المسند، أما المعنى البلاغي فمصدره الصفة التي يأتي عليها النظم، والمراد به هنا: تعجيب المتكلم للسامع بذكره المستغنى عنه في الظاهر([٢]).

****

([١]) وقيل: إن (زيد) خبر مبتدأ محذوف تقديره: (الممدوح زيد) .. وقيل: إنه بدل من الفاعل قبله .. أو هو مبتدأ خبره (نعم الرجل) .. فثمة أقوال أربعة في المخصوص بالمدح

([٢]) كذا ذكره السعد في المطول ص ١٤٦ .. وقوله – في الانتصار للسكاكي – هو الصواب، لاتفاق البلاغيين على أن القرينة لا تفيد معنى بلاغيًا وإنما تقتصر فائدتها على إرشاد المخاطب تعيين المحذوف وإعلامه به

ثانيًا – مبحث في إفراد المسند واسميته وفعليته

أ- أما إفراده في نحو (زيد منطلق) و(قام عمرو): فلمجرد إخبار خالي الذهن عنه، **والاحتراز عن المسند السببي في نحو قولك مع عدم إفادة تقوي الحكم: (زيد أبوه منطلق أو انطلق أبوه)** حيث ترى جملة الخبر؛ بها ضمير يعود إلى المبتدأ ويمدد إليه بسبب ومرتبط به بروابط قوية وهذا الضمير ليس مسندًا إليه([1]) .. **والاحتراز كذلك عن المسند الفعلي** يعني: الذي يأتي المسند فيه جملة، بها ضمير يعود على المسند إليه المتقدم وهذا الضمير يكون مسندًا إليه كما في نحو: (محمد يعطي الجزيل) .. **وعن الظرف الواقع خبرًا وكان مقدرًا بجملة كما في نحو: (البُرُّ، الكَرُّ([2]) منه بستين) و(في الدار خالد) إذ تقديره: (استقر بستين) و(استقر في الدار خالد) لكون (استقر) فعلًا مسندًا إلى ضمير (خالد) وحصل به – كسابقه – تقوي الحكم.**

والمقام هنا هو الذي يحدد ما إذا مقصد المتكلم إيراد المسند مفردًا فيفيد مجرد الإخبار .. أو سببيًا: فيصله بالمسند إليه عن طريق الضمير العائد على المسند إليه من غير أن يكون هذا الضمير هو المسند إليه .. أو يكونه فيفيد تقوية الحكم كما في (محمد يعطي الجزيل) و(في الدار خالد) .

ب-وأما كون المسند فعلًا فلإفادة التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة – الماضي والحال والمستقبل – بأخصر ما يمكن مع إفادة التجدد، باعتبار أن التجدد لازم للزمان والزمان جزء من مفهوم الفعل.

وإنما يحصل الاختصار في نحو: (قام زيد أو زيد قام) كونه في معنى: (زيد حصل منه القيام في الزمن الماضي بعد أن لم يكن) وهكذا .. والفعل وإن دل بصيغته وأصل وضعه على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة، فإن الذي يدخل منه في معنى البلاغة، هو: دلالته على التجدد وهو حدوث الشيء بعد عدمه، أو لازم ذلك من حصوله شيئا فشيئًا على وجه الاستمرار، والفعل المضارع دال عليهما بأصل وضعه.

جـ -وأما كونه اسمًا فلإفادة الدوام والثبوت؛ بعدم تقييده بزمن، لأغراض تتعلق بذلك ككمال المدح أو الذم لأنهما بالدائم الثابت أكمل.. ومن البيِّين فيهما قول الشاعر:

لا يألفُ الدّرهمُ المضروب صرَّتَنا * لكن يمر عليها وهو منطلقُ([3])

إذ مراده: انطلاق ثابت للدرهم مطلقًا؛ من غير اعتبار تجدده وحدوثه في زمن معين، كونه اسمًا للفاعل وتلك هي دلالته، وقد أفاد في البيت أن الشاعر وعشيرته لا يحتفظون بأموالهم في بيوتهم ولو للحظة واحدة، لأنهم ألفوا إنفاقها في الخيرات وتصريفها على الفقراء والمحتاجين .. وقوله مع اعتبار التجدد والحدوث كونه فعلًا:

أو كلَّما وردت عُكاظَ قبيلةٌ * بعثوا إليَّ عريفَهم يتوسَّمُ([4])

والمعنى فيه وبمعونة السياق وقرائن الأحوال، على: توسُّم وتأملٍ ونظرٍ بتجدد من العريف هناك، يريد: أنهم يتفرسون الوجوه بالمجامع في طلبه ليأخذوا ثأرهم منه، ويتفقدونه هو بالذات ويعاينونه لكونه المبرز والمشتهر وصاحب المكانة والمنزلة في قومه، وكان من عادة العرب أنهم كانوا يأخذون ثأرهم ممن كان هذا حاله ولم لم يكن هو القاتل .. ولو عبر بالاسم وقال: (متوسمًا) لما أفاد ذلك المعنى.

([1]) وبه يُعلم أن الخبر السببي: هو كل جملة علقت على المبتدأ بعائد لا يكون مسندًا إليه، خلافًا لنحو: (زيد ينطلق) حيث كان الضمير في المسند هو المسند إليه الذي تقدم على الخبر الفعلي فأفاد تقوية الحكم، وهذا هو الفرق بينهما

([2]) هو مكيال قيل: إن مقداره أربعون أردبًّا، وقيل غير ذلك

([3]) هو للنضر بن جؤبة ،والأحسن فيه نصب درهم على أنه مفعول – لا صرتنا – ليكون عدم الإلف من جانب الصرة فيدل على غناهم وجودهم وإنفاقهم وهو مقصود التمدح، ولذا حمل بعضهم جملة (وهو منطلق) على إفادة الدوام – وهو خلاف الأصل – ليكون المدح أكمل، يقول عبد القاهر: "موضوع الاسم: على أن يثبت به الشيءُ للشيءِ من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئًا، فلا تعرض في قولك: (زيد منطلق) لأكثر من إثبات الانطلاق بالفعل له"، فعلم من كلامه أن دلالة الاسم على الدوام خلاف الأصل، كما أن دلالة اسم الفاعل على الحدوث كذلك، وعليه فقولهم بدلالة المضارع على الاستمرار المراد به: استمرار التجدد لا الدوام

([4]) هو لطريف بن تميم العنبري، وعُكاظ: متسَّوق للعرب بين نخلة والطائف، كانوا يجتمعون فيه ويتناشدون الأشعار ويتفاخرون، والعريف: القيم الذي يقوم بأمر القوم.

ولك أن تتأمل في إفادة الفعل للتجدد والحدوث من غير ما سبق، قول الله تعالى: (يمحو الله ما يشاء ويثبت) [الرعد: ٣٩]، وقوله: (إنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والإشراق) [ص: ١٨]، لتلحظ تجدد هذه الأفعال التي جاءت بصيغة المضارع، آنا بعد آن وحينًا بعد حين .. وأن تتأمل في المقابل في إفادة الاسم للدوام والاستمرار قوله: (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنما نحن مستهزئون) [البقرة: ١٤]، وقوله: (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) [الكهف: ٨] لتلحظ استمرار هذه الأحوال كلٌّ بحسبه.

كما لك أن تتأمل في التعبير بهما قولَه تعالى: (هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض) [فاطر: ٣]، وقوله: (أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن) [الملك: ٩]، لتلحظ ما أفادته الأفعال (يرزق ويقبض) من تجدد وحدوث يحصلان بتجدد أحوال العباد والطيور، وما أفاده أسماء الأفعال: (خالق وصافات) من دوام واستمرار، بحيث لو تغيرت صيغ كلٍّ أو أيٍّ لما أفادت ما أضفته الآيات المباركات من دقة في التعبير ومن تناغم في التصوير وروعة في الأداء وإصابة المعنى.

****

ثالثًا- مبحث في أغراض تقييد المسند – والمراد به هنا: الفعل – ودواعي ترك تقييده

أ- تقييد الفعل بمفعول ونحوه:

ويقيد الفعل وما يشبهه – من: اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل – بمفعول ونحوه، لتربية الفائدة([1])، كقولك: (ضربت زيدا، وضربت ضربًا شديدًا، وضربت يوم الجمعة، وضربتُ أمامك، وضربت تأديبا، وجلست والسارية، وضربتُ بالسوط، وجاء زيد راكبا، وطاب زيد نفسًا، وما ضربتُ إلا زيدًا) .. كذا بتقييد الفعل (ضرب) بوقوعه على زيد، أو بمفعوله المطلق أو المفعول فيه – وهو الظرف بنوعيه – أو المفعول له أو معه، او بما يفيده حرف الجر من معنى، أو بالحال أو التمييز، أو بطريق الاستثناء والقصر والحصر .. وكلها معمولات للمسند، وهو هنا: الفعل (ضرب)، و(جلس) و(طاب) و(جاء).

وإنما عنوا بتربية الفائدة: تكثيرها وتقرير المعانى وتأكيدها، فإنك إذا قلت: (ضربتُ) قد أفدت فائدة، فإذا قلت: (ضربت زيدًا) كانت الفائدة أكثر، فإذا قلت: (ضربتُ زيدًا ضربًا شديداً) فقد زدت عن سابقتها .. وهكذا كلما زاد الحكم قيدًا زاد فائدة، ألا ترى أنك في المثال الأول أفدت وقوع الضرب منك فقط، وفي الثاني أفدت وقوع الضرب منك على زيد، وفي الثالث تأكد وقوعه منك عليه، ولو قلت: (ضربتُه يوم الجمعة) أفدت وقت وزمن ضربك إياه؟.

ونحوًا من ذلك تلحظه في قول الله تعالى على لسان الخضر لدى خرقه للسفينة مخاطبًا موسى عليهما السلام: (ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبرًا) [الكهف: ٧١]، بينا قال له عند قتله الغلام: (ألم أقل لك أنك لن تستطيع معي صبرًا) [الكهف: ٧٥]، فزاد قيدًا للمسند في الثانية لتربية الفائدة التي هي تأكيد اللوم، لأن المخالفة فيها أحوج إلى مزيد من اللوم بتقريره وتأكيده .

([1]) عنى البيانيون منذ نشأة البلاغة بـ(القيود) عناية فائقة، حتى إن شيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني جعلها محط الفائدة في الجملة، حيث يقول في دلائل الإعجاز ص ٢٨٠: "وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء، إلا كان - هذا الأمر الزائد - هو الغرض الخاص من الكلام، والذي يُقصَد إليه ويُزْجى القول فيه، فإذا قلت: (جاءني زيد راكبًا)، و(ما جاءني زيد راكبًا)، كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكبًا، أو تنفي ذلك؛ لا لأن تثبت المجيء، وتنفيه مطلقًا".

ولقد بلغ الأمر – لأجل زيادة المعنى بتلك القيود وأهميتها – بالعصام لأن يستدرك في الأطول ١/ ١٧٣ على الخطيب جعله التقييد لمجرد (تربية الفائدة)، ويرى هو أن القيد في المفعول ونحوه: (أصل في تحقيق الفائدة) نظرًا لـ"توقف فهم الفعل المتعدي، عليه؛ كتوقفه على الفاعل".

كما تلحظه في قوله تعالى: (بأفواهكم) الوارد ذكرها في آية: (ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهم أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم) [الأحزاب: ٤] - مع ما هو معلوم بالضرورة أن القول لا يكون إلا بالأفواه -: للتشديد والمبالغة في إنكار أن يقول الرجل لزوجته (أنت على كظهر أمي) حتى إنه صور الجمع بين الزوجية والأمومة في صورة جمع القلبين لرجل واحد .

وفي قوله بحق حادثة الإفك: (إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم) [النور: ١٥] إشعارًا بتعظيم المقول، وأنه مقول بالأفواه من غير أن يتصل بالقلوب التي تعلم كذبه واختلاقه([1]).

ولما تُوُهِّم أن خبر (كان) لانتصابه يكون نحو المفعول فيدخل فيما ذكر ويكون الاتيان به لتربية الفائدة، أشار المصنف بقوله والمقيد في نحو: (كان زيد قائمًا)، هو: (قائمًا) لا (كان) لأن (قائمًا) هو نفس المسند من جهة المعنى وليس (كان)، وإنما (كان) قيد له تدل على زمانه، فكان المعنى: (زيد قائم في الزمن الماضي).

وأما ترك تقييده فلمانع من تربية الفائدة، كخوف انقضاء فرصة في نحو قولك: (حُبِسَ الصيد) فلا تقول: (في الشَّرَك) ليُبادَر إليه قبل فواته بالفرار أو بموته قبل ذبحه .. وكضيق مقام، أو ضجر بإظهار أن ذكر الفضلة كالعبث لدليل حاضر لدى السامع، أو عدم العلم بالمقيدات، أو إرادة ألا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله فتقول مثلًا: (جئتُ أو أجيء) ومرادك: (جئت ليلًا، أو أجيء غدًا) فتحذف القيد لئلا يظن به سوءً أو يُتعرض لك بمكروه.

ب-أغراض تقييد الفعل بالشرط (إنْ) و(إذا):

ويقيد الفعل بالشرط لاعتبارات لا تُعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته – وبخاصة: (إن) و(إذا) و(لو) – من الفروق([2]).

أما (إن) و(إذا) فهما لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الاستقبال، لكنهما يفترقان في أن الأصل في (إن) ألا يكون الشرط فيها مقطوعًا بوقوعه[3]، كما تقول لصاحبك: (إن تكرمني أُكْرِمْكَ) وأنت لا تقطع بأنه يكرمك .. خلافًا لـ (إذا) إذ الأصل أن يكون الشرط فيها مقطوعًا بوقوعه، كما تقول: (إذا زالت الشمس آتيك).

ولذلك كان الحكم النادر مُوقعًا لـ (إن)، لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر، وغلب لفظ الماضي مع (إذا) لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظرًا إلى نفس اللفظ وإن نقل هاهنا إلى معنى الاستقبال.

وتجد مصداق ذلك في قوله تعالى: (فإذا جاءتهم) أي: قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أي: هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها (وإن تصبهم سيئة) جدب وبلاء (يطيروا) أي: يتشاءموا (موسى ومن معه) [الأعراف: ١٣١]، حيث أتى في جانب الحسنة بلفظ (إذا)، لأن المراد بالحسنة: الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به حتى مع أهل الكفر والعناد، ولذلك عُرِّفت تعريف الجنس([4])،

([1]) ينظر خصائص التراكيب د.أبو موسى ص ٣١٨ وما بعدها

([2]) "وفي هذا تنبيه على أن الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه، فإن قلت: (إن تكرمني أكرمك) هو بمنزلة قولك: (أكرمك وقت إكرامك إياي)، ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية، فالجزاء إن كان خبرًا فالجملة خبرية وإن كان إنشاء فالجملة إنشائية .. وأما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعًا لأن الحرف أخرج الإسناد إلى الإنشاء كالاستفهام، ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح: (عمرًا إن تضرب أضربك"، كذا في المطول ص ١٥٢

([3]) ومثل (إن) في دلالتها على ذلك: باقي أداوت الشرط كما ذكره الدسوقي في حاشيته عى المختصر

([4]) يعني: الحقيقة في ضمن فرد مبهم، بدليل إسناد المجيء إليها، ولهذا جئ بـ (إن) دون (إذا) فيما قصد به النوع كقوله: (وإن تصبهم حسنة)، (لئن أصابهم فضل من الله)، لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع، بخلاف ما لو أريد نوع معين فلا يكون بصدد تحقق الوقوع لقلته، ومعلوم أن علاقة النوع بالجنس المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة، كعلاقة الإنسان بالحيوان الشامل للإنسان وغيره

وجوَّز السكاكي أن يكون تعريفها للعهد وقال: (وهذا أقضى لحق البلاغة)، وفيه نظر([1])، وأتي في جانب (السيئة) بلفظ (إن) لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة، ولذلك نُكِّرت.
ومنه قوله تعالى: {وإذا أَذَقْنَا النَّاس رَحْمَة فَرِحُوا بها وإن تُصبهُم سَيِّئَة بما قَدَّمَتْ أيْدِيهِم إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} [الروم: ٣٦]، حيث أتى بـ (إذا) في جانب (الرحمة) .. وأما تنكيرها فجعله السكاكي للنوعية نظرًا إلى لفظ الإذاقة، وجعْلُه للتقليل – نظرًا إلى لفظ الإذاقة كما قال – أقرب.

ولك أن تتأمل – فيما سبق – قول المتنبي:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته * وإن انت أكرمت اللئيم تمردا

لتلحظ كيف أصاب الشاعر حين ذكر الأداة (إذا) في سياق إكرام الكريم، وأشعرأن هذا مما ينبغي أن يوجد دائمًا، بينا أشار بالأداة (إن) في سياق إكرام اللئيم، ليشعر بان مثله من القليل النادر وذلك لصعوبة تجشم النفس إكرام اللئيم .. وأن تتأمل معه قوله:

إذا صرف النهارُ الضوء عنهم * دجا ليلان ليلٌ والغبار
وإن جنح الظلام انجاب عنهم * أضاء المشرفيةُ والنهارُ

لتلحظ – وهو يتكلم عن ليلين مظلمين هما: الليل والغبار، ونهارين مشرقين هما: ضوء السيف والنهار – كيف أشار بـ (إذا) لانصراف النهار وحلول الليل كأنه وشيك الانصراف في كل حال، ثم أشار بـ (إن) لانصراف الليل، وهذه القطع من الظلام جاثمة عليهم توشك ألا تنجاب([2]).

أسرار ما يُتوهم فيه الخروج عن مقتضى الظاهر:

فأما قوله تعالى: {وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُر} [الروم: ٣٣] بلفظ (إذا) مع (الضر)، فللنظر إلى لفظ (المسّ) وإلى تنكير (الضر) المفيد في المقام التوبيخي: القصد إلى اليسير من الضر، وإلى (الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر)، وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضرِّ لأمثال هؤلاء، حقه: أن يكون في حكم المقطوع به .

وأما قوله تعالى: {وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعاءٍ عَرِيض} [فصلت: ٥١]، بعد قوله عز وجل: {وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلى الْأنْسان أعْرض وَنَأى بجَانِبِه}، أي: أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعَظّم، فالذي تقتضيه البلاغة: أن يكون الضمير في (مسه): للمعرِض المتكبِّر، ويكون لفظ (إذا): للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعًا به.
قال الزمخشري: وللجهل بموقع إن وإذا يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلَطون، ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطا بهما الموقع في قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شُفعَ له فيها فقضاها:

دُممتَ ولم تجمد وأدركت حاجتي ... تولَّى سواكم أجرها واصطناعها
أبى لك كسبَ الحمد رأيٌ مُقَصِّرٌ ... ونفسٌ أضاق الله بالخير باعها
إذا هي حثته على الخير مرة ... عصاها وإن همت بشر أطاعها([3])

فلو عكس لأصاب.

([1]) "لأنه إن أراد به العهد على مذهب الجمهور؛ فغير صحيح، إذ لم يتقدم ذكر (الحسنة) لا تحقيقًا ولا تقديرًا ليكون حرف (أل) إشارة إليها .. ويمكن الجواب بأن معنى كونها معهودة: أنه عبارة عن حصة معينة من الحسنة، وهي: الخصب والرخاء من غير تعيين بعض، وبهذا يظهر صحة ما ذكر من كونه أقضى لحق البلاغة" كذا ذكر السعد في المطول ص ١٥٥، ١٥٦.

([2]) ينظر خصائص التراكيب د.أبو موسى ص ٣٢٨، ٣٢٩.

([3]) في البيان ص١١٣ جـ٣: أتى سعيد بن عبد الرحمن بن حسان أبا بكر بن محمد عامل سليمان بن عبد الملك فسأله أن يكلم سليمان في حاجة له فوعده أن يقضيها له فلم يفعل، وأتى عمر بن عبد العزيز فكلمه فقضى حاجته فقال سعيد: "الأبيات". فهي إذا لسعيد بن عبد الرحمن، لا لعبد الرحمن. وفي الأمالي الأبيات منسوبة إلى عبد الرحمن وكذلك في العقد الفريد.

من أسرار استعمال (إن) في مقام القطع وخروجها عن مقضى الظاهر:

وقد تستعمل (إن) في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة: كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه، كما إذا سُئل عبد عن سيده: (هل هو في الدار؟) وقد أوصاه ألا يُعلم أحدًا بوجوده حتى يشاور، فيقول: (إن كان فيها أخبرك) فيتجاهل بالتعبير بـ(إن) خوفًا من سيده.

وكعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده، كقولك لمن لا يعتقد صدقك فيما تخبر بأن شك في صدقك: (إن صدقتُ فقل لي ماذا تفعل)، فتعبر بـ(إن) ولو جزمت بوقوع الصدق – الذي هو الشرط – جريًا على ما عند المخاطب .. وكتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل، لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن يؤذي أباه: (إن كان أباك فلا تؤذه) .

وكالتوبيخ على الشرط، وتصوير أن المقام – لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله – لا يصلح إلا لفرض هذا الشرط كما يُفرض المُحال لغرض ما، كقوله تعالى: {أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ} [الزخرف:٥](١) فيمن قرأ (إن) بالكسر، فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جيء بلفظ (إن) لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الإسراف، وتصوير أن الإسراف من العاقل يجب ألا يكون إلا على سبيل الفرض .

وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو، فتقول: (إن قمتما كان كذا).

ومجيء قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا} [البقرة:٢٣]بـ(أن) يحتملهما، أي: يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها، ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم، فإنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادًا، فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم .. ونظيره قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ} [الحج:٥](٢).

استطراد إلى التغليب:

والتغليب(٣) باب واسع يجري في فنون كثيرة ولاعتبارات مختلفة غير محددة كقوله تعالى: {لَنُخْرِجَنَّكَ يا شُعيب وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنا أو لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا} [الأعراف: ١٨٨]، أدخل شعيب عليه السلام في {لتعودن في ملتنا} بحكم التغليب، إذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلًا، ومثله قوله تعالى: {إِن عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم} .. وكقوله تعالى: {وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ} [التحريم: ١٢]، حيث عُدَّت الأنثى من الذكور بحكم التغليب، وأجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة، ولا يخفى ما فيه من إشعار بأنها بلغت في طاعتها لله تعالى؛ مبلغ الرجال القانتين .. وكقوله تعالى: {فَسجَدُوا إِلَّا إِبْلِيس} [البقرة: ٣٤] حيث عُدَّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب .

وكقوله تعالى: {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ} [النمل: ٥٥] كذا بتاء الخطاب، حيث غُلِّبَ جانب (أنتم) المتعلق بالمعنى على جانب اللفظ (قوم) فـ (قوم) اسم ظاهر وهو من باب الغيبة فكان الأصل في وصفه أن يؤتى بالفعل مبدوءً بالياء الدالة على الغيبة، لكن لصحبته لـ (أنتم) وكونه صادقًا عليه، وهو معناه ومصدوقه،

---

(١) أي: أنهملكم إعراضًا، فنضرب عنكم القرآن بأوامره ونواهيه ووعده ووعيده، بترك إنزاله لكم، فتحتجون بهذا على الله .. وحاشاه؟

(٢) والقاعدة في كل ذلك على الأغلبية، وإلا فقد يحدث العكس، فتستعمل (إن) في مقام القطع بعدم وقوع الشرط لنكتة، كالتبكيت وإلزام الخِصم والمبالغة ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى: (قل إن كان للرحمن ولد فأنا اول العابدين) [الزخرف: ٨١] .. وقد تستعمل (إذا) في مقام الشك في الشرط لنكتة أيضًا، كالإشعار بان الشك في الشرط مما لا ينبغي أن يكون لعدم مناسبته، كقولك لمن قال: لا أدري هل يتفضل عليَّ الأمير؟: (إذا تفضل عليك فكيف يكون شكرك؟) للإشعار بأن الأمير لا ينبغي الشك في تفضله

(٣) وهو يعني: إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر، بجعله موافقًا له في: الهيئة كقوله تعالى: (وكانت من القانتين} [التحريم: ١٢] .. أو المادة كـ(الأبوين) للأب والأم، و(القمرين) للقمر والشمس .. والتغليب في عمومه أشبه بالمشاكلة حيث ينقل فيه المعنى – لا اللفظ – من لباس إلى لباس

غُلِّب جانب معناه المقتضي لمراعاة جانب الخطاب في الفعل، فقيل: {تجهلون} .. ومثله: {ومَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ} [هود: ١٢٣] حيث غلب خطاب النبي ﷺ في قوله قبلُ: {فاعبده وتوكل عليه} على من ورد ذكرهم قبله في قوله: {وقل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم إنا عاملون} .

وكذا قوله تعالى: {يا أيُّها النَّاسُ اعبُدُوا ربَّكمُ الَّذي خلقَكم وَالَّذين منْ قَبْلِكم لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [البقرة: ٢١]، فقد غُلِّب في اللفظ المخاطبون في قوله: {لعلكم تتقون} على الغائبين في قوله: {والذين من قبلكم}، والمعنى: على إرادتهما جميعًا؛ وهذا من غوامض التغليب، لأن (لعل) متعلقة بـ (خلقكم) لا بـ (اعبدوا)، والمخاطبون هم الناس في قوله قبلُ: {يا أيها الناس}، وهم أمة دعوة النبي ﷺ .

وكقوله تعالى: {وجعلَ لكم منْ أنفسكُمْ أزْواجا وَمِنَ الأنْعَامِ أزْوَاجا يذْرَؤكُمْ فيهِ} [الشورى: ١١] ، فإن الخطاب في {يذرؤكم} شاملٌ للعقلاء والأنعام، فغلب فيه المخاطبون – حتى من الغُيَّب – في قوله: {وجعل لكم} على الأنعام؛ وقوله تعالى: {يذْرَؤكُمْ فيهِ}، أي: يبثكم ويكثركم في هذا التدبير، وهو: أنْ جعل للناس والأنعام أزواجًا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولذلك قيل: {يذرؤكم فيه} ولم يقل: (به).

واعلم أن (إن) و(إذا) لما كانتا لتعليق أمر بغيره، أعني: الجزاء بالشرط في الاستقبال(١)، امتنع في كل واحدة من جملتيهما الثبوت وفي أفعالهما المضي، أعني أن يكون كلتا الجملتين أو إحداهما اسمية أو كلا الفعلين أو إحدهما ماضيًا، ولا يخالف ذلك لفظًا(٢) – نحو: (أن أكرمتني أكرمتُك)، و(إن أكرمتني أكرمك)، و(إن تكرمني أكرمتك)، و(إن تكرمني فأنت مُكرم)، و(إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس) - إلا لنكتة ما(٣)، مثل:

إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل:

إما لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه، كقولك: (إن اشترينا كذا كان كذا) حالَ انعقاد الأسباب في ذلك .. وإما لأن ما هو للوقوع كالواقع كقولك: (إن مُتَّ كان كذا وكذا) كما سبق .

وإما للتفاؤل أو إظهار الرغبة في وقوع الشرط نحو: (إن ظفرتَ بحسن العاقبة فهو المرام)، فإن الطالب إذا عظُمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوُّره إياه، فرُبَّما يُخَيَّل ذلك الأمر إليه حاصلًا فيعبِّر عنه بلفظ الماضي؛ وعليه قوله تعالى: {وَلا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُم عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا} [النور: ٣٣] حيث لم يقل: (إن يردن)، ويجوز أن تكون علته: المبالغة في النهي عن الإكراه، فيكون المعني: أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها .. وقد يقوَي هذا التخييل عند الطالب، حتى إذا وجَد حكم الحِسِّ بخلاف حكمه غلَّطه تارة، واستخرج له محملًا أخرى، وعليه قول أبي العلاء المعري:

ما سرْتُ إلا وطيفٌ منكِ يصحبُني ... سُرى أمامي وتأويبًا على أثري(٤)

يقول: لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي، فأعُدُّكِ بين يدي مغالطًا للبصر بعلة الظلام إذا لم يدركك ليلًا أمامي، وأعُدُّكِ خلفي إذا لم يتيسر لي تغليطه حين لا يدركُكِ بين يديَّ نهارًا .. وإما لنحو ذلك.

---

(١) أما الشرط: فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال، فيمتنع ثبوته ومضيه .. وأما الجزاء: فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال، ويمتنع حصول الحاصل فيما مضى على حصول ما يحصل في المستقبل

(٢) يعني: وإن ظل المعنى على الاستقبال باقٍ على حاله، حتى ولو اشتمل على لفظ تضمن معنى المضي، كقولك: (إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس) ،لأنه – وكما سيأتي – في معنى: (إن تعتد بإكرامي الآن أعتدّ بإكرامك أمس) .. والقاعدة في ذلك على الأغلبية، وإلا فقد تستعمل (إن) في الماضي لفظًا ومعنى ويحدث ذلك باطراد مع (كان) كما في قوله تعالى: (إن كنت قلته فقد علمته) [المائدة: ١١٦]، وعلى قلة مع غيرها كقول أبي العلاء: (فيا وطني إن فاتني بك سابقٌ * من الدهر فلْيَنْعَمْ بساكنك البال)، وقد تستعمل (إذا) في الماضي كذلك، كما في قوله تعالى: (حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا) [الكهف: ٩٦]، وهذا استعمال لهما لغوي لا يحتاج إلى نكتة

(٣) لأن ظاهر الحال يقتضي مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى، فلا يُعدل عن الموافقة المذكورة إلا لنكتة، وإلا فالعدول عنها بلا نكتة ممنوع في باب البلاغة

(٤) الطيف: الخيال، والسُّرى: السير ليلًا؛ والتأويب: السير نهارًا مشتق من الأوب، على ما هو المعتاد من حال سيرهم ليلًا والإيياب لمنازلهم نهارًا

قال السكاكي: إن إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل إما لما ذكر .. وإما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره:

كما في قوله تعالى: {ولقد أوحي إليه وإلى الذين من قبلك لئنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ} [الزمر:٦٥] .. وقوله تعالى: {ولئنِ اتَّبعتَ أهوَاءهُمْ منْ بعْد مَا جاءَك من العلْمِ إنَّكَ إذًا لَمن الظَّالمِينَ} [البقرة: ١٤٥]، فالمخاطب هو النبي ﷺ وعدم إشراكه وكذا عدم اتباعه أهواءهم، مقطوع به ولكن جيء بلفظ الماضي إبرازًا للإشراك واتباع الهوى غير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير، تعريضًا بمن صدر عنهم ذلك بأنه قد حبطت أعمالهم وعُدُّوا من الظالمين .. وكذا قوله تعالى: {فَإن زَلَلْتُمْ منْ بَعْدِ مَا جاءتْكُمُ الْبَيِّنَات} [البقرة: ٢٠٩] بعد قوله: {يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين}.

ونظير ما سبق في التعريض([1]): قوله: {وما ليَ لا أعْبدُ الَّذي فَطَرَني وَإلَيهِ تُرْجَعُونَ} [يس: ٢٢]، إذ المراد: وما لكم لا تعبدون الذي فطركم، والمنبَّه عليه: {ترجعون}([2]) .. وقوله تعالى: {أأتَّخذُ منْ دُونهِ آلهَةً إن يُردْن الرَّحمَنُ بضُرٍّ لا تغنِ عنِّي شفَاعَتُهُمْ شيْئًا وَلا يُنْقذُون. إنِّي إذًا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ} [يس: ٢٣-٢٤]، إذ المراد: أتتخذون من دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئًا ولا ينقذونكم؟!، إنكم إذًا لفي ضلال مبين، ولذلك قيل: {آمَنْتُ بِرَبِّكُم} دون بربي، واتبعه: {فَاسْمَعُوْنِ}.

ووجه حسن هذا التعريض: إسماع المتكلمُ المخاطبين – الذين هم أعداءُ المُسْمِع ومن شأنهم ألا يقبلوا منه نصحًا – الحقَّ على وجه: لا يورثُهم مَزِيدَ غضب، وهو([3]): ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ومواجهتهم بذلك، ويُعين على قبوله لكونه أدخل في إمحاض النصح لهم، لأن المتكلم نسب إنكار ترك العبادة إلى نفسه، فبين أنه على تقدير تركه العبادة يلزمه من الإنكار ما يلزمهم، ومن ثم أدخل نفسه معهم في هذا الأمر لينبههم إلى أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: {قُل لا تُسألون عمَّا أجرَمْنَا وَلا نُسألُ عَمَّا تَعْمَلُون} [سبأ: ٢٥]، فإن حق النسق من حيث الظاهر: قل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون، وكذا ما قبله: {وَإنَّا أَوْ إيَّاكُمْ لعلَى هُدى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ} [سبأ: ٢٤].. قال السكاكي رحمه الله: (وهذا النوع من الكلام يسمى: المُنْصِف).

ومما يتصل بما ذكرناه: أن الزمخشري قَدَّرَ قوله تعالى: {ووَدُّوا لَوْ تَكْفُرُون} عطفًا على جواب الشرط في قوله تعالى: {إن يَثْقَفُوكُم يكونُوا لكم أعْداء ويبسُطُوا إليكُم أيْديَهُم وألْسنتهُمْ بِالسُّوءِ ووَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ} [الممتحنة: ٢]، قال:

الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب فإن فيه نكتة، كأنه قيل: (وودُّوا قبل كل شيء كفرَكم وارتدادَكم)، يعني: أنهم يريدون أن يُلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعًا، من: قتل الأنفس وتمزيق الأعراض وردِّكم كفارا، وردُّكم كفارًا أسبق المضارِّ عندهم وأولُها، لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم؛ لأنكم بذَّالون لها دونه، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعزَّ شيء عند صاحبه هذا كلامه.

وهو حسن دقيق، لكن في جعل: {ووَدُّوا لَوْ تَكْفُرُون} عطفًا على جواب الشرط نظر؛ لأن ودادتهم أن يرتدوا كفارًا حاصلةٌ وإن لم يظفروا بهم، فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة، فالأَولى أن يجعل قوله: {ووَدُّوا لَوْ تَكْفُرُون} عطفًا على الجملة الشرطية كقوله تعالى: {وإن يُقَاتِلُوكمْ يوَلُّوكُمُ الْأَدْبارَ ثُمَّ لا ينْصَرُون} [آل عمران: ١١١].

****

([1]) لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط

([2]) إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال: (وإليه أرجع) على ما هو الموافق للسياق

([3]) أي وذلك الوجه

جـ (لو) الشرطية: الأصل فيها .. تقييد الفعل بها .. الوجه في خروجها عن مقتضى ظاهرها

وأما (لو) – الموضوعة للدلالة على امتناع الجزاء وعلى أن امتناعه ناشئ عن امتناع الشرط في الواقع، أو بتعبير آخر: لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضًا – فهي: للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء؛ يعني: أن الجزاء معها منتف لانتفاء الشرط، كانتفاء (الإكرام) في قولك: (لو جئتني لأكرمتك) لانتفاء المجيء لا لكونه سببًا فيه لجواز أن يكون لعدم المجيئ سبب آخر، ولذلك قيل: هي لامتناع الشيء لامتناع غيره([1]).

ويلزم كون (لو) موضوعة للشرط في الماضي: عدم الثبوت لمنافاته التعليق، وأن تكون جملتيها فعليتين ماضيتين .. وعليه فدخولها على المضارع في نحو قوله تعالى: {لَوْ يطيعُكُم في كَثيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّم} [الحجرات: ٧]، إنما يكون لغرض بلاغي:

= كقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتًا فوقتا، إذ المعنى في الآية الفائتة: أن امتناع عنتكم، إنما هو بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، فإن المضارع يفيد الاستمرار، ودخول (لو) عليه يفيد امتناع الاستمرار، ونظير ما سبق قوله تعالى: {اللَّهُ يَستَهْزِئُ بهِم} بعد قوله: {إِنَّمَا نَحنُ مُستَهْزِئُون}؛ وقوله تعالى: {فَوَيلٌ لهم ممَّا كَتَبتْ أيديهِم ووَيْلٌ لَهمْ ممَّا يَكْسِبُونَ} [البقرة: ٧٩].

= ودخولها على المضارع في نحو قوله تعالى: {وَلوْ تَرى إذ الْمُجْرِمُون نَاكسُو رُؤُوسهم عِنْدَ رَبِّهِمْ} [السجدة: ١٢]، وقوله تعالى: {وَلو تَرى إذ الظَّالمُون مَوْقُوفُون عِنْدَ رَبِّهِمْ} [سبأ: ٣١]، لتنزيل المضارع منزلة الماضي في تحقق الوقوع؛ لصدوره عمن لا خلاف في إخباره؛ كما نُزِّل {يود} منزلة (ودَّ) في قوله تعالى: {ربمَا يَوَدُّ الذِينَ كَفَرُوا} [الحجر: ٢]([2]) .

= ويجوز أن يكون الغرض من العدول إلى المضارع في {ولو ترى} و{يود}: استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسي الرؤوس قائلين لما يقولون؛ وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات، وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا .

([1]) يعني في عرف ومشهور أهل اللغة: أن الجزاء منتف لانتفاء الشرط، أي: إنها لامتناع (الثاني) لامتناع (الأول) .. واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة، وعليه فهي لامتناع (الأول) لامتناع (الثاني)، ألا ترى قوله تعالى: {لوْ كَان فيهما آلِهةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس.

واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني، إما لما ذكره، وإما؛ لأن الأول ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم .

والحق أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، فمعنى {ولو شاء لهداكم}: أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي، ألا ترى أن قولهم: "لولا لامتناع الثاني لوجود الأول نحو: (لولا علي لهلك عمر)" معناه: أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك، ولهذا صح مثل قولنا "لو جئتني لأكرمتك، لكنك لم تجئ)، يعني: عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، قال الحماسي:

"ولو طار ذو حافر قبلها ... لطارتْ ولكنه لم يطر"

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسب أنه لم يطر ذو حافر قبلها، وقال أبو العلاء المعري:

"ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم ... رعايا ولكن ما لهن دوام

وأما المنطقيون فقد جعلوا (إن) و(لو) أداة للزوم، وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي؟ وقوله تعالى: {لوْ كَان فيهما آلِهةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} وارد على هذه القاعدة، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض .. ينظر الإيضاح ت عبد المنعم خفاجي

([2]) والظاهر من كلام المفسرين أن هذا في حكاية الماضي، كما في قوله: (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال} [الكهف: ١٨]

يعني: كما في قوله تعالى: {وَاللَّهُ الَّذي أرسل الرِّياح فتُثيرُ سحابا فسُقناهُ إلى بلْد مَيِّت فَأحيينَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا} [فاطر: ٩]؛ إذ قال: {فتثير سحابًا} استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض، تبدو في الأول كأنها قطع قطن مَنْدوف ثم تتَضَامُّ متقابلة بين أطوارٍ حتى يعدن ركامًا، وكما في قول تأبط شرًّا:

ألا مَن مُبلغٌ فِتيان فَهْمٍ ... بما لاقَيْتُ عندَ رَحا بطَانِ
بأني قد لَقيتُ الغُولَ تَهْوي ... بسهب كالصحيفة صحْصَحانِ
فقلتُ لها: كلانا نِضْوُ أرضٍ ... أخو سفر فخَلّيَ لي مكانِي
فشَدَّتْ شدَّةً نحْوي فأهْوت ... لها كَفِّي بمصقولٍ يماني
فأضْرِبُها بلا دهش، فخَرَّت ... صريعا لليدَيْن وللجِرَانِ([1])

إذ قال: (فأضربها) ليصور لقومه الحالة التي تشجَّع فيها على ضرب الغول، كأنه يُبَصِّرهم إياها ويطلب منهم مشاهدتها، تعجيبًا من: جراءته على كل هول وثباته عند كل شدة .
ومنه قوله تعالى: {إِنَّ مثَلَ عيسَى عِنْدَ اللَّه كَمثلِ آدَم خلقَه مِن تُراب ثُمَّ قَالَ لَهُ كنْ فَيَكُونُ} [آل عمران: ٥٩]، دون: (كن فكان) .. وكذا قوله تعالى: {وَمنْ يُشْرِكْ بِاللَّه فكَأَنَّما خَرَّ منَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوي بِه الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ} [الحج: ٣١].

****

رابعًا- مبحث في أغراض: تنكير المسند وتخصيصه وتعريفه .. وجمليته .. وتأخيره وتقديمه

أ- تنكير المسند:
فأما تنكيره: فلإرادة عدم الحصر والعهد، كقولك: (زيد كاتب وعمرو شاعر) إذا أردت مجرد الإخبار عنهما بالكتابة والشعر([2]) .. وللتنبيه على: تعظيمه وتفخيمه وارتفاع شأنه كقوله تعالى: {هُدىً لِلْمُتَّقِين} [البقرة: ٢]، أي: هدى لا يكتنه كنهه على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر {ذلك الكتاب} .. أو تحقيره وانخفاضه نحو قولك: (ما زيد شيئًا)، وقولك: (نصيبي من هذا المال شيء) أي: حقيران لا يؤبه لهما ولا يعتد بهما .. وكقول قيس بن جروة يخاطب عمرو بن هند:

غدوتَ بأمر كنت أنت دعوتنا * إليه وبئس الشيمةُ الغدر بالعهد
وقد يتركُ الغدرَ الفتى وطعامه * إذا هو أمسى حلبةٌ من دم الفَصْدِ

([1]) هي لثابت بن جابر ذاك الشاعر الصعلوك الجاهلي، والملقب بـ (تأبط شرًّ) .. و(فَهْم): قبيلة تأبط شرًّا، و(رحا بطان): موضع، و(الغول): دابة رأتها العرب ويزعم تأبط شرًّا أنه قتلها، ومعنى (تهوي): تسرع، و(السهب والصحصحان): ما استوى من الأرض في سهولة، و(النضو): الهزيل، (أهوت): أراد أنها ارتفعت ثم سقطت عليها مصروعة، (مصقول): سيف مجلو، و(الجران): مقدم العنق من المذبح إلى المنحر

([2]) ويفاد منه أنه إنما يعرَّف المسند لغرض: الإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك وذلك إذا كان المسند مصحوبًا بأداة عهدية كـ(ال) في نحو: (زيد الكاتب)، أو بمضمر نحو: (هو الكاتب)، أو باسم إشارة نحو: (هذا الكاتب) .. أو التخصيص والحصر إن كان مصحوبًا بأدة جنسية: كـ(أل) في نحو: (زيد الرجل)، وكالموصول المفيد الاستغراق في نحو: (زيد الذي حضر بالأمس) .. او لغير ذلك مما سيأتي ذكره

فتنكير (حلبة) أفاد التحقير، والمعنى: أن الوفي لا يغدر، ولو أخنى عليه الدهر وأمسى طعامه بهذه الحقارة (حلبة من دم الفصد) .

ب- تخصيص المسند وعدمه:

وأما تخصيصه بالإضافة نحو: (زيد غلام رجل)، أو الوصف نحو: (زيد رجل فاضل): فلتكون الفائدة أتم كما مرَّ من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة([1]) .. ومن التخصيص بالإضافة قول الشاعر:

حَمَى الحديدُ عليهم فكأنه * ومضانُ برقٍ أو شعاع شموس

ومن التخصيص بالوصف قول قيس بن الخطيم:

وكنت امرءا لا أسْمَع الدهرَ سُبّةً * أُسبُّ بها إلا كشفت غطاءها

وأما ترك تخصيصه بهما: فظاهر مما سبق أنه يكون لمانع من تربية الفائدة، كعدم العلم بما يتخصص به من وصف أو إضافة فتقول مثلًا: (هذا فلان) من غير أن تقول: (غلام فلان أو لبني فلان)، لعدم العلم بمن ينسب إليه وكقصد الإخفاء عن السامعين لئلا يهان بتلك النسبة أو يكرم مثلًا

جـ - تعريف المسند: وأما تعريفه:

= فللفائدة أو لازم الفائدة .. يعني: لإفادة السامع: إما حكمًا على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف، بأمر آخر معلوم له كذلك([2])، بإحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان كما في نحو: (الراكب هو المنطلق) أو اختلفا كما في نحو: (زيد هو المنطلق)، لمن يعلم أن ثمة انطلاقًا معهودًا لكن لا يعلم ممن كان؟ .

وإما لازم حكم بين أمرين كذلك كأن تقول للذي مدحك بقصيدة أنشدها إياك: (أنت المادح لي بهذه القصيدة الرائعة)، وكقولك: (زيد أخوك) لمن يعرف أن له أخًا يسمى زيدًا.

تفسير هذا – بحق الإعلام بالفائدة – أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالمًا باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ المعهود الدال على الأُولى وتجعله مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبَرا، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية.

كما إذا .. عَرِف السامع إنسانًا يسمى (زيدًا) بعينه واسمه، وعرف أن ثمة انطلاقًا معهودًا وقع من إنسان، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أن زيدًا هو ذلك المنطلق فتقول: (زيد المنطلق)، وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت: (المنطلق زيد) وهذا هو الفرق بينه وبين سابقه .. أو عرِف السامع إنسانًا يسمى زيدًا بعينه واسمه، وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيدًا متصف به فتقول: (زيد المنطلق)، وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت: (المنطلق زيد).

لا يقال: (زيد) دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر، و(المنطلق) دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر؛ لأنا نقول: (المنطلق) لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق، وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرًا، و(زيد) لا يجعل خبرا إلا بمعنىً صاحبً اسم زيد وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ .

([1]) وكان السعد قد ذكر أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من التقييد، وجعل الإضافة والوصف من التخصيص إنما هو مجرد اصطلاح، لأنه لا فرق بينهما في ذلك

([2]) يعني: أنه يجب عند تعريف المسند في الجملة الخبرية، تعريف المسند إليه بالضرورة، إذ الأصل في هذا الأخير أن يكون معرفًا .. وقوله: بـ(أمر آخر) إشارة إلى أنه يجب مغايرة المسند إليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدًا، فنحو "شعري شِعري" مؤول بحذف مضاف اعتباري في الحالين أي: (شعري الآن مثل شِعري فيما كان) يعني: المعروف المشهور بالبلاغة والسحر.

كذا بما يعني: أن ما يعرفه المخاطب يجب تقديمه وجعله أولًا على أنه مبتدأٌ ومسندٌ إليه، وما لا يعرفه يجب تأخيره والإخبار به عن المبتدأ ويكون هو المسند([1]).
وكون المسند والمسند إليه معلومين للمخاطب لا ينافي إفادته امرًا مجهولًا له، هو: الحكم بأحدهما على الآخر، فالعلم بهما لا يستلزم العلم بنسبة أحدهما إلى الآخر كما رأيت.

= ومن أغراض تعريف المسند: إفادة قصره على المسند إليه:
فالتعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به، كقول الخنساء:
إذا قبح البكاء على قتيل ... رأيت بكاءك الحسن الجميلا([2])

وقد يفيد قصره: إما تحقيقًا([3]) كقولك: (زيد الأمير)، إذا لم يكن أمير سواه، فيؤتى بالمسند معرفًا بـ(أل) لقصد قصر الإمارة على (زيد) قصرا حقيقيًا .. وإما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك: (عمرو الشجاع) أي: الكامل في الشجاعة، فتخرج الكلام في صورةٍ تُوهمُ أن الشجاعة لم توجد إلا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال([4]).
ثم المقصور – المسند الخبر – قد يكون نفس الجنس مطلقًا أي من غير اعتبار تقييده بشيء كما مرَّ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره، كقولك: (هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرًا)، فإن المقصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقًا، وكقول الأعشى:
هو الواهب المائة المصطفاة ... أما مخاضا وإما عشارًا([5])

فإنه قصر هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين، لا هبتها مطلقا، ولا الهبة مطلقًا .
وهذه الوجوه الثلاثة: يعني: تعريف المسند المعرَّف بلام العهد، أو الجنس للقصر تحقيقًا، والجنس للقصر مبالغة، تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعَرَّف، بخلاف المُنَكَّر فلا يقال: زيد المنطلق وعمرو، ولا زيد الأمير وعمرو، ولا زيد الشجاع وعمرو.

([1]) "وقيل: (الاسم) متعين للابتداء تقدم أو تأخر لدلالته على الذات، والصفة متعينة للخبرية تقدمت أو تأخرت لدلالتها على أمر نسبي، لأنه ليس المبتدأ مبتدًا لكونه منطوقًا به أولًا بل لكون مسندًا إليه ومثبتًا له المعنى، وليس الخبر خبرا لكونه منطوقًا به ثانيًا بل لكونه مستندًا ومثبتاً به المعنى، والذات هي المنسوب إليها والصفة هي المنسوب، فسواء قلنا: (زيد المنطلق) أو (المنطلق زيد) يكون (زيد) ميتدأ و(المنطلق) خبر".
كذا ذكره السعد في المطول ص ١٨١ وعلل له بقوله: "أن الاحتياج إلى (المسند) صاحب هذا الاسم، إنما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه، وأن المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم (زيد)، وسوق هذا الكلام إنما لإفادة هذا المعنى" .. ولكل وجهة هو موليها
([2]) فالبيت لا يُفهم القصر والمعنى ليس عليه؛ لأن البيت للرد على من يتوهم قبح البكاء على هذا المرثي كغيره، وليس الكلام واردًا في مقام من يسلِّم بحسن البكاء عليه إلا أنه يدعي أن بكاء غيره حسن أيضًا حتى يكون المعنى على الحصر، إذ هذا المعنى لا يلائمه الشطر الأول من البيت.
([3]) أي: قصرا تحقيقيًا
([4]) وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو: (الأمير زيد والشجاع عمرو) فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقًا أو مبالغة، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو، وعدم التفاوت إنما هو على مذهب السعد أما على ما ذهب إليه السيد -من أنه لا يكون محمولًا وأن قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا: المنطلق المسمى بزيد- فلا بد من التفاوت، فالمقصور عليه الإمارة على الأول الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى بزيد.
والحاصل أن المعرف بلام الجنس أن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة، وإن جعل خبرًا فهو مقصور على المبتدأ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك على ما ذكره الخطيب، نحو: هو الرجل الكريم وهو السائر راكبًا وهو الأمير في البلد وهو الواهب ألف قنطار، وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء.
([5]) قاله في مدح قيس بن معديكرب أبي الأشعث الكندي، والمخاض من النوق: اسم جمع، والعشار: جمع عشراء وهي من النوق: التي مضى على حملها عشرة أشهر

خامسًا: مبحث في التعبير عن المسند بالجملة وعن تأخيره وتقديمه

أ-وأما مجيء المسند جملة([1])، فإما لإرادة تقوِّي الحكم بنفس التركيب – على ما سبق في الكلام عن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي – كما في نحو قولنا: (زيد قام) .. وإما لكونه سببيًا كما في نحو قولنا: (زيد أبوه قائم) وقد تقدم بيان ذلك([2]) .

وفعليتها: لإفادة التجدد .. واسميتها([3]): لإفادة الثبوت .. فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت، وعليهما – في غير باب المسند – قول رب العزة: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ} [البقرة: ١٤] والشاهد هنا، قوله: (آمنا) وقوله: (إنا معكم) .. وقوله تعالى: {قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ} [هود: ٦٩]، إذ أصل الأول: (نسلم عليك سلامًا)، وتقدير الثاني: (سلام عليكم)، كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به أخذًا بأدب الله تعالى في قوله تعالى: {وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا} [النساء: ٨٦]([4]) .

وكذا قوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ} [الأعراف: ١٩٣]، أي: أأحدثتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه؟، فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم، فقيل: لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم .. وقوله تعالى: {قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ} [الأنبياء: ٥٥]، أي: أأحدثت عندنا تعاطيَ الحق فيما نسمعه منك أم اللعب؟، أي: أحوال الصبا بَعْدُ مستمرة عليك؟.

وأما قوله تعالى: {وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ} [البقرة: ٨]، في جواب: {آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ} فلإخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة في تكذيبهم، ولهذا أطلق قوله: {مؤمنين}، وأكد نفيه بالباء، ونحوه: {يريدون أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا} [المائدة: ٣٧].

وشرطيتها: لما مرَّ في الاعتبارات المختلفة التي تعرف بمعرفة ما بين أدوات الشرط، والأغراض الحاصلة في تقييد المسند بها، كقولك: (زيد إن تلقه يكرمك) حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير وقوع اللقى المشكوك فيه، وقولك: (زيد إذا لقيته يكرمك) حيث يقتضي المقام الإخبار

([1]) هذا يقابل قوله فيما سبق في المبحث الثالث: (وأما إفراده)، وقد وسَّط بينهما الأحوال السابقة لدخولها في حال الإفراد

([2]) حيث ذَكر المصنف أن إفراد المسند قد يتأتى لكونه غيرَ سببي مع عدم إفادة التقوِّي .. وسبب التقوي في مثل: (زيد قام) على ما ذكره صاحب المفتاح، هو: أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليًا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم، ثم إذا كان متضمنًا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابهًا للخالي عن الضمير كما في زيد قائم، صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيًا فيكتسي الحكم قوة لكون ذكر مرتين، فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندًا إلى ضمير المبتدأ، ويخرج عنه نحو: (زيد ضربته) ويجب أن يجعل سببيًّا .. وأما على ما ذكره الشيخ في (دلائل الإعجاز) وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نوى إسناده إليه، فإذا قلت: (زيد) فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه، فهذا توطئة له وتقدمه للإعلام به، فإذا قلت: (قام) دخل في قلبه دخول المأنوس، وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك .

وبالجملة ليس الإعلام بالشيء بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوِّي والإحكام، فيدخل فيه نحو: (زيد ضربته) و(زيد مررت به). ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوي خبر ضمير الشأن؛ ولم يتعرض له لشهرة أمره وكونه معلومًا مما سبق .

وأما صورة التخصيص نحو: (أنا سعيت في حاجتك) و(رجل جاءني) فهي داخلة في التقوي على ما مرَّ .

([3]) والضمير فيهما يعود إلى الجملة الواقعة مسندا، فليس في هذا تكرار مع ما سبق؛ لأنه كان فيما سبق في الفعل الواقع مسندًا وهو مفرد لا جملة، وفي هذا إشارة إلى أن الجملة الاسمية إذا كان خبرها فعليًا تفيد التجدد

([4]) وقد ذُكر له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه، وهو: أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجديد؛ لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم، فناسب أن يُحَيُّوا بما يدل على الثبوت دون التجدد، وكمال الإنسان متجدد؛ لأنه بالقوة وخروجه إلى الفعل بالتدرج فناسب أن يُحيا بما يدل على التجدد دون الثبوت .. وفيه نظر وجهه: أن إبراهيم عليه السلام لم يكن يعلم وقت السلام أنهم ملائكة، بدليل قوله: (قال سلام قوم منكرون).

عنه بالإكرام الحاصل على تقدير وقوع اللقى المحقق .. ولا تكرار في هذا أيضًا مع ما سبق، لأن الكلام هنا في شرطية الجملة الواقعة مسندا وفيما سبق في تقييد الفعل إذا كان مسندًا للشرط .

وظرفيتها: لاختصار الفعلية، إذ الظرف في نحو قولك: (زيد في الدار) مقدر بالفعل (استقر) على الأصح لا اسم الفاعل: (مستقر).

ب- دواعي تأخير المسند وتقديمه:

وأما تأخير المسند: فلأن ذكر المسند إليه أهم كما سبق في الكلام عن تقديم المسند إليه، إذ أغراض تأخير المسند هي عينها أغراض تقديم المسند إليه .

أغراض تقديم المسند: وأما تقديمه:

فإما لتخصيصه بالمسند إليه، أي: لقصر المسند إليه على المسند قصر موصوف على صفة على ما تم تحقيقه في: (ضمير الفصل)، لأن معنى قولنا: (تميمي أنا)، هو: أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية .. ومن ذلك قوله تعالى: {لكم دينكم ولي دين} [الكافرون: ٦]، وقوله: {لله ملك السماوات والأرض} [المائدة: ١٢٠] أي: (هذا الملك العظيم له سبحانه لا لغيره)، وقولك: (قائم هو) لمن يقول: (زيد إما قائم أو قاعد)، فيُرَدِّدُه بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما .

وعليه قوله تعالى: {لا فيها غَول ولا هم عنها ينزَفُون} [الصافات: ٤٧]، إذ المقصود أن عدم الغَوْل مقصور على الكون في خمور الجنة بحيث لا يتجاوزها إلى الاتصاف بفي خمور الدنيا فإنها تغتال العقول .. ولأن تقديم المسند (الظرف) أفاد التخصيص على النحو الذي ذكرنا في حمل المعنى والتقدير، قدم هنا ولم يقدم في قوله تعالى: {لا ريب فيه} [البقرة: ٢]، لئلا يفيد تقديم الظرف علي المسند إليه (ريب) ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى([1])؛ بناء على اختصاص عدم الريب في القرآن.

وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت كقول حسان بن ثابت في مدح النبي ﷺ :

له همم لا منتهى لكبارها ... وهمته الصغرى أجلُّ من الدّهر

إذ لو عكس وقال: (همم له)، لأوهم أن الجار والمجرور صفة والجملة بعده هي الخبر، والأصل في الكلام أنه مسوق لمدحه هو لا لمدح همه .. ومنه قوله تعالى: {ولَكُمْ فِي الْأَرضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ} [الأعراف: ٢٤] .

وإما للتفاؤل كقولك لصاحب لك: (ناجح أنت) (في عافية أنت) .. وكتقديم المسند شبه الجملة (بغرة وجهك) في قول أبي منصور الثعالبي:

سعدت بغرة وجهك الأيام ... وتزينت ببقائك الأعوام

وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه كقول محمد بن وهيب في مدح الخليفة المعتصم:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

وقول أبي العلاء المعري:

وكالنار الحياة فمن رماد ... أواخرها وأولها دخان

قال السكاكي رحمه الله: (وحقٌّ هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند – كما في بيت ابن وهيب السالف الذكر، وكما في قوله تعالى: {إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب} [آل عمران: ١٩٠] – وإلا لم يحسن ذلك الحسن).

= كما يأتي تقديم المسند أحيانًا لمجرد الاهتمام كقول الأحوص يخاطب زوج أخت امراته:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلامُ

أو لإظهار التألم كقول المتنبي:

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى * عـدوًا له ما من صـداقتـه بُدُّ

([1]) وهو المعتبر في مقابلة القرآن

أسئلة وتمرينات على مباحث الفصل الثالث

س١- بين فيما يلي الحال العارضة للمسند مبينًا الغرض الذي دعا إليه
أ- له راحة لو ان معشار جودها * على البَرِّ كان البَرُّ أندى من البحر
ب- إذا نطق السفيه فلا تجبه * فخير من إجابته السكوتُ
ت- ريم على القاع بين البان والعلم * أحلَّ سفك دمي في الأشهر الحرم
ث- نُدَبِّر شرق الأرض والغرب كفُّهُ * وليس لها يومًا عن المجد شاغل
ج- إن دام هذا ولم تحدث له غِيَرٌ * لم يُبك ميت ولم يُفرح بمولود

س٢-ما وجه تقديم المسند في قول الله تعالى:
أ- {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الأَلْبَابِ) [آل عمران: ١٩]
ب- (وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌ وَمَتَاعٌ إِلى حِيْنٍ) [الأعراف: ٢٤]
ت- (وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ) [يونس: ٤١]
ث- (لَا فِيْهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ) [الصافات: ٤٧]
ج- (يُسَبِّحُ للهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيْرٌ) [التغابن: ١]

س٣-بم ولم عُرِّف المسند في قول الشاعر
وإن سنام المجد من آل هاشم * بنو ام مخزوم، ووالدك العبد
ولم نُكِّر في قول الآخر:
خير الصنائع في النان صنيعةٌ * تنبو بحاملها عن الإذلال
وقول الآخر:
وكنت فتى من جند إبليس فارتقى * بي الحال حتى صار إبليس من جندي

س٤: أيت مع الشرح بمثال يكون المسند فيه:
أ- مذكورًا للتعريض بغبارة السامع
ب- محذوفًا في جواب سؤال محقق
ت- لإفادة القصر
ث- مقدمًا للتطير
ج- منكَّرًا لقصد التحقير

س٥: علل لما يأتي
أ- التعبير بالمضارع {تقتلون} في قوله تعالى: {أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُوْلٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيْقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيْقًا تَقْتُلُونَ}
ب- تقديم المسند (كالنار) في قول الشاعر: (وكالنار الحياةُ فمن رمادٍ * أواخرها وأولُها دخان)
ت- التعبير بـ (إذا) في قوله تعالى: {وَإِذَا المَوْءُودَةُ سُئِلَتْ. بِأَيِ ذَنْبٍ قُتِلَتْ} [التكوير: ٨، ٩]، وقوله: {إذا جاء نصر الله والفتح} [النصر: ١]
ث- صحة التثنية وإيثارها الأولى دون الثانية في قوله ﷺ: (اللهم اعز الإسلام بأحب العمرين إليك) مع أنها تثنية عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام
ج- حذف المسند الأول وإعادة ذكر الثاني في قول الشاعر: (لولا التُّقى لجعلت قبرك كعبتي * وجعلت قولك سنتي وكتابي)

الفصل الرابع
القول في أحوال متعلقات الفعل

أولًا – مبحث في: حال الفعل مع المفعول والفاعل

مقدمة:

اعتاد البلاغيون أن يقدموا بين يدي حذف المفعول، مختصرًا في حالات الفعل وتعلقاته، وأوضحوا فيها: أن الفعل المتعدي يقع في الكلام على ثلاثة أضرب:

الأول: أنه إذا أريد الإخبار بوقوع الفعل في نفسه من غير إرادة أن يُعلم ممن وقع أو على من وقع، فالعبارة عنه أن يقال: (كان – أو وقع أو وُجد – ضربٌ) أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد، وتفيد الإخبار عن مجرد وقوع الحدث وحصوله، من غير إفاده تعلقه بفاعل ولا مفعول .. ومما جاء على طريقته قوله تعالى: {وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى} [النجم: ٤٣، ٤٤]، وقوله: {وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى} [النجم: ٤٨]، إذ "المعنى: (هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء) وهكذا في كل موضع كان القصد فيه أن تُثبتَ المعنى في نفسه فعلًا للشيء .. فإن الفعل لايعدَّى هناك، لأن تعديته تنقص الغرض وتغير المعنى"([1]).

الثاني: إذا أسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط.

الثالث: وكذلك إذا عدَّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه ولا ممن وقع.

فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أنَّ عمَل الفعل فيهما إنما كان ليُعلم التباس الفعل بكل منهما، فعمل الرفع في الفاعل ليُعلم التباسه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه.

ثانيًا: أقسام الفعل المتعدي إذا لم يذكر له مفعول

وإذا تقرر هذا، فنقول: إن الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين:

الضرب الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق – أي: من غير اعتبار عمومه وإرداة جميع أفراده، وخصوصه بإرادة بعضهم، ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه – أو نفيه عنه كذلك فيدخل في ذلك قولك: (ما ضَرب زيدٌ).

فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم، فلا يذكر له مفعول، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يقدر أيضًا؛ لأن المقدر في حكم المذكور في أن السامع يفهم منهما أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه، كقولنا: (فلان يعطي الدنانير) يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا لبيان كونه معطيًا، ويكون كلامه مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير، لا مع من نفى أن يوجد منه إعطاء([2]).

وهذا الضرب – من حذف المفعول – قسمان:

لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقًا([3])، كناية عن الفعل حال كونه متعلقًا بمفعول مخصوص؛ دلت عليه قرينة، أو لا([1]).. الثاني: كقول تعالى: {قُل هلْ يستَوِي الَّذين يعلمون وَالَّذِين لا يَعْلَمُونَ} [الزمر: ٩]، أي: مَن يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث؟([2]).

([1]) دلائل الإعجاز ص ١٥٥ وينظر خصائص التراكيب ص ٣٤٣

([2]) وسيأتي ذكر الضرب الثاني وهو ما كان الغرض من حذف المفعول: إفادة تعلقه بمفعول فيجب تقديره بحسب القرائن ثم حذفه من اللفظ إما للبيان بعد الإيهام أو لغير ذلك مما سيذكر في حينه

([3]) أي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول

والأول: كقول الله تعالى بحق موسى عليه السلام: {وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ. فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ} [القصص: ٢٣، ٢٤]ـ فإن المراد من قوله: {يَسْقُونَ} و{تَذُودَانِ} و{لَا نَسْقِي} و{فَسَقَى لَهُمَا}: (يسقون أغنامهم أو مواشيهم) و(امرأتين تذودان غنمهما) و(قالتا لا نسقي غنمنا)، (فسقى لهما غنمهما)، ولكن حُذف المفعول ليتوفر الكلام على إثبات الفعل للفاعل، وكأن سيدنا موسى عليه السلام رق لهما لِما كان منهما من سقي وذود، ولو ذكر المفعول لأوهمت العبارة أنه عليه السلام رق لذودهما الغنم دون الإبل مثلًا، ولِما كان في ذود الغنم خصوصًا من مزيد عناء لشدة تفلتها وصعوبة ضبطها، وليس هذا مرادًا البتة([٣]).

وكقول البحتري يمدح المعتز بالله ويُعرِّض بالمستعين بالله:

شَجْوُ حُسَّاده وغيظُ عِدَاه ... أن يرى مُبصرٌ ويسمعَ واعي([٤])

أي: أن يكون ذو رؤية وذو سمع([٥]) .. يقول: محاسن الممدوح وآثاره لم تَخْفَ على من له بصر لكثرتها واشتهارها، ويكفي – في معرفة أنها سببٌ لاستحقاقه الإمامة دون غيره – أن يقع عليها بصر ويعيها سمع، لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد، فحُسَّادُه وأعداؤه يتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها، كي يَخفى استحقاقه للإمامة فيجدوا بذلك سبيلًا إلى منازعته إياها .. فجعل مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره([٦]) بعد أن نزّل الفعلين (يرى) و(يبصر) منزلة الأفعال اللازمة من غير تعلق بمفعول مخصوص.

([١]) ذكر السكاكي في بحثِ (إفادة اللام للاستغراق): أنه إذا كان المقام خطابيًّا من نحو مدح أو فخر – وما شابه، كقوله: صلى الله عليه وسلم: (المؤمن غِرٌّ كريم والمنافق خِبٌّ لئيمٌ) – فإن إفادة حذف المفعول التعميم في أفراد الفعل – بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما – تحكُّمٌ، وترجيح لأحد المتساويين على الآخر .. ثم ذكر في بحث (حذف المفعول) ص٩٩ من المفتاح، أن حذفه "للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم – ذهابًا لجعل قولهم: (فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع) في المبالغة – أمر يحتمل: تعميم أفراد الفعل فيكون المعنى (يفعل كل إعطاء، وكل منع، وكل صلة، وكل قطع) .. وأيضًا تعميم أفراد المفعول" كما سيأتي.

وعدَّه عبد القاهر في الدلائل ص ١٠٢ مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير إشعار لا بتعميم أفراد الفعل ولا بتعميم أفراد المفعول، "وهذا هو – على حد قول الصعيدي في البغية ١/ ١٦٦ – المختار، لأنه المفهوم فيما بين الناس، ولأن ما ذكره السكاكي تكلف لا وجه له"

([٢]) أو – على حدَّ قول عبد القاهر في الدلائل ص ١٥٤-: "(هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟)، من غير أن يُقْصدَ النصُّ على معلوم، وكذلك قوله تعالى: {هو الذي يحيي ويميت} [غافر:٦٨]، وقوله: {وأنَّهُ هو أضحكَ وأبكَى، وأنَّهُ هُو أمَاتَ وَأَحْيَا} [القمر: ٤٣، ٤٤]، وقوله: {وأنه هو أغنى وأقنى} [القمر: ٤٨] – أعطى ما يُقتنى – المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء .. وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلًا للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون إلا منه – أي على إفادة التقوي أو التخصيص – أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدَّي هناك؛ لأن تعديته تَنْقُض الغرض وتغير المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (هو يعطي الدنانير) كان المعنى على أنك قصدت أن تُعلم السامعَ أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصًا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة: بيانَ جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع مَن نَفَى أن يكون، كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاءً إلا أنه لم يُثبت إعطاء الدنانير، فاعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم النفع. فذا قسمٌ مِن خُلُوِّ الفعل عن المفعول، وهو: ألا يكون له مفعول يُمكن النص عليه"إ.ه .

([٣]) ينظر دلائل الإعجاز ص١٦١ وخصائص التراكيب ٣٤٩

([٤]) الشجو: الحزن، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ليصح حمل الخبر عليه .. يريد: أن هم حساده أن يكون في هذه الدنيا من يرى ومن يسمع، لأن من تكون منه رؤية فهو راء محاسنه لا محالة، ومن يكون منه السمع فهو سامع أخباره وسيرته قطعًا، وهذه المحاسن وتلك السيرة تؤهله عند الناس للخلافة وتُخمل منافسه، وهم لا يريدون حدوث ذلك

([٥]) فـ (كان) هنا تامة يكتفى بفاعلها، وهو ما نُصَّ عليه في الإيضاح وشروح التلخيص، فهو كما في قوله تعالى: {وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة} [البقرة: ٢٨٠] .. وبعضهم نصب (ذا) على أنها خبرٌ لـ (كان)

([٦]) وذلك بادعاء الملازمة بينهما كما مرَّ بنا، وفائدة ذلك: الإشارة إلى شهرة محاسنه مبالغة في مدحه، ومثل هذا يفوت بالتصريح بالمفعول وترك الكناية بذلك عنه .. وعلى مذهب عبد القاهر في هذا القسم لا يكون في البيت كناية، وإنما يكون قصده من أول الأمر أن يرى مبصر محاسَنه، لكنه حذف المفعول ادعاء لشهرته وان رؤية البصر لا تقع إلا عليها .. كذا في البغية ١/ ١٦٧.

وكقول عمرو بن معد يكرب يصف تخاذُلَ قومِه في أبيات تجيش بأنغام البطولة والأسى:

فلو أن قومي أنطقتني رماحهم ... نطقتُ ولكن الرماح أجَرَّتِ([1])

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبسٌ للألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها أجرَّته([2]) .. وكقول طفيل الغنوي يمدح بني جعفر بن كلاب:

جزى الله عنا جعفرًا حين أزلفت ... بنا نعلُنا في الواطئين فزلتِ([3])

أبوْا أن يَمَلّـوُنا ولـو أن أمـّنا ... تُلاقي الذي لاقوه منا لمَلَّتِ

همُ خلطونا بالنفوس وألجأوا ... إلى حجرات أدفأتْ وأظلّتْ

في "إشارة إلى أن بني جعفر كانوا أفسح صدرًا وأكرم نفسًا وأكثر برًا برهط طفيل من كل ذي برٍّ، ورَمَزَ بهذا الحذف إلى أن الذي لاقوه منهم يُحدث في الأم الملال، فقد كلفوهم تكاليف ثقال من شأنها أن تُمِلَّ مَن هو مَثَلٌ في الصبر والحب والوفاء"([4]).

وعليه فإن الأصل: (لملّتنَا وأدفأتْنا وأظلتنا)، إلا أنه حذف المفعول من هذه المواضع: ليدل على مطلوبه بطريق الكناية([5]) .

الضرب الثاني من الفعل المتعدي الذي لم يذكر له مفعول:

أن يحذف ويكون الغرض: إفادة تعلقه بمفعول، فيجب حينئذ تقديره بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول إن عامًّا فعام وإن خاصًّا فخاص، وبذا وجب تقدير المفعول ويكون حذف لفظه لغرض بلاغي

ثالثًا: أغراض حذف المفعول

ثم حذفه من اللفظ:

١-إما للبيان بعد الإبهام: كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة([6])؛ كقولك: (لو شئتُ جئتُ أو لم أجئ)، أي: (لو شئتُ المجيء جئتُ أو عدم المجيء لم أجئ)، فإنك متى قلت: (لو شئت)؛ علِم السامع أنك علّقت المشيئة بشيء، فيقع في نفسه أن هنا شيئًا تعلقتْ به مشيئتُك بأن يكون أو لا يكون، فإذا قلت: (جئتُ أو لم أجئ) عُرف ذلك الشيء.

ومنه قوله تعالى: {فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ} [الأنعام: ١٤٩]، وقوله تعالى: {فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ} [الشورى: ٢٤]، وقوله تعالى: {مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ} [الأنعام: ٣٩]([7])، وقول طَرَفة:

فإن شئت لم تُرْقِل وإن شئتُ أرقلتْ ... مخافةَ ملويٍّ مِن القِّد محصد([1])

([1]) من الإجرار، وهو في الأصل: شق لسان الفصيل لئلا يرضع .. والشاعر هنا صاحب (الصِّمصامة) التي توارثها العرب، والمضروب به المثل في الشجاعة والإقدام يصف تخاذل قومه (جَرم)، ومراده: أن الرماح حَبست لسانَه عن مدحهم، لأنها لم تَبْلَ في الحرب بلاء حسنًا.

([2]) قال عبد القاهر في بيان معناه – على مذهبه في أن حذف المفعول لا يفيد شمول أفراد الفعل ولا أفراد المفعول-: "إنه يقصد أجرتني، وحذف المفعول لتتوافر العناية على إثبات الفعل للفاعل ويوهم أن إجرارها كان عامًّا له ولغيره

([3]) قوله: (أزلقت): أي: زلّت ولم تثبت كناية عن سوء حالهم

([4]) خصائص التراكيب د.أبي موسى ص٣٤٧

([5]) فإن قلتَ: لا شك أن قوله (ألجأونا) أصله (ألجأوا)؛ فلأي معنى حذف المفعول منه؟؛ قلتُ: الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار؛ لأن حُكمه حكم ما عطف عليه، وهو قوله (خلطونا)

([6]) ومثل فعل المشيئة: الإرادة والمحبة ونحوهما، إذا وقع شرطًا، فإن الجواب يدل على ذلك المفعول ويبينه؛ وأكثر ما يقع ذلك بعد (لو) كما في: (لو أحب لأعطاكم)؛ لأن مفعول المشيئة ونحوها مذكور في الجواب فإنه لما قيل: (لو شاء) علم السامع أن هناك شيئًا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبينًا، ومثل (لو) في هذا: غيرها من أدوات الشرط، وقد يكون مع غيرها استدلالا بغير الجواب كما في نحو قوله تعالى: {ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء} [البقرة: ٢٥٥] .. كذا في البغية ١/ ١٦٨ وتحقيق د. خفاجي على الإيضاح

([7]) والتقدير: (لو شاء هدايتكم) أو (فإن يشأ الله الختم) أو (من يشأ الله إضلاله)

وقال البحتري يخاطب السحاب:

لو شئت عُدتَ بلاد نجدٍ عودةً ... فحللتَ بين عقيقه وزَرُودهِ([2])

وقال أيضًا:

لو شئتَ لم تُفْسِدْ سماحةَ حاتمٍ .. كرمًا ولم تَهْدم مآثرَ خالدِ([3])

= فإن كان في تعليق الفعل به غرابةٌ، ذكرتَ المفعولَ لتقرره في نفس السامع وتُؤنسَه به، يقول الرجل يخبر عن عِزِّه: (لو شئت أن أردَّ على الأمير رددت، وإن شئتُ أن ألقى الخليفة كل يوم لقيتُه)، وعليه قول الشاعر:

ولو شئتُ أن أبكي دمًا لبكيتُهُ ... عليه ولكن ساحةُ الصبر أوْسَعُ([4])

فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء الصاحب بن عباد:

فلم يُبْقِ مني الشوقُ غيرَ تفكُّري ... فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرًا

فليس منه([5])؛ لأنه لم يرد أن يقول: (فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرًا)، ولكنه أراد أن يقول: (أفناني النحول فلم يبق مني وفيَّ غيرُ خواطرٍ تجول، وحتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرتُ عيني ليسيل منها دمع لم أجده، ولخرج منها بدل الدمع التفكر)، فالمراد بالبكاء في الأول: الحقيقي وهو بكاء الدمع، وفي الثاني: غير الحقيقي وهو البكاء التفكري، فالثاني لا يصلح لأن يكون تفسيرًا للأول وبيانًا له، وأيضا لو أراد أن يعلق الفعل بمفعول غريب لذكر مفعول (أبكي) ولقال: (فلو شئت أن أبكي تفكرًا لبكيتُه) وذلك حتى يتقرر وتأنس به النفس.

٢-وإما لدفع أن يتوهم السامع في أول الأمر إرادة غير المراد، كقول البحتري يمدح أبا الصقر الشيباني:

وكم ذُدْت عني مِن تحامل حادث ... وسوْرة أيام حَزَزْنَ إلى العظم([6])

إذ لو قال: (حززن اللحم)، لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده: أن الحزَّ كان في بعض اللحم ولم ينته إلى العظم، فتَرك ذِكر اللحم ليُبرِّئَ السامع من هذا الوهم، ويصوِّر في نفسه من أول الأمر أن الحزَّ مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم.

٣-وإما؛ لأنه أريد بذكره ثانيًا لقصد أن يأتي على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظ المفعول لا ضميره، إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه([7]) كقول البحتري أيضًا في مدح المعتز بالله:

قد طلبنا فلم نجد لك في السُّؤ ... دُد والمجد والمكارم مِثلًا

([1]) قوله: لم تُرقل، أي: لم تسرع والضمير لناقته، والملوي: السوط المفتول، والقد: الجلد المشقوق، والمحصد: المفتول المحكم، والبيت في الدلائل والمفتاح

([2]) قوله عدت بلاد نجد، أي: عدت إليها، وعقيق نجد وزروده: موضوعان بنجد

([3]) حاتم: المراد به حاتم الطائي، وبخالد: خالد بن إصبع النبهاني الذي نزل على امرئ القيس الشاعر، والبيت في الدلائل

([4]) هو لأبي يعقوب بن إسحاق بن حسان الخريمي – بالراء- في رثاء أبي الهيذام عامر بن عمارة الخريمي – كما في (البيان والتبين) و(نهاية الأرب) – وهو من قصيدة له مطلعها:

قضى وطرًا منك الحبيبُ المودعُ * وجلَّ الذي لا يستطاع فيُدفع، والشاهد قوله: (لو شئتُ ان أبكي دمًا) كذا بالنص على المفعول لأن بكاء الدم غريب .. والبيت في الدلائل أيضًا

([5]) أي: ليس الفعل (أبكي) مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة للبيان بعد الإبهام، بناء على غرابةِ تعلقها به – على ما ذهب إليه المطرزي صاحب: (ضرام السقط) من أن المراد لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرًا – بل إنما حذف الأول لغرض آخر كالاختصار، بينا ذكر الثاني ولم يُحذف لغرابته .. والبيت في الدلائل

([6]) قوله: (ذدت) أي: دافعت، و(كم) خبرية في موضع نصب مفعول مقدم لـ (ذدت)، ومميزها (من تحامل حادث)، و(سَوْرة أيام): أي: وشدة أيام .. والضمير في (حززن) عائد إلى الأيام ويحتمل عوده على السَوْرة لأن لكل يوم سورة، فهو في معنى الجمع

([7]) أي: بوقوع ذلك الفعل الثاني على المفعول صريحًا حتى لكأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه، وذلك عند كون المقام يناسب ذلك

أي: (قد طلبنا لك مثلًا في السؤدُد والمجد والمكارم)، فحذف المَثَل إذ كان غرضه أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل([1]) .

ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله يمدح بلال بن أبي بردة:

ولم أمدحْ لأرضيَهُ بشعري ... لئيمًا أن يكون أصاب مالًا

فإنه أعمل الفعل الأول الذي هو: (أمدح) في صريح لفظ (اللئيم)، والثاني الذي هو: (أُرضِي) في ضميره([2])، إذ كان غرضه: إيقاع نفي المدح على (اللئيم) صريحًا دون (الإرضاء).

ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت البحتري: قصد المبالغة في التأدب مع الممدوح، بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده([3]).

٤-وإما للقصد إلى التعميم في المفعول، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره، مع الاختصار، كما تقول: (قد كان منك ما يؤلم)، أي: ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان.. وعليه قوله تعالى: {وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ} [يونس: ٢٥]، أي: (يدعو كل أحد)([4]) إلى دار السلام وهي: الجنة، بخلاف الهداية فإنها خاصة ولذا قيدها بقوله بعدها: {ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم}.

٥-وإما لرعاية الفاصلة: كقوله سبحانه وتعالى: {وَالضُّحَى. وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى. مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} [الضحى: ١-٣] أي وما قلاك وحصول الاختصار أيضًا ظاهر.

٦-وإما لاستهجان ذكره كما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (ما رأيت منه ﷺ ولا رأى مني) تعني: العورة.

٧-إما لمجرد الاختصار من غير أن يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيره، كقولك: (أصغيت إليه) أي: أذني، (وأغضيت عليه) أي: بصري، لأن الإصغاء والإغضاء لا يكون إلا لهما وهم اقرينة دالة على المفعول، ومنه قوله تعالى: {أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ} [الأعراف: ١٤٣] أي: ذاتك، وقوله تعالى: {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا} [الفرقان: ٤١]، أي: بعثه الله.

وكقوله تعالى: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢٢] أي: أنه سبحانه لا يُماثل، أو: وأنتم تعلمون ما بينه وبين هذه الأنداد من التفاوت، أو أنها لا تفعل كفعله كقوله تعالى: {هَل مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ} [الروم: ٤٠] .. ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم؛ أي: (وأنتم من أهل العلم والمعرفة ثم ما أنتم عليه في أمر ديانتكم من جعل الأصنام لله أندادًا غاية الجهل).

ومما عدَّ السكاكي الحذف فيه لمجرد الاختصار: قوله تعالى: {وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَسَقَىٰ لَهُمَا} [القصص: ٢٣] لانصباب الكلام إلى أن المراد: يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم.

والأَوْلى أن يُجعل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق كما مرَّ، وهو ظاهر قول الزمخشري، فإنه قال: تَرَك المفعول؛ لأن الغرض هو الفعل لا المفعول، ألا ترى أنه رحمهما؛ لأنهما كانتا على الذياد

([1]) أي: أنه لو ذكر المفعول أولًا وقال: (قد طلبنا فلم نجد لك مثلًا) لما كان آكد في كمال المدح، لأنه قد يتوهم ساعتها عود الضمير على غيره، ولفات بذلك الغرض، وهو: إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل.

([2]) الذي هو كناية عنه، وقوله: (أن يكون) في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المحذوفة .. والبيت في الدلائل

([3]) ولا يبعد أن يكون الغرض من الحذف: قصد البيان بعد الإبهام .. كذا نص عليه في البغية

([4]) غير أن التعميم في المثال جاءٍ على سبيل المبالغة إذ المقام – بدلالة القرينة مقام مبالغة، خلافًا لآية {وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ} فقد أفادته حقيقة .. على أن التعميم فيهما وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصفة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ، ولذا فقد قيد به.

وهم على السقي، ولم يرحمهما؛ لأن مَذودهما غنم ومُسقيَّهم إبل مثلًا، وكذلك قولهما: {لا نَسقي حتى يُصدر الرعاء} المقصود منه: السَّقي لا المُسقي([1]).

واعلم: أنه قد يشتبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل، كما في قوله تعالى: {قُلِ ادعوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحمنَ أيّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسمَاءُ الْحُسْنَى} [الإسراء: ١٠٩]، فإنه يُظن أن (الدعاء) فيه بمعنى: (النداء)، فلا يُقَدَّر في الكلام محذوف، وليس بمعناه؛ لأنه لو كان بمعناه للزم إما الإشراك أو عطف الشيء على نفسه؛ لأنه إن كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الأول، وإن كان مسماهما واحدًا لزم الثاني وكلاهما باطل، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك.

فـ(الدعاء) في الآية، بمعنى: (التسمية) التي تتعدى إلى مفعولين **حذف مفعوله الأول**، أي: (سمُّوه الله أو الرحمن أيا ما تُسمُّوه فله الأسماء الحسنى)، كما يقال: (فلان يُدْعَى الأمير) أي يُسمى الأمير .

وكما في قراءة من قرأ: (وقالت اليهود عزيرُ بن الله) بغير تنوين، على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين، كما في قولنا: (زيد بن عمرو قائم)، فإنه قد يُظن أن فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله، فقيل تقدير الكلام: (عزير ابن الله معبودنا)، وهذا باطل.

لأن التصديق والتكذيب إنما ينصرفان إلى الإسناد – **إسناد بنوة عزير إلى الله** – لا إلى وصف ما يقع في الكلام موصوفًا بصفة؛ كما إذا حكيت عن إنسان أنه قال: (زيد بن عمرو سيِّدٌ) ثم كذبته فيه، لم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو، ولكن أن يكون زيدٌ سيدًا، فلو كان التقدير ما ذُكر لكان الإنكار راجعًا إلى أنه معبودهم، وفيه: تقرير أن عزيرًا بن الله، تعالى الله عن ذلك.

فـ(القول) في الآية بمعنى: (الذكر)؛ لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا في الرسوخ في الجهل والشرك إلى أنهم كانوا يذكرون عزيرًا هذا الذكر، كما تقول في قوم تريد أن تصفهم بالغلو في أمر صاحبهم وتعظيمه: (إني أراهم قد اعتقدوا أمرًا عظيمًا؛ فهم يقولون أبدًا: زيد الأمير)، تريد: (أنه كذلك يكون ذكرهم له إذا ذكروه).

واعلم أن لحذف التنوين من (عزير) في الآية وجهين **من غير الوجه السابق**:

أحدهما: أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه، كـ(عازَرَ).

والثاني: أن يكون لالتقاء الساكنين٢، كقراءة من قرأ: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ} [الإخلاص: ١-٢]، بحذف التنوين من أحد، وكما حكي عن عمارة بن عقيل أنه قرأ: {وَلا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارَ} [يس:٤٠] بحذف التنوين من (سابق) ونصب (النهار)، فقيل له: وما تريد؟ فقال: {سابِقُ النَّهَار} – فالمعنى على هذين الوجهين كالمعنى على إثبات التنوين، فـ(عزير) مبتدأ و(ابن الله) خبر – وقال: على أصله([2]) .. والله أعلم

([1]) جعل عبد القاهر حذف المفعول في الآية الكريمة للتوفر على إثبات الفعل للفاعل، أو كما قال السعد: للقصد إلى نفس الفعل بتنزيله منزلة اللازم، أو كما قال الخطيب: لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق.. قال الخطيب: وهو ظاهر كلام الزمخشري، وكذا قولهما: "لا نسقي" المقصود منه السقي لا المُسقي، وكلام الزمخشري على نهج كلام عبد القاهر، قال عبد القاهر: حذف المفعول في أربعة مواضع في الآية، إذ المعنى يسقون أغنامهم أو مواشيهم، وامرأتين تذودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا، فسقى لهما غنمهما، ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره ويؤتي بالفعل مطلقًا، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي ومن المرأتين ذود، وأنهما قالتا: لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء، وأنه كان من موسى من بعد ذلك سقي.. وهنا يتلاقى رأي الخطيب مع رأي الشيخين عبد القاهر والزمخشري، وإن خالف رأي السكاكي.

ولكن السعد قال في مطوله ١٩٧: "ورأي السكاكي أقرب إلى التحقيق؛ لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس، بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم، حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم لم يصح الترحم"، وعلل السيد ذلك بأن الشيخين اعتبرا أن المفعول هو الإبل أو الغنم وأحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضاف إلى أحدهما خارجًا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول؛ لأن تقديره يؤدي إلى فساد المعنى فإنهما لو كانتا تذودان إبلا لهما -فرضا- لكان الترحم باقيًا على حاله.. بينا صاحب المفتاح نظر إلى أن المفعول هو الغنم المضاف إليهما والمواشي المضاف إليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا – بنظره – أدق نظرًا وأوضح معنى.

([2]) وعليه فلا حاجة إلى تأويله بمعنى: (الذكر)، كما أوِّل به على الوجه السابق الذي جعل فيه الابن صفة لا خبرًا.

وقد يحذف المفعول بقصد: "إخفائه على السامعين خوفًا عليه أو منه كما يقال: (الأمير يحب ويبغض) عند قيام قرينة عند المخاطب على أن المراد: يحبني ويبغض ذلك الحاضر، فيقوله المتكلم خوفًا على نفسه أن يُؤذى حينئذ على نسبة محبة الأمير إليه، أو خوفًا من السامعين أن يُؤذى منهم بنسبة بغض الأمير إليهم .. وكالتمكن من إنكاره إن مست الحاجة إلى الإنكار، كما يقال: (لعن الله وأخزى)، ويراد: زيد عند قيام القرينة عليه ليمكن الإنكار للمتكلم إذا نسب إليه لعن زيد وطولب بموجبه .

وكتعينه حقيقة كما يقال: (نحمد ونشكر) أي: (الله)، فتحذفه لتعين أنه هو المحمود، أو ادعاء كما يقال: (نخدم ونعظم)، والمراد: الأمير، لادعاء تعينه وأنه لا يستحق ذلك في البلد غيره .. وكإيهام صونه عن اللسان كما تقول: (نمدح ونعظم) وتريد النبي محمدًا ﷺ عند قيام القرينة، فلا يُذكر تعظيمًا له من أن يجري على اللسان .. أو صون اللسان عن ذكره كما تقول: (نلعن)، أي: الشيطان، فيُحذف لصون اللسان عن ذكره إهانة له .. ولا يخفى أن الاختصار لازمٌ للحذف لهذه الأوجه قصد المتكلم ذلك أو لم يقصد"([1]).

****

رابعًا – مبحث في: أغراض تقديم المتعلقات

أ: أغراض تقديم المتعلقات على الفعل

وأما تقديم المفعول ونحوه([2]) على الفعل: فلرد خطأ المخاطب في تعيينه شيئًا لم يصب فيه، **كقولك** تريد الاختصاص: **(زيدًا عرفتُ) لمن اعتقد أنك عرفت إنسانًا وأنه غير زيد، وتقول لتأكيد** هذا الردِّ **وتقريره: (زيدًا عرفتُ لا غيره)([3]).**

ولأجل تأكيد هذا الرد؛ لا يصح أن يقال: (مازيدًا ضربت، ولا أحدًا من الناس)، لتناقض دلالتي الأول والثاني([4]) .. ولا أن تُعقِّب الفعل المنفي بإثبات ضده كقولك: (ما زيدًا ضربت ولكن أكرمته)؛ لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الضرب فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما هو على أن الخطأ في تعيين المضروب حين اعتقد أنه زيد؛ فرَدُّه إلى الصواب أن تقول: (ولكن عمرًا).

وأما نحو قولك: (زيدًا عرفته): فإن قدر المفسَّر المحذوف قبل المنصوب، أي: (عرفت زيدًا عرفته)، فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ، وإن قدر بعده: (زيدًا عرفت عرفته) أفاد التخصيص([5]).

([1]) ينظر مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي ضمن شروح التلخيص ٢/ ١٤٤، ١٤٥

([2]) كالجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك من كل ما يجوز من المتعلقات تقديمها على الفعل كالمفعول معه وفيه

([3]) هذا في قصر التعيين الذي يخاطب به المتردد والمخاطب بقولنا مثلًا: (ما زيد إلا قائم) من يعتقد اتصافه بالقيام او القعود من غير علم بالتعيين، وكذا من يعتقد بقولنا: (ما شاعر إلا زيد) أن الشاعر زيد أو عمرو، ومثل ذلك يقال في قصر القلب لمن يعتقد العكس .. أما في قصر الأفراد فتقول عند تخصيص المفعول: (زيدًا عرفتُ) لمن اعتقد أنك عرفت زيدًا وعمرًا وتقول لتأكيده: (زيدًا عرفت وحده) .

ورد الخطأ في القصر كما يكون في الخبر يكون في الإنشاء باعتبار ما تضمنه من الخبر فإن كل إنشاء يتضمن خبرًا تقول: (زيدًا أكرم، وعمرًا لا تُكرِم)، أمرا ونهيًا، ذلك أن التخصيص، يعني: النسبة إلى شيء دون غيره فإن كانت النسبة إنشائية فما وقع به التخصيص إنشاء وإن كانت خبرية فما وقع به خبر .. هذا وكل خبر يتضمن إنشاء فقولك: (أكرِم زيدًا) يتضمن خبرًا هو: (زيد مأمور بإكرامه) .

([4]) لأن التقديم عند إفادة التخصيص يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقًا لمعنى الاختصاص، وقولك: (ولا أحدًا من الناس) – أو: (ولا غيره) – ينفي ذلك، فيكون مفهوم التقديم مناقضًا لمنطوق (ولا أحدًا)

([5]) لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو: (زيدًا عرفته) محتمل للمعنيين: التأكيد والتخصيص فالرجوع في التعيين إلى القرائن، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا: (زيدًا عرفت) لما فيه من تكرار الإسناد المفيد لتأكيد الجملة

وأما نحو قوله تعالى: {وَأَمَّا ثَمُود فَهَدَيْنَاهُم} [فصلت: ١٧] ففيمن قرأ بالنصب لا يفيد إلا التخصيص لامتناع تقدير: (أما فهدينا ثمود)([1])، وكذلك إذا قلت: (بزيد مررتُ) أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصِّصًا مرورك بزيد دون غيره.

هذا، والتخصيص في غالب الأمر لازم للتقديم([2]) ولذلك يقال في قوله تعالى: {إِيَّاك نعبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِين} [الفاتحة: ٥]، معناه: (نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك) أو: (نجعلك من بين الموجودات مخصوصًا بذلك) .. وفي قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُم إِيَّاهُ تَعْبُدُون} [البقرة: ١٧٢]، معناه: (إن كنتم تخصُّونه بالعبادة) .. وفي قوله تعالى: {لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُون} [آل عمران: ١٥٨]، معناه: (إليه لا إلى غيره) .

وفي قوله تعالى: {لِتَكونُوا شُهداء على النَّاسِ وَيَكون الرَّسُولُ علَيْكُمْ شَهِيدًا} [البقرة: ١٤٣]، أخرت صلة الشهادة في الأول وهي: {شهداء على الناس} وقدمت في الثاني حيث قال: {عليكم شهيدًا}؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدًا عليهم .
وفي قوله تعالى: {وَأَرْسلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} [النساء: ٧٩]، معناه: (لجميع الناس من العرب والعجم)، على أن التعريف للاستغراق، لا لبعضهم المعين على أن التعريف للعهد، أي: للعرب، لا لمسمى الناس على أنه للجنس، لئلا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم لانحصار الناس في الصنفين، ومن الثاني اختصاصه بالإنس دون الجن لانحصار من يتصور الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك؛ لأن التقديم لما كان مفيدًا لثبوت الحكم للمتقدم ونفيه عما يقابلها كان تقديم (للناس) على (رسولًا) مفيدًا لنفي كونه رسولًا لبعضهم وهم قومه خاصة([3])؛ لأنه هو المقابل لجميع الناس، لا لبعضهم مطلقًا، ولا غير جنس الناس.

وكذلك يذهب في معنى قوله تعالى: {وَبِالْآخرَة هُمْ يُوقِنُون} [البقرة: ٤] إلى أنه تعريض بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب – فيما يقولون من: (أنه لا يدخل الجنة إلا من كان هودًا أو نصارى، وأنه لا تمسهم النار فيها إلا أيامًا معدودات، وأن أهل الجنة فيما لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسيم والأرواح العبقة والسماع اللذيذ) – ليست بالآخرة، وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء، أي بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب([4]).
يفيد التقديم في جميع ذلك من بعد التخصيص: اهتمامًا بشأن المقدم([5])، ولهذا قدر المحذوف في قولنا: (باسم الله) مؤخرًا أي: (باسم الله أفعل كذا)([1]) .. وأما قولُه تعالى: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ} [العلق: ١]، فإن

([1]) أي: لامتناع تقدير الفعل مقدمًا فلا يقال: (أما فهدينا ثمود)، ولالتزامهم وجود فاصل بين {أما} و{الفاء} بل التقدير: (أما ثمود فهدينا هديناهم) بتقديم المفعول.. وفي كون هذا التقديم الحاصل مع (أما) للتخصيص نظر؛ لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل: ما فعلت بهما؟ فتقول: (أما زيدًا فضربته وأما عمرًا فأكرمته).

([2]) أي: تقديم ما حقه التأخير، إذ لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق، وإنما قال: "في غالب الأمر"؛ لأن اللزوم الكلي غير متحقق إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر، كـ:مجرد الاهتمام كما تقول: (العلمَ لزمتُ)، أو للتبرك كما تقول: (النبيَّ محمدًا ﷺ تبعنا)، أو الاستلذاذ كـ(ليلى أحببتُ)، أو موافقة كلام السامع كما تقول: (زيدًا أكرمتُ) لمن سألك: (من أكرمت؟)، أو لضرورة الشعر كقو لالشاهر: (وليس إلى داعي الندا بسريع)، أو لمراعاة الفاصلة كما في قوله تعالى: {خذوه فغلوه. ثم الجحيم صلوه. ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعًا فاسلكوه} [الحاقة: ٣٠- ٣٢]، ورعاية السجع إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام [ينظر مختصر السعد على التلخيص ٢/ ١٥٢]

([3]) لأنه لا يتصور إرساله لبعض منهم حتى يُنفي عنهم

([4]) كل هذا وكثير غيره: مما نقله الخطيب عن السكاكي في المفتاح على ما أشار الخطيب لذلك غير ما مرة .. وليس صحيحًا أن الخطيب لم يفعل ذلك.

([5]) لأن معتاد العرب: أنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم ببيانه أعني

الفعل فيه مقدم، لأن الأهم فيه القراءة؛ لأنها أول سورة نزلت([2]) .. وأجاب السكاكي بأن (باسم ربك) متعلق باقرأ الثاني([3])، ومعنى لفظ {اقرأ} الأول: (افعل القراءة وأوجدها) من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به، أي: على نحو ما تقدم في قولهم: (فلان يعطي ويمنع)، يعني: إذا لم يُحمل على العموم وهو بعيد.

ب: تقديم بعض معمولات الفعل على بعض:

وأما تقديم بعض معمولات الفعل على بعض: فهو إما: لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه([4])، كتقديم الفاعل لأنه عمدة في الكلام وحقه ان يقدم على المفعول نحو: (ضرب زيد عمرًا)، وتقديم المفعول الأول على الثاني في نحو: (أعطيت زيدًا درهمًا) فإن أصل (زيد) التقديم لما فيه من معنى الفاعلية لكونه أخذ العطاء .

وإما لأن ذكره أهم والعناية به أتم([5])، فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض: معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه، كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقُتل، وأردت أن تخبر بقتله فتقول: (قَتَل الخارجيَّ فلانٌ)، إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وإنما الذي يريدون علمه، هو: وقوع القتل به ليخلصوا من شره.

ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه، كما إذا كان رجل ليس له بأس، ولا يقدَّرُ فيه أن يَقتل، فقتل رجلًا وأردت أن تخبر بذلك فتقول: (قَتَل فلان رجلًا) بتقديم القاتل؛ لأن الذي يعني الناس من شأن هذا القتل: ندوره وبُعده من الظن، ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدًا من حيث كان واقعا على من وقع عليه، بل من حيث كان واقعًا ممن وقع منه.

وعليه قوله تعالى: {ولا تَقْتُلُوا أَوْلادَكم مِنْ إملاقٍ نحن نَرْزُقُكُم وَإِيَّاهُم} [الأنعام: ١٥١] وقوله: {وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكم خشية إملاقٍ نحنُ نَرْزُقُهُم وَإِيَّاكُم} [الإسراء: ٣١]، حيث قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية؛ لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليل قوله تعالى: {من إملاق}، فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم، فقدّم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله: {خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ} فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم؛ لأنه حاصل فكان رزق أولادهم أهم، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم.

وإما؛ لأن في التأخير إخلالًا: ببيان المعنى كقوله تعالى: {وَقَال رجُلٌ مؤْمنٌ منْ آلِ فِرْعوْنَ يَكتُمُ إِيمَانَه} [غافر: ٢٨]، فإنه لو أخر قوله: {منْ آلِ فِرْعوْنَ} عن قوله: {يَكتُمُ إِيمَانَه} لتوهم أن {من} متعلقة بـ {يَكْتُمُ} أي: يكتم إيمانه من آل فرعون، فلم يُفهم أن ذلك الرجل كان من آل فرعون([6]).

أو إخلالًا: بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو: {فأَوْجس في نَفْسه خِيفَةً مُوسَى} [طه: ٦٧] بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل؛ لأن فواصل الآي على الألف.

([1]) ليفيد مع الاختصاص الاهتمام؛ لأن المشركين كانوا يبدءون بأسماء العزى، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم

([2]) وهذا جواب الزمخشري، فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وإن كان ذكر الله أهم في نفسه

([3]) إما لازمًا باعتبار المقروء على معنى: اوجد القراءة متبركًا باسم ربك ومستعينًا به، وإما متعديًا أي: اقرأ القرآن .. وتعديه بجعل الباء زائدة للدوام او لحذف المفعول وهو القرآن هو المناسب لقوله: "ومعنى (اقرأ): الأول أوجد للقراءة".

([4]) يعني: لأن أصل ذلك البعض المقدم على البعض الآخر المؤخر: التقديم، ولا مقتضى للعدول عن هذا الأصل

([5]) ذكر عبد القاهر أنه ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كانت أهم؟، فمراد المصنف بالأهمية ههنا: الأهمية العارضة لاعتناء المتكلم أو السامع بشأنه، والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض .. كذا أفاده السعد في مختصره على التلخيص ٢/ ١٦٢

([6]) الحاصل أنه ذكر للرجل ثلاثة أوصاف، وقدم الأول منها أعني {مؤمن} لإفراده ولكونه أشرف، ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود، فالتقديم في ذلك لدفع اللبس، ولأن الأصل عند اختلاف النعوت تقديم النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة

وإما لاعتبارِ آخر مناسبٍ كإفادة التخصيص كما ذهب إليه ابن الأثير في نحو: {إن إلينا إيابهم} [الغاشية: ٢٥] و(جاء راكبًا زيد) وهو خلاف مذهب الجمهور.

وقَسَّم السكاكي التقديم للعناية مطلقًا – في المعمولات وغيرها – قسمين:
أحدهما: أن يكون أصل ما قدم في الكلام، هو: التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، كالمبتدأ المعرَّف فإن أصله التقديم على الخبر نحو: (زيد عارف) .. وكذي الحال المعرَّف، فإن أصله التقديم على الحال نحو: (جاء زيد راكبًا) .. وكالعامل فإن أصله التقديم على معموله نحو: (عرف زيد عمرًا) و(كان زيد عارفًا) و(إن زيدًا عارف) .. وكالفاعل فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز نحو: (ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدًا تأديبًا له ممتلئا من الغضب)، و(امتلأ الإناء ماء) .
وكالذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب (علمت)([1]) نحو: (علمتُ زيدًا منطلقًا)، أو في حكم الفاعل من مفعولي باب (أعطيت) و(كسوت)([2]) نحو: (أعطيت زيدًا درهمًا) و(كسوت عمرًا جبة) .. وكالمفعول المتعدي إليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدَّي إليه بواسطة؛ نحو: (ضربت الجاني بالسوط) .. وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه:
١ـ لكونه في نفسه نصب عينك، والتفات خاطرك إليه في التزايد، كما تجدك قد مُنِيت بهجر حبيبك، وقيل لك ما تتمنى؟، فتقول: (وجهَ الحبيب أتمنى) .. وعليه قوله تعالى: {وَجعَلُوا للَّهِ شُرَكَاء} [الأنعام: ١٠٠]، أي: على القول بأن {لله شركاء} مفعولا {جعلوا}([3]).
٢ـ أو لعارض يورثه ذلك([4])، كما إذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر إلى المعمول الذي يجب تقديمه، ينتظر أن تذكره، فيبرز في معرض أمر يتجدد في شأنه التقاضي ساعة فساعة، فمتى تجد له مجالًا للذكر صالحًا أوردته نحو قوله تعالى: {وَجاء منْ أَقْصى الْمَدينَةِ رجُلٌ يسْعَى} [يس: ٢٠]، قدم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل، من: إصرارهم على تكذيبهم، فكان مظِنَّةَ أن يَلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية، ويبقى مجيلًا في فكره أكانت كلها كذلك أم كان فيها قُطْرٌ – دانٍ أم قاصٍ – منبتَ خير؟، منتظرًا لإلمام الحديث به([5]) .
بخلاف ما في سورة القصص، أو كما إذا وُعدتَ ما تستبعد وقوعه من جهتين، إحداهما أدخل في تبعيده من الأخرى، فإنك حال التفات خاطرك إلى وقوعه باعتبارهما تجد تفاوتًا في إنكارك إياه قوة وضعفًا بالنسبة، ولامتناع إنكاره بدون القصد إليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتًا في القصد إليه والاعتناء بذكره.
فالبلاغة توجب أنك إذا أنكرت، أن تقول في الحال الأول – وهو ما كانت جهته أدخل في تبعيد ذلك –: (شيء حالة في البعد عن الوقوع هذه أنى يكون؟ .. لقد وُعدْتُ هذا أنا وأبي وجدي)، فتقدم المُنْكَر – اسم الإشارة (هذا) – على المرفوع – (أنا) وما عطف عليه – وفي الثاني: (لقد وُعدت أنا وأبي وجدي، هذا)، فتؤخره.
وعليه قوله تعالى: {لَقد وُعِدْنا هَذَا نحْنُ وَآبَاؤُنَا} [النمل: ٦٨]، وقوله تعالى: {لَقد وُعِدْنا نحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا} [المؤمنون: ٨٣] .. فإن ما قبل الأولى: {ءإذا كنا ترابًا وآباؤنا أئنا لمخرجون}، وما قبل الثانية:

([1]) أي: الذي بابه كل مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر
([2]) أي: الذي بابه كل مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، أو: أولهما فاعل في المعنى، إذ كل من زيد وعمرًا – فيما مثل بهما بعدُ – في حكم الفاعل، لأن زيدًا هو الآخذ والدرهم مأخوذ، وعمرو هو اللابس والجبة ملبوسة.
([3]) وسيأتي تعقيب الخطيب على ما قاله السكاكي هنا وفيما يلي، والرد كذلك على ما اعترض به الخطيب عليه
([4]) اسم الإشارة يرجع إلى كونه نصب عينك
([5]) فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف ما في سورة القصص {وجاءَ رجُلٌ منْ أَقْصَى الْمَدينَةِ} فإنه ليس فيه ذلك العارض

{ءإذا متنا وكنا ترابا وعظامًا أئنا لمبعوثون} فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم ترابًا، والجهة المنظور فيها هنا كونهم ترابًا وعظامًا، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث.

٤- أو كما إذا عرفت في التأخير مانعًا([1]): كما في قوله تعالى في سورة المؤمنين: {وَقَالَ المَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُم} [المؤمنون: ٣٣] بتقديم المجرور – {من قومه} – على الوصف وهو: {الذين} .. لأنه لو أُخر عنه – وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه: {وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحياةِ الدُّنْيَا}- لاحتمل أن يكون المجرور {من قومه} من صلة الدنيا([2]) ولاشتبه الأمر في القائلين أنهم من قومه أم لا.

٥- بخلاف قوله تعالى في موضع آخر منها: {وَقَالَ المَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوامِنْ قَوْمِهِ} [المؤمنون: ٢٤]، فإنه جاء على الأصل من تقديم الصفة على الحال وهو الجار والمجرور لعدم المانع.

وكما في قوله تعالى في سورة طه: {آمَنَّا بربِّ هارُونَ وَمُوْسَى} [الشعراء: ٧٠]، للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى في سورة الشعراء: {ربِ مُوسَى وَهرُوْنَ} [الشعراء: ٤٨].

انتهى كلام السكاكي .. وفيما ذكره نظر من وجوه:

أحدها: أنه جعَل تقديم {لله} على {شركاء} للعناية والاهتمام وليس كذلك، فإن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي، فيمتنع أن يكون تعلق {جعلوا} بـ {الله} منكرًا من غير اعتبار تعلقه بـ {شركاء}، إذ لا ينكر أن يكون جعلٌ ما متعلقًا به، فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بـ {شركاء} وتعلقه بـ {شركاء} كذلك مُنْكرٌ باعتبار تعلقه بـ {الله}، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها([3]) .

وقد عُلم بهذا أن كل فعل متعد إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر، إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية([4]) .

وثانيهما: أنه جعل التقديمَ للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني، وليسا منه([5]).

وثالثها: أن تعلق {من قومه} بـ{الدنيا} على تقدير تأخره، غير معقول إلا على وجه بعيد([6]) .

*****

([1]) معطوف على قوله: (كما إذا أوعدت)

([2]) لأنها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسمًا، والدنو يتعدى بـ (من)

([3]) أي لا فرق بين تقديم "لله" وتأخيره

([4]) والجواب على هذا الاعتراض: أنه ليس في كلامه ما يدل على أن المنكر تعلق {جعلوا} بـ {الله} من غير اعتبار تعلقه بـ {شركاء}، بل كلامه أن المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله أتم وإيراده في الذكر أهم، لكونه في نفسه نصب عين المؤمن، ولا يخفى أنه لا يرد على هذا ما ذكره.

([5]) وهذا أيضًا أجيب عنه بالمنع، فإن الاحتراز المذكور أمر عارض أوجب - لما تقدم- أن يكون نصب العين.

([6]) أي: أن تعلق {من قومه} بـ {الدنيا} على تقدير تأخره وإن كان صحيحًا من جهة اللفظ بناء على أن {الدنيا} وصف، والدنو يتعدى بـ {مِن}، لكنه غير معقول من جهة المعنى، إذ لا معنى لقولنا: (أترفنا الكفرة ونعمناهم في الحياة التي دنت من حياة قوم نوح، أي: كانت قريبة من حياتهم) .. وهذا الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال لكنه حق واضح .. ويذكر البابرتي في شرحه على التلخيص ص ٣١٨ أن هذه الردود من الخطيب على صاحب المفتاح "ساقطة الاعتبار ظاهرة الجواب، لا تخفى على من له طبع سليم وذوق مستقيم" .. ومن ثم لم يكن للخطيب حق فيها

أسئلة وتمرينات على الفصل الرابع

س١: ضع علامة صح او خطأ امام العبارات التالية:
أ- الفعل المتعدي ليس له إلا معمول واحد ( )
ب- من أغراض حذف المفعول به: إرادة التعميم ( )
ت- ينكر المجرور لأسرار بلاغية منها: التفخيم والتعظيم ( )
ث- لا يحذف مفعول المشيئة مطلقًا ( )
ج- تقديم الجار والمجرور في قوله تعالى: (لكم دينكم ولي دين) لإفادة التأكيد ( )

س٢-ما الغرض من تقديم الجار والمجرور على الفعل في قول الشاعر:
إذ شئت يومًا ان تسود عشيرة * فبالحلم سد لا بالتسرع والشتم
على الأخلاق خطُّوا الملك وابنوا * فليس وراءها للعزِّ رُكن
بك اقتدت الأيام في حسناتها * وشيمتها لولاك همٌّ وتكريب

س٣-اذكر مع التمثيل:
أ- غرضين من أغراض حذف المفعول
ب- غرضين من اغراض تقديم المفعول على الفعل
ت- غرضين من أغراض تنكير المجرور
ث- غرضين من أغراض تقدين بعض المعمولات على بعض
ج- غرضين من أغراض تقديم المفعول به على الفعل والفاعل

س٤- علل لحذف المفعول في قول الشاعر:
أ- لولا المشقة ساد الناس كلهم * الجودُ يُفقر والإقدام قتَّال
ب- وإذ المنية أنشبت أظفارها * ألفيت كل تميمة لا تنفع
ت- برِّد حشايَ إن استطعت بلفظة * فلقد تضر إذا تشاء وتنفع
ث- هي الدنيا إذا كملت * وتم سرورها خذلتْ
ج- قد طلبنا فلم نجد لك في السُّؤ * دُد والمجد والمكارم مِثلًا

س٥-ما وجه اختلاف:
= قوله تعالى: {وَلا تَقتُلُوا أَولادَكم مِنْ إملاقٍ نحن نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُم} [الأنعام: ١٥١] عن قوله: {وَلا تَقتُلُوا أَولادَكُمْ خشية إِمْلاقٍ نحنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم} [الإسراء: ٣١].
= وبين قوله تعالى: {لِتَكُونوا شُهَداءَ عَلَى النَّاسِ} وقوله بعدها بنفس الآية: {ويَكون الرَّسولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} [البقرة: ١٤٣]
= وقوله تعالى {وجاءَ منْ أَقْصى الْمَدينَةِ رجُلٌ يسْعَى} [يس: ٢٠]، وقوله: {وجاءَ رجُلٌ منْ أَقْصَى الْمَدينَةِ} [القصص: ٢٠]
= وقوله تعالى: {لقَد وُعِدْنا هَذَا نحْن وَآبَاؤُنَا} [النمل: ٦٨]، وقوله تعالى: {لقَد وُعِدْنا نحْن وَآبَاؤُنَا هَذَا} [المؤمنون: ٨٣] .

انتهى بحمد الله وفضله الجزء الأول من تحقيق الإيضاح للإمام القزويني خطيب الخطباء ومفتي المسلمين في عصره رحمه الله تعالى ..وأسأل الله أن يسر الله لإتمامه.

******

متن التلخيص للراغبين في حفظه من طلبة العلم

إعمالًا لقاعدة (من حفظ المتون حاز الفنون)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله على ما أنعم، وعلَّم من البيان ما لم نعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله الأطهار وصحابته الاخيار.

أما بعد: فلما كان علمُ البلاغة وتوابعُها من أجلِّ العلوم قدرًا وأدقها سرًا، اذ به تُعرفُ دقائقُ العربية وأسرارها، وتُكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القران أستارُها، وكان القسم الثالث من (مفتاح العلوم) الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي؛ أعظمَ ما صُنِّف فيه من الكتب المشهورة نفعًا لكونه أحسنها ترتيبًا وأتمها تحريرًا وأكثرها للأصول جمعًا ولكن كان غير مَصُون عن الحشو والتطويل والتعقيد قابلًا للاختصار مفتقرًا الى الإيضاح والتجريد، ألّفتُ مختصرًا يتضمن ما فيه من القواعد ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ولمْ آلُ جهدًا في تحقيقه وتهذيبه، ورتبتُه ترتيبًا أقربَ تناولًا من ترتيبه، ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريبًا لتعاطيه، وطلبًا لتسهيل فهمه على طالبيه، وأضفتُ إلى ذلك فوائد عثرتُ في بعض كتب القوم عليها؛ وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ولا بالإشارة إليها، وسميته: (تلخيص المفتاح) وأنا أسأل الله تعالى من فضله أن ينفع به كما نفع بأصله إنه وليّ ذلك وهو حسبي ونعم الوكيل .

مقدمة .. معنى الفصاحة والبلاغة

الفصاحة يُوصف بها المفردُ والكلامُ والمتكلمُ .. والبلاغةُ يوصفُ بها الأخيرين فقط

فالفصاحة في المفرد: (خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) .. فالتنافر نحو: (غدائره مستشزرات إلى العلى) .. والغرابة نحو: (وفاحمًا ومرسنًا مسرَّجًا) أي: كالسيف السريجي في الدقة والاستواء أو كالسِّراج في البريق واللمعان .. والمخالفةُ نحو: (الحمد لله العلي الأجلل) .. قيل: (ومن الكراهة في السمع) نحو: (كريمُ الجِرَشَّي شريفُ النَّسب)

وفي الكلام: (خلوصُه من: ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) .. فالضعفُ نحو: (ضرب غلامُه زيدًا) .. والتنافر كقوله: (..... ... وليس قرب قبر حرب قبر)

وقوله: (كريم متى أمدحْهُ أمدحه والورى ... معي و إذا ما لُمتُه لمته وحدي)

والتعقيد: أن لا يكون الكلامُ ظاهرَ الدلالة على المراد لخلل إما في النظم كقول الفرزدق في خال هشام:

(وما مثله في الناس إلا مُملكًا ... أبو أمهِ حي أبوه يقاربه)

أي: (ليس مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكًا أبو أمّه أبوه) .. وإما في الانتقال كقول الآخر:

(سأطلب بُعد الدار عنكم لتقربوا ... وتسكب عيناي الدموع لتجمدا)

فإن الانتقال من جمود العين الى بخلها في الدموع لا الى ما قصده من السرور .. قيل: (ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات) كقوله : (سبوحٌ لها منها عليها شواهدُ)، وقولِه: (حمامةَ جَرْعى حومةِ الجندلِ اسجعي) .. وفيه نظرٌ.

وفي المتكلم: (مَلَكةٌ يُقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) .

والبلاغة في الكلام: (مطابقتُه لمقتضى الحال مع فصاحته)، وهو مختلفٌ .. فإن مقامات الكلام متفاوتةٌ، فمقامُ كلٍّ من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقامَ خلافه .. ومقامُ الفصل يباين مقامَ الوصل .. ومقامُ الايجاز يباين مقامَ خلافه، وكذا خطاب الذّكي مع خطاب الغبي .. ولكل كلمة مع صاحبتها مقامٌ، وارتفاعُ شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطُه بعدمها .. فمقتضى الحال، هو: (الاعتبارُ المناسب) .

فالبلاغة صفةٌ راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب وكثيرًا ما يُسمى ذلك فصاحة أيضًا، ولها طرفان: أعلى وهو حدُّ الإعجاز وما يقرب منه، وأسفل وهو: ما إذا غُيِّر الكلام عنه إلى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وبينهما مراتب كثيرة، وتتبعُها وجوهٌ أخَر تورث الكلام حسنًا .

وفي المتكلم: (مَلَكةٌ يُقتدر بها على تأليف كلام بليغ) .. فعُلم أن كل بليغ فصيح ولا عكس، وأن البلاغةَ مرجعُها إلى: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلى تمييز الفصيح من غيره .. والثاني: منه ما يُبَيَّن في علم متن اللغة أو التصريف أو النحو، أو يدرك بالحس وهو ما عدا التعقيد المعنوي، وما يحترز به عن الأول: علم المعاني،

وما يحترز به عن التعقيد المعنوي: علم البيان .. وما يعرف به وجوه التحسين : علم البديع .. وكثير يُسَمِّي الجميعَ: (علمَ البيان) .. وبعضُهم يسمي الأول: (علمَ المعاني) والأخيرين: (علمَ البيان) والثلاثةَ: (علمَ البديع) .

الفن الأول: علم المعاني :

وهو: (علمٌ يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال) .. وينحصر في ثمانيةِ أبوب وهي :

١- أحوالِ الاسناد الخبري ٢- أحوالِ المسند اليه ٣- أحوالِ المسند ٤- أحوالِ متعلقات الفعل ٥- القصرِ ٦- الإنشاءِ ٧- الفصلِ والوصل ٨- الايجازِ والإطناب والمساواة

لأن الكلام إما خبرٌ أو إنشاءٌ .. لأنه إن كان لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه فخبرٌ، وإلا فإنشاءٌ .. والخبرُ لابد له من (مسند) و(مسند إليه) و(إسناد) .. والمسندُ قد يكون له (متعلقاتٌ) إذا كان فعلًا أو في معناه .. وكلٌّ من الإسناد والتعلق إما (بقصر أو بغير قصر) .. وكلُّ جملة قُرنت بأخرى إما (معطوفةٌ عليها أو غيرُ معطوفة) .. والكلامُ البليغ إما (زائدٌ على أصل المراد لفائدة أو غيرُ زائد) .

تنبيه: صِدقُ الخبر: مطابقتُهُ للواقع وكذبُه عدمُها .. وقيل: مطابقتُه لاعتقاد المخبر ولو خطًا وعدمُها، بدليل قوله تعالى: {إن المنافقين لكاذبون}، ورُدَّ بأن المعنى: (لكاذبون في الشهادة أو في تسميتها، أو في المشهود به في زعمهم) .

وقال الجاحظُ: مطابقتُه مع الاعتقاد وعدمُها معَه وغيرُهما ليس بصدق ولا كذب بدليل: {أفترى على الله كذبًا أم به جِنّة} لأن المراد بالثاني غير الكذب لأنه قسيمه، وغيرُ الصدق لأنهم لم يعتقدوه، ورُدّ بأن المعنى: أم لم يفترِ، فعبر عنه بالجِنَّة لأن المجنون لا افتراء له .

أحوال الاسناد الخبري

لاشك أن قصدَ المخبِر بخبره إفادةُ المخاطَب، إما الحكم أو كونه عالمًا به .. ويسمى الأول: فائدة الخبر، والثاني: لازمها.

وقد ينزَّل العالمُ بهما منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم، فينبغي أن يُقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان خالي الذهن من الحكم والتردُّدِ فيه، استُغنى عن مؤكدات الحكم .. وإن كان مترددًا فيه طالبًا له؛ حسن تقويته بمؤكد.. وإن كان منكِرًا وجب توكيده بحسب الانكار؛ كما قال تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا في المرة الأولى: {إنا اليكم مرسلون} وفي الثانية {إنا اليكم لمرسلون} .. ويسمى الضرب الأول: (ابتدائيًا)؛ والثاني: (طلبيًا)؛ والثالث: (إنكاريًا)؛ وإخراج الكلام عليها: (إخراجًا على مقتضى الظاهر) .

وكثيرًا ما يخرج الكلام على خلافه؛ فيُجعلُ غيرُ السائل كالسائل إذا قُدِّم إليه ما يُلَوِّح له بالخبر؛ فيستشرفُ له استشراف المتردِّدِ الطالبِ نحو: {ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون} .. وغيرُ المُنْكِر كالمنكِر إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار نحو: (جاء شقيق عارضًا رمحَه ... إن بَنَي عمِّكَ فيهم رِماحُ) .. والمنكِرُ كغير المنكِر إذا كان معه ما إن تأمّلَه ارتدعَ نحو: {لا ريب فيه} .. وهكذا اعتباراتُ النفي .

ثم الإسناد منه (حقيقة عقلية) وهي: (إسنادُ الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر)، كقولِ المؤمن: (أنبتَ اللهُ البقل)، وقولِ الجاهلِ: (أنبتَ الربيعُ البقل) .. وكقولِكَ: (جاء زيد) وأنت تعلم أنه لم يجئْ .

ومنه **مجازٌ عقليٌّ** وهو: (إسنادُه إلى مُلابسٍ له غيرِ ما هو له بتأوُّل) .. وله ملابساتٌ شتى: يلابسُ الفاعلَ والمفعولَ به والمصدرَ والزمان والمكان والسببَ .. فإسنادُه الى الفاعل والمفعول به إذا كان مبنيًا له؛ حقيقةٌ كما مر، وإلى غيرِهما للملابسة؛ مجازٌ؛ كقولهم: (عيشةٌ راضيةٌ) و(سيلٌ مفعم) و(شعرٌ شاعرٌ)، و(نهارُه صائم)، و(نهرٌ جارٍ)، و(بنى الأميرُ المدينة) .. وقولُنا: بـ(تأوُّلٍ): يَخرجُ نحوُ ما مرّ من قول الجاهل .. ولهذا لم يحمل نحوُ قولِه:

(أشابَ الصغير وأفنى الكبير ... كرُّ الغداة ومرُّ العشي) على المجاز؛ ما لم يُعلم أو يُظن أن قائله لم يُرد ظاهرَه، كما استُدِلَّ على أنّ إسناد (ميَّز) في قول أبي النجم: (ميَّز عنه قُنْزُعًا عن قُنْزُعٍ .. جذبُ الليالي أبطئي أو أسرعي) مجاز بقولِه عقيبَه: (أفْناه قيلُ اللهِ للشمس اطلعي) .

وأقسامُه – المجاز –: أربعة .. لأن طرفيه إما حقيقتان نحو: (أنبتَ الربيعُ البقلَ) .. أو مجازان نحو: (أحيا الارضَ شبابُ الزمان) .. أو مختلفان نحو: (أنبتَ البقلَ شبابُ الزمان) .. و(أحيا الارضَ الربيعُ) .

وهو في القران كثير: (وإذا تليت عليهم آياتـه زادتهم ايمانًا) (يذبّح ابنـائهم) (ينـزع عنهمـا لباسـهما) (يومًـا يجعل الولدان شيبًا) (وأخرجت الأرض أثقالها) .. وغيرُ مختصٍّ بالخبر؛ بل يجري في الإنشاء نحوُ: {يـا هامـان ابنِ لـي صرحًا} .

ولابد له من قرينة (لفظية) كما مرَّ، أو (معنوية) كاستحالة قيامِ المسندِ بالمذكور عقلًا كقولك: (محبتُك جاءت بـي إليك)، أو عادةً نحو: (هزم الأميرُ الجندَ)، وصدورُه عن المُوَحِّد في مثل: (أشـاب الصغير) .. **ومعرفـة حقيقتـه:** إمّـا (ظـاهرةٌ) كمـا فـي قولـه تعـالى: {فمـا ربحـت تجـارتهم} أي: فمـا ربحـوا فـي تجـارتهم، وإمـا (خفيّـةٌ) كمـا فـي قولـك: (سرتْني رؤيتُك) أي: سرني الله عند رؤيتك؛ وقوله: (يزيدك وجهُه حُسْنًا .... إذا ما زدتَه نَظَرا)، أي: يزيدُك الله حسنًا في وجهه .

وأنكره السكاكي ذاهبًا الى أن ما مرّ ونحوه: (استعارة بالكنايـة) علـى أن المـراد بـالربيع الفاعلُ الحقيقيُّ؛ بقرينـةِ نسبةِ الإنبات إليه، وعلى هذا القياس غيرُه .. **وفيه نظرٌ:** لأنه يستلزم أن يكونَ المرادُ بـ(عيشةٍ) في قوله تعالى: {فـي عيشة راضية}: صاحبَها كما سيأتي، وأن لا تصح الإضافةُ في نحو: (نهارُه صائمٌ) لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه، وأن لا يكون الأمر بالبناء لهامان، وأن يتوقفَ نحوُ: (أنبتَ الربيعُ البقلَ) على السمع .. واللـوازمُ كلُّهـا منتفِيـةٌ، ولأنـه ينتقضُ بنحوِ: (نهارُه صائمٌ) لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه .

أحوال المسند اليه

أما حذفُه: فلِلاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، أو تخييلِ العدولِ إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ، كقوله : (قال لي كيف أنتَ قلتُ عليلُ) .. أو اختبارِ تَنَبُّهِ السَّامعِ عند القرينة .. أو مقدارِ تنبهه .. أو إيهامِ صونِه عن لسانِك أو عكسِه .. أو تأتّي الإنكارِ لدى الحاجة .. أو تَعَيُّنِه .. أو ادعاء التعيُّنِ أو نحوِ ذلك .

وأما ذكرُه: فلكونه الأصلَ ولا مقتضى للعدول عنه .. أو لِلاحتياطِ لضعفِ التعويلِ على القرينـة .. أو التنبيـهِ علـى غباوة السامع .. أو زيادةِ الإيضاحِ والتقرير .. أو إظهارِ تعظيمه أو إهانته .. أو التبركِ بذكرِه، أو استلذاذِه .. أو بسطِ الكلام حيث الإصغاءُ مطلوبٌ نحو: {هي عصاي} .

وأما تعريفه: فبالإضمار لأن المقامَ للتكلّمِ أو الخطابِ أو الغَيْبَة .. وأصلُ الخطاب أن يكون لمُعيَّنٍ، وقد يُترك إلـى غيرِه ليعُمّ كلَّ مخاطَبٍ، نحوُ: {ولوترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم}، أي: تَناهت حالُهم في الظهور فلا يَختصُّ به مُخاطَبٌ .

وبالعلمية: لإحضارِه بعينِه في ذهن السامع ابتداءً باسمٍ مختصٍّ به؛ نحوُ: {قل هو الله أحد} .. أو تعظيمٍ .. أو إهانةٍ .. أو كنايةٍ .. أو إيهامِ استلذاذِه أو التبركِ به، أو نحوِ ذلك .

وبالموصولية: لعدمِ علمِ المخاطبِ بالأحوالِ المختصةِ به سوى الصلةِ، كقولك: (الذي كان معنا أمس رجلٌ عـالم) .. أو استهجانِ التصريح بالاسم، أو زيادةِ التقرير نحو: {وراودته التي هو في بيتها عن نفسه} .. أو التفخيمِ نحو: {فغشيهم من اليم مـا غشيهم} .. أو تنبيـه المخاطـبِ علـى خطـأ نحـو: (إن الـذين تـرونهم اخـوانكم ... يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا)

أو الإيماءِ الى وجهِ بناءِ الخبر نحو: {إن الـذين يستكبرون عن عبـادتي سيدخلون جهنم داخـرين} .. ثـم إنـه رُبّمـا جُعل ذريعةً الى التعريض بالتعظيم لشأنه؛ نحوُ: (إن الذي سمك السماء بنى لنا ... بيتًـا دعائمـه أعز وأطـول) .. أو شأنِ غيرِه؛ نحوُ: {الذين كذبوا شعيبًا كانوا هم الخاسرين} .

وبالإشارة: لتمييزِه أكملَ تمييزٍ، نحوُ: (هذا أبو الصّقرِ فرْدًا في محاسِنه) .. أو التعريضِ بغباوة السامع نحو:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

أو بيانِ حاله في القرب أو البعد أو التوسط؛ كقولك: (هذا أو ذلك أو ذاك زيد) .. أو تحقيرِه بـالقرب نحـو: {أهذا الذي يذكر ءالهتكم} أو تعظيمه بالبعد كقوله تعالى: {الم. ذلك الكتاب} .. أو تحقيرِه كما يقال: (ذلك اللعينُ فعل كذا) .. أو للتنبيهِ عند تعقيب المشار اليه بأوصافٍ؛ على أنه جديرٌ بما يَرِدُ بعده من أجلِها، نحوُ: {أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون}.

وباللام: للإشارة إلى معهودٍ، نحو: {وليس الذكر كالأنثى} أي: ليس الذي طَلَبتْ كـالتي وُهِبَتْ لهـا .. أو إلـى نفسِ الحقيقةِ كقولك: (الرجلُ خيرٌ من المرأة) .. وقد يأتي لواحدٍ باعتبار عَهْدِيتِهِ في الذهن، كقولكَ: (أدخُلِ السوق) حيث لا عهدَ، وهذا في المعنى كالنكرة.

وقد يفيد الاستغراقَ، نحوُ: {إن الإنسان لفي خسر}، وهو ضربان: حقيقيٌّ نحوُ: {عالمُ الغيب والشهادة} أي: كلِّ غيبٍ وشهادة، وعرفيٌّ؛ كقولنا: (جمعَ الأميرُ الصاغة) أي: صاغة بلده أو مملكته .
واستغراق المفردِ أشمل؛ بدليلِ صحةِ: (لا رجال في الدارِ) إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان، دون: (لا رجلَ) .. ولا تنافيَ بينَ الاستغراقِ وإفرادِ الاسم؛ لأن الحرفَ إنما يَدْخُل عليه مجردًا عن معنى الوَحْدَةِ، ولأنه بمعنى: (كلِّ فردٍ)؛ لا مجموع الأفراد، ولهذا امتنع وصفُه بنعتِ الجمع.
وبالإضافة: لأنها أخصر طريق إلى إحضارِه – المسندِ إليه إلى ذهن السامع – نحوُ: (هَوايَ مع الرَّكبِ اليمانينَ مُصْعِدُ) .. أو تضمُّنِها تعظيمًا لشأن المضافِ إليه أو المضافِ أو غيرِهما كقولك: (عبدي حضرَ) و(عبدُ الخليفة رَكِب) و(عبدُ السلطان عندي) .. أو تحقيرًا؛ نحوُ: (وَلدُ الحجَّام حاضرٌ) .
وأما تنكيره: فللإفرادِ؛ نحوُ: {وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى} .. أو النوعيَّةِ؛ نحو: {وعلى أبصارهم غشاوة} .. أو التعظيمِ .. أو التحقيرِ كقوله: (له حاجب في كل أمر يُشِينُه ... وليس له عن طالبِ العُرْفِ حاجبُ) .. أو التكثيرِ كقولهم: (إن له لإبلًا وإن له لغنمًا) .. أو التقليلِ؛ نحوُ: {ورضوان من الله أكبر} .. وقد جاء للتعظيمِ والتكثيرِ؛ نحو: {وإن يكذبوك فقد كُذِّبت رسلٌ}، أي: ذوُو عددٍ كثيرٍ وآياتٍ عِظامٍ .. ومن تنكير غيرِه للإفراد أو النوعية؛ نحوُ: {والله خلق كل دابة من ماء} .. وللتعظيمِ؛ نحوُ: {فأذنوا بحرب من الله ورسوله} .. وللتحقير؛ نحوُ: {إن نظن إلا ظنًا} .
وأما وصفه: فلكونه مبيِّنًا له؛ كاشِفًا عن معناه؛ كقولِك: (الجسمُ الطويلُ العريضُ العميقُ يحتاج إلى فراغٍ يَشْغَلُه)، ونحوُه في الكشف قوله: (الألْمَعِيُّ الذي يَظُنُّ بك الظَّنـ ... ـنَ كأنْ قدْ رأى وقد سمِعا) .. أو مخصِّصًا، نحوُ: (زيدٌ التَّاجرُ عندنا) .. أو مدحًا أو ذمًّا؛ نحوُ: (جاءني زيدٌ العالمُ أو الجاهلُ) حيث يتعيَّن الموصوف قبل ذكره .. أو تأكيدًا؛ نحو: (أمس الدابر كان يومًا عظيمًا) .
وأما توكيده: فللتقريرِ؛ أو لدفع توهُّم التجوُّزِ؛ أو السَّهوِ؛ أو عدمِ الشمول .. **وأما بيانه:** فلإيضاحِه باسمٍ مُختَصٍّ به؛ نحو: (قدِمَ صديقُك خالدٌ) .. **وأما الإبدالُ منه:** فلزيادةِ التقريرِ؛ نحوُ: (جاءني زيدٌ أخوك) و(جاء القومُ أكثرُهم) و(سُلِبَ عمروٌ ثوبُه) .
وأما العطفُ: فلِتفصيلِ المسند اليه مع اختصارٍ؛ نحوُ: (جاءني زيدٌ وعمروٌ) .. أو المسندِ كذلك؛ نحوُ: (جاءني زيدٌ فعمرو) أو (ثم عمرو)، أو (جاءني القومُ إلا خالدٌ)، أو رَدِّ السامعِ إلى الصوابِ؛ نحوُ: (جاءني زيدٌ لا عمروٌ) .. أو صرفِ الحكمِ إلى آخَرَ؛ نحوُ: (جاءني زيدٌ بل عمروٌ) و(ما جاءني عمروٌ بل زيدٌ) .. أو الشكِّ أو التشكيكِ للسامعِ؛ نحوُ: (جاءني زيدٌ أو عمرو).. **وأما فصلُه:** فلِتخصيصِه بالمسندِ .

وأما تقديمُه: فلِكون ذكرِه أهمَّ؛ إمّا لأنه الأصْلُ وُلا مُقتضى للعدولِ عنه، وإما لِيتمكَّنَ الخبرُ في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقًا إليه، كقولِه: (والذي حارت البريّة فيه ... حيوانٌ مستحدث من جماد) .. وإما لتعجيلِ المَسَرَّة أو المَسَاءَةِ؛ للتفاؤلِ أو التطيرِ، نحو: (سعدٌ في دارك) و(السفاحُ في دار صديقك) .. وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطرِ، أو أنه يستلذُّ به .. وإما لنحوِ ذلك .
قال عبدُ القاهر: "وقد يُقدَّمُ لِيفيدَ تخصيصَهُ بالخبر الفعلى إنْ وَلِيَ حرفَ النفي؛ نحوُ: (ما أنا قلتُ هذا)؛ أي: لمْ أقلْهُ؛ مع أنه مقولٌ لغيرى، ولهذا لم يصحْ: (ما أنا قلتُ ولا غيرى)، ولا (ما أنا رأيتُ أحدًا) ولا (ما أنا ضربتُ إلا زيدًا) .. وإلا فقد يأتي للتخصيصِ رَدًّا على من زعم انفرادَ غيرِه به أو مشاركتَه فيه، نحو: (أنا سعيتُ في حاجتِكَ) ويؤكَّد على الأول بنحوِ: (لا غيري)، وعلى الثاني بنحو: (وحدى)، وقد يأتي لتقوِّي الحكم؛ نحوُ: (هو يعطي الجزيلَ) .. وكذا إذا كان الفعلُ منفيًّا؛ نحوُ: (أنتَ لا تكذبُ)، فإنه أشدُّ لِنفْيِ الكذبِ مِن: (لا تكذبْ) وكذا مِن (لا تكذبْ أنتَ)، لأنه لتأكيد المحكومِ عليه لا الحُكْمِ .. هذا، وإن بُنى الفعل على مُنَكَّر أفاد تخصيصَ الجنسِ أو الواحدِ به؛ نحو: (رجلٌ جاءني)، أي: (لا امرأة) أو (لا رجلان)" .
ووافقه السكاكيُّ على ذلك إلا أنه قالَ: "التقديمُ يفيدُ الاختصاص إن جازَ تقديرُ كونه في الأصل مؤخرًا؛ على أنه فاعلٌ معنىً فقط؛ نحوُ: (أنا قمتُ)؛ وقدِّر .. وإلا فلا يفيدُ إلا تقوِّي الحكم سواء جاز كما مر ولم يُقدَّر أو لم يجز؛ نحوُ: (زيدٌ قام)، واستَثْنَى المُنْكَرَ بجعلِه من باب {وأسروا النجوى الذين ظلموا} أي: على القولِ بالإبدال من الضمير، لئلا ينتفي التخصيص إذ لا سبب له سواه؛ بخلاف المُعَرَّف" .. ثم قال:
"وشرطُه أن لا يمنع من التخصيص مانعٌ كقولنا: (رجل جاءني) على ما مرّ، دون قولهم: (شر أهرَّ ذا ناب)، أما على التقديرِ الأوّلِ: فلِامتناع أن يُرادَ: (المُهرّ شرٌّ لا خير)، وأما على الثاني: فلِنبوِّه عن مظانِّ استعماله، وإذ قد صَرَّح الأئمةُ بتخصيصِه حيث تأولوه بـ(ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ) فالوجهُ: تفظيعُ شأن الشَّرِّ بتنكيرِه .. وفيه نظرٌ؛ إذ

الفاعل اللفظي والمعنوي سواءٌ في امتناع التقديم؛ ما بقيا على حالهما، فتجويزُ تقديمِ المعنوي دون اللفظي تحكُّمٌ، ثم لا نسلم انتفاءَ التخصيصِ لولا تقديرُ التقديم؛ لحصوله بغيره كما ذَكَرَه، ثم لا نسلِّمُ امتناع أن يرادَ: (المُهرُ شرٌّ لا خيرٌ)" .. ثم قال:

ويقرُب مِن (هو قام): (زيدٌ قائمٌ) في التقوِّى لتضمُّنِه الضميرَ، وشبَّهَهُ بالخالي عنه من جهةِ عدم تغيُّرِه في التكلُّمِ والخطابِ والغَيبةِ، ولهذا لم يحكمْ بأنه جملة ولا عوملَ معاملتَها في البناءِ .

ومما يُرى تقديمُه كاللازمِ: لفظُ (مثلُ) و(غيرُ) في نحو: (مثلُك لا يبخل) و(غيرُك لا يجود) بمعنى (أنت لا تبخل) و(أنت تجود) من غير إرادة تعريض لغير المخاطب لكونه أعونَ على المراد بهما .. قيل: وقد يقدم لأنه دالٌّ على العموم نحو: (كلُّ إنسان لم يقُم) بخلاف ما لو أُخِّر نحو: (لم يقم كلُّ إنسان) فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كلِّ فرد؛ وذلك لئلا يلزم ترجيحُ التأكيدِ على التأسيس لأن الموجبةَ المهملةَ المعدولةَ المحمولِ؛ في قوةِ السالبةِ الجزئيةِ المستلزمةِ نفيِ الحكمِ عن الجملةِ دونَ كلِّ فرد، والسالبةَ المهملةَ في قوّةِ السالبةِ الكليةِ المقتضيةِ للنفي عن كل فرد لورود موضوعها في سياق النفي .

وفيه نظرٌ؛ لأن النفيَ عن الجملة في الصورة الأولى وعن كل فرد في الثانية؛ إنما أفاده الإسنادُ إلا ما أضيفَ إليه كُلٌّ، وقد زال ذلك بالإسناد إليها؛ فيكون تأسيسًا لا تأكيدًا، ولأن الثانيةَ إذا أفادت النفي عن كل فردٍ فقد أفادت النفي عن الجملة؛ فإذا حُمِلَت على الثاني لا يكون – كلّ – تأسيسًا، ولأن النكرةَ المنفيةَ إذا عَمّتْ كان قولنا: (لم يقمْ إنسان) سالبةً كليةً لا مهملةً .

وقال عبد القاهر: إن كانت (كُلُّ) داخلةً في حيِّزِ النفي بأن أُخِّرت عن أداته؛ نحوُ: (ما كلُّ ما يتمنَّى المرءُ يدركُهُ) .. أو معمولةً للفعل المنفي، نحوُ: (ما جاءني القومُ كلُّهم) أو (ما جاءني كلُّ القومِ) أو (لم آخذْ كلَّ الدراهم) أو (كلَّ الدراهم لم آخذ)، توجهَ النفيُ إلى الشمولِ خاصّة؛ وأفاد ثبوتَ الفعل؛ أو الوصفِ لبعضٍ؛ أو تعلقِه به، وإلا عمَّ – كلَّ فرد – كقول النبي صلى الله عليه وسلم – لما قال له ذو اليدَين: أقصُرتِ الصلاةُ أم نسيتَ؟ –: (كلُّ ذلك لم يكن)، وعليه قوله:

(قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعى ... عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصنعِ)

وأما تأخيره – المسند إليه –: فلِاقتضاء المقامِ تقديمَ المسندِ .. هذا كله مقتضى الظاهر .

وقد يُخَرَّجُ الكلامُ على خلافِه: فيوضعُ المضمرُ موضعِ المُظْهر؛ كقولهم: (نعم رجلًا) مكان (نعم الرجلُ زيدٌ) في أحد القولين .. وقولهم: (هو – أو هي – زيدٌ عالمٌ) مكان: (الشأن) أو (القصة) ليتمكن ما يعقُبُه في ذهن السامع، لأنه إذا لم يفهم منه معنى انتظرَهُ .. وقد يُعْكَسُ: فإن كان اسم اشارة: فلِكمال العناية بتمييزِه لاختصاصِه بحكمٍ بديعٍ؛ كقوله:

كم عَاقلٍ عاقلٍ أعيَتْ مذاهبُه ... وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقًا
هذا الذي تركَ الأوهامَ حائرةً ... وصيَّر العالِمَ النحريرَ زنديقًا

أو التهكُّمِ بالسامع، كما إذا كان فاقدًا البصر، أو النداءِ على كمال بلادته أو فطانته، أو ادعاءِ كمالِ ظهورِه .. وعليه – من غير هذا الباب –: تعاللتِ كي أُشْجى وما بكِ عِلّةٌ ... تريدين قتلي قد ظفرت بذلكِ

وإن كان غيرَه: فلِزيادة التمكين نحو: {قل هو الله أحد. الله الصمد} .. ونظيرُه من غيره: {وبالحق أنزلناه وبالحق نزل}. أو إدخالِ الروَّع في ضمير السامع وتربيةِ المهابة؛ أو تقويةِ داعي المأمور؛ مثالُهما قولُ الخُلفاء: (أميرُ المؤمنين يأمرُك بكذا)، وعليهِ من غيره: {فإذا عزمتَ فتوكل على الله} .. أو الاستعطافِ كقوله: (إلهي عبدُك العاصي أتاكا).

قال السكاكي: هذا غير مختصٍّ بالمسند إليه ولا بهذا القدر؛ بل كلٌّ من التكلُّمِ والخطابِ والغَيبة مطلقًا يُنْقلُ إلى الآخر **ويسمى هذا النقلُ التفاتًا** كقوله: تطاول ليلُكِ بالأثْمُدِ ...) .. والمشهور أنَّ الالتفات؛ هو: (التعبير عن معنى بطريقٍ من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخرَ منها)، وهذا أخصُّ .. مثالُ الالتفاتِ من التكلمِ الى الخطاب: {وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه تُرجعون} .. وإلى الغَيبة: {إنا أعطيناك الكوثر. فصل لربك وانحر) .. ومن الخطاب الى التكلّمِ:

طحا بكَ قلبٌ في الحسانِ طروبُ ... بُعيْدَ الشبابِ عصرَ حانَ مَشيبُ
تُكَلِّفُني لَيْلَى وقد شَطَّ وَلْيُها ... وعادتْ عوادٍ بيننا وخُطُوبُ

وإلى الغَيبة: {حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم} .. ومن الغَيبة إلى التكلم: {والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابًا فسقناه} .. وإلى الخطاب: {مالك يوم الدين. إياك نعبد}.

ووجهُهُ: إن الكلام إذا نُقلَ من أسلوب إلى أسلوب كان أحسنَ تطريةً لنشاط السامع وأكثرَ إيقاظًا للإصغاء إليه .. وقد تختصُّ مواقعُه بلطائفَ كما في (الفاتحة)، فإن العبدَ إذا ذَكرَ الحقيقُ بالحمد عن قلب حاضرٍ يجدُ من نفسه محركًا للإقبال عليه، وكلمّا أجرى عليه صفةً من الصفاتِ العظامِ قَوِيَ ذلك المحرِّك إلى أن يؤول الأمرُ إلى خاتمتِها المفيدةِ أنّه مالكُ الأمرِ كلِّه في يوم الجزاء، فحينئذ يوجِب الاقبال عليه؛ والخطابَ بتخصيصِه بغايةِ الخضوعِ والاستعانة في المُهِمَّاتِ.

ومن خلافِ المقتضى: تلقِّي المخاطبِ بغيرِ ما يَترقَّب بحملِ كلامِه على خلافِ مرادِه، تنبيهًا على أنه هو الأولى بالقَصد، كقولِ القَبَعْثَرِى لِلحَجّاج – وقد قال له متوعدًا: لأحملنَّك على الأدهم –: (مثل الأمير يحملُ على الأدْهمِ والأشهب)، أي: (من كان مثلَ الامير في السلطان وبسطةِ اليدِ؛ فجدير بأن يُصْفِدَ لا أن يَصْفِدَ) .. **أو السائلِ بغيرِ ما يتطلب** بتنزيل سؤالِه منزلةَ غيرِه تنبيهًا على أنه الأولى بحاله أو المُهِمُّ لَه، كقوله تعالى: {يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج}، وكقوله تعالى: {يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل}.

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهًا على تحقُّقِ وقوعِه نحو: {ونُفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض}، ومثله: {وإن الدين لواقع} ونحوه: {ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس}.

ومنه: القلب نحو: (عرضتُ الناقةَ على الحَوض)، وقَبِلَه السكاكى مطلقًا وردَّه غيرُه مطلقًا، والحقُّ إنه إن تضمَّن اعتبارًا لطيفًا قُبِلَ كقوله:

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرجاؤُهُ ... كأنَّ لونَ أرضِهِ سماؤُه) أي: لونُها .. وإلا رُدَّ كقوله: ..... كما طَيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّيَاعَا) .

أحوال المسند:

أما تركه: فلِما مرَّ، كقوله: (فإني وقيارٌ بها لغريبُ)، وقوله: (نحن بما عندنا وأنت بما ... عندَك رَاضٍ والرأيُ مُختلفُ)

وقولِكَ: (زيدٌ منطلق وعمرو)، وقولك: (خرجتُ فإذا زيدٌ)، وقوله: (إن مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلَا) أي: إنَّ لنا في الدنيا، ولنا عنها، وقوله تعالى: {قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي} .. وقوله تعالى: {فصبر جميل} يحتمل الأمرين، أي: (أجملُ) أو (فأمري) .

ولابد من قرينة: كوقوعِ الكلامِ جوابًا لسؤالٍ محقّقٍ نحوُ: {ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولون الله}، أو مُقَدّرٍ نحوُ: (ليُبْكَ يزيد ضارعٌ لخصومةٍ)، وفَضْلُه على خلافه: بتكرِّرِ الإسناد إجمالًا ثم تفصيلًا، وبوقوعِ نحو: (يزيدُ) غيرَ فضلةٍ، وبكونِ معرفة الفاعل كحصولِ نعمةٍ غيرِ مترقبةٍ لأن أوّلَ الكلام غير مُطمعٍ في ذكره .

وأمّا ذكرُه: فلما مرَّ، أو أن يتعيَّنَ كونُه اسما أو فعلًا .

وأمّا إفرادُه: فلكونه غيرَ سببيٍّ مع عدم إفادةِ تقوِّي الحكم، والمرادُ بالسببي: نحوُ: (زيدٌ أبوه منطلقٌ) .

وأمّا كونُه فعلًا: فللتَّقييدِ بأحدِ الازمنةِ الثلاثةِ على أخصرِ وجهٍ مع إفادة التجددِ؛ كقوله:

(أو كلمَا وردتْ عُكَاظَ قبيلةٌ ... بعثوا إلي عَريفَهم يتَوَسّمُ)

وأمّا كونُه اسما: فلإفادةِ عدمِهما كقوله: (لا يألفُ الدرهمُ المضروبُ صُرَّتَنَا ... لكنْ يَمُرُّ عليها وَهْوَ مُنْطَلِقُ)

وأما تقييدُ الفعل بمفعول ونحوِه: فلتربيةِ الفائدةِ .. والمُقَيَّدُ في نحوِ: (كان زيدٌ منطلقًا) هو: (منطلقًا) لا (كان) ..

وأما تركُه: فلمانع منها .

وأمّا تقييده بالشرطِ: فلِاعتبارات لا تُعْرَفُ إلا بمعرفةِ ما بين أدواتِه من التفصيل، وقد بُيِّن ذلك في علمِ النّحوِ، ولكن لا بد من النظرِ هاهُنَا في (إنْ وإذا ولَو)

فـ(إنْ وإذا) للشرطِ في الاستقبال لكن أصلُ (إنْ): عدمُ الجزْمِ بوقوع الشرطِ وأصْلُ (إذا) الجَزْمُ بوقوعِه، ولذلِك كانَ النادرُ مُوْقِعًا لـ(أنْ)، وغَلَبَ لفظُ الماضي مع (إذا) نحوُ: {فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه}، لأن المرادَ الحسنةُ المطلقةُ ولهذا عُرِّفَتْ تعريفَ الجنس، والسيئةُ نادرةٌ بالنسبة إليها ولهذا نُكِّرَتْ .

وقد تستعمل (إنْ) في الجَزمِ تجاهُلًا .. أو لعدمِ جزمِ المخاطبِ، كقولِك لمن يُكَذّبَكَ: (إنْ صدقتُ فماذا تفعل؟) .. أو لتنزيلِه منزلةَ الجاهلِ لمخالفتِه لمُقتضى العِلْم .. أو التوبيخِ وتصويرِ أنّ المقامَ ـ لاشتماله على ما يَقلَعُ الشرطَ عِن أصلِه ـ لا يصلُحُ إلا لفرضِه كما يُفرضُ المُحال نحوُ: {أفنضرب عنكم الذكر صفحًا أن كنتم قومًا مسرفين} فيمن قرأ {إن} بالكسر .. أو تغليب غير المُتَّصِفِ به على المُتَّصِفِ به .. وقوله تعالى: {وإن كنتم في ريب مما نزّلنا على عبدنا} يحتملُهُما .

والتغليب يجري في فنونٍ كثيرة كقولِه تعالى: {وكانت من القانتين}، وقولِه تعالى: {بل أنتم قوم تجهلون}، ومنه: (أبوان) ونحوُه .

ولكونهما – إنْ وإذا – لتعليق أمرٍ بغيره في الاستقبال، كان كلٌّ من جملتي كلِّ فعليةً استقبالية، ولا يُخَالَفُ ذلك لفظًا إلا لنكتةٍ: كـ(إبرازِ غيرِ الحاصلِ في مَعْرَض الحاصلِ لقوةِ الأسباب) أو (كونِ ما هو للوقوعِ كالواقع) أو (التفاؤل) أو (إظهارِ الرغبةِ في وقوعِه) نحو: (إن ظفرتُ بحسنِ العاقبة فهو المرَامُ) فإن الطالبَ إذا عَظُمت رغبتُه في حصولِ أمرٍ يَكثُرُ تصوُّرُه إياه؛ فربَّما يُخَيّلُ إليهِ حاصِلًا، وعليه: {إن أردن تحصُّنًا} .

قال السكاكيُّ: أو للتعريضِ نحو: {لئن أشركتَ ليحبطن عملُك}، ونظيرُه في التعريض: {وما لي لا أعبد الذي فطرني} أي: (وما لكم لا تعبدون الذي فطركم)، بدليل: {وإليه ترجعون } .. ووجهُ حسنِه إسماعُ المخاطبين الحقَّ على وجهٍ لا يزيدُ غضبَهُم، وهو: تركُ التصريحِ بنسبتِهم إلى الباطلِ؛ ويُعِينُ على قبولِه؛ لكونه أدخل في إمحاضِ النصحِ حيثُ لا يريدُ لهم إلا ما يريدُ لنفسه .

و(لو) للشرطِ في الماضي مع القطعِ بانتفاءِ الشَّرْطِ: فيلزمُ عدمُ الثبوتِ والمُضِيُّ في جملتيها، فدُخُولُها على المضارعِ في نحوِ: {لو يطيعكم في كثيرٍ من الأمر لعنتم} لِقَصْد استمرار الفِعل فيما مضى وقتًا فوقتًا، كما في قوله تعالى: {الله يستهزئ بهم} .. وفي نحوِ: {ولو ترى إذ وقفوا على النار} لتنزيلِه منزلةَ الماضي؛ لصدورِه عمن لا خلافَ في إخبارِه؛ كما في {رُبَما يودُّ الذين كفروا}، أو لاستحضارِ الصُّورةِ كما في قوله تعالى: {فتثيرُ سحابًا} استحضارًا لتلك الصورةِ البديعةِ الدالةِ على القدرةِ الباهرةِ .

وأمّا تنكيرُه: فلِإرادة عدمِ الحصرِ والعهدِ؛ كقولك: (زيدٌ كاتبٌ وعمروٌ شاعرٌ)، أو للتفخيمِ نحوُ: {هُدى للمتقين}، أو للتحقير .

وأمّا تخصيصُه بالإضافة أو الوصفِ: فلِتكونَ الفائدةُ أتمَّ كما مَرَّ .. **وأمّا تركُه**: فظاهرٌ مما سبق .

وأمّا تعريفُه: فلِإفادة السامعِ حُكمًا على أمرٍ معلومٍ له بإحدى طرقِ التعريفِ؛ بآخرَ مثلِه، أو لازمِ حُكمٍ كذلكَ نحوُ: (زيدٌ أخوك وعمروٌ المنطلق) باعتبارِ تعريفِ العهد أو الجنس وعكسِهما، والثاني قد يفيدُ قصرَ الجِنسِ على شيء تحقيقًا نحوُ: (زيدٌ الأميرُ)، أو مبالغةً لكمالِه فيهِ نحوُ: (عمروٌ الشجاعُ) .. وقيل: الاسم مُتَعيَّنٌ للابتداء لدلالتِه على الذات، والصفةُ للخبريةِ لِدلالتِها على أمرٍ نسبيٍّ، ورُدَّ بأنَّ المعنى: (الشَخْصُ الذي له الصفةُ صاحبُ الاسمِ) .

وأمّا كونُه جملةً: فللتقوِّي أو لكونه سببًا كما مَرَّ .. **واسميتُها وفعليتُها وشرطيتُها:** لِمَا مَرّ .

وظرفيتُها: لِاختصار الفعليةِ إذ هي مقدرَةٌ بالفعل على الأصح .. **وأما تأخيرُه**: فلأن ذكرَ المسندِ إليه أهم كما مَرَّ .

وأمّا تقديمُه: فلتخصيصِه بالمسندِ إليه نحو: {لا فيها غَولٌ} أي: بخِلافِ خمورِ الدنيا، ولهذا لم يُقَدَّمْ الظرفُ في {لَا رَيْبَ فِيْهِ} لئلا يفيدُ ثبوتَ الرَّيب في سائرِ كتبِ الله تعالى .. أو للتنبيهِ من أوّلِ الأمرِ على أنه خبَرٌ لا نعتٌ كقوله:

لهُ هِمَمٌ لا منتهَى لِكِبارِها ... وهمتُهُ الصُّغْرَى أجلُّ من الدَّهرِ

أو التفاؤُلِ، أو التشويقِ إلى ذكرِ المسندِ إليهِ نحوُ: (ثلاثةٌ تَشْرِقُ الدُّنيا ببهجتِها ... شمسُ الضُّحى وأبو إسحقَ والقمرُ).

تنبيه: كثيرٌ مما ذُكِرَ في هذا الباب والذي قبله غيرُ مختصٍّ بهما، كالذِّكرِ والحذفِ وغيرِهما .. والفطن إذا أتقنَ اعتبارَ ذلكَ فيهما لا يَخفى عليه اعتبارُه في غيرِهما .

أحوالُ متعلقاتِ الفعل:

الفعلُ مع المفعول؛ كالفعلِ مع الفاعل، في أن **الغرض من ذكره معه:** إفادة تلبسه به لا إفادة وقوعِه مطلقًا، فإذا لم يذكرْ معهُ؛ فالغرضُ إن كان إثباتُه لفاعلِه أو نفيَه عنه مطلقًا؛ نُزِّلَ مَنزلةَ اللازمِ ولم يُقَدَّر له مفعول، لأن المقدَّر كالمذكورِ .

وهو ضربان: لأنه إمّا أن يُجْعَلَ الفعلَ مطلقًا؛ كنايةً عنه متعلقًا بمفعول مخصوصٍ دلَّت عليه قرينةٌ؛ أوْ لا .. الثاني: كقولِه تعالى: {قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون} .. قال السكاكي: ثم إذا كان المقامُ خطابيًّا لا

استدلاليًّا أفادَ ذلك مع التعميمِ دفعًا للتحكُّم .. والأولُ كقول البحتري في المعتزِّ بالله: (شَجْوُ حُسَّادِه وغَيْظُ عِدَاه ... أنْ يَرى مُبصِرٌ ويَسمعَ واعِ)

أي: أن يكونَ ذو رؤيةٍ وذو سمعٍ فيُدرِكَ محاسنَه وأخبارَه الظاهرةَ الدالةَ على استحقاقِهِ الإمامةَ دونَ غيرِه، فلا يَجدوا إلى منازعته سبيلًا .. وإلا وَجبَ التقديرُ بحسبِ القرائن .

ثم الحَذْفُ: إمّا للبيانِ بعد الإبهام كما في فعل المشيئةِ ما لم يكن تعلقُهُ به غريبًا نحو: {فلو شاء لهداكم أجمعين} بخلافِ نحوُ: (ولو شئتُ أن أبكي دمًا لبكيتُه) .. وأما قوله: (ولم يُبْقِ مني الشّوقُ غيرَ تفكُّرى ... فلو شئتَ أن أبكي بكيتُ تفكُّرَا)، فليس منه؛ لأن المُراد بالأوّل البكاءُ الحقيقيُّ .

وإمَّا لِدفعِ توهُّم إرادةِ غيرِ المُرادِ ابتداءً كقولِه: (وكم دُدْتَ عني مِن تَحامُلِ حادثٍ ... وسورةِ أيامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ)، إذ لو ذَكر اللّحمَ لَرُبَّما تُوُهِّمَ قبلَ ذكرِ ما بعده أن الحزَّ لم ينتهِ إلى العظمِ .

وإمّا لأنّه أُريدَ ذكرُه ثانيًا على وجهٍ يتضمَّن إيقاعَ الفعلِ على صريحِ لفظِه إظهارًا لكمالِ العنايةِ بوقوعِه عليه؛ كقولِه:

(قد طلبنا فلم نجدْ لكَ في السُّؤ .. دَدِ والمجدِ والمكارمِ مثَلا)، ويجوزُ أن يكونَ السببُ: تركَ مواجهةِ المَمْدُوح بطلبِ مِثْلٍ لَه .

وإمّا للتعميمِ مع الاختصارِ كقولِك: (قد كان منكَ ما يؤلِمُ) أي: (كلَّ أحدٍ)، وعليه: {والله يدعو إلى دار السلام} .

وإمَّا لِمُجَرَدِ الاختصارِ عندَ قيامِ قرينةٍ؛ نحوُ: (أصغيتُ إليه)، أي: أذُنِي، وعليه {أرِنِي أنظرْ إليك} أي: (ذَاتَك).

وإمّا لِلرعايةِ على الفاصلةِ؛ نحوُ: {ما ودّعك ربك وما قلى} .. وإمّا لِاستهجانِ ذكرِه؛ كقول عائشةَ رضي الله عنها: (ما رأيتُ مِنْهُ ولا رأى مِني) أي: العَورةَ .. وإمّا لنكتةٍ أُخْرَى .

وتقديمُ مفعولِه ونحوِه عليه: فلِردِّ الخطأِ في التَّعيينِ؛ كقولِك: (زيدًا عرفتُ) لِمَن اعتقَدَ أنَّك عرفتَ إنسانًا وأنه غيرُ زيدٍ، وتقولُ لتأكيدِه: (لا غيرَهُ)، ولذلك لا يقالُ: (ما زيدًا ضربتُ ولا غيرَهُ)، ولا (ما زيدًا ضربتُ ولكن أكرمتُهُ) .. وأما نحو: (زيدًا عرفتُه) فتأكيدٌ إن قُدِّرَ المُفَسِّر قبلَ المنصوبِ؛ وإلا فتخصيصٌ .

وأما نحوُ: {وأما ثمود فهديناهم} فلا يفيدُ إلا التخصيصَ .. وكذلك قولُك: (بزيدٍ مررتُ)، والتخصيصُ لازمٌ للتقديرِ غالبًا ولهذا يُقالُ في {إياك نعبد وإياك نستعين} معناه: نخصُّك بالعبادةِ والاستعانةِ، وفي {لإلى الله تحشرون} معناه: إليه لا إلى غيرِهِ .. ويفيدُ في الجميع وراء التخصيص: اهتمامًا بالمُقَدَّمِ؛ ولهذا يقدر في {بسم الله} مؤخرًا .. وأُورِدَ: (اقرأ باسم ربك}؛ وأجيبَ بأن الأهمَّ فيه القراءةُ؛ وبأنه متعلِّقٌ بـ(اقرأ) الثاني، ومعنى الأوّلِ: (أوجِدِ القراءةَ) .

وتقديمُ بعضِ معمولاتِه على بعض: لأن أصلَه التقديمُ وَلا مُقتضى للعدولِ عنه، كالفاعلِ في نحو: (ضرب زيدٌ عمرًا)، والمفعولِ الأوّلِ في نحوِ: (أعطيتُ زيدًا درهمًا) .. أو لأنّ ذِكْرَه أهمُّ؛ كقولِك: (قَتَلَ الخارجيَّ فلانٌ) .. أو لِأنَّ في التأخيرِ إخلالًا ببيانِ المعنى؛ نحوُ: {وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتُم إيمانَه}، فإنه لو أُخِّرَ {مِن آلِ فرعونَ} عن قوله: {يكتم إيمانه} لتُوُهِّم أنه من صلة {يكتمُ}، فلا يُفهمُ أنّه منهُم .. أو بالتناسبِ كرعايةِ الفاصلةِ؛ نحوُ: {فأوجس في نفسه خيفة موسى} .. هذا والله ولي التوفيق

****

أهم المراجع والمصادر

١. الإيضاح في علوم البلاغة بتحقيق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر مطبعة السنة المحمدية بدون
٢. الإيضاح في علوم البلاغة بتحقيق أ.د. محمد عبد المنعم خفاجي
٣. أبو تمام وقضية التجديد في الشعر د. عبده بدوي ط الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ١٩٨١.
٤. أساس البلاغة لجار الله الزمخشري، ط الهيئة العامة للكتاب القاهرة
٥. أسرار البلاغة لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، ت محمود شاكر ط ١ لسنة ١٤١٢.
٦. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة لمحمد بن علي الجرجاني ت عبد القادر حسين، دار نهضة مصر.
٧. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعي، دار المنار ط١لسنة ١٤١٧.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ت محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ط ٥ لسنة ١٣٨٦.
٩. الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ت عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني المصري ط٣ لسنة ١٣٢٩.
١٠. إيضاح الإيضاح لجمال الدين الأقسرائي تحقيق ودراسة. أطروحة دكتوراه لفتحي أحمد إسماعيل. مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة.
١١. البرهان في علوم القرآن للزركشي ت محمد أبو الفضل إبراهيم دار الجيل بيروت ١٤٠٨.
١٢. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبد المتعال الصعيدي مكتبة الآداب بالقاهرة.
١٣. البيان والتبيين للجاحظ ت عبد السلام هارون، دار الفكر.
١٤. تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ت سيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية بيروت ط٣ لسنة ١٤٠٤.
١٥. تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد لجوهري ت. أحمد عبد الغفور عطا ط. دار الكتاب العربي
١٦. حاشية الدسوقي على شرح السعد التفتازاني، من شروح التلخيص.
١٧. حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على المطول ١٢٩٠.
١٨. الحيوان للجاحظ
١٩. الخصائص لابن جني
٢٠. خصائص التراكيب أ د. محمد أبو موسى مكتبة وهبة ط٣.
٢١. دلائل الإعجاز للجرجاني ت محمود شاكر ط١ لسنة ١٤١٣
٢٢. سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي دار الكتب العلمية ط١ لسنة ١٤٠٢.
٢٣. شرح ابن عقيل ط الإدارة العام للمعاهد الأزهرية.
٢٤. شرح التلخيص لأكمل الدين محمد البابرتي ت محمد مصطفى رمضان ط ١ لسنة ١٣٩٢.
٢٥. الصحاح العربية تاج اللغة لإسماعيل بن محمد الجوهري ت أحمد عطار دار العلم للملايين بيروت، ط ٣ لسنة ١٩٨٤.
٢٦. الصناعتين لأبى هلال العسكري ت مفيد قميحة دار الكتب العلمية ط ٢ لسنة ١٤٠٤.
٢٧. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة للعلوي، دار الكتب العلمية بيروت لسنة ١٤٠٠.
٢٨. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي.
٢٩. عقود الجمان للسيوطي بشرح عبد الرحمن الرشدي الحلبي ط ٢ لسنة ١٣٧٤.
٣٠. علم المعاني أ د. بسيوني فيود ط ١ ١٤٣٤
٣١. العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق ت محيي الدين عبد الحميد دار الجيل ط ٥ لسنة ١٤٠١.
٣٢. القرطين لأبى مطرف الكناني دار المعرفة بيروت
٣٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لجار الله محمود الزمخشري دارا الفكر.
٣٤. لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف بالقاهرة.
٣٥. المثل السائر لابن الأثير ت محيي الدين عبد الحميد ط الحلبي.
٣٦. المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع د عبد العظيم المطعني مكتبة وهبة ط ١.
٣٧. مختصر سعد الدين التفتازاني على تفسير المفتاح للخطيب القزويني من شروح التلخيص.
٣٨. مختصر محمد الموصلي للصواعق المرسلة لابن القيم مكتبة المتنبي بالقاهرة.
٣٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ت محمد جاد المولى وآخرين ط بيروت ١٩٨٦.
٤٠. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني ت عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية ط ١ لسنة ١٤٢٢
٤١. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي ت محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة.
٤٢. مفتاح العلوم لأبى يعقوب السكاكي الحلبي ط ٢ لسنة ١٤١١.
٤٣. مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لأبي يعقوب المغربي من شروح التلخيص.
٤٤. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للإمام فخر الدين الرازي ت بكر الشيخ أمين دار العلم للملايين ط١ لسنة ١٩٨٥.

فهرس الموضوعات

تمهيد
خطبة الإيضاح
مقدمة في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار البلاغة في علومها الثلاثة المعاني والبيان والبديع
أولًا:البلاغة وعلاقتها بالفصاحة
١- فصاحة الكلمة
٢- فصاحة الكلام
٣- فصاحة المتكلم
٤- بلاغة المتكلم
٥- بلاغة الكلام
ثانيًا: مراتب الكلام البليغ

علم المعاني
تمهيد في التعريف بعلم المعاني
الفصل الأول: الإسناد الخبري وأحواله
١-مبحث في التعريف بالإسناد الخبري
٢-مبحث في أغراض الخبر وأضربه
٣-مبحث في تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
٤-مبحث في التجوز في الإسناد
التعريف بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي
الفرق ووجوه المقارنة بين الحقيقة والمجاز العقليين
علاقات المجاز العقلي
قرينة المجاز العقلي
الفرق بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي
أقسام المجاز العقلي باعتبار طرفيه
ورود المجاز بكثرة في القرآن الكريم
استلزام المجاز العقلي للحقيقة العقلية
المجاز العقلي عند السكاكي استعارة مكنية
بلاغة المجاز العقلي ومزاياه ودقّة مسلكه

الفصل الثاني: أحوال المسند إليه
١-مبحث في حذف المسند إليه وذكره
٢-مبحث في تعريف المسند إليه وتنكيره
٣-مبحث في تقديم المسند إليه وتأخيره
صور تقديمه:
أ-تقديم المسند إليه على خبره الفعلي
ب-تقديم لفظ (مثل) و(غير)
جـ-تقديم ألفاظ العموم على النفي
أغراض تأخيره
٤-مبحث في توابع المسند إليه وتعقبه بضمير الفصل
٥-مبحث في تخريج المسند إليه ومجيئه على خلاف مقتضى الظاهر
أ-وضع المضمر موضع المظهر والعكس
ب-الالتفات
جـ-الأسلوب الحكيم

د-المخالفة في صيغ الأفعال
هـ-القلب اللفظي والمعنوي

الفصل الثالث: القول في أحوال المسند
١-مبحث في ترك المسند وذكره
٢-مبحث في إفراد المسند والتعبير عنه بالاسم أو الفعل
٣-تقييد المسند الفعلي ودواعي ترك التقييد
أ-تقييد الفعل بـ (إن) و(إذا)
ب-استطراد للكلام عن التغليب
ب-(لو) الشرطية .. الأصل فيها، وتقييد الفعل بها، والوجه في خروجها عن مقتضى ظاهرها
٤-مبحث في تنكير المسند وتخصيصه وتعريفه
٥-مبحث في التعبير عن المسند بالجملة وعن تأخيره وتقديمه

الفصل الرابع: القول في أحوال متعلقات الفعل
١-مبحث في حال الفعل مع المفعول والفاعل
٢-مبحث في أقسام الفعل المتعدي إذا لم يذكر له مفعول
٣-مبحث في أغراض حذف المفعول
٤-مبحث في تقييد المتعلقات
أ-أغراض تقديم المتعلقات على الفعل
ب-تقديم بعض المعمولات على بعض

أهم المراجع والمصادر
فهرس الموضوعات

****

كتب للمؤلف

(التصوير البياني في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري .. دراسة ومقارنة)، رسالة (العالمية الدكتوراة) .. ط. دار الحرم للتراث.

(المشاكلة .. دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم)، رسالة (التخصص الماجستير) .. ط. دار الحرم للتراث.

(موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة: دراسة وموازنة) .. ط. دار الحرم للتراث .

(سيرا على خُطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) .. ط. دار الحرم للتراث.

(موقف السلف من المجاز في الصفات)، ط. دار اليسر.

(موقف السلف من تفويض الصفات) .. ط. دار اليسر.

(ومضات على موقف السلف من التفويض والتجوز في الصفات) وقد جمع بين سابقَيه... ط.دار الحرم

(من بلاغة الوقف في القرآن الكريم).

(أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه).

(واو المعانقة في آي التنزيل بين العطف والاستئناف: دراسة بلاغية) ..

(أثر الوقف على القيود والبد بها في إثراء المعنى واتساعه)

(كلا: دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم).

(التضمين في الأفعال بين النحاة وأهل البيان).

(من بلاغة القرآن في التعبير بالغدو والآصال والعشي والإبكار) .. وقد جُمعت هذه السبعة كتب في مؤلف تحت عنوان: (من طرائق الاتساع في معاني الذكر الحكيم) .. ط. دار الحرم للتراث.

(دور الخيال الشعري في النهوض بالصورة البيانية بين الأصالة والحداثة) .

(شرح لامية البحتري في مدح محمد بن علي بن عيسى) .. وقد جعل مع سابقه .. ط. دار الحرم للتراث.

(قرائن اللغة والعقل والنقل في حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز)، ويقع في مجلدين .. ط. دار اليسر.

(كشف الحجاب في ترجيح أدلة القائلين بفرضية النقاب) .. ط. دار اليسر.

(مجمل معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات) .. ط. المكتبة الإسلامية.

(تحفة الإخوان في صفات الرحمن .. إطلالة على رسالة العقائد ومنهج جماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات).

(براءة الحافظين .. النووي وابن حجر من عقائد الأشعرية والمتكلمين).

(الغارة على العالم الإسلامي)، منشور ضمن كتب أخرى على موقع صيد الفوائد.

(الخفاض: {صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون}

(التماس القدوة في خاتم النبيين وإمام المرسلين).. وقد جمعت هذه الخمس الأخيرة في كتاب بعنوان (دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر)

(معارج القبول .. سؤال وجواب).. قيد الإعداد

(حقائق حول عدم أحقية اليهود في أرض فلسطين .. بموجب ما جاء في التوراة والإنجيل وفي آي التنزيل) .. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(الإيجاز .. في أدلة اللغة والعقل والنقل على حمل صفات الله على الحقيقة دون المجاز).. وهو مجمل لما جاء في (قرائن حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز) نشرت على هيئة حلقات بمجلة التوحيد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية

(القول المبين في حكم التوسل بالموتى والمغيبين) .. مفقود

(إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد ووقائع وأحكام) .. ط. دار ابن عباس

(ولايات المسلمين المعاصرة .. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة) .. ط. دار ابن عباس.

(جدلية ورود المجاز في القرآن وحسم اللغط الحاصل حولها) .. ط.دار الحرم للتراث

(اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم) .. قيد الطبع

(الإبانة في أصول الديانة) .. تحقيق. أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي .. دار زهران

(هذا معتقد أبي الحسن الأشعري .. فاتبعوه إن كنتم صادقين)

(النقاب ضرورة اجتماعية وفريضة شرعية .. وتلك أدلته) طبعة مزيدة لما جاء في (كشف الحجاب)

(قضية الفهم عن الله وعمن نأخذ ديننا؟)

(اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم)

(الدرر الحسان في وصايا الصحابة ومن تبعهم بإحسان)

تقريب الإيضاح الجزء الثالث) وهو شرح ممزوج بمتن الإيضاح للخطيب القزويني .. دار الحرم للتراث.. قيد الإعداد

تقريب الإيضاح
شرح ممزوج بمتن كتاب الإيضاح للقزويني
الجزء الأول
في التعريف بالبلاغة
وبأحوال الإسناد الخبري ومكوناته في الجملة العربية
إعداد
أ.د. محمد محمد الدسوقي
الأستاذ في كليتي الدراسات العليا واللغة العربية
جامعة الأزهر بالقاهرة
دار الحرم للنشر والتوزيع